من الثروة إلى القوة

الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمى



فريد زكريا

ترجمة : رضا خليفة

اهداءات ٢٠٠٣
سرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسيوني
الإسكندرية

من الثروة إلى القوة

الجذور الفريدة
لدور أمريكا
العالمي

فـــريـد زكـــريا
ترجمة : رضا خليفة

الطبعـة الأولى
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

النـاشر : مركز الأهـرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهـرام - شارع الجـلاء - القـاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

إلى والديَّ

رفيق وفاطمة زكريا

المحتويات

الصفحة

تصـــديـر

هذا الكتاب هو نتاج الاهتمام والإحباط ؛ الاهتمام بالتاريخ وعلم السياسة ، والإحباط فى دراسة العلاقات الدولية . فالعلاقات الدولية تجرى دراستها حاليا بالاستغراق الجاد سواء فى دراسة التاريخ أو نظرية علم الاجتماع ، ولكن نادرا ما يتم الجمع بين الأمرين . (وهو ما يعكس فى جانب منه إضفاء الطابع المهنى المتزايد دوما على فروع العلم فى المجال الأكاديمى) . وقد حاولت أن أقدم مساهمة بسيطة لما أعتقد بأنه نشاط مشترك مطلوب ، بدراسة السجل التاريخى للوقوف على الأفكار الثاقبة والأدلة التى تلقى الضوء على الموضوعات النظرية العريضة فى السياسة العالمية ، مثل صعود القوى الكبرى الجديدة .

ولقد أسعدنى الحظ أن انخرط فى مناخين مثاليين للدراسة والبحث ، أولا كطالب جامعى ثم كطالب لنيل درجة دكتوراه الفلسفة فى السياسة . وقد تنامى اهتمامى بالتاريخ فى قسم التاريخ المبهر بجامعة ييل ، حيث أفاض على من وقتهم واهتمامهم بسخاء بول كنيدى ، وروبين وينكس ، وفاسيلى روديش . وفى هارفارد ، تعلمت أن أفكر مثل عالم الاجتماع . وكان قسم شؤون الحكم فى هارفارد مدرسة غير عادية ، إذ يزخر بأنشطة عريضة تنمى الذكاء والتبحر فى العلم ، علاوة على القدرة على إثبات الحجة . وإننى أكن عظيم الامتنان لصمويل ب . هانتنجتون ، وستانلى هوفمان ، وروبرت كيوهين ، وجوزيف ناى ، والراحلة جوديث شكلار على ما أسدوه لى من نصح وتشجيع وصداقة . وقد حصلت على منح دراسية لا غنى عنها لاستكمال هذا المشروع ، من مركز العلوم والشؤون الدولية ، ومركز الشؤون الدولية ، ومعهد أولين للدراسات الاستراتيجية . وفى مجلة *الشؤون الدولية* أكرمنى جيمس هوج بأن منحنى الوقت ووفر لى المرونة للكتابة ، الأمر الذى جعل فى إمكانى تحويل رسالة الدكتوراه إلى كتاب . وكانت دار نشر جامعة برينستون متحمسة ومعاونة منذ البداية ، وأدين بالشكر لمديرها ، والتر ليبنكوت ؛ ولمالكوم دييبفواز ؛ ومالكوم ليتشفيلد . وساعدنى رونالد كرييس إلى حد كبير فى المراجعة النهائية . وقام إيب أولسون برسم خريطة ممتازة لمعاونتى فى التعبير عن وجهة نظرى .

وعلى مر السنين ، استمع كثير من الأصدقاء إلى أجزاء من هذا المشروع كلما تقدم العمل بدءًا من خطوط عامة إلى كتاب . وأود أن أشكرهم جميعا ، ولكننى أخص

بالشكر أولئك الذين قرأوا جانبا منه : جيديون روز وأندرو مورافيشيك ، وشين لين جونز ، وروبرت ليبرمان وتيموثى نافتالى وتوماس كريستنسين ونيكولاس ريزوبولس . وقد جاء الناتج النهائى خاليا من النقائص الأولى بفضل نقدهم البناء .

وأخيرا ، أود أن أوجه بعض عبارات الشكر الخاصة . فبينما كنت أشب عن الطوق فى الهند ، أثار اهتمامى بالعالم شخصان رائعان : كوشوانت سنج الذى علمنى كيف أكتب ، والراحل جيريلال جاين الذى علمنى كيف أفكر . وكان جيديون ، ودان ، وجوانا روز وشيرى بيرمان توليفة مدهشة من الأصدقاء وأعضاء الأسرة . وكان شقيقى – إرشاد – سندا وعونا كبيرين حيث إننا تركنا وطننا معا للالتحاق بالدراسة الجامعية قبل أربعة عشر عاما . لم أكن أعرف زوجتى – بولا – قبل الانتهاء من كتابة معظم هذا الكتاب . ولو كنت قد التقيت بها حينذاك ، لرفعت من معنوياتى كثيرا مثلما تفعل كل يوم الآن . وأخيرا وأهم من كل شىء ، أشكر والدىّ – فاطمة ورفيق زكريا – مهديا لهما هذا الكتاب . فقد أعطيانى أكثر مما أستطيع تفصيله هنا ، ناهيك عن رد الجميل لهما .

الفصل الأول

مقـــدمــة

ما العوامل التى تخلق دولة كبرى ؟

ما الذى يحول الأمم الغنية إلى « دول كبرى » ؟ لماذا تتجه الدول ، كلما ازدادت ثراءً ، نحو بناء جيوش ضخمة ، وتتورط فى سياسات خارج حدودها ، وتسعى إلى النفوذ الدولى ؟ ما هى العوامل التى تسرع أو تبطىء من تحويل الموارد المادية إلى مصالح سياسية ؟ إن تلك الأسئلة الحيوية بالنسبة لنظرية وتاريخ العلاقات الدولية ، وكذلك بالنسبة للعالم الذى نعيش فيه اليوم ، توجه هذه الدراسة التى تتناول صعود الولايات المتحدة . وعلى مرّ التاريخ ، كانت هناك أحداث قليلة أثارت قدرا من الانتظام أو الفوضى فى الحياة الدولية ، مثلما أثاره ظهور قوة كبرى جديدة على المسرح العالمى . ومنذ الحرب البيلوبونيزية قبل أكثر من ألفى عام - والتى يرجع سببها ، بكلمات ثوسيديدس الشهيرة ، إلى « نمو قوة أثينا والخوف الذى سببه ذلك فى إسبرطة »[١] - إلى صعود ألمانيا فى هذا القرن ، كانت كل إضافة جديدة تقريبا إلى صفوف الدول الكبرى تنتهى إلى إثارة عدم الاستقرار العالمى والحرب . وقد عرّف إ . هـ . كار بصورة صحيحة « مشكلة التغير السلمى » ، بأنها المعضلة المركزية للعلاقات الدولية .[٢]

إن الأقوياء على شاكلة واحدة جميعا ، كما جاء فى كتابات مايكل ماندلباوم : « إنهم يتوسعون . إنهم يرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم المعلنين والسريين إلى الخارج . إنهم يشنون الحروب ، ويحرسون الحدود ، ويديرون أقاليما وشعوبا من مختلف اللغات والعادات والعقائد بعيدا عن عواصم بلادهم . إنهم يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق

١ - Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, trans. Rex Warner, rev. ed. (New York: Penguin Books, 1972), 49.

٢ - Edward Hallett Carr, *The Twenty Years Crisis, 1919-1939: An Introduction to the Study of International Relations*, 2d ed. (New York: Harper and Row, 1964), 208-23.

مختلفة ... إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعلوه بهم ».[3] وعلى مسار التاريخ ، كانت الدول التى شهدت نموا ملحوظا فى مواردها المادية ، تسارع نسبيا إلى إعادة تحديد وتوسيع نطاق مصالحها السياسية فى الخارج ، قياسا بزيادة إنفاقها العسكرى ، وإثارة الحروب ، والاستيلاء على الأراضى ، ونشر الجنود والدبلوماسيين ، والمشاركة فى صنع قرارات الدول الكبرى . وقد خلص بول كنيدى إلى أن « هناك صلة واضحة للغاية بين الصعود والهبوط الاقتصادى لأى من القوى الكبرى ، وبين صعودها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة (أو امبراطورية عالمية) ».[4] تأمّل صعود السويد الوجيز وهبوطها . ففى مطلع القرن السابع عشر ، كانت السويد تتمتع بالكاد بافاق مشرقة للانضمام إلى جماعة الدول الكبرى . وحيث إن غالبية سكانها كانوا من المزارعين ، وكانت الصناعة فيها ضئيلة ، ومدنها قليلة ، واقتصادها قائما على المقايضة ، فإن قاعدتها الاقتصادية كانت بالغة الضعف . غير أنه بعد التدفق الملحوظ للاستثمارات الأجنبية والإصلاحات الداخلية ، تغيرت أقدار السويد ، وأصبحت فى وقت وجيز واحدة من أغنى بلدان أوروبا ومنتجا رئيسيا للحديد والنحاس . ومهدت هذه الثروة الجديدة الطريق إلى قيام قوة عسكرية أكبر ودبلوماسية أشد تأثيرا . وفى عام ١٦٣٠ ، شارك جوستافوس أدولفوس بحماس فى النزاع السياسى الأوروبى لصالح القضية البروتستانتية ، وكان لقوة السويد العسكرية الهائلة دور حاسم فى ردع طموحات أسرة الهابسبرج على مدى العشرين سنة التالية . وفى العقود التالية ، استولت السويد على عدة أقاليم عبر البلطيق ، وتدخلت مرارا فى بولندا ، وحلمت بتوحيد اسكندينافيا تحت عرشها . ثم على مدى الستين سنة التالية ، انحدرت القوة الاقتصادية للسويد مقارنة بالاقتصادات الصناعية لأوروبا الغربية ، ومن ثم ذوى دورها كقوة أوروبية عظمى .[5]

وتقف السويد مثلا واضحا لاتجاه يمكن للمرء أن يرصده ضمن جميع القوى الصاعدة تقريبا ، من هولندا فى أواخر القرن السادس عشر ، إلى بريطانيا فى أواخر القرن الثامن عشر ، إلى اليابان فى أواخر القرن التاسع عشر . لقد ظلت بروسيا ، على سبيل المثال ، دولة من الدرجة الثانية إلى أن حققت انطلاقها الاقتصادى فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر وفيما بين ١٨٣٠ و ١٨٨٠ ، زاد نصيب الدولة الألمانية فى

---

٣ - **Michael Mandelbaum.** ***The Fate of Nations: The Search for National Security in the Nineteenth and Twentieth Centuries*** **(Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 134-35.**

٤ - **Paul M. Kennedy,** ***The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to the Present*** **(New York: Random House, 1987), xxii.**

٥ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٦٤-٦٦ .

الإنتاج الصناعى العالمى بنحو ١٥٠ فى المائة ، بينما شهدت الدولتان المنافستان لها ، فرنسا وامبراطورية الهابسبرج ، زيادة مقدارها ٥٠ فى المائة و ٤٠ فى المائة على التوالى فقط . ونما الناتج القومى الإجمالى لألمانيا فيما بين ١٨٤٠ و ١٨٧٠ ، أكثر من أى دولة أوروبية أخرى . وبالارتباط مع الثورة العسكرية البروسية فى ستينيات القرن التاسع عشر ، ساند هذا النمو الحروب الناجحة لتوحيد ألمانيا وانتصار « ألمانيا الجديدة » على فرنسا . وبعد عام ١٨٧٠ ، هيمنت ألمانيا ، بدعم من قوتها الصناعية التى لا تضارع ، وبقيادة الداهية بسمارك ، على منظومة الدول الأوروبية الكبرى . ولاحظ الدبلوماسيون فى حينه أن جميع الطرق تؤدى إلى برلين .[٦]

وأصبح هذا النمط عاديا إلى حد أن رجال الدولة الأوروبيين كانوا ينظرون إلى الدولة التى لا تحول ثراءها إلى نفوذ سياسى كأمر شاذ . وكانوا فى القرن الثامن عشر يتحدثون فى تعجب وازدراء عن « المرض الهولندى ، ذلك المرض الذى يمنع أمة تتمتع بازدهار فردى وبراعة تجارية فائقة لا مثيل لها ، من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيرين » .[٧] إذ يستطيع البلد بما له من ثروة كبرى أن يبنى آلة عسكرية ودبلوماسية قادرة على تحقيق أهدافه فى الخارج ، غير أن هذه الأهداف ذاتها ، ورؤيتها لاحتياجاتها ومقاصدها ، اتجهت كلها نحو التوسع مع نمو الموارد . وبكل الوضوح أدرك رجال الدولة الأوروبيون ممن نشأوا فى ظل منظومة الدول الكبرى ، أن القدرات تشكل النوايا .

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كانت الولايات المتحدة مصابة بالمرض الهولندى . ففى حين خرجت أمريكا من الحرب الأهلية كدولة صناعية قوية ، بل باعتبارها بلا جدال واحدة من أغنى ثلاث أو أربع دول فى العالم ، كانت سياستها الخارجية تتميز برغبتها الدائمة فى عدم توريط نفسها خارجيا . وتساءل عديد من مؤرخى هذه الفترة : لماذا توسعت أمريكا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ؟ غير أنه بالنسبة للمشتغلين بالعلوم السياسية ، برؤيتهم لقوة الدولة وتوسعها فى إطار المنظور المقارن ، يكون السؤال الأكثر إثارة للحيرة هو : لماذا لم تتوسع أمريكا أكثر وأسرع ؟ وتقدم لنا الفترة ١٨٦٥ – ١٩٠٨ ، خاصة قبل ١٨٩٠ ، كثيرا من الأمثلة التى تنبه فيها صانعو القرار على المستوى المركزى فى البلاد وفكروا فى الفرص المتاحة لتوسيع نفوذ أمريكا فى الخارج ورفضوها . والمؤكد أن البلدان ، خلال الفترة من وصولها إلى

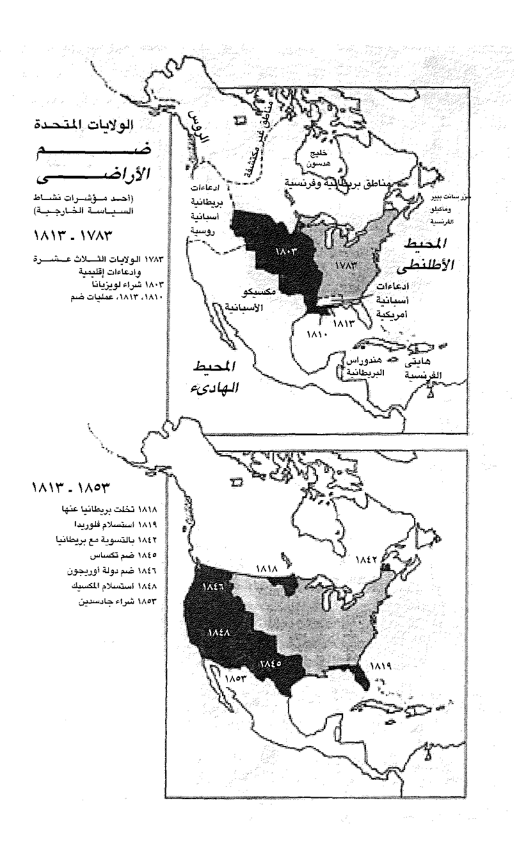
---

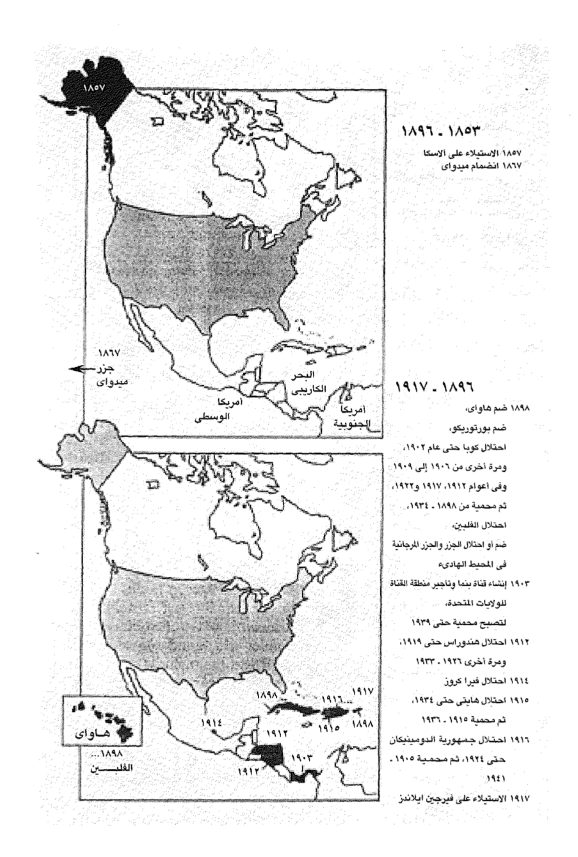
٦ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ١٤٩ ، ١٦٠ - ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٨٥ - ١٨٨ .

٧ - **John Brewer, *The Sinews of Power: War, Money, and the English State, 1688-1783* (London: Unwin Hyman, 1989), xv.**

الثراء واكتسابها مصالح سياسية توسعية فى الخارج ، تعانى عادة من التأخير الزمنى ، وكثيرا ما يرجع ذلك إلى فشل صانعى القرار فى رؤية التحول فى المركز الاقتصادى النسبى للبلاد . ولكن صانعى القرار على المستوى المركزى فى أمريكا أدركوا جيدا القوة الاقتصادية للبلاد ، وأعلنوا ذلك بافتخار . إلا أن البلد التزم بالخط الانعزالى النسبى ، فيما عدا استثناءات قليلة ، حتى التسعينيات من القرن التاسع عشر – وهى فجوة غير عادية بصورة كبيرة بين القوة والمصالح ؛ إذ أنها دامت نحو ثلاثين عاما . وهكذا يبدو أن الولايات المتحدة تمثل استثناءً فى السجل التاريخى وتحديا لقاعدة القوة الكبرى . (قبل المضى لأبعد من ذلك ، ينبغى أن أشير إلى أن مؤرخى السياسة الخارجية الأمريكية أحيانا يقصرون معنى عبارة *التوسع* على الاستيلاء على الأراضى المستعمرة . وتستخدم هذه الدراسة تعريفا أوسع للعبارة وأقرب إلى الحصافة ؛ فالتوسع قد يتضمن الإمبريالية بالتأكيد ، إلا أنه يشير بصورة أعم إلى سياسة خارجية نشيطة تمتد من الاهتمام بالأحداث الدولية إلى الزيادة فى إرسال المفوضيات الدبلوماسية ، إلى المشاركة فى دبلوماسية الدول الكبرى . وفى إطار هذا التعريف ، يمكن تسمية الاتحاد السوفيتى دولة توسعية فى السبعينيات من القرن العشرين – رغم أنه لم يضم رسميا أجزاء من أفريقيا وآسيا الوسطى . واستنادا إلى ضم الأراضى كأحد مقاييس التوسع ، فإن السنوات الثلاثين من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٦ لا تزال تبرز كوضع شاذ فى التاريخ الأمريكى) .

تقدم هذه الدراسة تفسيرا لذلك الانحراف الواضح المتجذر فى نظرية أكثر تعميما للسياسة الخارجية . وإن البحث عن سبب غالب لتفسير مسار السياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر قد يبدو مضللا . وتؤكد الروايات التى أوردها المؤرخون عن التوسع وعدم التوسع عوامل مختلفة بالنسبة لكل حالة ، امتدادا من توازن القوى إلى تأثير جماعات المصالح المختلفة ، إلى الأيديولوجية – العنصرية أو الداروينية الاجتماعية أو القدر المكتوب – إلى خصوصية قادة أمريكا . ومثل هذا السرد الكامل من شأنه ، دون شك ، أن يكون أكثر دقة من أى من النظريتين المتضاربتين للسياسة الخارجية فى هذه الدراسة ، اللتين تستندان إلى عامل أو اثنين من هذه العوامل . ولكن قائمة الحقائق والعوامل لا يمكن أن تفسر الديناميكية العامة المحركة للسياسة الخارجية ، التى انتهت إلى عدم التوسع فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ثم إلى التوسع فى التسعينيات من القرن نفسه . وكان وليام هنرى سيوارد ، وزير الخارجية من ١٨٦١ – ١٨٦٩ ، صاحب أيديولوجية توسعية مثلما كان وليام ماكينلى وتيودور روزفلت ، وكان ثلاثتهم يدركون بنفس القدر العلاقة بين القوة والمصالح . فلماذا نجح الأخيران حيث فشل الأول ؟ يعتقد بعض المؤرخين أن التوسع


الولايات المتحدة
ضم الأراضي
(أحد مؤشرات نشاط السياسة الخارجية)
١٨١٣ - ١٧٨٣
١٧٨٣ الولايات الثلاث عشرة وادعاءات إقليمية
١٨٠٣ شراء لويزيانا
١٨١٠، ١٨١٣، عمليات ضم
الروس
مناطق غير مكتشفة
خليج هدسون
مناطق بريطانية وفرنسية
ادعاءات بريطانية اسبانية روسية
جزر سانت بيير وماكيلو الفرنسية
١٨٠٣
١٧٨٣
المحيط الأطلنطي
مكسيكو الأسبانية
ادعاءات أسبانية أمريكية
١٨١٣
١٨١٠
المحيط الهادىء
هندوراس البريطانية
هايتي الفرنسية
١٨١٣ - ١٨٥٣
١٨١٨ تخلت بريطانيا عنها
١٨١٩ استسلام فلوريدا
١٨٤٢ بالتسوية مع بريطانيا
١٨٤٥ ضم تكساس
١٨٤٦ ضم دولة أوريجون
١٨٤٨ استسلام المكسيك
١٨٥٣ شراء جادسدين
١٨٤٢
١٨١٨
١٨٤٦
١٨٤٨
١٨٤٥
١٨١٩
١٨٥٣



١٨٥٣ - ١٨٩٦

١٨٥٧ الاستيلاء على ألاسكا
١٨٦٧ انضمام ميدواى

١٨٩٦ - ١٩١٧

١٨٩٨ ضم هاواى،
ضم بورتوريكو،
احتلال كوبا حتى عام ١٩٠٢،
ومرة أخرى من ١٩٠٦ إلى ١٩٠٩
وفى أعوام ١٩١٢، ١٩١٧ و١٩٢٢،
ثم محمية من ١٨٩٨ - ١٩٣٤،
احتلال الفلبين،
ضم أو احتلال الجزر والجزر المرجانية
فى المحيط الهادىء
١٩٠٣ إنشاء قناة بنما وتأجير منطقة القناة
للولايات المتحدة،
لتصبح محمية حتى ١٩٣٩
١٩١٢ احتلال هندوراس حتى ١٩١٩،
ومرة أخرى ١٩٢٦ - ١٩٣٣
١٩١٤ احتلال فيرا كروز
١٩١٥ احتلال هايتى حتى ١٩٣٤،
ثم محمية ١٩١٥ - ١٩٣٦
١٩١٦ احتلال جمهورية الدومينيكان
حتى ١٩٢٤، ثم محمية ١٩٠٥ -
١٩٤١
١٩١٧ الاستيلاء على فيرجين ايلاندز

فى التسعينيات من القرن التاسع عشر استحثه إلى حد كبير الكساد الذى حدث عام ١٨٩٣ ، والإحساس واسع النطاق بأن البلاد كانت فى حاجة إلى التوسع للعبور إلى أسواق أكبر للصادرات ، ومع ذلك فإن نفس أولئك المؤرخين يشيرون إلى الاضطرابات الاقتصادية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر كحائل دون التوسع فى تلك الحقبة . وإذا كانت الأوقات العصيبة قادرة على تفسير التوسع والعزلة ، فإلى أى مدى كان هذا عاملا رئيسيا ؟ إن الهدف هنا هو الخروج بتفسير مقبول لكل من التوسع وعدم التوسع ، ومن أجل ذلك نحن فى حاجة إلى نظرية مستحدثة ، وليس إلى تفسير تاريخى كامل .

نظريتان مستحدثتان

إن ما كتب عن العلاقات الدولية يقدم إجابتين مستحدثتين للسؤال المركزى لهذه الدراسة : فى ظل أى ظروف تقوم الدول بتوسيع مصالحها السياسية فى الخارج ؟ وهاتان النظريتان للسياسة الخارجية اللتان تفسران السلوك القومى - *محاولة* التوسع ، وليس نجاحها - هما الواقعية التقليدية والواقعية الدفاعية .[٨] وتبدأ كلتاهما بمنطق أن النظام الدولى يضع أمام الدول القيود والفرص القوية التى لا تستطيع تجاهلها بسهولة ، وإن كانت تتوصل إلى افتراضات أساسية مختلفة جذريا . وتفترض الواقعية التقليدية أن مصالح الأمة تتحدد بقوتها (بمعنى مواردها المادية) مقارنة بالأمم الأخرى : وهكذا تتوسع الأمم كلما أمكنها . إنها لا تتوسع فى نوبات مسعورة - فى أى مكان وفى أى وقت - وإنما بطريقة رشيدة ، فى الأماكن والأوقات التى تقل فيها التكاليف والمخاطر ، وفى مناطق أضعف منها ، وعندما تكون قوتها فى صعود . وكما يحاج روبرت جيلبين ، فإن جميع الدول تسعى إلى السيطرة على الأقل على الأراضى ، وعلى سلوك الدول الأخرى وعلى الاقتصاد العالمى . والفارق هو أن الدول الغنية وحدها تستطيع العمل وفق هذه الخيارات .[٩] ويتبنى جميع العلماء ، مهما كانت اختلافاتهم ، مثل جيلبين وكنيدى وجلين سنايدر وبروس بوينو دى ميسكيتا وآرون فرايدبرج - علاوة على دعاة الواقعية التقليدية مثل هانز مورجينتاو و إ . هـ . كار - جانبا من هذه النظرية فى أعمالهم .

---

٨ - تفسر نظرية السياسة الخارجية لماذا ، ومتى تسعى الأمة للتوسع . ويعتمد نجاح هذه المحاولة أو فشلها ، على البيئة الدولية . ولفهم محصلة هذا الجهد ، ينبغى على المرء أن يرجع إلى إحدى نظريات السياسة الدولية ، مثل نظرية توازن القوى لكينيث والتز .

٩ - **Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 23-25.**

ولكن تأكيد الواقعية التقليدية على القوة القومية باعتبارها العامل الأهم المؤثر على سياسة الأمة الخارجية ، يتغاضى عن فرق مهم . فالسياسة الخارجية لا تصنعها الأمة ككل ، وإنما تصنعها حكومتها . وبالتالى فإن ما يهم هو قوة الدولة ، وليس قوة الأمة . وقوة الدولة هى ذلك الجانب من قوة الأمة الذى تستطيع الحكومة استخلاصه لأغراضها ، ويعكس قدرة صانعى القرار على تحقيق أهدافهم فى يسر . وهذا الشكل المغاير للواقعية التقليدية ، والذى اسميه الواقعية المتمركزة فى الدولة ، يلتزم بمنطق أن القدرات تشكل النوايا ، ولكنه يعترف بأن هيكل الدولة يحد من توافر القوة القومية . وهكذا يصبح هيكل الدولة وأبعادها وقدراتها عوامل حاسمة فى تفسير العملية التى يتزايد من خلالها نشاط الأمم على المسرح العالمى . وفى حين أن النماذج الخاصة بإمكانية تأثير صروح الدولة على السياسة القومية سبق أن قدمها منذ زمن طويل أساتذة السياسات المقارنة – من أليكسيس دى توكيفيل وجيمس برايس إلى صمويل هانتنجتون وثيدا سكوكبول – فإن حلقة الاتصال بين هيكل الدولة والسياسة الخارجية لم تستكشف بالقدر الكافى . وكانت القضايا الداخلية تعتبر عادة منافسا للضغوط الدولية كتفسير للسياسة الخارجية . وتوضح هذه الدراسة أن متغيرا داخليا – قوة الدولة – يمكن إدخاله فى نظرية نظامية دون تقويض الفرضيات الأساسية للنظرية . والحقيقة أن منطق الواقعية يتفق جيداً مع تقدير هيكل الدولة حق قدره . وقد تكون الدول مثل كرات البلياردو ، كل منها مصنوع من مادة مختلفة تؤثر على سرعتها ودورانها وارتدادها على الصعيد الدولى .

وتقدم النظرية الثانية للسياسة الخارجية – الواقعية الدفاعية – نظرة حميدة بدرجة أكبر لضغوط النظام الدولى . وهى تفترض أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ ، وبذلك تتنبأ بأن الأمم تعمل على توسيع مصالحها فى الخارج عندما تتعرض للتهديد . وهى تتوسع فى أوقات انعدام الأمن ، فى مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية . وفى غياب مناخ التهديد ، لا يتوافر للدول الحافز النظامى للتوسع : إنها لا تتوسع عندما تكون قادرة ، ولكن عندما ينبغى عليها ذلك . ومن أبرز أنصار هذا الشكل المغاير ستيفن والت وستيفن فان إيفيرا وجاك سنايدر – ومن قبلهم جون هيرز .

غير أن هذه الدراسة توضح لماذا يعد تركيز الواقعية الدفاعية على التهديدات أمرا غير مجدٍ نظريا . إن مفهوم التهديد مسألة طيعة للغاية ، ورجال الدولة بدلا من الاعتراف برغباتهم فى النفوذ وفى الهيمنة أيضا ، كثيرا ما يعمدون ، سواء بوعى أو بلا وعى ، إلى اختلاق « التهديدات » و « أسباب الخطورة على الأمن » لتبرير التوسع . وعندما يصرخ رجال الدولة : « الأمن القومى » ، مدافعين بوضوح عن سلوك عدوانى ، يصبح هذا التفسير للتوسع غير ذى معنى . والأمر الأكثر أهمية من ذلك ، أن الواقعية الدفاعية

لا تفسر كثيرا السياسة الخارجية الفعلية . والنظام الدولى ، وفقا للواقعية الدفاعية ، يدفع الدول نحو سياسة خارجية تقوم على الحد الأدنى . ولكنه نظرا لأن غالبية الدول الكبرى كانت دولا توسعية ، فإنه ينبغى اعتبارها جميعا استثناءات للقاعدة . وسلوك الدول الكبرى ينظر إليه إلى حد كبير كوضع شاذ ، ومن ثم وضع مرضى ، كنتاج لتشوهات داخلية . ويعتقد دعاة الواقعية الدفاعية أن الدول تعلمت من التاريخ أن التوسع ليس له من منطق : تتراص الدول ضدك بدلا من انحيازها إلى جانبك ، فالدفاع غالبا ما يكون أقوى من الهجوم ، وهلم جرا . قد يكون الأمر كذلك ، ولكن دروس التاريخ ليست حقائق علمية . وأحيانا يكون دعاة الواقعية الدفاعية على حق فى أنه ينبغى للدول إدراك دروس معينة ، ولكن هل هى تفعل ذلك ؟ إن النظرية الجيدة تفسر كيف يسير العالم ، وليس كيف ينبغى أن يسير .

وتختبر هذه الدراسة هاتين النظريتين للسياسة الخارجية بفحص محاولات أمريكا لتوسيع نفوذها فى الخارج فى أواخر القرن التاسع عشر . هل توسعت الولايات المتحدة لتدرأ التهديدات – كما تتنبأ الواقعية الدفاعية – أم لتنمية نفوذها ، ولتضييق الهوة بين قوة الدولة والمصالح السياسية الخارجية ، كما تجادل الواقعية المتمركزة فى الدولة ؟ هل توسعت الولايات المتحدة لتتراص ضد الأمم القوية ، التى كانت تمثل تهديدات ملحوظة لأمنها ، أم أنها توسعت فى اتجاه أقل قدر من المقاومة ؟ وبنفس الدرجة من الأهمية ، عندما لم تكن الولايات المتحدة تتوسع ، هل كان ذلك بسبب وجود بيئة دولية حميدة ، أم أنه يرجع إلى مفهوم أن الأمن كان « وافرا » ، أم لأن هيكل الدولة الضعيف حال دون استخدام رجال الدولة فى أمريكا لإمكانياتها القومية ؟

السجـل التـاريخى

يؤكد نمط السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الأهلية إلى آخر مدة ولاية تيودور روزفلت كرئيس ، يؤكد إلى حد كبير تنبؤات الواقعية المتمركزة فى الدولة : فقد عمد صانعو القرار على المستوى المركزى ، وهم فى الحالة الأمريكية الرئيس وأقرب مستشاريه ، إلى توسيع النفوذ الأمريكى فى الخارج كلما أدركوا زيادة قوة الدولة . وشهدت العقود التى أعقبت الحرب الأهلية بداية فترة طويلة من النمو فى موارد أمريكا المادية . ولكن هذه القوة القومية بقيت ساكنة فى ظل دولة ضعيفة ، دولة لا مركزية ، ومترامية ومجزأة . وحاول الرؤساء ووزراء خارجيتهم مرارا ترجمة القوة الصاعدة للأمة إلى نفوذ خارجى ، ولكنهم كانوا يرأسون هيكل دولة فيدرالية وجهاز بيروقراطى ضئيل الحجم غير قادر على الحصول على الرجال أو المال من حكومات الولايات أو من المجتمع ككل . وكان على الرئيس أن يقنع بدولة قلصت من قدراته على

ترجمة أولويات إدارته إلى سياسة قومية ، وكونجرس قادر ، كثيرا ما استخدم قدراته فى منعه من ممارسة إرادته . ورفض الكونجرس سنّ قانون للإدارة المحلية والإصلاح العسكرى ، ورفض مجلس الشيوخ عددا من مشروعات الضم اقترحتها السلطة التنفيذية . وطوال هذه الفترة ، كانت سلطة الرئاسة فى أدنى مستوياتها التاريخية : أندرو جونسون واجه المحاكمة لأنه تجرأ على طرد وزير دفاعه دون موافقة الكونجرس . كما دعم الدين القومي غير المسبوق بعد الحرب الأهلية الشعور السائد بالإفلاس والضعف القوميين ، الأمر الذى أدى إلى تفاقم ذلك التوتر . كانت أمريكا قوة كبرى غير عادية – أمة قوية ودولة ضعيفة .

وتسجل الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر بدايات الدولة الأمريكية الحديثة ، التى برزت بالدرجة الأولى لتتعامل مع الضغوط الداخلية المتولدة عن التصنيع . وكانت متطلبات الاقتصاد القومى المتنامى وانهيار سعى الكونجرس للسيطرة قد أعطت الحكومة الاتحادية بنية مركزية أكبر ، وأقل خضوعا للسياسة ، وأكثر عقلانية . وبرز الرئيس ، بوصفه المسؤول الحكومى الوحيد المنتخب على المستوى القومى ، متمتعا بسلطات أقوى . وجاء هذا التحول فى هيكل الدولة ليتكامل مع النمو المتواصل للقوة القومية ، وبحلول منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر أصبحت السلطة التنفيذية قادرة على تخطى الكونجرس أو إكراهه على توسيع المصالح الأمريكية فى الخارج . وأدى انتصار أمريكا المدوى فى الحرب الأسبانية – الأمريكية إلى بلورة مفهوم تعاظم القوة الأمريكية فى الداخل والخارج على السواء . وفى مسايرة لأعمال روبرت جيرفيس وآرون فرايدبرج ، تؤكد هذه الدراسة أن مفاهيم رجال الدولة للقوة القومية تتحول فجأة ، وليس على مراحل ، وأنها تتشكل بقوة تحت تأثير الأزمات والأحداث المثيرة مثل الحروب بأكثر مما تتشكل بالمقاييس الإحصائية . وما إن لحقت الهزيمة بقوة أوروبية كبرى فى ميدان القتال ، حتى توسعت أمريكا توسعا مثيرا فى السنوات التالية ، وأصبحت الأهداف العديدة التى راودتها على مدى عشرات السنين – ضم هاواى وساموا على سبيل المثال – حقيقة ملموسة في غضون شهور . وفى اللحظة التى وصلت فيها إلى أعلى درجات القوة والأمن ، وبعد أن طردت أسبانيا خارج نصف الكرة الأرضية الغربى ولم يبق سوى بريطانيا المتوافقة كوجود أوروبى فى الأمريكتين ، اختارت الولايات المتحدة أن تملأ الفراغ الناشىء بتوسيع نفوذها . وإزاء وضعها المعترف به حينذاك كقوة كبرى ، تقلصت التهديدات الفعلية للأمن الأمريكى منذ ذلك الحين ، وتولد عن هذا الأمن المتعاظم منطق الفعالية والتوسعية . وعندما تعرضت لتهديدات حقيقية ، كما حدث أحيانا سواء قبل أو بعد ١٨٩٨ ، كانت الولايات المتحدة تختار عادة تقليص مصالحها ، بدلا من التوسع لمواجهة العدو ، كما قد تتنبأ الواقعية الدفاعية .

ومع مولد الرئاسة الحديثة فى ولاية وليام ماكينلى ، نشأت علاقة تكافلية بين السلطة التنفيذية القومية وفعاليات السياسة الخارجية ، الأمر الذى استمر طوال القرن العشرين . واستغل تيودور روزفلت السلطات التى خلقها ماكينلى ، وعمل على تطوير سلطات أخرى جديدة ، مثل الاستخدام الروتينى للاتفاقيات التنفيذية بدلا من المعاهدات . وأضفى « عصر الإقدام » مزيدا من القوة على الدولة الأمريكية – مرة أخرى لأسباب داخلية بالدرجة الأولى – وكان أكبر المستفيدين من هذه السلطة الجديدة الحكومة القومية والرئيس . وانطلاقا من إيمانه الطويل بالحكم البرلمانى ، أصبح ودرو ويلسون بصفة خاصة من دعاة التوسع ورئيسا تنفيذيا أحادى الجانب فيما يتعلق بأمور السياسة الخارجية .

الماضى والحاضر

لا تقتصر أسباب التوسع الأمريكى فقط على المصلحة النظرية أو التاريخية . وإذ نتطلع إلى عالم اليوم ، نرى أن صعود قوى كبرى جديدة سيسبب موجات وأصداء عبر الكرة الأرضية . والأسئلة التى يوجهها عامة الناس حول القوى الجديدة هى نفسها التى ننظر إليها فى هذا الكتاب . ومع إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠ ، حذر اللورد شوكروس ، السياسى ورجل القانون البريطانى البارز ، من أن أوروبا قد تقع فى خضم الفتنة إذا عمد الألمان إلى « استخدام القوة السياسية المتكافئة مع قوتهم الاقتصادية » .(١٠) وعلى الجانب الآخر من العالم ، أدى صعود القوة الاقتصادية اليابانية إلى خلق مجموعة من المتخصصين والمحللين السياسيين الذين يختلفون حول ما إذا كانت طوكيو تزداد ثراء من أجل أن تصبح قوية أم إنها ستكسر القاعدة ، ولن تصبح شيئا أكثر من كونها « قوة مدنية عالمية » . والسبب الرئيسى فى أن صعود الصين يبدو مهددا للكثيرين ، أنها تنتهج فيما يبدو مسارا تقليديا شاملا ، وتبسط سلطانها ومصالحها بالترادف مع ذلك .

والحقيقة البدهية على المدى الطويل ، أن الأمم ذات الثراء المتزايد يكون لها نفوذ عالمى متزايد . ولكن طبيعة صعودها ، والإطار الزمنى الذى يتم خلاله ، والمناطق والقضايا التى تصبح نقاطا مضيئة – كل هذه الأمور المحددة تبقى غامضة ، وأن الخصائص المحددة سوف تقرر مسار العلاقات الدولية على مدى القرن القادم . وبالفهم السليم والتناول السليم ، يمكن لعمليات الانتقال من جانب القوى الكبرى أن تكون سلسة . وبالتفسير السيىء والإدارة السيئة ، قد يكون لها آثار مزلزلة .

---

١٠ - "The Rejoining of Germany: European Voices," *New York Times*, September 27, 1990, A8.

الفصل الثانى

نظرية فى السياسة الخارجية

لماذا تتوسع الدول ؟

إن تاريخ السياسة الدولية هو تاريخ صعود وهبوط القوى الكبرى . غير أن غالبية المراقبين ركزوا على *تأثيرات* التحولات فى القوة الدولية . ويقول ثوسيديدس ، باعتباره أقدم الأمثلة ، إن تأثير صعود أثينا فى إطار منظومة « الدولة - المدينة » اليونانية جعل الحرب حتمية . والقضايا التى أثيرها هنا مختلفة . إنها تتعلق بسلوك الدولة الصاعدة ، خاصة وأننى أبحث فى أسباب تأخر صعود الولايات المتحدة والعملية التى أدت بها إلى اكتساب المصالح السياسية فى الخارج من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٨ . وأسعى بذلك إلى تفسير السياسة الخارجية ، وليس المحصلات الدولية . وهذا التمييز مهم . فقد اتسمت نظرية العلاقات الدولية الحديثة بالمناقشات النشيطة والغنية حول نظريات السياسة الدولية .[١] ولكن الباحثين لم يقوموا بتحليلات مماثلة لنظريات السياسة الخارجية . ونتج عن ذلك أن العبارة عادة ما تستخدم على عواهنها ، وبكثير من النقد غير الملائم والحجج الواهية .

وتتضمن أدبيات العلاقات الدولية القائمة عدة نظريات بديلة للسياسة الخارجية ، أعظمها فائدة كنقاط انطلاق هما الواقعية التقليدية والواقعية الدفاعية . وبالرغم من أن النظريتين تركزان - من حيث المبدأ على الأقل - على الطرق التى يؤثر فيها النظام على سلوك السياسة الخارجية للدولة ، إلا أنهما تختلفان اختلافا عميقا بشأن طبيعة تلك القيود والفرص النظامية . هل الأمن فى النظام الدولى ضئيل أم أنه وافر ؟ هل تساق الدول دائما إلى توسيع نفوذها أم أنها لا تندفع إلا إلى تحقيق مستوى أدنى لحد ما من الأمن ؟ إن هذه الأسئلة الكامنة فى جوهر الحياة الدولية هى لب النزاع بين الواقعية

---

١ - انظر ، على سبيل المثال : : Robert O. Keohane, ed., *Neorealism and Its Critics* (New York : Columbia University Press, 1986) ; Stephen D. Krasner, ed., International Regimes (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1983) ; and David A. Baldwin, ed., *Neorealism and Neoliberalism: The Contemporary Debate* (New York: Columbia University Press, 1993).

التقليدية والواقعية الدفاعية ، كما أنها الأسئلة التى تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عنها . وفى حين أن المعركة النظرية قد تبدو ضمن هذا الإطار ، أو حتى داخلية ، فإن المناقشة تتعرض لمسألة أساسية : كيف يؤدى توازن القوى الدولى إلى تشكيل سلوك الدولة ؟

ما هى نظرية السياسة الخارجية ؟

يمكن تمييز النظريات التى تتناول النواحى المختلفة من العلاقات الدولية ، الواحدة عن الأخرى ، على أساس الظاهرة أو المتغير التابع الذى تحاول كل منها تفسيره . وتسعى نظرية السياسات الدولية لشرح الأحداث الدولية . وإذ تأثر كينيث والتز باستمرار العنف وتوازنات القوى فيما بين الدول – وهو ما يراه كنتائج منتظمة للحياة الدولية – فقد عمد والتز إلى صياغة مثل هذه النظرية .[٢] غير أنه فى تعليلها للأحداث الدولية ، لا تستطيع نظرية السياسة الدولية تفسير دوافع الأمم . وإنما ينبغى عليها بدلا من ذلك تقديم افتراضات بشأنها . ويقابل ذلك ، أن نظرية السياسة الدولية تفسر لماذا يكون للدول المختلفة ، أو الدولة نفسها فى لحظات تاريخية مختلفة ، نوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجى .[٣] إن نظرية السياسة الدولية تلقى الضوء على الأسباب الكامنة وراء جهود الأمة – البحث عن حلفاء ، ومحاولة ضم المستعمرات – ولكنها لا تستطيع تعليل نتائج هذه الجهود . وتعتمد احتمالات نجاحها على السياق الذى تحدث فيه ، خاصة أهداف الدول الأخرى وقدراتها . ولتفسير نتائج التفاعلات الدولية – الاستعمار وتكوين التحالفات – يتعين على المرء الرجوع إلى نظرية السياسة الدولية . ولهذا ، فإنه فى الوقت الذى ربما تنبأت فيه نظرية والتز لتوازن القوى بانقسام صينى سوفيتى وبتقارب صينى أمريكى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، فإن نظرية السياسة الخارجية وحدها كانت هى القادرة على تفسير : لماذا انتظرت الولايات المتحدة والصين أكثر من عشرين عاما لمحاولة تحقيق هذه المصالحة .[٤]

إن جميع النظريات تخلق افتراضات معينة . ويفترض جراهام أليسون ، على سبيل المثال ، أن البيروقراطيات تصوغ السياسات التى تدفع قدما مصالحها وميزانياتها .

---

٢ - Kenneth N. Waltz, *Theory of International Politics* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1979), 8-128.

٣ - يثير لويد جينسين في أعماله السابقة حول هذا الموضوع ، قضايا مهمة بذكاء مفرط ، وإن لم تكن فى إطار بناء نظرية ، انظر قوله فى : *Explaining Foreign Policy* (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice-Hall, 1982); George Modelski, A Theory of Foreign Policy (New York : Praeger, 1962).

٤ - للوقوف على أحد التفسيرات لهذا التأخير ، انظر: John Lewis Gaddis, "Dividing Adversaries, in his *The Long Peace: Inquiries into the History of the Cold War* (New York: Oxford University Press, 1987), 147-95.

وإزاء هذه النزعة للبيروقراطية ، فإنه يفسر السياسة الخارجية للأمة كمحصلة الدفع والجذب فيما بين الهيئات .[٥] وفى الوقت نفسه ، تفسر نظرية السياسة البيروقراطية لماذا تتبنى البيروقراطيات المختلفة سياسات مختلفة ، لتخلق افتراضات بشأن أولويات صانعي القرار . وتفسر نظرية صنع القرار هذه التفضيلات المختلفة ، وعادة ما تخلق بعض الافتراضات المتعلقة بالمعرفة . وتندرج تفسيرات سياسة ودرو ويلسون الخارجية ، التى تكمن جذورها فى تعليله السيكولوجى وحساباته لدوافع تيودور روزفلت الإمبريالية التى تؤكد عنصريته ، تحت نظريتين من هذه النظريات .[٦] .

وينبغى ألا تختلط أسباب هذه الفروق فيما بين النظريات بالاختلافات فيما بين « مستويات التحليل » . فالنظريات يمكن تمييزها بمتغيرها التابع ، ولكن مستويات التحليل تتميز دائما بسبب الظاهرة ، أو المتغير المستقل .[٧] وحيثما يحدد المرء المتغير المستقل – سواء على المستوى الدولى أو القومى أو البيروقراطى أو مستوى صنع القرار – يتقرر مستوى التحليل .[٨] فوالتز ، على سبيل المثال ، يجد السبب وراء نمط النتائج الدولية المرصودة كامن فى بناء النظام الدولى . وهكذا ، فإن نظريته بشأن السياسة الدولية تطبق أيضا على المستوى الدولى .[٩] تكمن القوة الكبرى للواقعية ، خاصة بعد إعادة صياغتها من جانب والتز ، فى أنها بتأكيدها على النظام العام للعلل والنتائج ، تعمل كنظرية تقليدية للنظام الدولى . وحقيقة الأمر أن نظريات السياسة الدولية التى تفسر النتائج بدون الرجوع إلى الأسباب العامة ، وهو ما ينقده والتز باعتباره « اختزالا » ، عادة ما تكون نظريات للسياسة الخارجية بالغت فى دعاواها التفسيرية .[١٠] ويدعى لينين على سبيل المثال أحيانا أن الرأسمالية تسبب الاستعمار

---

٥ - **Graham T. Allison,** ***Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*** **(Glenview, Ill.: Scott, Foresman, 1971).**

٦ - انظر : **Alexander L. George and Juliette L. George,** ***Woodrow Wilson and Colonel House: A Personality Study*** **(New York: Dover, 1964); George Sinkler,** ***The Racial Attitudes of American Presidents from Abraham Lincoln to Theodore Roosevelt*** **(Garden City, N.Y.: Doubleday, 1971); and John Milton Cooper, Jr.,** ***The Warrior and the Priest: Woodrow Wilson and Theodore Roosevelt*** **(Cambridge: Harvard University Press, 1983).**

٧ - هناك ثلاثة بيانات كلاسيكية حول مستويات التحليل هى :

Kenneth N. Waltz, ***Man, the State, and War: A Theoretical Analysis*** **(New York: Columbia University Press, 1959); J. David Singer, "The Levels-of-Analysis Problem in International Relations,"** ***World Politics*** **14, no. 1 (July 1961): 77-92; and Robert Jervis,** ***Perception and Misperception in International, Politics*** (Princeton, N.J.: Princeton University Press., 1976), 13-35.

٨ - يستخدم هذا المثال مستويات جيرفيس الأربعة للتحليل .

٩ - **Waltz,** ***Theory of International Politics,*** **38-58.**

١٠ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٦٠ - ٧٩ .

والحرب .[١١] ، وفى أحيان أخرى يحاج بأن الرأسمالية تفسر فقط نزعة الأمة إلى الإمبريالية ، وأن المنافسة وتوزيع القوة يفسران لماذا تؤدى هذه النزعات إلى الحرب .[١٢] وبطبيعة الحال ، فإن التغيير فى أهداف السياسة الخارجية لعدد كبير من الدول ستنتج عنه أنماط متغيرة من النتائج ، كما يوحى ريتشارد روسيكرانس بقوله إن « الدول التجارية » مسالمة ، ولكن ذلك لا يجعل من حجة روسيكرانس نظرية للسياسة الدولية .[١٣] وكما يوضح والتز ، فإنه « نظرا لأن المستويات القومية والدولية متصلة ، فإن النظريات من النوعين [السياسة الدولية والسياسة الخارجية] إذا كانت جيدة ، تخبرنا عن بعض الأشياء ، ولكنها لا تخبرنا عن نفس الأشياء ، تخبرنا عن السلوك والمحصلات على الجانبين » .[١٤]

إن نظرية واقعية للسياسة الخارجية لابد أن تبدأ على المستوى النظامى ، ولكن المرء يمكنه تحديد سبب الأولويات القومية عند أى مستوى من التحليل . فعلى سبيل المثال ، يبنى جوزيف شومبيتر نظرية للسياسة الخارجية على مستوى صنع القرار ، محاجًا بأن النزعات الإمبريالية للقوى الكبرى فى أوروبا فى القرن التاسع عشر تكمن جذورها فى التوجهات الإقطاعية للصفوة الحاكمة فيها .[١٥] إن غالبية نظريات السياسة الخارجية ، مثل نظرية شومبيتر ، يجرى تطبيقها على مستويات تحليلية أدنى ، وتعزو سلوك الدولة إلى السياسة الداخلية أو الثقافة القومية . ولكن النظرية الجيدة تبدأ أولا بدراسة تأثير النظام الدولى على السياسة الخارجية ، حيث إن أهم الخصائص العامة

---

١١ - Vladimir I. Lenin, *Imperialism, the Highest Stage of Capitalism* (1916; reprint, New York: International Publishers, 1939), 120-28.

١٢ - « لا يمكن أن يكون هناك أساس آخر قابل للتصور فى ظل الرأسمالية لتقسيم مناطق النفوذ ، والمصالح ، والمستعمرات ، الخ ، إلا بحساب قوة المشاركين فى التقسيم ، وقواهم العامة الاقتصادية ، والمالية ، والعسكرية ، الخ » . ونظرا لأن النمو غير متكافىء على الدوام ، فإن القوة النسبية سوف تتغير دوما ، كما يعترف لينين . « عندما تتغير العلاقة بين القوى ، كيف إذن ، فى ظل الرأسمالية ، يكون السبيل إلى حل التناقضات بغير اللجوء إلى العنف » . انظر المرجع السابق ، الصفحات ١١٩ و ٩٦ (التأكيد فى الأصل) . وبخلاف عبارة « فى ظل الرأسمالية » ، قد يكون كاتب هذه السطور هو جيلبين أو والتز أو كنيدى . ولم يفسر لينين أبدا بوضوح كيف تتجنب الاشتراكية مشكلة التغيرات فى القوة . وهو يحاج بغموض فى أماكن أخرى بأن الاقتصاد وسياسة القوة يسببان معا الحروب الامبريالية . انظر المرجع السابق ، الصفحات ٧٥ ، ٨٦ - ٨٧ .

١٣ - Richard N. Rosecrance, *The Rise of the Trading State : Commerce and Conquest in the Modern World* (New York: Basic Books, 1986).

١٤ - Waltz, *Theory of International Politics*, 122-23.

١٥ - Joseph A. Schumpeter, *Imperialism and Social Classes*, trans. Heinz Norden (New York : Meridian Books, 1955).

للدولة فى العلاقات الدولية هو وضعها النسبى فى المنظومة الدولية . وتثير نظريات السياسة الخارجية التى يقتصر تركيزها فقط على أسباب داخلية – ثقافية أو بيروقراطية أو فردية – فى أغلب الأحيان افتراضات مستترة حول الطريق الذى تنتهجه البيئة الدولية لتشكيل مجال اختيارات الدولة . كما أن مثل هذه النظريات تتأمل فقط وبصورة نموذجية تلك الحالات التى يكون فيها السلوك موضوع الدراسة قائما ، الأمر الذى يؤثر على موضوعية استنتاجاتها . ويقتصر شومبيتر فى دراسته فقط على الأمم الأوروبية التى كانت أمما إمبريالية ، ويغفل التساؤل : لماذا لم تتبع الدول الأوروبية وغير الأوروبية الأخرى ، التى كانت خاضعة لسيطرة الصفوة ذات التاريخ الإقطاعى ، نهجا إمبرياليا ؟ والمؤكد أن جانبا من الإجابة يكمن فى الوضع الذى احتلته القوى الكبرى الأوروبية فى النظام الدولى .

إن نظرية السياسة الخارجية ينبغى ألا تغفل السياسات الداخلية ، والثقافة القومية ، وصانعى القرار الأفراد . غير أنه من وجهة نظر علم الاجتماع ، فإن النظرية المستحدثة القابلة للتعميم عبر الأنظمة والثقافات والشعوب تعتبر أكثر فائدة من التفسير المحدد على مستوى الدولة ، حيث إنه يمكن تطبيقها فى عدد أكبر من الحالات . وعلى سبيل المثال ، فإن التركيز على موقع دولة ما فى النظام الاقتصادى الدولى سيؤدى إلى تفسير محتمل أقوى نظريا من تفسير يرتكز على خصائص ثقافية فريدة للأمة . ومن أجل تحقيق بعض التوازن بين الحرص والدقة ، يمكن تضييق مجال النظرية المستحدثة وتبطينها بطبقات من المتغيرات الإضافية من مستويات التحليل المختلفة – أنواع الأنظمة ، والسياسة البيروقراطية ، والنزعات النفسية ، وشخصيات رجال الدولة . ويقول روبرت كيوهين فى كتاباته :

> « كلما اتسع مجال النظرية ، قلت الدقة التى نتوقعها ... ويجرى تضييق مجال النظرية لتحقيق دقة أكبر . ولذلك ، فإن المناظرة بين أنصار الإيجاز ودعاة الدقة فى فهم السياق تنتهى إلى مسألة *مراحل* ، بدلا من الاختيار بين هذا أو ذاك . وعلينا أن نطرق الإيجاز أولا ، ثم نضيف التعقيد ، مع مراقبة الآثار السلبية المترتبة على قدرة نظريتنا على التنبؤ : قدرتها على استخلاص استدلالات مهمة على أساس من المعلومات المحددة » .[١٦]

إن تفسيرا جيدا للسياسة الخارجية لأمة ما يوضح الدور الذى تلعبه العوامل النظامية وغيرها . وعندما يعلن المؤرخون أن رجال الدولة الألمان هم « سبب » الحرب العالمية الأولى ، فإنهم عادة يعنون أن وجهات نظر القيادة تفسر سياسات الدولة المولعة

---

١٦ - Robert O. Keohane, "Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond," in Keohane, *Neorealism and Its Critics,* 187-88.

بالقتال . إنهم أولا وقبل كل شيء ، يفسرون السياسة الخارجية ، لا الأحداث الدولية . وحقيقة الأمر ، أن الصراع بين القوى الأوروبية الكبرى وقع ليس بسبب أولويات رجال الدولة الألمان فقط - قد يكون لرجال الدولة البلجيكيين تفضيلات مماثلة ، دون تأثير يذكر - ولكن بسبب النمو الهائل للقوة الاقتصادية والعسكرية الألمانية ، وظهور البلاد المتأخر على مسرح عالمي تسيطر عليه بريطانيا وفرنسا وروسيا .(١٧) تأمل مثالا متطرفا تكون فيه الأدبيات زاخرة بتفسيرات داخلية ومستندة إلى الشخصيات : النزعة التوسعية الألمانية من ١٩٣٣ إلى ١٩٤٥ .(١٨) فمن الواضح ، أن أدولف هتلر والأيديولوجية النازية أمور بالغة الأهمية لفهم العدوان الألماني ، ولكن هذا العدوان لم ينشأ من فراغ . وكما يوضح نقاد معاهدة فرساي باستمرار ، فقد أدى وضع ألمانيا ما بعد ١٩١٩ في النظام الدولي إلى نوع من النزعة الانتقامية شبه الحتمية .(١٩) إن هتلر والنازية هما وحدهما اللذان يمكنهما تفسير الشكل المروع حقا الذي اتخذته هذه النزعة الانتقامية ، غير أن تفسيرا جيدا لسياسة ألمانيا الخارجية إبان هذه الحقبة سوف يشمل

---

١٧ - للوقوف على مثال رائع ونادر لتاريخ شامل يتناول المدى الكامل للأسباب ، من الخصوصية النظامية إلى الخصوصية الشخصية ، انظر : **Paul M. Kennedy, "The Kaiser and German Weltpolitik : Reflections on Wilhelm II's Place in the Making of German Foreign Policy" in John C. G. Rohl and Nicolaus Sombart, eds., *Kaiser Wilhelm II : New Interpretations* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982), 143-67.** وفيما بين المؤرخين ، فكر كنيدي بأكبر قدر من الجدية في مستويات التحليل (علما بأنه لم يستخدم المصطلح) . أنظر على وجه الخصوص : **Kennedy, "A.J.P. Taylor and 'Profound Forces' in History," in Chris Wrigley, ed., *Warfare, Diplomacy, and Politics: Essays in Honour of A.J.P. Taylor* (London: Hamish Hamilton, 1986), 14-29; Kennedy, *The Rise of the Anglo-German Antagonism, 1860-1914* (London: Allen and Unwin, 1980); and Kennedy, *The Realities behind Diplomacy: Background Influences on British External Policy, 1865-1980* (London: Allen and Unwin, 1981).**

١٨ - تتضمن التقارير الرئيسية التي تؤكد دور أدولف هتلر : **Winston Churchill, *The Second World War,* 2 vols. (London: Cassell, 1953) ; and Alan Bullock, Hitler: *A Study in Tyranny,* rev. ed. (New York: Harper and Row, 1962).** ووردت المناقشة الحديثة الأكثر حنكة في نفس هذا المجال في : **Gerhard L. Weinberg, *The Foreign Policy of Hitler's Germany,* 2 vols. (Chicago: University of Chicago Press, 1970, 1980).**

١٩ - تتضمن التحليلات بعيدة النظر منذ عشرينيات القرن العشرين : **Jacques Bainville, *Les Conséquences Politiques de la Paix* (Paris: Fayard, 1920); Thorstein Veblen, *An Inquiry into the Nature of the Peace and the Terms of Its Perpetuation* (New York: B.W. Huebsch, 1919); and John M. Keynes, *The Economic Consequences of the Peace* (London: Macmillan, 1919).**

كلا من الدوافع العامة للنظام ، والحوافز الداخلية والثقافية والشخصية الأكثر تحديدا .[٢٠]

وحيث إن أدبيات العلاقات الدولية مفعمة بنظريات ضمنية للسياسة الخارجية ، كل منها يؤكد على سبب عام لسلوك السياسة الخارجية ، فإن نظريات السياسة الخارجية هذه نادرا ما يرد ذكرها على هذا النحو . ولصياغة نظرية مستحدثة للسياسة الخارجية ، ينبغي على المرء أولا أن يوجه سؤالا أساسيا حول السلوك القومي : في ظل أي من الظروف تعمد الدول إلى توسيع مصالحها السياسية في الخارج ؟[٢١] والإمبريالية ، بطبيعة الحال ، طريق مهم « لتوسيع المصالح السياسية في الخارج » ، ولكنه ليس الطريق الوحيد . فالأساليب الأقل احتراما للشكليات تتضمن فرض الحماية والقواعد العسكرية ومناطق النفوذ ، وكذلك الدبلوماسية النشيطة - وهي الأكثر انتشارا . وهكذا يمكن قياس المصالح السياسية بالسيطرة السياسية على مناطق جديدة ، وتوسع الجهاز الدبلوماسي والعسكري ، والمشاركة في صنع قرارات القوى الكبرى . وتوحي أدبيات العلاقات الدولية الحالية بإجابتين أوليين على هذا السؤال : الواقعية التقليدية والواقعية الدفاعية .

الواقعية التقليدية : القدرات تشكل النوايا

تأتي الفرضية الأولى من أقدم مدرسة للفكر الذي يتناول الحياة الدولية . وبالنسبة لدعاة الواقعية التقليدية ، فإن الأمة تحدد مصالحها « بلغة القوة » .[٢٢] وفي حين أن هذه العبارة منقولة عن هانز مورجينثاو ، فإن لها أصلا عريقا متميزا . فمنذ تأكيدات ثوسيديدس قبل أكثر من ألفي عام في حوارات ميليان بأن « الأقوياء يصنعون كل

---

٢٠ - Andreas Hillgruber, *Germany and the Two World Wars*, trans. William C. Kirby (Cambridge: Harvard University Press, 1981) ; and Klaus Hildebrand, *The Foreign Policy of the Third Reich*, trans. Anthony Fothergill (Berkeley: University of California Press, 1973). وردت أشهر مناقشة نظامية ، والأكثر تطرفا ، والأشد عنادا ، والتي تنتقص تماما من شخصية هتلر ، خاصة أهدافه التوسعية ، وردت في : A. J. P. Taylor, *The Origins of the Second World War*, 2d ed., (New York: Atheneum, 1985) ; a balanced corrective is William Roger Louis, ed., *The Origins of the Second World War: A.J.P. Taylor and His Critics* (New York: Wiley, 1972).

٢١ - إنني استخدم تعبير مصالح بالتبادل مع تعبيرات الأهداف القومية ، والأولويات ، والنوايا لأن المناقشة السابقة لهذا الأمر سادها تعبير *مصالح أو مصلحة قومية* . وليست هذه محاولة جديدة لتقديس مصلحة قومية « موضوعية » ما . إن هناك طريقين رشيدين فقط لاستخدام التعبير : الأول لوصف مجموعة أهداف سياسية خارجية حكيمة لدولة ما ، والثاني لوصف ما كانت عليه أهداف أمة في وقت معين . وأنا أتبنى الطريق الثاني .

٢٢ - Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 5th ed., rev. (New York : Alfred A. Knopf, 1978), 5.

ما تمكنهم القوة من صنعه ، فقد دأب دعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تمليه الفوضوية فى النظام الدولى يؤديان إلى ما أسماه فريدريك الأكبر « المبدأ الدائم للحكام » : « أن يتوسعوا إلى أقصى حد تسمح به قوتهم » .[٢٣] وتشير *القـوة* فى هذه الصياغات إلى الموارد المادية المتاحة للأمة[٢٤] ، بينما تشير *المصـالح* إلى أهداف الأمة أو أولوياتها . وكتب دعاة الواقعية التقليدية بغير عناية عن « القوة فى حدها الأعلى » ، تاركين بدون توضيح ما إذا كانت الدول تتوسع من أجل الحصول على موارد مادية أو نتيجة لموارد مادية . ويتوصل هذا الشرح للواقعية إلى الافتراض الثانى ، وهو أن الموارد الزائدة تؤدى إلى إثارة طموحات أكبر . ولا تسعى الدول وراء تعزيز مواردها إلى الحد الأعلى ، وإنما وراء تعزيز نفوذها إلى الحد الأقصى .[٢٥]

ويمكن صياغة فرضية الواقعية التقليدية كما يلى : *توسع الأمم مصالحها السياسية فى الخارج عندما تتزايد قوتها النسبية* . وتقدم نازلى شكرى وروبرت نورث بيانا واضحا حول تداعيات هذه الفرضية : « بالرغم من إعلانات عدم التدخل أو حتى النوايا السلمية الصادقة ، فإن الدولة المتنامية القوة تنزع إلى توسيع أنشطتها ومصالحها خارجيا –

---

٢٣ - Thucydides, *History of the Peloponnesian War*, trans. Rex Warner, rev. ed. (New York: Penguin Books, 1972), 402; Fredericks's remark is quoted in Felix Gilbert, To the Farewell Address (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1961), 90.

٢٤ - يقتصر قياس القوة القومية أحيانا على القوة العسكرية ، ولكنه غالبا - خاصة بالنسبة للموضوعات التى تناقشها هذه الدراسة - يقاس باستخدام مؤشرات مادية كلية مثل الناتج القومى الإجمالى ، والنسبة المئوية إلى التجارة العالمية ، والسكان . ويكمن حجر الزاوية للواقعية التقليدية فى أن عناصر القوة هذه عادة ما تكون سريعة التبدل . إذ يمكن تحويل القوة الاقتصادية ، عند اللزوم ، إلى قوة عسكرية . وكما يقول والتز ، « إن القوة أسرع كثيرا فى التبدل مما يسمح لها كيوهين . وكما هو سائد ، فإن التمييز بين الدول القوية والضعيفة مسألة مهمة . وكلما كانت الدولة قوية ، كان تعدد قدراتها أكبر . وتكون القوة قابلة للتبديل بقدر بسيط فقط فى حالة الدول الضعيفة ، ولكنها تكون عالية بالنسبة للدول القوية » . انظر : Waltz, "Reflections on *Theory of International Relations:* A Response to My Critics," in Keohane, *Neorealism and Its Critics*, 333.

٢٥ - لذلك ، عندما يقول بنيامين ج . كوهين « إن الحل الرشيد بالنسبة لكل من الشركة والدولة هو توسيع نطاق خياراتهما - لتعظيم مركز قوتهما » ، فإن الواضح ، أنه يفترض أن الدول تحاول باستمرار زيادة نفوذها إلى الحد الأقصى . انظر كتابه : *The Question of Imperialism: The Political Economy of Dominance and Dependence* (New York : Basic Books, 1973), 240-41.

والنفوذ ، بطبيعة الحال ، ليس هو الغاية فى حد ذاته ومن ذاته . فالدول تملك أولويات تختلف كثيرا ، وقد تكمن جذور تلك الأولويات فى أسباب على المستوى الداخلى . والنفوذ هو وسيلة المرء لتحقيق أهدافه ، وجميع الأمم تسعى إلى امتلاك القدرة على فرض أولوياتها . وينبغى التأكيد على أن زيادة النفوذ إلى الحد الأقصى ما هو إلا افتراض وأنه ، لذلك ، لا يكون دقيقا دائما : فقد تختار الدول أحيانا ألا توسع نفوذها - ولو كانت تملك القدرة على تحقيق ذلك . والسؤال الذى ينبغى توجيهه ليس ما إذا كان الافتراض المعين صحيحا أم خطأ ، حيث إن الاستثناءات كثيرة . والسؤال الأكثر مواءمة هو مدى فائدة هذا الافتراض ؟ هل يؤدى افتراض آخر إلى تنبوءات أكثر دقة ؟ وكما ستبين هذه الدراسة ، فإن افتراض زيادة النفوذ إلى الحد الأقصى مفيد حقا .

بالتصادم مع دوائر نفوذ دول أخرى – لتجد نفسها متورطة فى صراعات دولية وأزمات وحروب ... وكلما نمت الدولة ، ومن ثم عظمت قدراتها ، زاد احتمال انتهاجها تلك النزعة ».[٢٦] ويشرح روبرت جيلبين الارتباط الدينامى بين القوة والمصالح : « إن القانون الواقعى للنمو المتفاوت يقضى ضمنيا بأنه مع زيادة القوة لمجموعة ما أو لإحدى الدول ، فإن هذه المجموعة أو الدولة سوف تغريها محاولة زيادة سيطرتها على البيئة . ومن أجل تعزيز أمنها الخاص فإنها ستحاول توسيع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية ، وستحاول تغيير النظام الدولى وفقا لرؤية جماعات المصالح الخاصة فيها» .[٢٧] ويقدم بول كنيدى ، بعد استعراض النظام الدولى من ١٥٠٠ إلى الآن ، إدعاء تجريبيا ينتهى إلى نفس الاستنتاجات : « إن السجل التاريخى يوحى بأن هناك ارتباطا واضحا للغاية *على المدى الطويل* بين صعود وهبوط قوة كبرى وبين نموها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة (أو امبراطورية عالمية) » .[٢٨]

وغالبا ما ينطبق على الواقعية التقليدية الرسم الكاريكاتيرى الذى يصور الأمم وزعماءها كوطنيين متطرفين متعطشين للسلطة ، يقتحمون الساحة الدولية فى أى مكان وكل مكان . ومع أن الترجمة الجامدة للواقعية تتنبأ بأن الدول الصاعدة القوية سوف تتوسع ، إلا أنها تحاج بأنها ستسعى إلى غاياتها بطريقة عقلانية ، وبأنها ستقيس المخاطر والفرص والتكاليف والعوائد .[٢٩] وأن الحل الأفضل لمشكلة غموض الحياة الدولية المستديمة هو أن تعمل الدولة على تعزيز سيطرتها على البيئة من خلال التوسيع الدائب لمصالحها السياسية فى الخارج – ولكن فقط حينما تفوق الفوائد التكاليف . ومع زيادة قوة الأمة ، تقل تكاليف التوسع ويزيد حجم الفوائد . وكما يكتب جيلبين « إن الدولة الأكثر ثراء والأشد بأسا (إلى حد المنفعة المتناقصة) سوف تختار حزمة أكبر من أهداف الأمن والرفاهية عن الدولة الأقل ثراء وقوة» .[٣٠] وهى لن تتوسع فى أى مكان

---

٢٦ - Nazli Choucri and Robert C. North. *Nations in Conflict: National Growth and International Violence* (San Francisco: William H. Freeman, 1975), 1.

٢٧ - Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981), 94-95.

٢٨ - Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to the Present* (New York: Random House, 1987), xxii.

٢٩ - *التكاليف* تشير إلى التكاليف المادية العادية ، العسكرية منها والاقتصادية . والمزايا أكثر تعقيدا ، حيث إن رجال الدولة ينظرون إلى الفوائد ، بطبيعة الحال ، الناجمة عن عملهم ، ولكن ينبغى أن يضمّنوها المزايا الملموسة مثل القواعد والموانىء وكذلك - بحذر أكبر - المزايا غير الملموسة من هيبة ومجد .

٣٠ - Gilpin, *War and Change*, 22-23.

وأى وقت ، كما أنها لن تتوسع فقط عندما تتهددها القوى الكبرى الخطيرة . وعلى العكس من ذلك ، تتنبأ الواقعية التقليدية بأن القوة الصاعدة سوف تتوسع فى اللحظات المواتية ضد الدول المجاورة الأضعف .

الواقعية الدفاعية : البحث عن الأمن

ينقسم دعاة الواقعية دوما إلى مدرستين للفكر إزاء قضية الطموح القومى . وبالنسبة لدعاة الواقعية الدفاعية ، لا ينبع الحافز للتوسع من القوة الزائدة ، وإنما من انعدام الأمن . ويفسر جون هيرز المنطق وراء هذا الرأى بقوله : « فى مثل هذا الوضع (الفوضوى) فإن الشعور بعدم الأمن ، النابع من الشك المتبادل والخوف المتبادل ، يجبر (الدول) على التنافس على مزيد من القوة لتوفير مزيد من الأمن ... ونحن نعتقد أن هذه المعضلة ، وليست تلك العوامل (الإضافية أحيانا) مثل « العدوانية » ، أو الرغبة فى الاستيلاء على ثروات الآخرين ، أو نزعة الشر العامة الكامنة فى الطبيعة البشرية ، تمثل السبب الأساسى لما يشار إليه عادة « بالحافز الملح للسلطة » .[٣١] إن الوضع الإنسانى غير آمن إلى حد الشعور بالخطر ، وكلما كانت الظروف أكثر فوضى وبلا تسلسل للسلطة ، تعاظم الدافع لطلب الأمن .[٣٢] والفرضية القائمة فى هذه الحالة ، هى أن *الأمم توسع من مصالحها السياسية عندما تصبح غير آمنة بصورة متزايدة* .[٣٣] ويتناقض منطق هذه النظرية بشدة مع الواقعية التقليدية . فبينما تلمح النظرية الثانية إلى أن الدول تتوسع نتيجة للثقة ، أو على الأقل إدراكا منها لزيادة الموارد ، فإن الأولى تسلم بأن الدول تتوسع بدافع من الخوف والعصبية . وبالنسبة لدعاة

---

٣١ - John H. Herz, "The Security Dilemma in the Atomic Age," in his *International Politics in the Atomic Age* (New York: Columbia University Press, 1959), 231; Herz, "Idealist Internationalism and the Security Dilemma," *World Politics* 2, no. 2 (January 1950): 157-80; and *Herz, Political Realism and Political Idealism* (Chicago: University of Chicago Press, 1951).

٣٢ - وفقا لرأى هوبز ، إن الإنسان لا يمكنه تحمل حالة انعدام الأمن حينما تكون هى الوضع الطبيعى السائد ، حتى إنه ليقبل الطغيان ولكنه لا يقبل أن يعيش فى ظل ظروف من الفوضى . بيد أن فوضى الحياة الدولية لا تدفع الدولة بالمثل إلى قبول وجود مستبد عالمى ، وذلك لأن الدولة تأوى الإنسان فى كنفها وتخفف من شعوره بانعدام الأمن . انظر : John H. Herz, "The Territorial State in International Relations," in his *International Politics in the Atomic Age*, 62-64; and Stanley Hoffmann, "Rousseau on War and Peace," in his *The State of War* (New York: Praeger, 1965).

٣٣ - انظر : Barry Buzan, *People, States, and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post—Cold War Era*, 2d ed. (Boulder, Colo.: Lynne Rienner, 1991), 294-327.

الواقعية التقليدية ، فإن الدول تتوسع لأنها تستطيع ذلك ، أما بالنسبة لدعاة الواقعية الدفاعية فإنها تتوسع لأنها مجبرة على ذلك .(٣٤)

ويشرح المؤرخان البريطانيان رونالد روبنسون وجون كالاجير أن « الزحف على أفريقيا » من جانب إنجلترا فى أواخر القرن التاسع عشر حفزته تلك الأسباب ذاتها .

> لم يكن التوسع فى التجارة حافزا للمطالب الإقليمية ... ولم يكن الوزراء تخدعهم أحلام رومانسية بتحقيق أمجاد من وراء حكم الصحارى والأدغال . كما أن الإمبريالية بالمعنى العريض « للامبراطورية من أجل الامبراطورية » لم تكن دافعهم . إن مطالبهم الإقليمية لم تنشأ من أجل إمبراطورية أفريقية أو التجارة ذاتها . لم تكن مجرد ناتج ثانوى للبحث المكثف عن أمن أفضل فى البحر المتوسط والشرق . ولم تكن مظاهر الأبهة أو الأرباح العائدة من حكم أفريقيا هى التى حركت الصفوة الحاكمة ، بل القواعد الباردة للأمن القومى المتوارثة من بيت إلى بالمرسون إلى دزرائيلى .(٣٥)

كذلك ، يفسر رجال الدولة من الكاردينال ريشيليو إلى ونستون تشرشل إلى دين اتشيسون قراراتهم بالتدخل فى الخارج كأعمال حفزتها « الضرورة » و « الإجبار » .(٣٦)

ويتبنى الباحثون الأكثر حداثة هذا المنظور أيضا ، ولو أنهم استخدموا افتراضاتهم بصورة مختلفة بعض الشيء . ويجادل هؤلاء الباحثون بأن السبب النظامى لتوسع الدولة هو محاولة الدولة « توطيد » الأمن أو « شراء » الأمن . وهم ينتقدون الافتراض المركزى للواقعية التقليدية ، ويجادلون بأساليب مختلفة بأن الأمم المتهاوية تنحو إلى مزيد من العدوانية ؛ وأنه عندما يملك الدفاع الميزة العسكرية (تكنولوجيا وجغرافيا) ، تكون الأمم أقرب إلى الإحساس بالأمن ومن ثم تتصرف بصورة حميدة ؛ وإن أفضل تفسير لسلوك الدولة هو أنه استجابة لتهديدات خارجية . وبصورة عامة ، فإن الدول

---

٣٤ - قد يندرج روبرت جيرفيس فى هذه الفئة من دعاة الواقعية : ولو أن مقاله الكلاسيكى عن مشكلة الأمن يعتبر بمثابة بيان نظرى حول السياسة الدولية ، لا السياسة الخارجية ، إلا أن حجته الأساسية - أن انعدام الأمن على نطاق النظام يُصعِّد مستوى الصراع الدولى - تعكس تفكيرا مماثلا . انظر مقاله :
"Cooperation under the Security Dilemma," ***World-Politics*** **30, no. 2 (January 1978) : 167-214.**

٣٥ - **Ronald E. Robinson and John Gallagher, with Alice Denny,** ***Africa and the Victorians: The Official Mind of Imperialism,*** **2nd ed. (London: Macmillan, 1981), 462-63.**

٣٦ - **Richelieu cited in John H. Elliott,** ***Richelieu and Olivares*** **(Cambridge: Cambridge University Press, 1984), 123; Churchill cited in Peter Gretton,** ***Former Naval Person: Winston Churchill and the Royal Navy*** **(London: Cassell, 1968), 151, 152-59; Acheson cited in Arnold Wolfers, Discord and Collaboration: Essays on International Politics (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962), 14.**

يتزايد إقدامها على التوسع إذا كانت « فقيرة أمنيا » ، وتكون أقل إقداما إذا كانت « غنية أمنيا » .[٣٧]

تنقيح نظريات السياسة الخارجية ومقارنتها

وبطبيعة الحال ، لا تستطيع انواقعية الدفاعية ولا الواقعية التقليدية تفسير السياسة الخارجية للدولة بصورة كاملة : إنهما تمثلان فقط ، فى صورة مركزة ومختبرة ، « حلولا مُرَشَّحة » لهذا اللغز ، نقطتى بدء لنظرية السياسة الخارجية .[٣٨] وكنظرية ، يعتمد كل منها على افتراضات هى تبسيط شديد للواقع . وحتى الافتراضات الجيدة لا ينتظر أن تصدق فى جميع الأحوال . غير أن الافتراضات الجيدة مفيدة فى بناء نظريات بسيطة لها قدرة كبيرة على التنبؤ . وعلى سبيل المثال ، هناك افتراض بأن تصويت رجال الكونجرس على أساس الانتماء الحزبى شىء طيب : وهذا الانتماء ،

---

٣٧ ـ أعتقد أن هذا ملخص جيد . وكما يلاحظ جاك سنايدر نفسه فيما يتعلق بمقالى السابق : **"Realism and Domestic Politics: A Review Essay," *International Security 17,* no. 1 (Summer 1992): 177-98,** « وبالرغم من أن زكريا ينتقد فكرة الواقعية الدفاعية ، إلا أنه يمسك بجوهر الفكرة بذكاء شديد » . أنظر : **he captures the essence of the concept very astutely." See Jack L. Snyder, "Myths, Modernization, and the Post-Gorbachev World," in Richard Ned Lebow and Thomas Risse-Kappen, eds., *International Relations Theory and the End of the Cold War* (New York: Columbia University Press, 1995), 123 fn. 7. The important works of the modern defensive realist school include Stephen Van Evera, "Cause of War" (ph.D. dissertation, University of California, Berkeley, 1984); Van Evera, "The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War," *International Security 9* (Summer 1984): 58-108; Van Evera, "Why Cooperation Failed in 1914," *World Politics 38* (October 1985): 80-118; Barry R. Posen, *he Sources of Military Doctrine: France, Britain, and Germany between the World Wars* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984); Posen and Van Evera, "Reagan Administration Defense Policy: Departure from Containment," in Kenneth A. Oye, Robert J. Lieber, and Donald Rothchild, eds., *Eagle Resurgent? The Reagan Era in American Foreign Policy* (Boston: Little, Brown, 1987); Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1987); Walt, "The Case for Finite Containment,"* *International Security 14* (Summer 1989): 5-50; Jack S. Levy, "Declining Power and the Preventive Motive for War," *World Politics* 40 (October 1987): 82-107; Jack L. Snyder, *The Ideology of the Offensive: Military Decision Making and the Disasters of 1914* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1984); and Snyder, *Myths of Empire: Do mestic Politics and International Ambition* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1991).**

٣٨ ـ **Harry Eckstein, "Case Study and Theory in Political Science," in Fred Greenstein and Nelson W. Polsby, eds., *Handbook of Political Science,* vol. 7. (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1975), 91.**

المعتمد على معلومات ضئيلة ، يفسر ببساطة وبلاغة عددا كبيرا من عمليات التصويت فى الكونجرس . ويقابل ذلك أن النظرية السيئة تتضمن افتراضات تؤدى إلى تفسيرات ضعيفة ومعادة . وفى حين أن الفكرة القائلة بأن أصوات أعضاء الكونجرس تحددها الطبقة الاقتصادية قد تتضمن شيئا من الحقيقة ، إلا أنه من الصعب تعريف الطبقة الاقتصادية ، والتحقق من عدد تلك الطبقات ، ووضع كل واحد من رجال الكونجرس فى طبقته ، وتقدير ما إذا كان مشروع قانون معين يحابى طبقة معينة . وهكذا ، فإن الافتراض الغامض يخلق نظرية يمكن « تطويعها » لتفسر أى نمط من أنماط التصويت العديدة . وتحتوى النظرية الجيدة على : (١) التنبؤات ذات المغزى الذى يمكن ، نظريا إن لم يكن فى التطبيق ، تكذيبها[٣٩] ، و (٢) بيانات مقتضبة لها قوة تفسير كبيرة .[٤٠]

إن الصياغة الراهنة للفرضيات الخاصة بالسياسة الخارجية للدولة تترك نقطتين غير واضحتين . أولا ، من الذى يتحدث عن « الأمة » ويدرك أوجه الزيادة والنقص فى قوتها وأمنها ؟ وثانيا ، كيف يستطيع الباحث قياس هذه الصفات بموضوعية ؟ المشكلة الأولى يسهل التصدى لها من خلال الافتراض التقليدى بأن « صانعى القرار على المستوى المركزى » لديهم السلطة لتسيير السياسة الخارجية للأمة . والواضح ، أن عوامل كثيرة تدخل فى السياسة الخارجية للدولة ، غير أنه نظرا لأن رجال الدولة

---

٣٩ - إن جانبا كبيرا من المناقشات المعقدة فى إطار فلسفة العلوم حول دحض النظرية تتناول نظرية ثبت خطؤها . والافتراض هنا - أن البيانات النظرية تكون أشد وضوحا لدى صياغتها بطريقة تسمح بالدحض - مقبول بصورة عامة . ويوضح توماس كوهن رأى بوبر المحنك كما يلى : « أن تكون النظرية علمية ، فإنه يستلزم أن تكون قابلة للدحض بمجرد بيان المراقبة وليس المراقبة الفعلية » . انظر قوله فى : "Logic of Discovery or Psychology of Research," in Imre Lakatos and Alan Musgrave, eds., *Criticism and the Growth of Knowledge* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), 14; Lakatos, "Falsification and the Methodology of Scientific Research Programmes", انظر المرجع السابق الصفحات ١٩١ - ١٩٧ ؛ ثم نقاط الاتفاق مع لاكاتوس فى أقوال كوهن : "Reflections on My Critics", ibid., 239-41 257-59. The classic statement on falsification is Karl Popper, *The Logic of Scientific Discovery* (New York: Basic Books, 1959).

٤٠ - يحدد هارى ايكستاين أربع قواعد لبناء النظريات : الانتظام ، ومدى الاعتماد ، والمعرفة المسبقة ، وقوة التأثير . وتم صياغة كلتا النظريتين اللتين اختبرهما كبيانات تنطوى على الانتظام . انظر : Eckstein, "Case Study and Theory," 88-89,

مسؤولون فى نهاية الأمر عن جميع تلك القرارات ، فإن أية ضغوط داخلية تنعكس على مناقشاتهم وأفعالهم .[٤١]

والمسألة الثانية تجد حلها فى التخلى عن المقاييس الموضوعية للقوة والأمن لصالح مفاهيم وتصورات صانعى القرار . وغالبا ما تظهر أوجه التناقض بين التنبؤات النظرية والسجل التاريخى لأن كلا من رجال الدولة والباحثين يواجهون صعوبة بالغة فى القياس الموضوعى لهذه العوامل . ونحن لا نستطيع التنبؤ على نحو متطابق بالمفاهيم التى يخلقها واقع معين . وتختلف مفاهيم القوة وانعدام الأمن إلى حد كبير للغاية فيما بينها ، وفى خصائصها الذاتية بما لا يسمح بإضفاء طابع نظامى عليها . وكما يقول روبرت جيرفيس « إننا حتى لا نستطيع إقامة ارتباط بينها فضلا عن السعى وراء الأسباب العامة » .[٤٢] ولذلك ، فإن النظريات الواردة عاليه ينبغى أن تتنبأ بالعلاقة بين مفاهيم رجال الدولة – بدلا من المقاييس الموضوعية – وسياسة الدولة . وعندما يدرك صانعو القرار على المستوى المركزى – بأى وسيلة من طرق المعرفة ، سواء كان ذلك الإدراك صحيحا أم غير صحيح – تصاعد قوة الدولة (الواقعية التقليدية) أو انهيار الأمن فيها (الواقعية الدفاعية) ، فإن الفرضيات تتنبأ بأنهم سيعملون على توسيع مصالح أممهم السياسية . ومثل هذه الفرضية المعدلة ، على سبيل المثال ، ستضع جانبا السؤال حول ما إذا كانت الولايات المتحدة موضوعيا فى حالة هبوط أم لا ، وأن تفترض بدلا من ذلك أن الواقعية الدفاعية تتنبأ بأنه إذا كان صانعو السياسة على المستوى المركزى يعتقدون أن الولايات المتحدة فى سبيلها إلى تزايد انعدام الأمن ، فإنهم سيحاولون توسيع المصالح السياسية الأمريكية فى الخارج .

وهذا التعديل فى الفرضيات الأصلية لتفسير مفاهيم صانعى القرارات على المستوى المركزى ، يتضمن أيضا تداعيات بشأن الخطة البحثية للدراسة : إنها توحى بأن المقارنات القومية ذات المدى الكبير ، مستندة إلى المقاييس الموضوعية للقوة

---

٤١ - يحتج البعض على أن تحديد رؤى صانعى القرار أمر صعب إلى حد الاستحالة ، ولكن مجال التاريخ الدبلوماسى كله يخضع للتنبؤ بهذه الطريقة نفسها . وعلماء السياسة والمؤرخون يقيمون الدليل بطريقة روتينية لتأكيد رؤى رجال الدولة للتهديدات ، والردع ، وسيادة الدفاع ، والاعتماد المتبادل ، ضمن مفاهيم أخرى . وكما يشرح ألكسندر جورج وتيموثى ماكيون : « إن الطبيعة الاجتماعية لصناعة القرار تقتضى أن تتحاور القوى الفاعلة مع بعضها البعض فى اتخاذ القرارات . اذ أن مضمون هذه المحاورات سيكشف الكثير عن جوهر الاهتمام ، وقواعد القرار ، وسلوك القوى الفاعلة (حتى إذا لم يكن فى الإمكان أخذه على علاته) . وغالبا ما يكون هذا الحوار متاحا للباحثين ... وليست الاستنتاجات الناجحة عن دراسة الحالة نتاجا للحالة الذاتية للباحث بالقدر المفترض غالبا . انظر أقوالهما فى : "Case Studies and Theories of Organizational Decision Making," in *Advances in Information Processing in Organizations*, vol. 2 (Greenwood, Ill.: JAI Press, 1985), 37.

٤٢ - Jervis, *Perception and Misperception*, 7-8.

والتهديد ، أقل قيمة من المقارنات المنظمة والمركزة التى توضح مفاهيم رجال الدولة واستجاباتهم لوضع أمتهم فى النظام الدولى . وقد اعترفت دراسات المعطيات الكلية والنهج النظرية للعبة ، مع افتراض الأولويات القومية ، بصعوبة التحقق منها .[٤٣] غير أن البحث التاريخى التفصيلى يتعرض لخطر الانتهاء إلى أوصاف غنية تساهم بقدر ضئيل فى فهمنا للأسباب والنتائج العامة . والأكثر ملاءمة هو الجمع بين النهجين فى سلسلة من الدراسات للحالات المقارنة ، بتوحيد القوة القابلة للتعميم لعينة كبيرة ذات ظلال طفيفة وإصدار الحكم الذى لا يتأتى إلا ببحث معمق . وينبغى أن تكون مجموعة الحالات كبيرة بالقدر الذى يعزز صحة النتائج وقوتها ، على ألا تكون كبيرة إلى الحد الذى يستحيل معه إجراء بحث تفصيلى . وبإقدامها على غربلة فترة ثلاثة وأربعين عاما من التاريخ الأمريكى ، والانتهاء إلى أنه كانت هناك أربع وخمسون فرصة محددة للتوسع أدركها صانعو القرار ، فإن هذه الدراسة تحاول رصد الجوانب الإيجابية والسلبية .[٤٤]

أخطاء الواقعية الدفاعية

بالرغم من أنها تعرب عن حقيقة مهمة بشأن الحياة الدولية ، فإن الواقعية الدفاعية غير محكمة من الناحية النظرية . وبصياغتها فى عبارات عامة ، يصعب دحضها ، حتى نظريا وعندما تصاغ بتركيز أكبر ، تصبح الفرضية أكثر ضعفا ، وتولد جمعا من الاستثناءات المهمة التى يتعين على دعاتها تعليلها ، مستشهدين بفرضيات مساعدة متنوعة . والأخطر من ذلك هو الخلل النظرى فى قلب ذلك التفسير الضيق للواقعية الدفاعية : تسىء النظرية فهم الطريقة التى يؤثر بناء النظام الدولى من خلالها على سلوك الدولة .[٤٥]

---

٤٣ - إن الدراسة الرائعة لجلين سنايدر وبول دايزنج التى تستخدم نظرية اللعبة تعترف بصعوبة تحديد مصالح الدولة بدون مراقبة سلوك الدولة بالفعل . ويتبنى بروس بوينو دى ميسكيتا نهجا للقياس الكلى : إنه يفترض أن الدول تسعى إلى الحد الأقصى من المنفعة ، ويضع الافتراضات بشأن كيفية تأثير المسافة ، والأحلاف ، وعدم اليقين ، على المنفعة التى تتوقعها الأمة ؛ ثم يتنبأ بالنتائج . انظر : Glenn H. Snyder and Paul Diesing, *Conflict among Nations: Bargaining, Decision Making, and System Structure in International Crises* (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1977); and Bruce Bueno de Mesquita, *The War Trap* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1981).

٤٤ - انظر كلاسيكية Alexander George, "Case Study and Theory Development: The Method of Structured, Focused Comparison," in Paul Gordon Lauren, ed., *Diplomacy: New Approaches in History, Theory, and Policy* (New York : Free Press, 1979).

٤٥ - لقد أوردت بعض هذه الأفكار فى : Zakaria, "Realism and Domestic Politics".

ولنبدأ بالصياغة الأكثر تعميما للواقعية الدفاعية . إن فكرة إقدام الدول على توسيع مصالحها بحثا عن الأمن لها رنين مقنع . ولكن الأمن مفهوم طيع وأشد صعوبة فى تطبيقه عن غالبية المصطلحات الواردة فى العلاقات الدولية . إذ يمكن تفسير كل قرارات السياسة الخارجية تقريبا ، بدءا من الإجراءات المتواضعة التى تستهدف مجرد البقاء ، إلى الخطوات الطموحة المؤدية إلى بناء امبراطورية عالمية ، (وقد حدث بالفعل) كجانب من البحث عن الأمان . ويقدم التاريخ أمثلة عديدة لأهداف الهيمنة المسجلة التى يجرى متابعتها بدعوى المحافظة على أمن الأمة . فمن الصعب الاعتقاد بأن توسع نابليون كان بدافع انعدام الأمن ، رغم أنه يدعى ذلك .[٤٦] وقد اعتقد قادة ألمانيا فى ظل ويلهلمين واليابان الإمبريالية ، بأن أمن أمتيهما فرض سياساتهما التوسعية ؛ وأنه كان يتعين عليهما « التوسع أو الموت »[٤٧] . ولنتأمل السياسة البريطانية فى منتصف العصر الفيكتورى . كان حجر الزاوية فى وضع إنجلترا كقوة كبرى هو الهند ، جوهرة تاج الإمبراطورية البريطانية . وقد استلزم أمن الهند السيطرة البريطانية على قناة السويس ، بما يعنى ضم مصر . ومن أجل أن تكون مصر آمنة ، كان يتعين تأمين أعالى وادى النيل مما كان يعنى ضم السودان ، وهكذا دواليك . وقد أقام تحليل روبنسون وجالاهير الدليل مرة تلو الأخرى على خواء فكرة « الأمن » : « حيث إن تلك المصالح النائية والضئيلة الشأن سابقا فى السودان وأوغندا والمناطق الشمالية الداخلية فى زنزيبار انقلبت إلى دواعى صيانة القوة العالمية لبريطانيا » .[٤٨] وإذا كان فى الإمكان تفسير جميع هذه المغامرات باعتبارها بحثا وراء الأمن ، فهل من سلوك لا يمكن تفسيره كذلك ؟

وعلاوة على ذلك ، فإن فرضية دعاة الواقعية الدفاعية يستحيل دحضها إلى حد كبير لأنها تعتمد على أدلة مشكوك فيها : شهادة صانعى القرار التى تخدم أهدافهم . ورجال الدولة لديهم مصلحة كامنة فى الادعاء بأن سياساتهم هى محاولات لإقرار الأمن ، وليس تحقيق الطموحات . وبتأكيدهم على أن سياساتهم هى الخيار الوحيد القابل للتطبيق ، فإنهم يقطعون الطريق على المعارضة . وكما يوضح روبرت جيرفيس :

---

٤٦ - Pieter Geyl, *Napoleon, For and Against* (New Haven, Conn. : Yale University Press, 1962), 252

٤٧ - حتى البيانات العلمية الأشد تعاطفا مع دعاوى الأمن لهذه الدول تعترف بهذه المشكلة . انظر : James Crowley, *Japan's Quest for Autonomy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1966); David P. Calleo, *The German Problem Reconsidered: Germany and the World Order, 1870 to the Present* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978); and Michael W. Doyle, *Empires* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986). وورد أفضل تحليل لهذه المشكلة فى : Jervis, "Cooperation under the Security Dilemma".

٤٨ - Robinson and Gallagher, *Africa and the Victorians*, 288-89.

إن الإحساس الذاتى بالحسم أمر مهم قد يؤدى بصانعى القرار بلا ضرورة إلى الحد من بحثهم عن بدائل ، ولكنه لا يشير إلى أن صانعى القرار الآخرين فى نفس الوضع قد يتصرفون بنفس الطريقة .... وعندما يزعم الباحثون بأن وضعا ما لم يسمح بسياسة أخرى غير تلك التى تم تبنيها ، فقد يكون جزء على الأقل من السبب فى أن الظروف بدت قهرية لدى استرجاعها ، هو ادعاء صانعى القرار بأنها كانت كذلك .(٤٩)

وحيث إن صانعى القرار يدعون بانتظام أنهم يعملون باسم الأمن ، فإن التفسيرات المستندة إلى الأمن تدعو للتساؤل : لماذا تقوم بعض الدول بتعريف الأمن بإفاضة ، بينما يراه الآخرون فى أطر أكثر تحديدا ؟

إن إعادة صياغة الفرضية بالتأكيد على التوسع كاستجابة لتهديدات محددة ، وليس مجرد بحث عن الأمن ، لا يحل المشكلة برمتها . وحيث إن التهديدات أوضح وأسهل فى تعريفها وتنشأ عن أمم معينة أو مجموعات من الأمم ، فإنها قابلة للقياس بصورة موضوعية أكبر .(٥٠) غير أن السياسة الخارجية للدولة تستند فى نهاية الأمر إلى قراءة نوايا الجانب الآخر ، التى مازالت تجعل فكرة التهديد أمرا طيعا فى أيدى رجال الدولة . وبتنقيتها ، تقوم فرضية دعاة الواقعية الدفاعية بتهذيب المجادلات حول المقاييس الموضوعية لأمن الأمة ، مؤكدة على أنه إذا اعتقد رجال الدولة بأن أمتهم مهددة ، فإنهم سيحاولون توسيع مصالحهم السياسية فى الخارج .

وتتجنب المحاولات الأكثر حداثة لتنقية الواقعية الدفاعية ، خاصة من جانب جاك سنايدر ، المشكلات الموجزة عاليه ، ولكنها تضحى بقدر كبير من قدرة النظرية على التفسير . وبالنسبة لهؤلاء الباحثين ، فإن طبيعة النظام الدولى تفرض أن يكون للدولة مصالح خارجية محدودة ، وأن تحتفظ بقوة عسكرية صغيرة ، وأن تنتهج سياسة خارجية مقيدة . إن الدول تتوسع من أجل الأمن ، وقد أثبت التاريخ مرارا أنه مع « وفرة الأمن »(٥١) سرعان ما تحدث التوازنات لمقابلة التوسع ، وعادة ما تكون التكنولوجيا والجغرافيا فى صالح المدافعين . وأى شىء أكثر من سياسة خارجية معتدلة ذات قيمة مضافة غير ضرورى وله نتائج مضادة .(٥٢) وفى مجال التطبيق ، تحاول الدول

---

٤٩ - Jervis, *Perception and Misperception,* 21.

٥٠ - حاجّ ستيفن والتز بمنطق قوى بأن الدول عادة ما تشكل الأحلاف على أساس التهديدات . انظر كتاباته فى : *Origins of Alliances* خاصة ، الصفحات ٢١- ٢٦ .

٥١ - انظر المرجع السابق صفحة ٤٩ .

٥٢ - انظر : Posen, *Sources of Military Doctrine,* 67-69; Stephen Walt, "The Search for a Science of Strategy," *International Security* 12, no. 1 (Summer 1987) : 140-66; and Snyder, *Myths of Empire,* 1-31.

بطبيعة الحال التوسع فيما وراء احتياجات الأمن الموضوعية ، غير أن الواقعية الدفاعية ترفض عزو هذه الجهود إلى العوامل النظامية . إن النظام يدفع الدول نحو السلوك المعتدل فقط ، وأى شيء آخر ينبغى تفسيره على مستوى آخر من التحليل . والنتيجة هى أن الواقعية الدفاعية باعتبارها نظرية مستحدثة ، تتحمل قدرا ضئيلا جدا من المسؤولية عن السياسة الخارجية . والحقيقة ، وفقا للنظرية ، أن غالبية القوى الكبرى فى التاريخ الحديث استثناءات للقاعدة ، وأن قدرا كبيرا من البحث يحاول جاهدا تفسير السلوك غير السوى المفترض وهو ، كما يعترف سنايدر ، « عادى » و « شائع » فى التاريخ .(٥٣)

وبدلا من افتراض أن السلوك المتسق للقوى الكبرى ، سواء كان توسعيا أم مفرط فى التوسع ، هو إلى حد كبير نسبيا نتيجة لأوضاع قواها المتماثلة فى النظام الدولى ، حيث يعتبرها دعاة الواقعية مسألة مرضية ويقدمون تفسيرات تدور حول التشوهات الداخلية – قيادة الأركان العامة ذات النزعة العسكرية المتشددة ، وصناع الأساطير الاستراتيجية ، والكارتلات (الاحتكارات) الإمبريالية – التى تقود الدولة إلى انتهاج أساليب حمقاء .(٥٤) وفى حين أن الواقعية الجديدة غالبا ما تُوصف بطريقة فضفاضة بأنها تتغاضى عن السياسات الداخلية ، فإن عديدا من دعاة الواقعية الدفاعية فى حقيقة الأمر ينتهجون الاتجاه المعاكس ، مستخدمين السياسات الداخلية لتقوم بكل المهام فى نظرياتهم . وفى مواجهة ما صنعت أياديهم من شذوذ ، أكد دعاة الواقعية الدفاعية ملاحظة روبرت كيوهين بأنه « عندما يجد المنظرون أنفسهم فى مواجهة شذوذ ، فإنهم يخلقون نظريات مساعدة » .(٥٥) ويصف إيمرى لاكاتوس مثل هذه المشروعات بأنها « متفككة » .(٥٦) نظريا . ولا عجب ، فإن هذه النظريات المساعدة التى تكشف عن النقائص المحلية المتماثلة المزعومة داخل جميع الدول الكبرى ليست مقنعة ، لأن عليها أن تجد أوجه تشابه على المستوى المحلى عبر نطاق واسع من الأنظمة الحاكمة .

إن العيب الأساسى للواقعية الدفاعية يكمن فى ترجمتها الفقيرة لنظرية والتز بشأن مستوى النظام إلى نظرية للسياسة الخارجية . ويشرح والتز كيف أن توازنات القوى سوف تتكون ضد سلوك أى دولة امتدادا من المحاولة الأدنى لضمان البقاء إلى المحاولة

---

٥٣ - **Snyder, *Myths of Empire,* 1, 8, 9, and in general 1-10.**

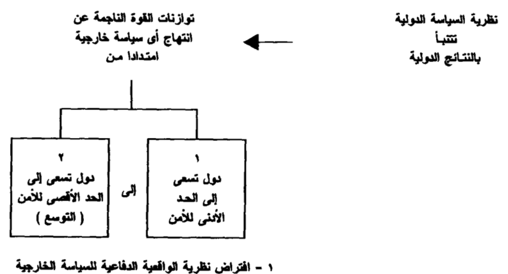
٥٤ - **Van Evera, "Cult of the Offensive"; Snyder, *Ideology of the Offensive;* Snyder, *Myths of Empire.*** يضم المؤرخون الذين يتبنون آراء مماثلة : **Hans-Ulrich Wehler, *The German Empire, 1871-1918* (Leamington Spa/Dover: Berg Press, 1985); and Arno J. Mayer, *Political Origins of the New Diplomacy: 1917-1918* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1959).**

٥٥ - **Keohane, "Theory of World Politics", 185.**

٥٦ - **Lakatos, "Falsification", 117-18.**

الأقصى للتوسع .[٥٧] (انظر الشكل ٢ – ١) . وهو يوحى بأن النظام الدولى يؤثر على الدول بطريقتين : « التحول الاجتماعى » و « المنافسة والانتقاء » . ويقود التحول الاجتماعى الدول إلى أن تصبح أكثر تشابها ، أى غير مختلفة وظيفيا ؛ بينما تولد المنافسة والانتقاء نظاما دوليا يتفوق أداء بعض الأمم فيه على أداء غيرها » .[٥٨] وتفترض الواقعية الدفاعية أن سلوك الدولة يقع قريبا من النهاية « الأدنى » للمجال الطيفى لوالتز . وطبقا لتفسير الواقعية الدفاعية لعملية التحول الاجتماعى ، فإن جميع الدول تدرك نفس الدروس من التاريخ – إن الموازنات تواجه المعتدين ، وأن تكاليف التوسع سرعان ما تفوق العوائد ، وأن المدافعين تتوافر لهم غالبا ميزة . وهكذا يتجنب الجميع أى شىء أكثر من الحد الأدنى للأمن . ولكن النظرية تسىء تفسير الطريقة التى يؤثر بها بناء النظام الدولى على قرارات الدول . ولا يعنى مفهوم التحول الاجتماعى لوالتز أن النظام الدولى يعلم الدول حكمة الواقعية الدفاعية .

الشكل (٢ – ١) : الواقعية البنيوية



٥٧ - Waltz, *Theory of International Politics*, 118.

٥٨ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٧٤-٧٧ ، Waltz, "Response to My Critics," 330-32

ويؤثر النظام الدولى على استراتيجيات الدول المؤسسة له بنفس قدر تأثير السوق على خطط الشركات . ففى ظل التنافس السوقى ، تختار بعض الشركات عدم التورط فى استراتيجيات الكسب السريع قصيرة الأجل المحفوفة بالمخاطر ، وتنتهج بدلا من ذلك استراتيجيات طويلة الأجل تولد قليلا من الأرباح قصيرة الأجل ولكنها أكثر ضمانا . وقد تتبنى الشركات تكتيكات وأساليب مختلفة ، ولكن ينبغى على المرء ألا يلقى جانبا الافتراض النظرى والحيوى للمنطق الاقتصادى للسوق ، بأن الشركات تسعى إلى تحقيق الحد الأقصى للربح .(٥٩) وكذلك فى البيئة الدولية الفوضوية التى تفتقر إلى تسلسل السلطة ، حيث تجد الدول نفسها مدفوعة بالإلحاح التنافسى للنظام : إذا لم تحاول الدولة زيادة نفوذها إلى الحد الأقصى ، فإن دولة أخرى سوف تنتهز الفرصة بدلا منها . ويستلزم المنطق البنيوى الوظيفى للنظام الدولى افتراض السلوك الهادف إلى الحد الأقصى من جانب وحداته . والنتائج ليست دائما صحية سواء فى الاقتصاد أو العلاقات الدولية ، بفضل « طغيان القرارات الصغيرة » . « إنها خاصية متأصلة فى اقتصاد السوق الخاضع لسيادة المستهلك ، أن تحدث تغيرات كبيرة بسبب النمو المتلاحم لخطوات متواضعة الحجم ، كل منها نتيجة قرارات شرائية « صغيرة » - صغيرة فى حجمها الفردى ، ومن منظور الوقت ، وبالنسبة لتأثيرها الإجمالى الجامع . وحيث إن التغيرات تحدث بهذه الطريقة ، فإنها أحيانا تولد نتائج تتعارض مع ذات القيم المفروض أن يخدمها اقتصاد السوق » .(٦٠)

---

٥٩ - بالرغم من العديد من الهجمات ، القيود ، والتغليف على مفهوم (زيادة الربح إلى الحد الأقصى وتعدد طبقاته ، لايزال الاقتصاديون يعتقدون بأنه « بالتأكيد نقطة الانطلاق » . انظر : Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch, *Economics* (New York : McGraw-Hill, 1983), 139-41; and William Baumol and Alan Blinder, *Economics*, 5th ed. (San Diego: Harcourt, Brace, 1991).

وبشأن محاولات البدء بزيادة الربح إلى الحد الأقصى ثم إضافة مزيد من الافتراضات المعقدة ، انظر : Oliver Williamson, "A Dynamic Theory of Inter-firm Behavior", in Bruce M. Russett, ed., *Economic Theories of International Relations* (Chicago: Markham, 1968). On "satisficing," see R. Joseph Monsen, Jr., and Anthony Downs, "A Theory of Large Managerial Firms," in Russett, *Economic Theories of International Relations*, 343-62; Michael Nicholson, *Oligopoly and Conflict* (Liverpool: Liverpool University Press, 1972), 29-30; and Martin Shubik, *Strategy and Market Structure* (New York : Wiley, 1959), 285-324.

وحول « المشاركة فى زيادة الربح إلى الحد الأقصى » فى سوق تخضع (لاحتكار القلة ، انظر : On "joint profit-maximization" in an oligopolistic market, see George Stigler, "A Theory of Oligopoly," in Russett, *Economic Theories of International Relations*, 189-90.

٦٠ - Alfred E. Kahn, "The Tyranny of Small Decisions," *Kyklos* 19, no. 1 (1966), reprinted in Russett, *Economic Theories of International Relations*, 537; وحول ربط «فشل السوق» بالعلاقات الدولية ، انظر : Robert O. Keohane, *After Hegemony* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1984), 82-83.

وكتابات كينيث والتز نفسه مضطربة ومتناقضة حول هذه القضايا . إنه يستشهد دائما بمثال الربح الأقصى كخط مواز لسلوك الدولة . غير أنه يختار مساواة سلوك الحد الأقصى للربح ليس بالحد الأقصى للنفوذ وإنما « ببقاء » الدولة .[٦١] ولكن والتز ، بإقصاء نفسه عن الفكرة ذات السمعة المشوهة للقوة (بمعنى النفوذ) فى حدها الأقصى ، يوضح فى الوقت نفسه فى كتاباته الأولى أن العكس - النفوذ فى حده الأدنى - غير محتمل : فالدول لن يكون لها مفاهيم محدودة لأمنها .[٦٢] وهكذا تفرز الرغبة الملحة فى البقاء نفس النتائج مثل تعظيم النفوذ إلى الحد الأقصى . وبسبب الفوضى وعدم اليقين ومعدلات النمو التفاضلية ، فإن فكرة الأمن المطلق الكامنة فى مفهوم والتز للبقاء لا يمكن تحقيقها . ولن تتخلى الدول عن جهودها . وكذلك ، فإن وصف جون هيرز لآثار انعدام الأمن على سلوك الدولة ينتهى إلى التشبه بتنبؤات دعاة الواقعية الدفاعية : « ففى محاولة حثيثة منها للوصول إلى الأمن من خلال مثل هذا الهجوم ، تندفع (الدول) لتحقيق المزيد والمزيد من القوة من أجل الهروب من تأثير القوة على الآخرين . وهذا بدوره يجعل الآخرين غير آمنين بصورة أكبر ويجبرهم على الاستعداد لمواجهة الأسوأ . وحيث إن أحدا لا يستطيع الإحساس بالأمن الكامل فى عالم من الوحدات المتنافسة ، فإن ذلك يتمخض عن تنافس القوى ، ثم تدور الدائرة الشريرة للأمن وتراكم القوة » .[٦٣] إن الأمن المطلق أمر مستحيل ، ومهما كان السبب ، فالنتيجة هى زيادة النفوذ إلى الحد الأقصى . وكما يلاحظ أرنولد ولفرز ، فإن « القيصر المجنون » فى هذه التفسيرات يجرى استبداله ببساطة « بالقيصر الهستيرى » .[٦٤] وبغض النظر عن دافعه ، فإنه يبقى « قصيرا » ، ساعيا بلا هوادة إلى النفوذ العظيم .

وقد خلط دعاة الواقعية الدفاعية آثار النظام الدولى على الدول بالدروس التى اعتقدوا بأن على الدول *أن تتعلمها* من تطبيق هذا النظام .[٦٥] ولكن « الدروس » تتكشف على فترات طويلة من الزمن وهى ذاتية إلى حد كبير . وخارج نطاق الضرورات الملحة للبقاء التى يفرضها النظام على الدولة ، كان لهذه الدروس التاريخية طويلة الأمد بنية خاصة . وقد أوضح الكثيرون من دارسى التاريخ الدولى أن الأمم نادرا ما تتعلم أى درس من أحداث محددة ، وأن ما تتعلمه أمة لا يماثل على الإطلاق ما تتعلمه

---

٦١ - Waltz, *Theory of International Politics*, 74-76, 117-19, 136-37.

٦٢ - Waltz, *Man, the State, and War*, 37-38, 227.

٦٣ - Herz, "Idealist Internationalism", 157-58.

٦٤ - Wolfers, *Discord and Collaboration*, 84.

٦٥ - يضع بنيامين فرانكل يده برقة على عيوب الواقعية الدفاعية فى : "The Reading List", *Security Studies 5* (Autumn 1955) : 185-87.

الأخرى ، وأن كل دولة تطبق تلك الدروس بطريقة مختلفة .(٦٦) وإذا تعلمت جميع الدول حقا من التاريخ أن تحقيق التوازن السريع يعادل العدوان ، فإن إلقاء التبعة على الآخرين سوف يتفشى : فحيث قد تتوقع الدول قيام توازن ضد قوة توسعية أخرى بغض النظر عن السلوك الفردى لكل منها ، فإن دولة ما قد تصبح عالة على الآخرين ، وتغدو غير راغبة فى بذل الدم والمال فى سبيل القضية . وهكذا ، فإن إدراك دعاة الواقعية الدفاعية لعملية التحول الاجتماعى ستجعل التوازن أقل تعميما من دعاوى الواقعية الجديدة .(٦٧)

وقد يتفق المرء مع دعاة الواقعية الدفاعية على أنه ينبغى على الدول أن تتعلم دروسا معينة من التاريخ ، ولكن النظرية الجيدة تفسر كيف يعمل العالم ، وليس كيف ينبغى أن يعمل . وباستعارة الافتراضات المعيارية بشأن سلوك الدولة ، تنتهى الواقعية الدفاعية إلى اعتبار قدر كبير من السياسة الخارجية أمر شاذ ، ثم تبرره بعزو الشذوذ إلى الأطراف المدانة بالتوسع . ومن دواعى السخرية ، أن المرء يكتشف فى هذه المدرسة الفكرية كثيرا من الافتراضات المثالية التى ازدراها دعاة الواقعية دوما : قد يسهل إرضاء الدول ، ويمكن للأمم أن تعى بدقة الدروس « الصحيحة » من الماضى ، وأن توسع الدولة (والصراع الدولى) ليس جانبا من الحالة الطبيعية وإنما هو نتيجة للاضطرابات الداخلية . ويتساءل المرء ، هل ستتنبأ الواقعية الدفاعية فى حالة علاج الأمراض ، وإلغاء البيروقراطيات العسكرية ، والقضاء على صانعى الأساطير والكارتيلات ، بأن الدول ستسعى إلى تحقيق المصلحة الذاتية المستنيرة ، وألا تقدم على الائتلافات التوازنية ، وأن تقيم سلاما دائما ؟

عيوب الواقعية التقليدية

إن محاجّة دعاة الواقعية التقليدية بأن القدرات النسبية للأمة هى التى تقرر نواياها ، فرضية بسيطة وقوية . إنها « توحى بأن تكيف (الدولة) مع التغيرات فى القوة

٦٦ - انظر : Ernest R. May, *"Lessons" of the Past: The Use and Misuse of History in American Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1973) ; May and Richard E. Neustadt, *Thinking in Time: The Uses of History for Decision-Makers* (New York: Free Press, 1986); Yuen F. Khong, *Analogies at War: Korea, Munich, Dien Bien Phy, and the Vietnam Decisions of 1965* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992); and Michael E. Howard, *The Lessons of History* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1991), 6-49, 177-201.

٦٧ - Thomas J. Christensen and Jack L. Snyder, "Chain Gangs and Passed Bucks", *International Organization* 44, no. 3 (Summer 1990): 137-68.

النسبية ينبغى أن يتواصل . ولذلك ، فإن الطريق الذى ترسمه سياسة الدولة يكون على الأرجح ممهدا ومستقيما بدون فواصل وتعرجات ».[٦٨] كما أنه يسهل تكذيبها ، لأنه حينما لا تقدم الأمة النامية القوة على توسيع مصالحها السياسية فى الخارج ، ينشأ التناقض بين التنبؤ الواقعى والواقع . وهنا يكمن ضعفها الكبير : إذ يقدم التاريخ أمثلة عديدة للدول الصاعدة التى لم توسع بالمقابل مصالحها السياسية فيما وراء البحار . غير أنه كما لاحظ دعاة الواقعية التقليدية أنفسهم مرارا ، فإن كثيرا من هذه التناقضات ترتبط بالتقديرات الخاطئة لصانعى السياسة بشأن القوة النسبية لدولتهم.[٦٩] وما إن يحدث تغيير فى الصورة الأولية للواقعية التقليدية لتفسر مشكلة الإدراك الحسى ، يمكن إلى حد كبير التصدى لهذا النقد .

إن المحاولات الكثيرة لتضييق الفجوة بين تنبؤات الواقعية التقليدية والواقع تشبه جهود دعاة الواقعية الدفاعية فى تعليل الاستثناءات فى نظريتهم ، ولو أن الافتراضات الأكثر تشاؤما للأولى تولد شذوذا أقل . وعلى مر السنين ، أدخل الباحثون عوامل مختلفة حددت العلاقة المتبادلة المباشرة بين تزايد الموارد والتوسع فى المصالح . وقد أدخل هانز مورجينتاو « التأثير التقييدى لتوافق الآراء الأخلاقى ... الذى يحد من الرغبة غير المحدودة للقوة ».[٧٠] غير أن تحديد أمثلة الانفصام بين القيد وتوافق الآراء الأخلاقى – يقول مورجينتاو : إن ذلك حدث فى فرنسا عام ١٧٩٢ وفى ألمانيا عام ١٩٣٣ – يمكن بالطبع تحقيقه بعد وقوع الحدث فقط ، الأمر الذى يقيد قدرة النظرية على التنبؤ . وأثناء حركة التنوير ، قدم « منظرو المصالح » معادلات أكثر تفصيلا لاستخدامها فى الحساب العلمى « للمصالح الحقيقية » للدولة ، مع الأخذ فى الاعتبار عوامل الثروة والجغرافيا والسيكولوجية الجماهيرية والسياسات الداخلية ».[٧١] ومن هذا المنطلق التقليدى ، عمد مورجينتاو ودعاة الواقعية المحدثون الآخرون فى أغلب الأحيان إلى تفسير الهوة بالاتجاه نحو « المصالح القومية » ، باعتبارها الأهداف الموضوعية المزعومة لدولة ما . ويجرى تعريف « المصالح القومية » ليس باعتبارها

---

٦٨ - Aaron L. Friedberg, *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905* (Princeton University Press, 1988), 14.

٦٩ - Edward V. Gulick, *Europe's Classical Balance of Power* (New York : W.W. Norton, 1967) ; Friedberg, *The Weary Titan*.

٧٠ - Morgenthau, *Politics among Nations*, 53, 239.

٧١ - انظر الفصول حول «منظّرى المصلحة» فى : Friedrich Meinecke, *Machiavellism: The Doctrine of Raison d'Etat and Its Place in Modern History*, trans. Douglas Scott (Boulder, Colo.: Westview, 1984).

مجرد مد النفوذ القومى إلى الحد الأقصى فحسب ، وإنما باعتبارها « النهج الرشيد ، فى إطار قيود أخلاقية معينة لتحقيق أهداف القوة للدولة ». [٧٢] وعندما تسعى الدول وراء مصالحها القومية ، فإنها تعزز توافق الرأى الأخلاقى واستمرار الوضع القائم . والدول التى تتعدى المصلحة القومية تخل بالاستقرار بصورة ثورية . ومرة أخرى ، فإن تحديد أى من الدول رشيدة وأيها ثورية يمكن تقريره فقط بالتبصر فى العواقب .

وسواء بتنويع « المصلحة القومية » أو بإدخال عوامل مثل فنون الحكم والقيد الأخلاقى ، فإن هذه المحاولات لإنقاذ الواقعية التقليدية معيبة لأنها مخصصة لهدف محدد أو تسترجع الماضى ، وتحاول تعليل الحالات التاريخية غير الملائمة التى لا تطابق تنبؤات النظرية . وإن تأسيس النظرية استنادا إلى مفاهيم رجال الدولة لتصاعد القوة النسبية ، يحفظ المنطق الأساسى للواقعية التقليدية ويتفق مع روح النظرية ، التى تؤكد المشاكل الفكرية لفن الحكم والحاجة إلى إصدار أحكام دقيقة بشأن القوة القومية. [٧٣] وكثيرا ما جادل دعاة الواقعية ضد المقاييس العددية البسيطة للقوة ، زاعمين أن القادة القوميين يعتمدون فى أغلب الأحيان على أحداث محورية ، غالبيتها العظمى الحروب ، لتقويم وضع الأمة. [٧٤] وقد أوحى كينيث بولدنج بأن مثل هذه الأحداث تخلق « صورا » قومية تؤثر على المكان المتصور للدول فى النظام الدولى. [٧٥]

وفى رأى نقاد الواقعية التقليدية أن الفجوة بين التاريخ والنص المبسط للنظرية دليل على عيب نظرى . ويوجهون الاتهام بأن الواقعية التقليدية ، بافتراضها تحقيق الحد الأقصى للنفوذ ، تتضارب مع نظرية والتز لتوازن القوى . ويجادلون كيف يمكن لمثل هذه الدول أن ترضى بمجرد التوازن ؟ [٧٦] ولكن هذا النقد مضلل ، لأنه يستنتج النوايا من المحصلات ، مرتكبا ما يسميه رجال علم النفس الاجتماعى « خطأ الإسناد

---

٧٢ - Morgenthau, *Politics among Nations*, 240. ، ويرد هذا التمييز أيضا فى : Henry Kissinger, *A World Restored: Metternich, Castlereagh, and the Problems of Peace, 1812-22* (Boston: Houghton Mifflin, 1957).

٧٣ - Friedberg, *The Weary Titan*, 9-12.

٧٤ - «إن اختبار دولة كبرى هو ... اختبار للقوة من أجل الحرب» ، كتب ذلك : A. J. P. Taylor in *The Struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford: Oxford University Press, 1954), xxxiv.

٧٥ - Kenneth E. Boulding, "National Images and the International System", *Journal of Conflict Resolution* 3, no. 2 (1959): 120-31.

٧٦ - Keohane, "Theory of World Politics", 174.

الأساسي ».[77] ونحن لا نستطيع تفسير الحرب بالتأكيد على أن الدول بطبيعتها عدوانية . وحتى الدولة المولعة بالحرب لا تنتهج الطريق إلى القتال إلا فى ظل ظروف معينة.[78] والمحصلات فى النظام الدولى - الحرب والسلام وتوازن القوى - تنتج ليس من الصفات المميزة وأولويات دولة ما ، وإنما من تفاعل عديد من الدول داخل إطار دولى . وقد تميز القرن الثامن عشر بالاعتدال وتوازن القوى ، بالرغم من أن فريدريك الأكبر حاول بلا هوادة توسيع نفوذ بروسيا إلى الحد الأقصى . وكذلك ، لا يستطيع المرء أن يستنتج من بيان « شكل توازنات القوى » إن الدول تعمل على « تقليص » القوة . والبيانان مستمدان من نظريات تفسر المتغيرات التابعة المختلفة . إن توازنات القوة هى محصلات دولية يسببها تأثير أعمال عديدة غير مقصودة من جانب الدول . وعلى سبيل المثال ، فإن القول بأن الشركات تحاول تحقيق أعلى ربح سليم تماما ، غير أنه ينتج عن الأعمال غير المنسقة للشركات فى السوق انخفاض فى الأسعار . إن تعظيم القوة إلى الحد الأقصى هو نزعة قومية ، ولا يستطيع ذلك وحده تفسير المحصلات الدولية مثل الحرب أو توازنات القوة . ولا تحاول نظريات السياسة الخارجية ، مثل الواقعية التقليدية ، أن تفسر المحصلات الدولية وإنما الأولويات القومية .

وترتكب الواقعية الدفاعية نفس الخطأ : إنها تشهد المحصلات الدولية السيئة - التمزقات فى توازن القوة - وتستنتج منها وجود دولة سيئة ، دولة بها بعض التشوهات الداخلية - داخل النظام . غير أن الوضع الذى تجد فيه الدول نفسها بالمقارنة بزميلاتها هو المحرك الأقوى الذى يشكل النتائج الدولية . وغالبا ما يكون غير واضح - وبالتأكيد للقادة القوميين - ما إذا كان توسع الدولة سيؤدى إلى ائتلاف توازنى أو أن أعمالها فى واقع الأمر جزء من عملية التوازن . هل كان صعود بريطانيا إلى إمبراطورية عالمية فى القرن التاسع عشر عملا عدوانيا أدى إلى توازن ألمانيا فى أوائل القرن العشرين ،

---

٧٧ - يشير « خطأ الإسناد الأساسى » إلى النزعة نحو استنتاج الصفات المميزة للوحدات بمراقبة سلوك النظام . وتوثق عدة تجارب شهيرة لعلم النفس الاجتماعى هذا الخطأ . وقد يكون أكثرها وضوحا تجربة ستانلى ميلجرام ، حيث يمكن للأشخاص « العاديين » و « الطيبين » ، عندما يوضعوا فى البيئة الملائمة ، أن يرتكبوا سلوكا مؤلما وساديا . انظر : Stanley Milgram, "Behavioral Study of Obedience," *Journal of Abnormal Psychology* 67 (1963) : 371-78.

وللوقوف على البيانات النظرية الرئيسية بشأن «أخطاء الإسناد» ، انظر : Lee Ross, "The Intuitive Psychologist and His Shortcomings : Distortions in the Attribution Process", in Leonard Berkowitz, ed., *Advances in Experimental Social Psychology* (New York : Academic Press, 1977), 184-86; and Edward E. Jones and R. E. Nisbett, "The Actor and the Observer: Divergent Perceptions of the Causes of Behaviour," in Edward E. Jones et al., *Attribution: Perceiving the Causes of Behavior* (Morristown, N.J.: General Learning Press, 1971).

٧٨ - Waltz, *Theory of International Politics*, 60-79.

أم كانت إنجلترا نفسها تتوازن ضد فرنسا نابليون والحلف المقدس ؟ إن مأساة العلاقات الدولية ، كما فهمها المنظرون من ثوسيديدس إلى روسو إلى والتز ، هى أنه ليس بالضرورة أن الدول السيئة هى التى تنتج محصلات سيئة .

وتفترض نظرية توازن القوة أن مصالح الدول تمتد من محاولات تحقيق الحد الأدنى من الأمن إلى محاولات توسيع النفوذ أو المصالح إلى أقصى حد . وينبغى أن تتبنى النظرية الواقعية للسياسة الخارجية على افتراض من هذين الافتراضين بشأن سلوك الدولة . وافتراض الواقعية التقليدية ، المستمد من نهاية الحد الأقصى للطيف ، لا هو صادق ولا غير صادق . إن كثيرا من الدول لا توسع نفوذها إلى الحد الأقصى على الدوام ، كما يتراءى من حقيقة أنه بعد التغيير فى القيادة أو بعد أزمة دولية ، تسعى الدول غالبا إلى تكثيف جهودها باتجاه التوسع أو بانتهاج سياسات تحاكى الانفراج . ولكن الكثير من الشركات كذلك لا تعمل بصورة متسقة على زيادة أرباحها إلى الحد الأقصى ، كما أن الشركات أيضا تحدث فيها تغييرات فى الإدارة تؤدى إلى تغييرات فجائية فى الربحية . وهذا لا يعنى أن السلوك الساعى للتعظيم افتراض بداية سيىء .

إن الافتراض الأساسى للواقعية التقليدية يفوق افتراض الواقعية الدفاعية ؛ لأنه يؤدى إلى افتراضات مظهرها بليغ يسهل دحضها ، ومن ثم فهى قابلة للتنبؤ بقوة . وهى تخدم كأساس لنظرية مستحدثة ممتازة للسياسة الخارجية التى يمكن تهذيبها وتعديلها على أساس من نفاذ البصيرة الاستدلالى والاستقرائى . إلا أن قوة الواقعية التقليدية الكبرى – أقصى الحرص – تضعف أيضا قوتها التفسيرية ، حيث إن نظرة خاطفة على عدة مراحل من التاريخ توضح أن الدول تنحرف غالبا على المدى القصير والمتوسط عن تنبؤاتها . وهكذا ، فإن كلا من الواقعية التقليدية والدفاعية تولد استثناءات . غير أن الواقعية التقليدية تتضمن منطقا – قدرات الدولة تشكل نواياها – يمكن تعديله ليصبح أكثر دقة بدون خسارة كبيرة فى قوة التأثير . والنظرية الناجمة تسمى بالواقعية المتمركزة فى الدولة .

الواقعية المتمركزة فى الدولة

بالرغم من أن الواقعية التقليدية تركز بصورة صحيحة على أن الدولة – الأمة باعتبارها الفاعل الرئيسى فى السياسة العالمية ، إلا أنها تحجب عن غير قصد تميزا مهما . إن رجال الدولة ، وليست الأمم ، يواجهون النظام الدولى ، ويملكون الحصول فقط على ذلك الجزء من القوة القومية الذى يستطيع جهاز الدولة انتزاعه لأغراضه . ولذلك ، وطبقا لفرضية ما أسميه بالواقعية المتمركزة فى الدولة ، يقوم رجال الدولة بتوسيع المصالح السياسية للأمة فى الخارج ، عندما يقضون بأنه حدثت زيادة نسبية فى

قوة الدولة ، وليس فى القوة القومية . وبمواصلة التأكيد على القوة كمتغير حرج ، تحتفظ الواقعية المتمركزة فى الدولة بالمنطق الشامل للواقعية التقليدية ، ولكن حكمتها الأكبر إزاء قياس القوة تخلق نظرية أكثر دقة بدون أية خسارة حقيقية فى قوة التأثير .

والواقعية التقليدية حساسة دائما للتمييز بين الدولة ، بمعنى الحكومة المركزية ، والأمة ، أى ذلك الكيان الأشمل الذى يتضمن الاقتصاد والمجتمع والسكان ، وتسيطر الدولة عليه بدرجات متفاوتة .[٧٩] إن مفهوم الدولة المستقلة ذاتيا تكمن جذوره فى ظهور مبرر *الدولة* raison d'état فى القرن السابع عشر - « الفكرة بأن الدولة أكبر من حاكمها وأكبر من التعبير عن رغباته ؛ وأنها تتخطى التاج والأرض والأمير والسكان ؛ وأن لها مجموعتها الخاصة من المصالح ومجموعة خاصة من الضرورات المستندة إليها » .[٨٠] ويحدد دعاة الواقعية فى تراث القارة الأوروبية من أمثال أوتو هينتز وليوبولد فون رانك ، بجسارة ، وبصورة نظرية ، الحد الفاصل بين الدول والمجتمعات . والدولة ، بالنسبة لهينتز ، ليست انعكاسا كاملا للمجتمع بسبب دور الأولى فى النظام الدولى : « الدولة ليست مجرد حكومة على الصعيد الداخلى ، وإنما قوة ذات سيادة على الصعيد الخارجى . وأن نشوء الدولة الحديثة كامن فى « احتياجات الأمة ككل ، أى ظروف الانتقال السريع والجوهرى للوجود السياسى ، والاندفاع من السكون القومى إلى مسرح التاريخ العالمى » .[٨١] وقد استخدم فون رانك العبارة المعروفة Primat der Aussenpolitik « *الأسبقية للسياسة الخارجية* » ليشرح بناء الدولة ، ويعزو قضيتها الأولى إلى الضغوط الخارجية .[٨٢] والدولة فى رأى ماكس ويبر ، أكثر من

---

٧٩ - الدولة هى « منظمة تتكون من عديد من الوكالات ترأسها وتنسق فيما بينها قيادة الدولة (السلطة التنفيذية) ، التى تتمتع بالقدرة أو السلطة لوضع وتطبيق القواعد الملزمة لجميع أفراد الشعب ، وكذلك مقاييس صنع القواعد لمنظمات اجتماعية أخرى فى إقليم معين ، مستخدمة القوة إذا دعت الضرورة لمواصلة طريقها » . Joel Migdal, *Strong Societies and Weak States: State-Society Relations and State Capabilities in the Third World* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988), 19.

٨٠ - Gordon A. Craig and Alexander L. George, *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time*, 3d ed. (New York : Oxford University Press, 1995), 5.

٨١ - Otto Hintze, "The State in Historical Perspective," in Reinhard Bendix, ed., *State and Society: A Reader in Comparative Political Sociology*, 2nd ed. (Berkeley: University of California Press, 1973), 156, 161.

٨٢ - Otto Hintze, "Military Organization and the Organization of the State", in *The Historical Essays of Otto Hintze*, ed. Felix Gilbert (New York: Oxford University Press, 1975), 180-215; Leopold Ranke, "A Dialogue on Politics", reprinted in Theodore H. Von Laue, *Leopold Ranke: The Formative Years* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1950), 152-80.

مجرد ساحة للصراع الاجتماعى . وتتمثل خصائصها الأساسية فى احتكارها للقوة القسرية داخل حدود إقليمية معينة ؛ وفى أن الدولة مجموعة من الهيئات الإدارية والقانونية التى تستطيع من خلالها ممارسة إرادتها على مواطنيها .(٨٣) ويلاحظ مقال حديث يتناول بالدراسة مورجينتاو وكار أنه فى حين أن الفكرة لم توضح بصورة حاسمة فى الواقعية ، « فإن المفهوم الضمنى للدولة التى تكون فى آن واحد منفصلة عن المجتمع ومتفاعلة معه يمكن استبيانه » .(٨٤)

غير أن علم الاجتماع الأمريكى اتبع كلا من النهجين المتمركزين فى النظام أو فى الدولة وهما يتجاهلان قدرة الدولة على العمل مستقلة عن القوى الاجتماعية والنظامية .(٨٥) وتنتشر نزعة مركزية النظام بصفة خاصة بين دارسى العلاقات الدولية المتأثرين بقوة بالواقعية البنيوية . وباعتبار الواقعية البنيوية نظرية صارمة للسياسة الدولية تسعى إلى التنبؤ بالأنماط العريضة للمحصلات الدولية ، فإنها تتمركز حول النظام ، مستبعدة عن وعى هيكل الدولة ومضيفة بذلك إلى عموميتها . وقد أدت الحاجة إلى قوة التأثير النظرى بالباحثين بصفة خاصة إلى فحص القوة القومية النسبية بدلا من قوة الدولة .(٨٦) ولأسباب مشابهة ، اختار الباحثون عامة قياس القوة بدلا من مفاهيم رجال الدولة للقوة ، وهو العامل الذى سيعقد النظرية إلى حد ما ، ويجعل مقاييسها أقل

---

٨٣ - Max Weber, "Bureaucracy and Political Leadership", in Bendix, *State and Society,* 296-308; David Beetham, *Max Weber and the Theory of Modern Politics* (London: Allen and Unwin, 1974); Theda Skocpol, "Bringing the State Back In : Strategies of Analysis in Current Research", in Peter B. Evans, Dietrich Rueschemeyer, and Theda Skocpol, eds., *Bringing the State Back In* (Cambridge: Cambridge University Press, 1985), 7-8.

٨٤ - G. John Ikenberry, David A. Lake, and Michael Mastanduno, "Toward a Realist Theory of State Action", *International Studies* Quarterly 33 (December 1989): 460.

٨٥ - انظر : G. John Ikenberry, David A. Lake, and Michael Mastanduno, "Introduction: Approaches to Explaining American Foreign Economic Policy", in Ikenberry, Lake, and Mastanduno, eds., *The State and American Foreign Economic Policy* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1988), 1; and Skocpol, "Bringing the State Back In," 4-7.

انتهت مراجعة حديثة للكتابات حول الموضوع إلى أن الباحثين الأوائل « ينزعون إلى التركيز على حكومة يتخيلونها كجمع من الأفراد يؤدون وظائف معينة ، أو أنهم يقيدون أنفسهم بمؤسسات محددة داخل الدولة ، مثل الرئاسة أو الكونجرس . وهم نادرا ما ينظرون إلى الدولة كأداة إدارية ، حيث الإدارة تعنى استخراج الموارد ، والسيطرة ، والإكراه ، والإبقاء على النظام السياسى والقانونى والمعيارى فى المجتمع » . انظر : Karen Barkey and Sunita Parikh, "Comparative Perspectives on the State", *Annual Review of Sociology* 17 (1991): 524.

٨٦ - انظر ، على سبيل المثال : Bruce Russett, ed., *Peace, War, and Numbers* (Beverly Hills, Calif. : Sage, 1972); and Wayne H. Ferris, *The Power Capabilities of Nation-States: International Conflict and War* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1973).

موضوعية .(٨٧) وقد اقتصر تأكيد الواقعية على أن الدولة شىء متميز عن الأمة بالدرجة الأولى على حجة « انعكاس الصورة الثانى » – الضغوط الخارجية تشكل البناء الداخلى للدولة – النابعة من « هينتز » .(٨٨) وكما جاء فى ختام مقالة أخيرة ، « نحن لا نملك بعد نظرية واقعية للدولة والسياسات الداخلية ، ونقتصر على تبسيط الافتراضات بشأنها » .(٨٩)

وعلى مدى العقدين الماضيين ، بدأ علماء الاجتماع – خاصة فى ميادين السياسات المقارنة ، والسياسة الأمريكية ، والاقتصاد السياسى الدولى – فى تقويم دور الدولة كلاعب مستقل ، مستندين إلى ويبر وهينتز .(٩٠) وقد نجحت دراسات متواضعة فى إضافة متغير بشأن بنية الدولة وقوتها فى التحليل النظامى .(٩١) والواقعية المتمركزة

---

٨٧ - انظر : : William C. Wohlforth, "The Perception of Power", *World Politics* 34, no. 3 (April 1987): 353-81; Wohlforth, *The Elusive Balance: Power and Perceptions during the Cold War* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1993); and Friedberg, The Weary Titan.

٨٨ - الأدبيات التى توثق تأثيرات الوجه الآخر للصورة الثانية غزيرة . انظر ، على سبيل المثال : Charles Tilly, ed., *The Formation of National States in Western Europe* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1975); Brian M. Downing, *The Military Revolution and Political Change: The Origins of Democracy and Autocracy in Early Modern Europe* (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1992); Peter Gourevitch, "The Second Image Reversed: The International Sources of Domestic Politics", *International Organization* 32 (1978): 881-911; and Karen A. Rasler and William R. Thompson, *War and State Making: The Shaping of Global Powers* (Boston: Unwin and Hyman, 1989).

٨٩ - Michael C. Desch, "War and Strong States, Peace and Weak States?" *International Organization 50*, no. 2 (Spring 1996): 238.

٩٠ - يحاج جابرييل الموند بأنه يكاد يستحيل تمييز منظور أنصار انفراد الدولة بالسلطة ، ولكن نقد إريك نوردلينجر يوضح بإقناع أن دعوى الموند لصالح المساهمات المحددة للدولة وفق علم الاجتماع فى السابق تستحق بعض الثناء ، إلا أنها مبالغ فيها أيضا . انظر : Gabriel A. Almond, "The Return to the State", *American Political Science Review* 82, no. 3 (September 1988): 853-74; and "The Return to the State: Critiques", انظر المرجع السابق ، الصفحات ٨٧٥ - ٨٨٥ .

٩١ - إن واحدة من المحاولات المبكرة لإعادة الدولة المستقلة ذاتيا إلى وضع بارز والإيحاء ، « بأن غياب أو وجود مفهوم متطور للدولة يرجع إلى وجود اختلافات تجريبية مهمة ويحددها » ورد فى : J. P. Nettl, "The State as a Conceptual Variable", *World Politics* 20, no. 4 (July 1968): 559-92. More recent efforts include Stephen D. Krasner, "Domestic Constraints on International Economic Leverage", in K. Knorr and F. N. Trager, eds., *Economic Issues and National Security* (Lawrence: Regents Press of Kansas, 1977); Krasner, *Defending the National Interests: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978); Peter J. Katzenstein, ed., *Between Power and Plenty: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States* (Madison: University of Wisconsin Press, 1978); Katzenstein, "International Relations and Domestic Structures: Foreign Economic Policies of Advanced Industrial States", *International Organization* 30, no. 1 (Winter 1976) : 1-45; and Evans, Rueschemeyer, and Skocpol, *Bringing the State Back In.*

فى الدولة هى محاولة للجمع بين هذا التقليد المنتعش حديثا ومجال الأمن الدولى .[٩٢] وهى تسعى إلى إعادة الدولة إلى الواقعية . وتعترف بأن رجال الدولة يواجهون ليس فقط الضغوط من النظام الدولى ، وإنما القيود الناجمة عن بنية الدولة ، خاصة الدرجة التى يمكن عندها تحويل القوة القومية إلى قوة الدولة . ولكن الواقعية المتمركزة فى الدولة تحافظ بوضوح على العقيدة المحورية للواقعية التقليدية القائلة بأن القوة تفسر السياسة الخارجية . وهكذا تتنبأ الواقعية المتمركزة فى الدولة *بأن الأمم تحاول توسيع مصالحها السياسية فى الخارج عندما يستشعر صانعو القرار زيادة نسبية فى قوة الدولة .*

إن قوة الدولة هى دالة لقوة الأمة وقدرة الدولة . وكلما زادت الدولة قوة ، زادت قدرتها على استخلاص قوة الأمة لتحقيق أغراضها . وهذا المتغير هو سلسلة متصلة ينبغى قياسها على عدة محاور . المحور الأول هو مجال الدولة : إلى أى مدى تقوم الدولة بتعريف مسؤوليتها ؟ وعادة ما تلزم الدولة الصغرى نفسها بالنظام الداخلى ، والدفاع الخارجى ، والبنية الأساسية ، وما شابه ذلك ، بينما تعمل الدولة ذات الحد الأقصى على توسيع مسؤوليات الدولة لتتضمن الوظائف مثل إصدار الأحكام فى النزاعات المدنية ، وإعادة توزيع الثروة ، وتطوير البنية الأساسية على نطاق واسع .[٩٣] وتتناول إحدى المهام الرئيسية المماثلة التى يتجاهلها مفهوم مجال الدولة كل من يقدم ذلك التعريف لواجبات الدولة : بعبارة أخرى ، هل الدولة ذاتية الحكم أو هل تعكس صياغتها لأهدافها وسعيها لتحقيقها مجرد مصالح مجتمعية ؟[٩٤] إن مفاهيم الحكم الذاتى للدولة ومجال الدولة يشكلان معا مجموعة واحدة من الأسئلة المهمة بشأن أهداف الدولة .

ويتعلق البعد الثانى لقوة الدولة بأدواتها المركزية لصنع السياسة : هل تملك الدولة القدرة والتماسك الكافيين لتنفيذ رغباتها ؟ وبينما الدعامات العامة لقدرة الدولة الكبرى هى السيادة والاستقرار والبيروقراطية الموالية والمدربة ، هناك عاملان مهمان يبرزان على السطح . العامل الأول هو إمكانية الدولة فى استنباط الثروة . وكما يجادل ثيدا سكوكبول « فإن وسائل الدولة لتجميع وتوزيع الموارد المالية تخبرنا أكثر من أى عامل واحد آخر عن قدراتها القائمة (والمحتملة آنيا) على خلق أو تقوية منظمات الدولة ، واستخدام الموظفين ، واستنفار التأييد السياسى ، ودعم مشروعات الأعمال الاقتصادية ،

---

٩٢ - ورد الاستثناء الملحوظ فى : A notable exception is Desch, "War and Strong States", 237-68.

٩٣ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٢٤١ .

٩٤ - Skocpol, "Bringing the State Back In", 9-15.

وتمويل البرامج الاجتماعية ». [95] والعامل الثانى هو درجة المركزية لقوة صنع القرار داخل الدولة . هل هناك منافسة شرسة فيما بين الوكالات البيروقراطية ، وبين أفرع الحكومة ، وبين الحكومات الفيدرالية والمحلية ؟ وبدون مركزية صنع القرار ، وبدون الوصول إلى الموارد المادية ، لا يمكن اعتبار أى دولة قوية . وهكذا ، وفى نهاية المدى من ناحية ، تقع تلك الدول المتماسكة وذاتية الحكم والغنية والتى تسعى لتحقيق أقصى النتائج . وفى الناحية الأخرى ، تجىء تلك الدول المنقسمة على نفسها ذات المجتمع المخترق والفقيرة التى تكتفى بالحد الأدنى. [96]

وكما يلاحظ عاليه ، تعتقد إحدى مدارس الفكر المهمة بأن الدولة الحديثة نشأت استجابة لتحديات خارجية : كما فى عبارة تيلى الشهيرة ، « الحرب صنعت الدولة ». [97] وهناك نهج آخر يرى الدولة كنتاج للضغوط الداخلية ، خاصة الانتقال من العهد الإقطاعى. [98] والاثنان يشتركان فى الرأى بأن الإصلاحات الهيكلية تحدث فقط استجابة للأزمة وأن التغيير المؤسسى ، بناء عليه ، عرضى وليس تراكميا. [99] وكما سنشاهد ، خاصة فى الفصل الرابع ، جاء الصعود الأولى للدولة الأمريكية فى الفترة التى أعقبت الحرب الأهلية إلى حد كبير لمواجهة الضغوط الداخلية التى تولدت عن التصنيع. [100] وعلاوة على ذلك ، فإن هذه الضغوط لم تتفجر فى أزمة واحدة ، أو حتى فى سلسلة من الأزمات التى عجلت بالإصلاح . فقد نمت الدولة الأمريكية

---

٩٥ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ١٦ - ١٧ .

٩٦ - من الطبيعى ألا يكون هذا التقسيم التحليلى المتقن بنفس درجة الإتقان فى التطبيق . وتمتلك الدول الواقعية قدرات متنوعة غير متكافئة عبر مناطق القضية ، ولكن ذلك يكاد ينفى الحلقة المنطقية بين هيكل الدولة ومحصلات السياسة . إن الدولة غير المتكافئة أقل قوة عن دولة ذات قوى متسقة ، ولكنها تكون أشد قوة عن دولة ضعيفة متسقة .

٩٧ - **Charles Tilly, "Reflections on the History of European State-Making", in his *Formation of National States*, 42.**

٩٨ - **Barkey and Parikh, "Comparative Perspectives on the State", 529-30.**

٩٩ - يقترح إيكنبرى عدة أسباب على المستويين الجزئى والكلى تتناول لماذا تقاوم المؤسسات التغيير بكل هذه القوة ولا يمكن تحويلها إلا بالإكراه . انظر : **G. John Ikenberry, "Conclusion : An Institutional Appoach to American Foreign Economic Policy", in Ikenberry, Lake, and Mastanduno, *American Foreign Economic Policy*, 223.**

١٠٠ - **Desch, "War and Strong States", 242, 245, 247-48.** يحاول إثبات رأيه بطريقة أخرى ، ولكن دليله ليس مقنعا على الإطلاق ، لأنه يجد الراحة فى تجاهل بعض النواحى التى حدثت فى هيكل الدولة الأمريكية خارج إطار الجولات العسكرية لأمريكا .

بصورة تراكمية ومستمرة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر .[١٠١] وهذا لا يعنى إنكار الحقيقة الأساسية لملاحظة أن الحرب لها تأثير ضخم على بناء الدولة . حقا ، لقد كان للحرب العالمية الثانية تأثير خيالى هائل على نمو الدولة الأمريكية . وتسعى هذه الدراسة فقط إلى تأكيد أهمية النصف الثانى من القول المأثور لتيلى - « والدولة تصنع الحرب » - حيث إن الدولة ، كما يتضح من مثال الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر ، قادرة على التطور مستقلة عن الضرورة العسكرية . وأن النمو قادر بالتالى على تشكيل السياسة الخارجية والعسكرية للدولة .

وتفحص هذه الدراسة السياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر فى ضوء التغيرات فى بنية الدولة . والواضح ، لدى المقارنة بالدول الأوروبية ، أن الولايات المتحدة بقيت ضعيفة إلى حد ما حتى الحرب العالمية الثانية ، بل ويمكن القول إنها بقيت كذلك منذ ذلك الحين . (كانت دبلوماسيتها أيضا أقل نشاطا لدى مقارنتها بالدول الأوروبية ذات القوة المماثلة تقريبا) . غير أنه عندما يدرس المرء قوة الدولة كوضع متواصل ، فإن التحولات على امتداد هذا التواصل هى الحاسمة .[١٠٢] وهكذا ، تتتبع الفصول الثلاثة التالية تحول الدولة الأمريكية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وفق المتغيرات الرئيسية الأربعة التى نوقشت عاليه - المجال ، الاستقلال الذاتى ، التماسك ، القدرة - والتأثيرات على السياسة الخارجية للأمة . وفى الحالة الأمريكية ، فإن أقل المؤسسات المركزية الرئيسية جاذبية من منظور انفراد الدولة بالسلطة هو الكونجرس ، الذى يتميز بأنه يتأثر بشدة بنفوذ المصالح الخاصة . وهكذا ، فإن عمليات انتقال السلطة والقدرات من الهيئة التشريعية إلى الهيئة التنفيذية ينتج عنها استقلال ذاتى أكبر للدولة ، وتشكل خطوة أقرب إلى انفراد الدولة بالسلطة . وبالرغم من أن العناصر المختلفة للسلطة التنفيذية غالبا ما يصعب تمييزها فى التطبيق ، نظرا لأن الرئيس يحتل وضعه على رأس الهرم الإدارى السلطة ، فإن الرئاسة من حيث المبدأ أقل انفرادا بالسلطة من البيروقراطية ، لأنها كمنصب يتم توليه بالانتخاب ، أقل انعزالا عن التأثير المجتمعى . ومن ثم تكون الدولة أقوى بنيانا إذا سكنت السلطة فى البيروقراطية بدلا

---

١٠١ - يشير ستيفن سكورونيك إلى الإصلاحات التى حدثت قبل ١٩٠٠ كمجرد خليط من أعمال مرتقة ، فى مقابل إعادة تشكيل نظام الحكم اللاحق فى أمريكا . غير أنها كانت ، مع ذلك ، تغييرات مؤثرة وضعت الأساس للإصلاح اللاحق . انظر : Stephen Skowronek, ***Building a New American State : The Expansion of National Administrative Capacities, 1877-1920*** **(Cambridge: Cambridge University Press, 1982).**

١٠٢ - للوقوف على نقطة مماثلة ، انظر : **Ikenberry, "Institutional Approach", 221.**

من الكونجرس أو الرئاسة .[١٠٣] وكما لوحظ عاليه ، فإن البحث التجريبى سينتهى إلى أن الكونجرس كان ما زال مستأثرا بقوة كبيرة خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وكانت البيروقراطية ضعيفة بالمقارنة بكل من الكونجرس والرئيس . ومع ذلك ، فإن النقطة المهمة هى أن السلطة والقدرة بدأت تتحول فى اتجاه انفراد السلطة ، ولو أن معظم هذه السلطة بقيت فى ساحات الصراع مخترقة من جانب المصالح المجتمعية .

غير أن تحليل الهيكل الإدارى ليس كافيا بسبب النظام الاتحادى للولايات المتحدة . وتؤدى مركزية السلطة فى الدولة المركزية فى مواجهة المواطنين الأفراد أو حكومات الولايات والمحليات ، إلى مجموعة أكثر ترابطا من السياسات القومية . وهكذا ، فإن الإجراءات التى تنقل السلطة من الولاية إلى المستوى الاتحادى أو تعطى الحكومة الاتحادية السيطرة على الأنشطة الخاصة تمثل نهجا أوسع للانفراد بالسلطة . وأخيرا ، فإن استخدام عبارات *الدولة* أو *رجال الدولة* أو *صانعى القرار على المستوى المركزى* بأى معنى تحليلى هادف ، كما هو وارد فى نظريات الواقعية التقليدية والواقعية الدفاعية المقترحة للسياسة الخارجية ، يشير إلى السلطة التنفيذية .[١٠٤] وبالرغم من أن السلطتين التشريعية والقضائية لهما تأثير ضخم على تشكيل السياسة القومية ، فإن درجة المدخلات التى تتمتع بها تلك السلطات الأخرى تقرر الحكم الذاتى للدولة وتماسكها .

وبالرغم من صحة القول بأن السياسات الداخلية والسياسات الدولية « تتداخل بعض الشىء » ، إلا أن نظرياتنا لم تحل بعد التشابكات المحيرة ، ، حيث إن هذا النقص فى التقدم يعود فى جانب منه إلى الطبيعة الطموحة للمشروع : إن النظرية التى تفسر كلا من السياسة الداخلية والخارجية تكون على الأرجح معقدة إلى حد أنها فى الواقع قد لا تشكل نظرية . إنها تصف الواقع بدلا من تفسيره .[١٠٥] ويقابل ذلك ، أن الواقعية المتمركزة فى الدولة لها هدف أكثر تواضعا ويمكن تحقيقه : إنها تحاول تفسير السياسة الخارجية ، وليس السياسة الداخلية وليس الخليط من السياستين . وبدون التضحية بالكثير من قوة التأثير ، تقدم الواقعية المتمركزة فى الدولة متغيرا داخليا يتفاعل مع القوى النظامية ، لينتج نظرية واقعية احتياطية وصحيحة للسياسة الخارجية .

---

١٠٣ - Richard F. Bensel, *Yankee Leviathan: The Origins of Central State Authority in America, 1859-1877* (New York : Cambridge University Press, 1990), 106-10.

١٠٤ - انظر : Krasner, Defending the National Interest

١٠٥ - انظر : Robert Putnam, "Diplomacy and Domestic Politics: The Logic of Two-Level Games", *International Organization* 42, no. 3 (Summer 1988): 427.

الخلاصة : النظرية والتطبيق

قد تعمد الدول حقا إلى توسيع مصالحها بحثا عن الأمن . ويهتم هذا البحث إلى حد كبير بما إذا كان فى الإمكان توضيح وصياغة ذلك المفهوم كبيان نظرى مفيد . وكما رأينا ، فقد عمد رجال الدولة إلى إقحام الأمن لتبرير سلوك السياسة الخارجية كله ، بما فى ذلك أعمال الاغتصاب الإمبريالى الصارخة نفسها . وأن فرضية الواقعية الدفاعية – بأن رجال الدولة سوف يوسعون المصالح السياسية فى الخارج عندما تتراءى لهم أى زيادة فى التهديدات – تخفف بعض أسباب هذا القلق ولكن لا تخففها كلها . والتهديدات أقرب إلى القياس من الأمن ، ولكن فكرة التهديد ، مثلها مثل الأمن ، طيعة بصورة غير عادية ، ولدى رجال الدولة مصلحة راسخة فى تصوير التوسع كضرورة من أجل بقاء الأمة . غير أن هذه مجرد مشاكل تتعلق بالتطبيق والتنفيذ ، لتعريف المصطلحات بطريقة مفيدة وتجميع البيانات لتتوافق معها . ولا تزال الفرضية قابلة للاختبار ، مع الحرص بأن المتغيرات المستقلة والتابعة لن يكون السبب فيهما معا ظاهرة أخرى ، وأن المتغيرين لا يتفاوتان بصورة متبادلة . ومع أنها تبقى غامضة ، إلا أن الرابطة المزعومة بين التهديدات والتوسع رابطة متواصلة فى نظرية العلاقات الدولية ، واختبار هذه العلاقة يكون مفيدا بالتأكيد .

والواقعية التقليدية فى شكلها الخاص بسيطة وقوية . إلا أنها أيضا فرضية خام غير ذات شأن ، يستطيع المرء من خلالها ببساطة قياس الانحرافات . ومجرد بساطتها يجعلها أقل جدارة فى إثبات فائدتها فى التنبؤات الفعلية . وإذا قمنا بتعديلها وأضفنا قيدا بسيطا واحدا إلى المتغير الرئيسى لقوة الأمة ، فإن كثيرا من التناقضات بين النظرية والواقع سوف تتساقط . ورجال الدولة ، وليست الدول ، هم اللاعبون الأساسيون فى الشؤون الدولية ، وإن رؤاهم للتحولات فى القوة ، بدلا من المقاييس الموضوعية ، مسألة حاسمة . وهناك قيد ثان يضيف قدرا كبيرا إلى دقة الفرضية وتفاصيلها بدون الحد الكبير من قوة تأثيرها . ويستطيع رجال الدولة استغلال موارد القوة لأمتهم فقط حسب انتقالها من خلال بنية الدولة : بذلك تكون السياسة الخارجية نتاج قوة الدولة . وهذه الفرضية ، التى أسميها الواقعية المتمركزة فى الدولة ، ما زالت كثيرة المطالب ، تثير مزيدا من التنبؤات التوسعية ، أكثر مما يمليه الشكل الشائع حاليا .

والفرضيتان الأخيرتان ، القائمتان كأساس لهذه الدراسة ، هما :

١ – الواقعية المتمركزة فى الدولة : *تحاول الدول توسيع مصالحها السياسية فى الخارج عندما يرى صانعو القرار على المستوى المركزى زيادة نسبية فى قوة الدولة .*

٢ – الواقعية الدفاعية : *تحاول الدول توسيع مصالحها السياسية فى الخارج عندما يرى صانعو القرار على المستوى المركزى زيادة فى الأخطار .*

وتعالج الدراسة هاتين الفرضيتين كنظريتين متنافستين . والنظريات فى نهاية الأمر لا يتم الحكم عليها بقدرة كل منها على المعرفة التامة أو قدرتها الكاملة على التنبؤ ، وإنما بقدر تفسيراتها الجدلية . ولذلك فإننى سوف أتساءل ، عند فحص حالات تاريخية منتقاة ، عن مدى نجاح كل نظرية فى تفسير الأحداث ، وسوف اقترح المرتبة أو ثقل التفسير الذى يتعين منحه لكل نظرية . وهاتان النظريتان تتنافسان بمعنى أن مجرد واحدة يمكنها أن تكون نقطة البداية للتحليل ، وأن تجيب عن السؤال التالى : إذا أردت التنبؤ بسلوك السياسة الخارجية لدولة صاعدة ، ما هو العامل الواحد الذى تبدأ به ، قوة الدولة أو مستوى الخطر الخارجى ؟ وكتفسيرات تاريخية ، فإن هاتين النظريتين لا هما غير متنافستين ولا هما مانعتان : إن فهما كاملا لجميع نواحى السياسة الخارجية لدولة معينة سوف يستلزم الجمع بين الاثنتين .

وتقدم هذه الفترة موضوع الدراسة – السياسة الخارجية الأمريكية من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٨ – مجموعة ممتازة من الحالات الحرجة لكل من الواقعية المتمركزة فى الدولة والواقعية الدفاعية . كما تقدم هذه الفترة مشكلة شائكة للواقعية المتمركزة فى الدولة : بعد الحرب الأهلية ، كان الاعتراف السائد على نطاق واسع أن الولايات المتحدة ضمن القوى الاقتصادية الكبرى فى العالم ، ولكن مصالحها بقيت فى إطار مصالح القوة الصغيرة . وبدا أن الواقعية الدفاعية لديها إجابة جاهزة : إن الولايات المتحدة ، إذ يحيط بها محيطان هائلان وجيران ضعفاء ، ويحميها الأسطول الملكى البريطانى الذى ساد البحار دون منازع ، تتمتع بنمو اقتصادى ضخم فى بيئة دولية خالية من التهديدات لأمنها : لا تهديدات ، لا توسع . وهذا التفسير بطبيعة الحال صادق فى جانب منه ، ولكن هل هو أفضل نظرية مستحدثة ، أم أن الادعاء الأبسط بأن القدرات تؤثر على النوايا ربما تكون نقطة بداية أفضل ؟ وغالبا ما تعتبر الولايات المتحدة أقل دولة « سوية » فى القوى الكبرى : إن الانعزالية ينظر إليها فى أغلب الأحيان كشىء جوهرى فى التقليد السياسى للدولة وشخصيتها القومية . إذن ، فإن حالات التوسع لديها « أقل احتمالا » بالنسبة للواقعية المتمركزة فى الدولة . وإذا أمكن للنظرية أن تفسر لماذا اكتسبت الولايات المتحدة مصالح فى الخارج ، فإن ذلك التفسير سينطبق بالتأكيد على الدول الكبرى الأخرى ، وكلها تقيم الدليل على ارتباط أشد وضوحا بين القوة الصاعدة والنفوذ الصاعد . وعلى العكس من ذلك ، فإن وضع أمريكا الجغرافى الآمن إلى أقصى حد يجعل حالات عدم التوسع بمثابة الحالات « الأرجح » لصالح الواقعية الدفاعية . وإذا كانت البيئة الدولية الحميدة التى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها لا تفسر انعزاليتها ،

فإن فرضية الواقعية الدفاعية قد تجد صعوبة فى تفسير عدم توسع القوى الكبرى الأخرى .(١٠٦) وإذا أمكن للواقعية المتمركزة فى الدولة أن تفسر التحول فى فن الحكم الأمريكى أثناء هذه الفترة ، فإنها تكون قد نجحت في مجموعة صعبة من الحالات . وإذا لم تتمكن الواقعية الدفاعية من تفسير سلوك دولة آمنة بالفعل ، فإنها تكون قد فشلت فى اختبار يسير .

---

١٠٦ - ليس هذا هو الطريق الأكيد نحو نظرية عامة ، ولكنه يوفر أسلوبا يمكن من خلاله الاختيار من بين الحالات غير المحدودة تقريبا فى التاريخ ، والتى يستطيع المرء استخدامها فى اختبار تلك النظريات . انظر : **Choose among the almost limitless cases in history against which one might test such theories. See Eckstein, "Case Study and Theory", 124-32.**

الفصل الثالث

التمدد الإمبريالى الناقص

القوة وعدم التوسع (١٨٦٥ - ١٨٨٩)

فى ١٠ مايو ١٨٦٧ ، تحركت عاطفة وزير خارجية الولايات المتحدة ليكتب قصيدة شعرية . وباعتباره واحدا من أكثر رجال الدولة والسياسيين تميزا فى أمريكا ، لم يكن وليام هنرى سيوارد دبلوماسيا عاديا . كان حاكما لنيويورك ومرشحا قويا للرئاسة عن الحزب الجمهورى عام ١٨٦٠ . ولدى انتخاب إبراهام لينكولن رئيسا ، قام بتعيين سيوارد وزيرا للخارجية . وكان سيوارد ، طوال الحرب الأهلية ، أقرب المستشارين إلى لينكولن علاوة على كونه دبلوماسيا ماهرا ، وناور برشاقة لإبعاد بريطانيا العظمى وفرنسا عن التحالف مع العصبة Confederacy (اتحاد الولايات الإحدى عشرة التى انفصلت عن الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٠ و١٨٦١ – المترجم) . وبعد أن أصبح هذا الصراع الرهيب فى عداد الماضى ، تنبأ وزير الخارجية فى أبيات شعرية بمستقبل أمته ، قائلا :

أمتنا ذات المصالح المتحدة المباركة ،
غير راضية الآن عن السكون ، سوف تحكم الباقين ،
وامبراطوريتنا فى الخارج لن تعرف حدودا ،
وإنما هى مثل البحر سوف تتدفق فى دوائر لا نهائية .(١)

أجرى سيوارد مناقشات طويلة حول القوة النامية للاقتصاد الأمريكى . وانطلاقا من موقعه المؤاتى الفريد ، كان يشاهد البلاد وهى تحتشد للحرب ، وسرعان ما أدرك ما يبدو أقل وضوحا للكثيرين من بنى وطنه : بلغة الموارد المادية ، بلغت الولايات المتحدة سن الرشد كقوة كبرى ، وإنها تحتاج الآن إلى تطوير المصالح بما يتلاءم وقوتها . والقصيدة لم تكن تبالغ فى عرض آمال سيوارد فى التوسع اللامحدود للنفوذ

---

١ - ورد فى : Joseph Gerald Whelan, "William Henry Seward : Expansionist" (Ph.D. dissertation, University of Rochester, 1959), 95.

الأمريكى . وبعد شهر من حالة الإلهام هذه ، حث مشرعى كونيكتيكت على تأييد رؤيته التوسعية بقوله :

> إن شعب الولايات المتحدة أمامه الآن إمكانية تحقيق المجد العظيم الذى لم يسبق له أن أشرق على أمة ... جمهورية كاملة لا تتفكك ممتدة من المحيط الأطلنطى إلى المحيط الهادىء ، نعم ، وتقترب من شواطىء اليابان والصين ، ومن خليج المكسيك جنوبا إلى محيط القطب الشمالى ، [تصفيق حاد] ... وما عليكم إلا أن تمنحونا هذا التأييد إذا شئتم ... وسوف أضيف إلى الصورة بعض الأبعاد لتشاهدوا علم الولايات المتحدة يرفرف فوق بلايموث روك فى الشرق ، وفى الوقت نفسه يلقى ظلاله من البوابة الذهبية فى الغرب ومن الأبراج الحصينة فى المناطق الاستوائية ، إلى القطب الشمالى . [تصفيق عظيم] .(٢) .

وبطبيعة الحال لم يحدث شىء من هذا إبان وجود سيوارد فى الحكم . وبقى حلمه بالولايات المتحدة كقوة كبيرة ونفوذ ، تمتد مصالحها عبر العالم كله ، حلما إلى أن تحقق جانب منه بعد ثلاثة عقود ، واكتمل تماما بعد تسعين عاما من انتهاء الحرب الأهلية .

صعود نجم أمريكا

واصلت الولايات المتحدة نموها المطرد فى السكان والثروة معا على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وبدأت مع قدوم الخمسينيات من نفس القرن فى الانطلاق نحو النمو الاقتصادى المستدام والتصنيع ، الأمر الذى دفع بها إلى المقدمة فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن . غير أن النمو الاقتصادى لم يحقق خطى مذهلة حقا إلا فى العقود التى أعقبت الحرب الأهلية .(٣) وبأحد المقاييس نمت الولايات المتحدة بمعدل متوسط قدره ٥ فى المائة فيما بين ١٨٧٣ و ١٩١٣ .(٤) وتبدت هذه الزيادة غير العادية فى مختلف قطاعات الاقتصاد تقريبا . وزاد إنتاج القمح فى الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٨ بنسبة ٢٥٦ فى المائة ، والذرة بنسبة ٢٢٢ فى المائة ، والسكر بنسبة ٤٦٠ فى المائة . وفى القطاعات الصناعية كان النمو أكبر من ذلك : فقد ارتفع إنتاج الفحم بنسبة ٨٠٠

---

٢ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٩٦ - ٩٧ .

٣ - ينبغى التعامل مع الإحصائيات الاقتصادية لهذه الفترة ، بطبيعة الحال ، بحذر كبير . ولكن المرء لا يتوقع ظهور تحيزات ثابتة عبر الدول والأزمنة . وكما جرت مناقشته من قبل ، فإن القضية الأكبر لهذه الدراسة هى التغير فى التوزيع العالمى للثروة ، والصعود النسبى للدول وانحدارها . ومع أن الباحثين قد يختلفون حول حجم النمو الاقتصادى الأمريكى بالضبط فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، إلا أن جميع هذه الدراسات تؤدى إلى نفس الترتيب النسبى .

٤ - D. J. Coppock, "The Causes of the Great Depression, 1873-1896", *The Manchester School of Economic and Social Studies* 29, no. 3 (1961): 205-32.

فى المائة ، وقضبان الصلب بنسبة ٥٢٣ فى المائة ، وخطوط السكك الحديدية بالأميال بنسبة ٥٦٧ فى المائة . » وفى الصناعات الأحدث التى بدأت من الصفر تقريبا ، كان النمو هائلا إلى حد يجعل النسب المئوية نفسها عقيمة المعنى » . فعلى سبيل المثال ، زاد إنتاج البترول من ثلاثة ملايين برميل عام ١٨٦٥ إلى خمسة وخمسين مليون برميل عام ١٨٩٨ .(٥) وبالرغم من حدوث عدة نوبات كساد حادة ، خاصة تلك التى وقعت فى منتصف السبعينيات وأوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر ، فقد عزز الازدهار والتقدم الاقتصادى الدؤوب سمعة البلاد كموقع غنى بالفرص غير المحدودة ، مما جذب الملايين من المغامرين الأوروبيين إلى شواطئها . وبفضل هذه الهجرة المطردة وما أسماه النائب أندرو كنيدى « جدول الضرب الأمريكى » تضاعف تعداد السكان فيما بين ١٨٦٥ و ١٩٠٠ .

غير أن القوة فى الحياة الدولية تقاس بمعايير نسبية . وكما حذر جوزيف تشيمبرلين مع انتهاء القرن الماضى ، عندما كانت بريطانيا تعانى وتناقش هبوطها النسبى ، « فإن الأمر المهم الذى ينبغى أن نعيه ... (هو) أن عظمة الأمة لا تقاس بالمقارنة بماضيها الخاص ، وإنما بوضعها النسبى فى مجالس العالم » .(٦) كانت أمريكا أمة تتبرعم وتزدهر ، ولكن هل كانت تنمو بخطى أسرع من دول أخرى ؟ الحقيقة ، أن صعودها كالشهاب كان أكثر من مذهل بالمقاييس النسبية . ففى حين كانت الولايات المتحدة تنمو بمعدل ٥ فى المائة سنويا ، كان متوسط نمو بريطانيا العظمى لا يتعدى ١,٦ فى المائة . وبحلول عام ١٨٨٥ ، كانت الولايات المتحدة قد تخطت بريطانيا ، لتفوز بأكبر نصيب لوحدها فى إنتاج الصناعات التحويلية عالميا . وبعد سنة واحدة ، احتلت مكان بريطانيا لتصبح أكبر منتج للصلب فى العالم .(٧) وبالنسبة لاستهلاك الطاقة ، التى يعتبرها البعض أفضل معيار للقوة الاقتصادية للدولة ، تخطت الولايات المتحدة بريطانيا بحلول عام ١٨٩٠ ، وفى عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة أكثر من إجمالى ما تستهلكه ألمانيا ، وفرنسا ، والنمسا – المجر ، وروسيا ،

---

٥ - David M. Pletcher, "Economic Growth and Diplomatic Adjustment", in William H. Becker, Jr., and Samuel F. Wells, Jr., eds., *Economics and World Power: An Assessment of American Diplomacy since 1789* (New York : Columbia University Press, 1984), 120.

٦ - ورد فى : Aaron L. Friedberg, *The Weary Titan : Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988), 72.

٧ - F.H. Hinsley, ed., *The New Cambridge Modern History*, vol. II, *Material Progress and World-Wide Problems, 1870-1898* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), 50.

واليابان وإيطاليا معا .(٨) أضف إلى هذه الإحصائيات الموارد الطبيعية الضخمة لدولة كبيرة غنية ، وشعب مثابر ومتعاظم ، هو الثانى من حيث التعداد السكانى للقوى الكبرى بعد روسيا ، وهكذا يدرك المرء ، بالتأمل فى أحداث الماضى ، لماذا « بدت الولايات المتحدة تمتلك كل المزايا الاقتصادية التى امتلكت بعض القوى الأخرى *جانبا* منها ، ولكن دون *أى من سلبيات تلك القوى* » .(٩)

إن مصالح الأمة ، مثلها مثل قوتها ، ينبغى الحكم عليها بمقاييس نسبية ، وعلى ضوء ذلك ، يتضح التباين الهائل بين قوة أمريكا وضآلة شأن نفوذها فى الخارج . فبعد ثلاثين عاما من النمو السريع ، كانت مصالح أمريكا السياسية – مكتسباتها من الأقاليم والمحميات ، وقواتها الدفاعية ، ومفوضياتها الأجنبية ، وتحالفاتها – صغيرة للغاية بالمقارنة بالدول ذات الموارد المماثلة (بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا ، النمسا – المجر ، روسيا ، إيطاليا ، واليابان مؤخرا) . وكما لاحظ نورمان جرايبنر ، فإن التعارض بين الولايات المتحدة كقوة عسكرية محتملة من الطراز الأول والولايات المتحدة كعنصر نشيط وأساسى وفقا للتنبؤات فى توازن القوى على المستوى العالمى ، يمثل إنفصاما عميقا » .(١٠) كان المقياس الأخير للنفوذ الدولى فى أواخر القرن التاسع عشر ، وقت التنافس الاستعمارى والإمبريالى ، هو السيطرة السياسية على أراضٍ أجنبية . وفيما بين ١٨٦٥ و ١٨٩٠ ، استولت الولايات المتحدة على آلاسكا المهجورة وجزر ميدواى الصغيرة وحصلت على حق إقامة القواعد فى ساموا . وإبان الفترة نفسها ، استولت كل من بريطانيا وفرنسا على أكثر من ثلاثة ملايين ميل مربع من المستعمرات الجديدة . كان الجيش الأمريكى صغيرا جدا ، بلغت قوته الضاربة خمسة وعشرين ألف جندى فى عام ١٨٩٠ ، وكان يحتل المرتبة الرابعة عشرة فى العالم بعد بلغاريا ، علما بأن الولايات المتحدة آنذاك كانت أغنى أمة فى العالم . وكانت حالة البحرية الأمريكية شديدة الغرابة لدولة لها حدود ساحلية طويلة ، إلى حد أنها كانت موضوعا للتهكم فى أوروبا . (بعد جولته فى أمريكا عام ١٨٩٠ ، جعل أوسكار وايلد شخصية « شبح كانترفيل » تنفعل فى دهشة عندما أبلغته إحدى الأمريكيات بأن بلادها ليس لديها « لا أطلال ولا

---

٨ - ويحاج بول كنيدى بأن استهلاك الطاقة هو أفضل مقياس للقوة الاقتصادية ، حيث إنه مؤشر لكل من القدرة الفنية للدولة على استغلال أشكال الطاقة غير الحيوية ومعدل نبضها الاقتصادى» . Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to the Present* (New York : Random House, 1987), 201.

٩ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٢٤٣ .

١٠ - Norman A. Graebner, "World Power: The McKinley Years", in his *Foundations of American Foreign Policy: A Realist Appraisal from Franklin to McKinley* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1985), 314-15.

غرائب » . ورد عليها الشبح قائلا : « لا أطلال ولا غرائب ! إن لديكم أسطولكم وأخلاقياتكم ! » .[١١]) لقد كان الأسطول الأمريكى هو الأصغر بين أساطيل القوى الكبرى ، يأتى مباشرة بعد أسطول إيطاليا . وكان الجيش الإيطالى ، الأصغر بين جيوش القوى الأوروبية ، يعادل ثمانية أمثال حجم الجيش الأمريكى ؛ بينما كانت القوة الصناعية الأمريكية تفوق إيطاليا ثلاث عشرة مرة .[١٢]

وكان جهاز أمريكا الدبلوماسى فى صورة أسوأ حتى من دفاعاتها . وفى جميع الدول باستثناء دول مهمة قليلة ، كانت الولايات المتحدة يمثلها سفراء فخريون ووزراء شرفيون . وكان شأن وزارة الخارجية نفسها ضئيلا ، وكانت تشغل بضع غرف ويديرها مساعدان لوزير الخارجية وبعض صغار المسؤولين وجمع من الكتبة .[١٣] وكانت الرسائل بين واشنطن وغالبية العواصم الأجنبية الأخرى قليلة ومتباعدة . واشتركت الولايات المتحدة بالكاد فى أى من المؤتمرات الدولية ، ولم تساهم فى صنع أى من القرارات المشتركة ، وبطبيعة الحال لم تعقد أية تحالفات . ونتيجة لذلك ، كانت أمريكا يتعامل كقوة من المرتبة الثانية ، على نفس المستوى مع الدول التى تمتلك جزءا ضئيلا من مواردها المادية . وفى عام ١٨٨٠ ، عندما قرر سلطان تركيا تخفيض السلك الدبلوماسى ، ألغى بعثاته فى السويد وبلجيكا وهولندا والولايات المتحدة . وفى نفس الوقت تقريبا ، أعرب مبعوث ألمانى فى مدريد عن استعداده لقبول خفض مرتبه عن النقل إلى واشنطن ، وفضل أن يتحمل مثل هذا التخفيض لمنزلته . ولم يكن أى من الدبلوماسيين المعتمدين فى واشنطن على درجة سفير : لم تكن القوى الأوروبية تعتبر أمريكا من الأهمية التى تبرر وجودا دبلوماسيا بهذه المرتبة فيها حتى عام ١٨٩٢ .[١٤]

الواضح ، أن الولايات المتحدة كان يمكنها سد تلك الفجوة بين قوتها ومصالحها ، وتوقع كثير من الأوروبيين فى البداية أن الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب بين الولايات ستحتل مكانها بين قوى العالم الكبرى . واعتقد رجال الدولة الأوروبيون أن الحرب الأهلية مثلت الحد الفاصل الذى لا مجال للرجوع عنه . وشرح بنيامين دزرائيلى أمام مجلس العموم قائلا بإن الحرب سوف تفرز « أمريكا مختلفة عما كان يعرفه آباؤنا ومختلفة عن كل ما تراكم لهذا الجيل من خبرة . إنها ستكون أمريكا الجيوش ،

---

١١ - Oscar Wilde, "The Canterville Ghost", in *The Writings of Oscar Wilde,* vol. 4, *Lord Arthur Savile's Crime and Other Stories* (London: Keller-Farmer, 1907), 131.

١٢ - Kennedy, *Rise and Fall of the Great Powers,* 202-3.

١٣ - Zara Steiner, *The Times Survey of Foreign Ministries of the World* (London: Times Books, 1982), 576-78.

١٤ - Ernest May, *Imperial Democracy: The Emergence of America as a Great Power* (New York: Harcourt, Brace and World, 1961), 3, 5-6.

والدبلوماسية ، والولايات المتنافسة ، والوزارات المناورة ، والاضطراب ، واحتمالات الحروب المتكررة ».[١٥] وانطلاقا من رؤاهم بأنهم يشهدون مولد قوة كبرى جديدة ستتنافس مع دولهم على الموارد الكونية ، بدأ الدبلوماسيون الأوروبيون يقيدون تقييم سياساتهم تجاه الولايات المتحدة : كان أمل روسيا أن تتحالف مع الولايات المتحدة ، وأن تضاعف من ضغوطها على المستعمرات البريطانية ، كما رأى بسمارك إمكانية التوسع الأمريكى شمالا - بكل ما يصحب ذلك من تعقيدات لبريطانيا . وكان البريطانيون ، بطبيعة الحال ، هم الأكثر قلقا إزاء صعود أمريكا : إن قوة بحرية كبرى عبر الأطلنطى ستجعل منها منافسا .[١٦] غير أنه سرعان ما صار واضحا أن الولايات المتحدة لن تحول قوتها الصاعدة إلى نشاط سياسى فعال فيما وراء البحار .

المؤرخون والتوسع الأمريكى

كان النفوذ الأمريكى فى الخارج ضئيلا لأقصى حد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إلى حد أن كثيرا من المؤرخين تجاوزوا هذه الفترة فى تقاريرهم ، بادئين مناقشتهم للتوسع الأمريكى مع التسعينيات من القرن التاسع عشر .[١٧] حتى الباحثين الذين أدركوا وجود الحاسة التوسعية طوال فترة ما بعد الحرب الأهلية ، افترضوا أن الولايات المتحدة لم تكن تملك الموارد لكى تلعب دورا مهما فى الشؤون العالمية قبل التسعينيات من القرن التاسع عشر . ومع ذلك ، فإن عرضا حديثا للأدبيات التى تناولت تاريخ الدبلوماسية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر ، انتهى إلى أن « قلة أثيرة » من الباحثين ينكرون أن « الولايات المتحدة أصبحت قوة عالمية من الطراز الأول مع نهاية القرن ».[١٨]

---

١٥ - ورد فى : **Belle Becker Sideman and Lillian Friedman, eds., *Europe Looks at the Civil War* (New York : Orion Press, 1960), 233.**

١٦ - **Kenneth Bourne, *Britain and the Balance of Power in North America, 1815-1908* (Berkeley: University of California Press, 1967), 251-312.**

١٧ - انظر ، على سبيل المثال : **May, *Imperial Democracy*.**

١٨ - **Edward P. Crapol, "Coming to Terms with Empire: The Historiography of Late-Nineteenth-Century American Foreign Relations", *Diplomatic History, 16, no. 4 (Fall 1992): 587. For other reviews of the historical literature, see Robert L. Beisner, From the Old Diplomacy to the New, 1865-1900,* 2d ed. (Arlington Heights, Ill. Harlan Davidson, 1986), 13-31; Jerald A. Combs, *American Diplomatic History: Two Centuries of Changing Interpretations* (Berkeley: University of California Press, 1983); Hugh De Santis, "The Imperialist Impulse and American Innocence, 1865-1900", in Gerald K. Haines and J. Samuel Walker, eds., *American Foreign Relations: A Historiographical Review* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1981), 65-90; and James A. Field, Jr., "American Imperialism: The Worst Chapter in Almost Any Book", *American Historical Review* 83 (1978) : 644-68.**

وقد يكمن جانب من أسباب عدم الاهتمام بالتفاوت بين قوة الولايات المتحدة ومصالحها ، فى التعريفات المختلفة للقوة . ويحدد إرنست ماى ، مثله فى ذلك مثل آخرين ، عام ١٨٩٨ باعتباره مولد الولايات المتحدة كقوة كبرى ، ويعنى بذلك أمة ذات نفوذ عالمى .[١٩] وبهذا التعريف يكون ماى قد أصاب بكل تأكيد . ومن ناحية أخرى ، يعرف توماس بيلى القوة الكبرى بأنها أمة ذات موارد مادية مؤثرة ، ويُرجع تاريخ بزوغ أمريكا كقوة كبرى إلى أوائل القرن التاسع عشر .[٢٠] وبالرغم من أن بيلى يبالغ فى القوة الاقتصادية النسبية لأمريكا ، فإنه يضيف عنصرا مهما إلى مفهوم القوة الكبرى . وعندما يتضمن تعريف القوة الكبرى كل من الموارد والمصالح ، يكون لغز الولايات المتحدة التاريخى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر قد أصبح على الفور جليا . وتسليما بانقضاء فترة تخلف تمتد نحو عشر سنوات ، فإن الدول القوية تلتفت جميعها تقريبا إلى تطوير المصالح التى تتناسب مع قدراتها . وبالرغم من أن الولايات المتحدة خرجت من الحرب الأهلية كواحدة من أقوى الدول الصناعية فى العالم وفاقت جميع الدول باستثناء بريطانيا بحلول منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، بقيت مصالحها فيما وراء البحار إلى حد كبير كما كانت عليه قبل انطلاقتها الاقتصادية .

وحتى الخمسينيات من القرن العشرين ، كان غالبية المؤرخين يجادلون بأن التوسع فى التسعينيات من القرن التاسع عشر كان انحرافا فى تاريخ العلاقات الأمريكية مع العالم الخارجى . كانت الولايات المتحدة ، بالنسبة للبعض « أمة من البشر السعداء » مشغولين للغاية بإعادة البناء بعد الحرب الأهلية ، يرتادون الغرب (غرب الولايات المتحدة) ، ويركزون اهتمامهم على الصناعة بدلا من شغل أنفسهم بالشؤون الخارجية ، بينما فسر الآخرون الانعزالية الأمريكية كنتاج للاضطراب الداخلى فى السنوات التى أعقبت الحرب فيما بين الولايات .[٢١] وبالنسبة لأولئك المؤرخين من أنصار « عدم التواصل » ، كانت جذور الحركة التوسعية الأمريكية تكمن فى عوامل داخلية عديدة : الداروينية الاجتماعية ، والصحافة الصفراء ، والحماس الشعبى ، والقيادة الضعيفة ،

---

١٩ - **May, *Imperial Democracy*, 263-70.**

٢٠ - **Thomas A. Bailey, "America's Emergence as a World Power: The Myth and the Reality", *Pacific Historical Review* 30 (February 1961): 165-79.**

٢١ - **Samuel Flagg Bemis, *A Diplomatic History of the United States* (New York : Henry Holt, 1936) ; Dexter Perkins, *America and the Two Wars* (Boston: Little, Brown, 1944).**

وأزمة أوائل ومنتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر .[٢٢] وتأسيسا على تراث مختلف ، يتوصل دعاة الواقعية إلى استنتاجات مدهشة فى تماثلها . ويلقى نورمان جرايبنر اللوم فى التوسع الأمريكى على توجهها نحو « التجريد الأخلاقى » بدلا من « الواقعية السياسية التى أحاطت الدبلوماسية الأمريكية السابقة » . ومع الحرب الأسبانية الأمريكية « بدأت الأمة تنبذ النُهج المتزمتة والمحدودة للقرن التاسع عشر ، المطبقة من خلال الدبلوماسية والقوة » . ومثل صمويل فلاج بيميس وإرنست ماى ، يؤكد جرايبنر وزملاؤه من دعاة الواقعية على « عدم التواصل » فى العلاقات الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ويبرزون أهمية المتغيرات الداخلية .[٢٣] ويقارن هؤلاء المؤرخون التسعينيات من القرن التاسع عشر بالعقود الثلاثة السابقة عليها ويلاحظون تحولا واضحا . وحول ما إذا كانوا يعتقدون بأن فعالية التسعينيات من القرن التاسع عشر قد أوضحت بزوغ قوة عالمية جديدة ، أم أنها كانت انحرافا مؤقتا عن تقليد الانعزالية ، فقد اتفق المؤرخون على أن علاقتها المشتركة بالعقود السابقة ضئيلة .

وجاءت مدرسة ويسكونسن تتحدى تفسير عدم التواصل للتوسع الأمريكى . واستنادا إلى أعمال تشارلز بيرد فى العشرينيات من القرن العشرين ، قام وليام ابلمان وليامز وتلاميذه ، خاصة والتر لافيبير ، بتفسير السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها سلسلة من الجهود المنتظمة المتعاظمة لمعاونة دوائر الأعمال الأمريكية فى شن غزوات

---

٢٢ - انظر : Julius W. Pratt, *Expansionists of 1898: The Acquisition of Hawaii and the Spanish Islands* (Chicago: Quadrangle Books, 1964); and Richard Hofstadter, Cuba, the Philippines, and Manifest Destiny'', in Daniel Aaron, ed., *America in Crisis: Fourteen Crucial Episodes in American History* (New York: Alfred A. Knopf, 1952). ويؤكد مصدر لاحق على الجذور الداخلية للتوسع الأمريكى ، مركزا على الضغوط الشعبية بدلا من التحولات فى أيديولوجية الصفوة ، والمصدر هو : May, *Imperial Democracy* . ومع أن ماى يحاول ، فى مقدمة طبعة عام ١٩٩١ ، عرض الديمقراطية الإمبريالية كرد فعل على دعاة الواقعية الذين ، كما يقول ، يعتقدون أن « القرارات المدفوعة بحماس أو عاطفة شعبية كانت صفة مميزة فى تاريخ العلاقات الخارجية للولايات المتحدة » ، فالحقيقة أن المؤرخين من دعاة الواقعية يعرفون الدبلوماسية الأمريكية بعد التسعينيات من القرن التاسع عشر بهذه الطريقة .

٢٣ - انظر : Graebner, ''World Power'', 313-55. وللوقوف على أمثلة مبكرة للفكر الواقعى فى هذا الموضوع ، انظر : George F. Kennan, *American Diplomacy, 1900-1950* (Chicago: University of Chicago Press, 1951); and Robert E. Osgood, *Ideals and Self-Interests in American Foreign Policy: The Great Transformation of the Twentieth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1953).

فى الخارج .[٢٤] ولا تتفق هذه الدراسة مع غالبية أقوال وليامز بشأن الاتجاه الشيطانى لنشاط دوائر الأعمال ومع بعض استنتاجات لافيبير ، التى تبالغ فى كل من القوة والطبيعة التآمرية لنشاط دوائر الأعمال ، وتنطوى على أن اهتمامات رجال الدولة الأمريكيين لتوسيع المصالح الاقتصادية لبلادهم فى الخارج كانت إلى حد ما اهتمامات فريدة وغير أخلاقية . ولكنها مدينة إلى حد كبير لتأكيدات مدرسة ويسكونسن الرائدة على الاقتصاد ، وعلى استمرارية السياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر ، وعلى أهمية الأفكار التى ظهرت منذ نهاية الحرب الأهلية والسياسات التوسعية التى انتهجها قادة مثل وليام هنرى سيوارد . بيد أنه حتى لافيبير ، أفضل باحث حتى الآن فى هذا الموضوع ، لم يكن مهتما بعدم التوسع النسبى فى سنوات ما بعد الحرب الأهلية . وقد كرس فى كتابه « *الإمبراطورية الجديدة* » لعقد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، سبعة أمثال المساحة التى كرسها للسنوات الخمس والعشرين السابقة عليها » .[٢٥]

واشتعلت حدة المناقشة بين دعاة التقليدية وبين دعاة التصحيحية ، وانتهت إلى صدور أعمال حاولت تحقيق توليفة من النهجين .[٢٦] وبالرغم من النقد الموجه إلى

---

٢٤ - انظر : William Appleman Williams, *The Tragedy of American Diplomacy* (New York : The World Publishing Company, 1959), 23-44. In *The Roots of the Modern American Empire: A Study of the Growth and Shaping of Social Consciousness in a Marketplace Society* (New York: Random House, 1969). ويعرف وليامز القطاع الزراعى باعتباره القوة وراء دوافع التوسع فى الأسواق ، ويرجع الحركة إلى مزارعى يوما المثاليين لتوماس جيفرسون . وتكمن جذور مدرسة وليامز وويسكونسن فى أعمال : Charles A. Beard, particularly his *The Idea of National Interest: An Analytical Study in American Foreign Policy* (New York : Macmillan, 1934)
وكان والتر لافيبير أول من قدم عرضا للأفكار التى وضعها وليامز للمرة الأولى فى : *The Tragedy of American Diplomacy;* see Lafeber, *The New Empire: An Interpretation of American Expansion, 1860-1898* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1963). وعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية ، قام لافيبير بتخفيف نزعته التصحيحية ، ولكن العناصر الرئيسية باقية ، انظره فى : *The American Search for Opportunity,1865-1913,* vol. 2 of *The Cambridge History of American Foreign Relations,* ed., Warren I. Cohen, (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).

٢٥ - يتمثل عمل تصحيحى بارز آخر فى : Thomas J. McCormick, *China Market: America's Quest for Informal Empire, 1893-1901* (Chicago: University of Chicago Press, 1967). See also Edward P. Crapol and Howard Schonberger, "The Shift to Global Expansion, 1865-1900", in William Appleman Williams, ed., *From Colony to Empire: Essays in the History of American Foreign Relations* (New York: John Wiley and Sons, 1972), 136-202.

٢٦ - للوقوف على أعمال نقدية للفرضية التصحيحية ، انظر : Beisner, *From the Old Diplomacy to the New,* 16-24; Tony Smith, *The Pattern of Imperialism: The United States, Great Britain, and the Late-Industrializing World since 1815* (New York: Cambridge University Press, 1981), 144-54; and Robert B. Zevin, "An Interpretation of American Imperialism", *Journal of Economic History* 32. no. 1 (March 1972): 316-60.

دعاة التصحيحية ، فإن غالبية الباحثين اللاحقين اهتموا اهتماما بالغا بالعوامل الاقتصادية التى غالبا ما أغفلها المؤرخون السابقون (أو حطّوا من شأنها على الأقل) ، وبصورة أقل تواترا بجذور التوسع الأمريكى لما قبل التسعينيات من القرن التاسع عشر .[٢٧] ولم تقدم الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر أعمالا تفسيرية عريضة جديدة .[٢٨]

وقد قدم المؤرخون شروحا مختلفة لانعدام النشاط الأمريكى فى الخارج فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لتفسير النواحى المهمة للسلوك الأمريكى . ولكنهم غالبا ما يناقضون الافتراضات المقبولة على نطاق واسع بشأن السياسة الخارجية عامة والسياسة الخارجية الأمريكية بصفة خاصة . ومثال ذلك ، فإن بعض المؤرخين يجادلون بأن أمريكا سأمت الحرب فى ١٨٦٥ ومن ثم لم تكن مهتمة بالمغامرات الإمبريالية .[٢٩] ومع ذلك ، يلاحظ المؤرخون كثيرا أن الأمم توسع من مصالحها فى الخارج بعد اشتباكها فى حرب ، لتترجم قوتها العسكرية إلى نفوذ سياسى ، الأمر الذى توقع العديد من رجال الدولة الأوروبيين أن تفعله الولايات المتحدة فى ١٨٦٥ .[٣٠]

---

٢٧ - انظر : Beisner, *From the Old Diplomacy to the New,* 72-95; Charles S. Campbell, Jr. *The Transformation of American Foreign Relations, 1865-1900* (New York: Harper and Row, 1976); Joseph A. Fry, "In Search of an Orderly World: U.S. Imperialism, 1898-1912", in John M. Carroll and George C. Herring, eds., *Modern American Diplomacy* (Wilmington, Del.: Scholarly Resources, 1986), 1-20; and David Healy, *U.S. Expansionism: The Imperialist Urge in the 1890s* (Madison: University of Wisconsin Press, 1970).

٢٨ - انظر : Crapol, "Coming to Terms with Empire", 573-97, ويقترح كرابول أساليب جديدة لدراسة الإمبريالية الأمريكية ، ولكنه يقر بأن المؤرخين صاغوا حتى الآن مجرد ، توليفة مقبولة ، (٥٩٧) . وفى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، استكشف المؤرخون نواحى مهمة مختلفة للعلاقات الخارجية للولايات المتحدة - دور نوع الجنس والعنصر ، وانتشار الهيمنة الثقافية الأمريكية - ولكنهم لم يقدموا إعادة تقييم رئيسية للمرحلة . انظر ، على سبيل المثال : Patricia R. Hill, *The World Their Household: The American Women's Foreign Mission Movement and Cultural Transformation, 1870-1920* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1985); Michael Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987); and Emily S. Rosenberg, *Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945* (New York: Hill and Wang, 1982). ويبدو أن المؤرخين بصفة عامة اتبعوا نصيحة دى سانتيس فى ١٩٨١ فى ، الأخذ بنهج شريحة الحياة إلى هذه الفترة بدلا من تصميم تحركات معمارية لتفسير أسباب الامبريالية الأمريكية . انظر : De Santis, *"Imperialist Impulse,"* 83.

٢٩ - Geoffrey Blainey, *The Causes of War,* 3d ed. (New York: Free Press, 1988).

٣٠ - Bourne, *Britain and the Balance of Power,* 251-312.

وغالبا ما تؤكد التفسيرات التى تتناول السلوك الأمريكى والسوفيتى عقب الحرب العالمية الثانية مباشرة تلك الرغبة فى التفاوض من موقع القوة .(٣١)

وفى صورة مختلفة لأطروحة الحدود لفريدريك جاكسون تيرنر ، يجادل البعض بأن أراضى الغرب الشاسعة فى أمريكا حالت دون « شهوة الأرض » حتى إغلاق الحدود فى التسعينيات من القرن التاسع عشر .(٣٢) ومع أن روسيا دولة أكبر ، وذات مساحات وافرة من الأراضى ، إلا أنها لم تكن تقوى على كبح جماح الدافع الامبريالى . وعلاوة على ذلك ، فإن أنصار هذه الحجة يخلطون بين التوسع المجتمعى وتوسع الدولة . والتوسع المجتمعى هو إقدام الأفراد بصفتهم الشخصية على الاستيطان فى الأراضى التى تستولى عليها الدولة بالفعل . أما توسع الدولة فهو الاستيلاء على أراضٍ أجنبية جديدة ، أو فرض السيطرة السياسية على تلك الأراضى بواسطة الدولة ، غالبا من خلال المفاوضات فيما بين الدول باستخدام الأدوات الدبلوماسية والعسكرية . وكانت الأراضى المستوطنة بعد الحرب الأهلية إبان « التوسع العظيم غربا » قد تم الاستيلاء عليها أو فتحها بحلول ١٨٥٣ ، نتيجة أنشطة قامت بها الحكومة الأمريكية . وحروب الهنود الشهيرة فى تلك الفترة كانت فى واقع الأمر عبارة عن مئات من الاشتباكات الصغيرة التى استنفدت قليلا جدا من وقت الحكومة الفيدرالية ومن جهودها أو أموالها ، وتطلبت جيشا عاملا صغيرا .(٣٣) وانغمس المواطنون الأمريكيون فى فورة النشاط الاستيطانى طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، الأمر الذى لا يفسر لماذا لم تنتهج الدولة الأمريكية طريق القوى الاقتصادية الصاعدة التى سبقتها ، ولم تعمل على توسيع مصالحها السياسية فى الخارج إلى أن نشبت الحرب الأسبانية - الأمريكية .

ويعكس نهج الأمن القومى آراء بعض صانعى السياسة ويفسر التوسع كرد فعل للتهديدات المحتملة أو القائمة من جانب القوى الأوروبية . (تعترف المدارس التقليدية

---

٣١ - انظر ، على سبيل المثال : **John Lewis Gaddis, *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy* (New York: Oxford University Press, 1982), 71-83, on U.S. foreign policy in the late 1940s and the creation of what Dean Acheson termed "situations of strength"; Melvyn P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, Calif.: Stanford University Press, 1992).**

٣٢ - **Frederick Jackson Turner, "The Significance of the Frontier in American History", *Annual Report, 1893* (Washington, D.C.: American Historical Association, 1894), 199-227; LaFeber, *The New Empire*, 10-16; Williams, *Modern American Empire*, 271-89.**

٣٣ - على مدى السنوات العشرين التى أعقبت الحرب الأهلية ، بلغت تكاليف تلك العمليات فى المتوسط أقل من مليون دولار سنويا . ولوضع هذا الرقم فى الإطار المنظور ، كانت الحكومة الاتحادية بحلول عام ١٨٨٠ تحقق فائضا قدره ١٠٠ مليون دولار . **Arthur M. Schlesinger, *Political and Social History of the United States, 1829-1925* (New York : Macmillan, 1925), 268.**

والمحدثة على السواء بهذا العامل ، بالرغم من أنها لم تعتبره الحافز الأوّلى للسياسة الأمريكية) .(٣٤) وينتهى تونى سميث إلى أنه مع الأهمية الواضحة للعوامل الاقتصادية ، فإن الإمبريالية الوقائية تشكل تفسيرا أفضل لسياسة الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية ، وإنها هى التى تقرر السياسة « فى منطقة تهم الولايات المتحدة ، فى حالة ما إذا حاولت دولة كبرى معادية خلق منطقة نفوذ لها هناك » .(٣٥) وهذا النهج ، الذى يشارك بقدر كبير منطق الواقعية الدفاعية ، فشل فى تقدير حقيقة أن السلوك الأوروبى كان يعتبر حميدا فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ثم اعتبر مصدرا للتهديد فى التسعينيات ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن الولايات المتحدة بدأت فى تعريف مصالحها بصورة أشمل . والسؤال الواقعى هو : لماذا تبنت الولايات المتحدة تعريفا أكثر اتساعا لمصالحها ، ومن ثم أمنها ، خلال تلك الفترة .

ومازال هناك مؤرخون دبيلوماسيون يعتقدون أن العوامل الداخلية مسؤولة عن النزعة الانعزالية الأمريكية فى القرن التاسع عشر . وعند هذا الحد ، يتوقف الاتفاق : البعض يؤكدون مسؤولية الشخصية القومية الأمريكية ، ويؤكد البعض الآخر الاضطرابات الداخلية التى ألهت الأمريكيين عن الشؤون الخارجية . ولكن الاضطراب الداخلى يستخدم عادة ، حتى من جانب نفس المؤرخين ، فى تفسير التوسع أيضا . وقد أكد المؤرخون المحدثون أولوية الدوافع الاقتصادية فى تفسير التوسع الأمريكى . ويحاجون بأن الكساد الشديد الذى دام من ١٨٩٣ إلى ١٨٩٧ ، وهو أحد أسوأ الأحداث قبل الكساد العظيم ، أدى إلى إثارة المخاوف من الإفراط فى الإنتاج » ، وإلى الضغط من أجل الاستيلاء على أسواق خارجية .(٣٦) ومع أن الاضطراب الاقتصادى لتلك

---

٣٤ - لشرح نهج الأمن القومى ، انظر : Melvyn P. Leffler, "National Security", in Michael J. Hogan and Thomas G. Paterson, eds., Explaining the History of American Foreign Relations (New York: Cambridge University Press, 1991), 202-13.

٣٥ - Smith, *The Pattern of Imperialism*, 152, 154. In *America Invulnerable : The Quest for Absolute Security from 1812 to Star Wars* (New York: Summit Books, 1988). كما يسعى جيمس تشيس وكاليب كار إلى تفسير تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية من منظور الأمن القومى . غير أن ما أوردوه عن العلاقات الخارجية الأمريكية يبرز ضعف النهج . ويقولان فى شأن التورط الأمريكى فى نزاع الحدود بين بريطانيا وفنزويلا عام ١٨٩٥ ، إن احتمال العدوان البريطانى فى أمريكا اللاتينية [كان] لايزال بمثابة كابوس أمريكى ، بالرغم من توافر الدليل على أن مسؤوليات بريطانيا الامبريالية الجسام الآن قد حالت منذ وقت طويل دون هذه النزعة المغامرة » (١٢١) . انظر أيضا : Williams, *Modern American Empire*, 236-68. للوقوف على مناقشات إعادة تعريف محيط أمن أمريكا من المنظور الاقتصادى فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر .

٣٦ - انظر : LaFeber, *The New Empire;* and Williams, *Modern American Empire*.

السنوات ينبغى عدم الاستخفاف به ، فإن « القدرة الإنتاجية للأمة لم ينظر إليها بالدرجة الأولى كمشكلة اقتصادية ، وإنما كدليل للقوة والرفاهية .[٣٧] وانتقالا لما بعد تلك السنوات الأربع ، كانت الفترة الأرحب من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٨ بلا شك إحدى مراحل التقدم المادى العظيم .[٣٨] وكان رجال الدولة بالطبع يتطلعون دائما إلى توسيع الاقتصاد الأمريكى ، ولكن « نظرية الكساد » كانت تضخم أهمية بعض جماعات الأعمال . وعلاوة على ذلك ، فإن النظرية التى تشير إلى فترات الكساد على اعتبار أنها تسبب التوسع ، ينبغى أن تفسر لماذا حدث العكس فى أهم حالة فى العصر الحديث - الكساد العظيم .

وإذا كانت الأدواء الداخلية الناجمة عن حالات الكساد قد منعت الولايات المتحدة من التوسع فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ، فكيف يتأتى لنفس هذه العوامل أن تجبرها على التوسع - فى شكل « الإمبريالية الاجتماعية » - إبان التسعينيات من القرن التاسع عشر ؟ إن هذا التناقض ، الشائع فى الأدبيات ، يؤكد المشكلة العامة مع حجج السياسات الداخلية . والواضح ، أن الولايات المتحدة كانت أكثر نشاطا بصورة ملحوظة فى الشؤون الخارجية إبان التسعينيات من القرن التاسع عشر عنها فى العقدين السابقين على ذلك . وقد كان كثير من العوامل المزعوم أنها تفسر انعدام النشاط أثناء الفترة الأولى بنفس القوة إبان الفترة الثانية ، إلا أن السياسة الخارجية الأمريكية كانت مختلفة اختلافا بيّنا . وقد استشف رجال الدولة فى الفترتين فرصا واضحة للتوسع ؛ أدى البعض منها إلى محاولات رسمية للتوسع ، بينما لم يسفر البعض الآخر عن شىء . وإذا لم يكن فى الإمكان عكس تفسيرات عدم التوسع فى فترة ١٨٦٥ ـ ١٨٨٩ لشرح التوسع خلال ١٨٩٠ ـ ١٩٠٨ ، فإنه يتعين اعتبار هذه التفسيرات فى موضع شك .

وتقدم السياسة الخارجية الأمريكية من ١٨٦٥ إلى ١٩٠٨ حالة ممتازة لاختبار النظريتين العامتين للسياسة الخارجية (الواردتين فى صفحات سابقة) من خلالها : الواقعية المتمركزة فى الدولة والواقعية الدفاعية . وتناقش هذه الدراسة أربعا وخمسين حالة من الفرص المحددة للتوسع فيما بين ١٨٦٥ و ١٩٠٨ - مع إحدى الفرص التى

---

٣٧ - *Paul S. Holbo*, "Economics, Emotion, and Expansion: An Emerging Foreign Policy", in H. Wayne Morgan, ed., *The Gilded Age* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1963), 202; Charles Hoffmann, "The Depression of the 1890s," *Journal of Economic History* 16, no. 2 (June 1956) : 137-65.

٣٨ - انظر : E. H. Phelps Brown with S. J. Hanfield-Jones, "The Climacteric of the 1890s: A Study in the Expanding Economy," *Oxford Economic Papers* 4, no. 3 (October 1952): 266-307.

توصف بأنها مناقشة جادة داخل السلطة التنفيذية لحكومة الولايات المتحدة ، حول احتمال محدد لتوسيع النفوذ الأمريكي في الخارج . وتوضح الدراسة المتأنية للحالات في الفترة الأولى - حيث ساد عدم التوسع - من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٩ ، وتوضح أنه في حين أن النظريتين تتفقان مع بعض الحالات ، فإن الواقعية المتمركزة في الدولة تفسر قدرا أكبر من السلوك الأمريكي . وحتى إذا أدرج المرء جميع الحالات الغامضة ، ضد الواقعية المتمركزة في الدولة ، فإن النظرية تفسر خمس عشرة فرصة من فرص التوسع الاثنتين والعشرين . وقد استجاب صانعو قرارات السياسة الخارجية المركزيون - السلطة التنفيذية - لنمو قوتهم القومية وحاولوا توسيع مصالح أمريكا في الخارج في عدة مناسبات بعد الحرب الأهلية . وهم في الغالب لم يعملوا على توسيع نفوذهم استجابة لتهديدات القوى الأجنبية ، كما تتنبأ الواقعية الدفاعية . والحقيقة أنهم عندما شعروا حقا بالتهديد ، تخندقوا من جديد . وفشلت غالبية خططهم التوسعية في أن تصبح سياسة للدولة - وتوسعوا ست مرات فقط من مجموع اثنتين وعشرين فرصة . غير أن السبب هو بالضبط ما تنبأت به الواقعية المتمركزة في الدولة : لم تتمكن الولايات المتحدة من التوسع لأن صانعي السياسة فيها كانوا يرأسون حكومة ضعيفة ، ومقسمة ، ولا مركزية وفرت لهم القليل من القوة النافعة .

توسع ما قبل الحرب

في عام ١٨٥٣ ، أكد وزير الخارجية إدوارد إيفيريت في ثقة ، وهو ضمن رجال الدولة الأقل رغبة في التوسع في عصره ، على أن « أمركة » القارة ستمضي بسرعة في المستقبل . وقال : « إن الرواد قادمون » . وتساءل ، « من الذي يستطيع القول إلى أي مدى وبأي سرعة سينطلقون ؟ ومن الذي يجرؤ ، عند مقارنة أمريكا الشمالية في عام ١٧٥٣ ... بأمريكا الشمالية لعام ١٨٥٣ ... على حساب الجدول الزمني لتقدم سككنا الحديدية ؟ »[٣٩] وبينما افترض رجال الدولة الأوروبيون في القرن الثامن عشر مثل تاليران ، أن حدودا غربية تمتد إلى جبال اليجني ستوفر للمستوطنين المستقلين الجدد أرضا وأمنا كافيين ، كان الأمريكيون أنصار الاستقلال يتطلعون إلى حدود الدولة باعتبارها عوائق مؤقتة تعترض تحقيق « قدرهم المكتوب » .[٤٠] وكلما نمت القوة الأمريكية ، زادت معها طموحات الدولة ، وامتدت « حدودها الطبيعية » بالتالي : أولا

---

٣٩ - **Edward Everett, "Stability and Progress: Remarks Made on the 4th of July, 1853, in Faneuil Hall" (Boston, 1853), 10.**

٤٠ - **On manifest destiny, see Anders Stephanson, *Manifest Destiny: American Expansionism and the Empire of Right* (New York: Hill and Wang, 1995).**

غربا إلى المسيسبى ، ثم جنوبا إلى فلوريدا ، ومزيدا من الامتداد غربا إلى جبال روكى ، وجنوبا إلى ريو جراند ، وشمال غرب إلى أوريجون ، ثم أخيرا المزيد من الامتداد غربا إلى ساحل المحيط الهادىء . وفى ثمانين عاما ، صارت المستعمرات الانفصالية الثلاث عشرة فى الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية أمة قارية شاسعة أكبر من أى دولة فى أوروبا ، فيما عدا روسيا .

وفى الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، فى أعقاب الحرب المكسيكية ، تعلق قادة أمريكا فى حماس شديد بفضائل التوسع وضرورته . وأعلن الرئيس فرانكلين بيرس فى خطاب بدء ولايته عام ١٨٥٣ أن إدارته « لن تتحكم فيها أية هواجس شريرة رعديدة تحول دون التوسع » .[41] وأعلن جيمس بوكانان ، الذى خلفه ، أن « التوسع هو سياسة المستقبل لبلادنا » . كما أن التوسع لم يقتصر على الرطانة حيث حاول الدبلوماسيون الأمريكيون التفاوض على شراء أجزاء من المكسيك ، وكوبا ، وهاواى . وقد وصل الأمر بالوزير المفوض الأمريكى لدى المكسيك إلى حد مطالبة مضيفيه « بتوقع عدم المرونة » ، فى بيع ستة أقاليم لبلاده لتشكل ، على خلاف ريو جراند ، « حدودا إقليمية طبيعية » .[42] غير أن انقسام الأمة العميق حول « المؤسسة الفريدة » للجنوب حال دون النجاح فى إتمام هذه المشروعات .

ولقد حلت الحرب الأهلية النزاع حول قضية الرق ، وبإزالة تلك العقبة الكؤود فى مواجهة التوسع ، ومع توحيد البلاد ونمو قوتها الاقتصادية ، أمكن إنجاز الخطط التوسعية بحماس . وظل رجال الدولة الأمريكيون لعشرات السنين يتطلعون إلى عدة مناطق مجاورة ، ولكنهم ، مع القوى الكبرى فى أوروبا ، كانوا ينتهون دائما إلى أن الوقت لم يكن مواتيا . ربما خوفا من مواجهة مع القوى الكبرى فى أوروبا . وقد افترض كل من ماديسون ومونرو أن المستعمرات فى كندا سرعان ما ستسقط فى أيدى الولايات المتحدة ، « ولو فى مواجهة أقوى الجهود (البريطانية) للاحتفاظ بها » .[43] وكان جون كوينسى آدامز يشير إلى كوبا باعتبارها « نيلا طبيعيا لقارة أمريكا الشمالية » . وقد وافق وزيره المفوض لدى أسبانيا على ذلك ، مضيفا قوله ، « إن هذا فى اعتقادى هو الرأى السائد فى الولايات المتحدة » .[44] واعتقد آدامز أنها مسألة وقت قبل أن

---

٤١ - James D. Richardson, *A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents* (Washington, D.C.: Bureau of National Literature, 1911), 5:198.

٤٢ - ورد فى : J. Fred Rippy, *The United States and Mexico* (New York: Alfred A. Knopf, 1926), 141; Albert K. Weinberg, *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansion in American History* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1935), 56.

٤٣ - ورد فى : Weinberg, *Manifest Destiny,* 228.

٤٤ - انظر المرجع السابق صفحة ٦٥ .

تضم الولايات المتحدة كافة أنحاء أمريكا الشمالية : « إنه أمر يتنافى مع المنطق ماديا وأدبيا وسياسيا أن تبقى مثل تلك البقاع الصغيرة من الأرض ، حيث يقبع ملوكها على بعد ألف وخمسمائة ميل فيما وراء البحار ، بلا قيمة وعبئا على أصحابها ، ومتاخمة إلى الأبد لأمة كبرى ، قوية ، ومقدامة ، وسريعة النمو » .[٤٥] وإذ تسلح القادة الأمريكيون عقب الحرب الأهلية بالتراث الأيديولوجي التوسعي القوى ، وبدعم من قوة النمو الصناعي الهائل ، وبتأييد من أمة حديثة التوحيد ، فإنهم لم يجدوا صعوبة كبيرة في مد حدود البلاد ، غير أنهم اصطدموا بعائق خطير : الضعف البنيوى للدولة الأمريكية .

سيوارد يواجه الإحباط (١٨٦٥ - ١٨٦٩)

كان وليام هنرى سيوارد الذى عمل كوزير للخارجية من ١٨٦١ إلى ١٨٦٩ ، يكن إعجابا شديدا لجون كوينسى آدامز . وكان ، مثل آدامز ، مؤمنا بحماس بقدر أمريكا المكتوب ، ورفض باعتباره مناهضا قويا للرق ، التصديق على التوسع السابق للحرب الأهلية الأمريكية الذى قد يخلق أقاليم تتمسك بالرقيق . وتعتبر وجهات نظره فى السياسة الخارجية مثالا أعلى للواقعية التقليدية . وأدرك سيوارد أن القوة قابلة للتحول ، بمعنى أن الثراء المادى يمكن ترجمته إلى نفوذ دولى . ولاحظ مبكرا فى ١٨٥٣ أن « الأمة التى تمتد على أكبر مساحة من الأرض ، وتقوم بالتصنيع الأكبر حجما ، والأكثر مبيعا ... للأمم الأجنبية ينبغى أن تكون ، وسوف تكون ، القوة الكبرى على الأرض » .[٤٦] وعلى مدى حياته السياسية ، أيد سيوارد السياسات التى تعمل على تقوية الاقتصاد الصناعى ، مثل الاستثمارات الكبيرة فى البنية الأساسية للمواصلات فى أمريكا واستيراد العمالة الأجنبية الرخيصة . وأدراك أن أمريكا القوية سوف تنشط فى الخارج وأنها ستضم أقاليم كلما سنحت الفرصة لذلك . وقال محاجا « بأن جميع الأمم المزدهرة ينبغى أن تتوسع » . وأضاف « إن التوسع سيكون فى اتجاه المناطق المجاورة إذا كان ذلك عمليا . وإن لم يكن ، فإن التوسع سيتجه إلى مناطق أخرى تمثل أقل قدر من المقاومة مهما كانت بعيدة » .[٤٧] وبالنسبة لسيوارد ، فإن رغبة أمريكا فى تحويل

---

٤٥ - *Memoirs of John Quincy Adams,* ed. Charles Francis Adams (Philadelphia: J. B. Lippincott, 1875), 4:438-39.

٤٦ - *The Works of William H. Seward,* ed. George E. Baker (New York: Redfield, 1883), 3:616.

٤٧ - William Henry Seward, *William H. Seward's Travels around the World* (New York: D. Appleton, 1873), 357.

قوتها إلى نفوذ وأراض كانت مثالا نموذجيا لدولة صاعدة . ولهذا السبب ، وكما أبلغ وزيره المفوض لدى روسيا ، كان المتوقع لكل من روسيا والولايات المتحدة أن تتوسعا في المستقبل .(٤٨) كما أنه لم يتوقع فاصلا زمنيا كبيرا بين الصعود الاقتصادى لأمريكا كقوة كبرى ، والتوسع المناظر فى النفوذ الدولى للبلاد : « فالامبراطورية تتحرك بسرعة أعظم كثيرا مما كانت تفعل فى العصور القديمة » . واعتقد سيوارد ، انطلاقا من القوة الأمريكية ، « أن البشرية سوف تعترف قريبا ، بأنها (الولايات المتحدة) وريثة الدول الكبرى القليلة التى تبادلت السيطرة الحاكمة على العالم » .(٤٩)

كما يبدو أن توقيت تعيين سيوارد فى منصبه لتوجيه الأنشطة الدولية للولايات المتحدة ، كان ملائما . فمع انتهاء الحرب الأهلية ، كان المناخ التوسعى فى الولايات المتحدة يتسم « بقوة أكبر مما كان فى أى وقت مضى » ، بفضل الاعتراف العام بالقوة المحتشدة الهائلة للبلاد .(٥٠) وحثت لجنة مبدأ مونرو ، إحدى الجماعات القومية العديدة التى اجتذبت أعدادا كبيرة من الأتباع فى سائر أنحاء البلاد ، على التوسع جنوبا – بالقوة إذا دعت الضرورة ، كما أوضحت كلمات الأغنية الشعبية :

إذا بقى صغار العالم القديم فى قارتنا ،
فإننا سنحمل البنادق القديمة الحميمة ونذهب مع جرانت ثانية !(٥١)

وكما لاحظ هنرى آدامز ، حفيد جون كوينسى آدامز ، فقد تطلع كثير من السياسيين للاستيلاء المطلق ليس فقط على القارة كلها ، وإنما على الجزر المجاورة أيضا .(٥٢) وكان سيوارد نفسه يأمل فى أن يلتفت الكونجرس والجماهير مع إنتهاء الحرب ، إلى السياسة الخارجية .(٥٣) بدا أن هناك خطرا قليلا من أن تؤدى المعركة السياسية الحزبية إلى تقويض التوسع . وكان أكثر الوطنيين المتطرفين صراحة بعد الحرب الأهلية هم نفس الجمهوريين والهويجيين (أسلاف الجمهوريين) السابقين الذين

---

٤٨ - Seward, *Works*, 5:246.

٤٩ - انظر المرجع السابق الصفحات ٤ : ٣١٩ ، وانظر أيضا : Ernest N. Paolino, *The Foundations of the American Empire*: *William Henry Seward and U.S. Foreign Policy* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1973), 7.

٥٠ - Weinberg, *Manifest Destiny*, 224; Doris A. Graber, *Crisis Diplomacy*: *A History of U.S. Intervention Policies and Practices* (Washington, D.C. Public Affairs Press, 1959), 64-65.

٥١ - Richard W. Van Alstyne, *The Rising American Empire* (New York: Oxford University Press, 1960), 161-62.

٥٢ - Henry Adams, "The Session," *North American Review* 108 (April 1869): 639.

٥٣ - *Foreign Relations of the United States, 1865* (hereafter *FRUS*) (Washington, D.C.: Department of State), 1:413.

عرقلوا المبادرات الديمقراطية العديدة للتوسع قبل الحرب . ومع سيطرة الجمهوريين على الرئاسة وعلى مجلسى الكونجرس ، كان المنتظر ألا يجد الحزب صعوبة كبيرة فى تطبيق جدول عمل لسياسة خارجية نشيطة .

وغالبا ما كانت خطط سيوارد للتوسع مغلفة بكلمات بليغة محلقة وغير دقيقة . ولم تكن عباراته الغامضة ، وإن كانت مثيرة للهمة تكفى كأساس لسياسة خارجية متماسكة : ماذا كان يعنى بقوله إن « حدود الجمهورية الاتحادية سوف تمتد إلى أن تصافح الشمس عندما تلمس المدارات الاستوائية ، وعندما ترسل أشعتها المضيئة نحو الدائرة القطبية ؟ »(٥٤) غير أنه فى مناسبات عديدة ، وفى عبارات محددة ، وصف ضم آلاسكا ، وكندا ، والمكسيك بأنه أمر حتمى . وتحدث سيوارد أيضا عن الحاجة إلى إقامة قواعد فى جزر كل من المحيط الهادىء والكاريبى لاستعراض القوة الأمريكية فى الخارج والدفاع عن مصالح البلاد . وكان شديد الثقة فى استمرار النمو القارى للولايات المتحدة إلى حد أنه كرس قدرا من التفكير الجاد فى الموقع الجديد لعاصمة تلك الامبراطورية المترامية ، ليستقر رأيه على مدينة مكسيكوسيتى كأفضل موقع استراتيجى .(٥٥)

وإذا كانت رطانة سيوارد غامضة ، إلا أن أفعاله كانت واضحة . ومنذ ١٨٦٥ حتى نهاية خدمته فى عام ١٨٦٩ ، قاد سيوارد جهودا أمريكية نشيطة لتمديد حدود البلاد على كل هذه الجبهات وأكثر . وفى حين لم تكن جميع « تساؤلاته » تعتبر جادة ، إلا أنه قام على الأقل بتدشين بعض الخطوات الرسمية نحو توسيع السيطرة السياسية الأمريكية فى آلاسكا ، وكندا ، وجرينلند ، وأيسلندا ، والمكسيك وجزر داريين ، وهاواى ، وجزر الهند الغربية الدانمركية ، وسانتو دومينجو ، وهايتى ، وكوليبرا ، وغيانا الفرنسية ، وجزيرة تايجر ، وكوبا ، وبورتوريكو ، وسانت بارثولوميو .(٥٦) ومن تلك المناطق ، كانت آلاسكا نجاحه الوحيد ، وبقيت بالإضافة إلى الاستيلاء غير المخطط على جزر ميدواى التوسع الوحيد للحكم الأمريكى فى الخارج لنحو عشرين عاما .

ولم يكن « لى » قد أعلن استسلامه بعد فى أبوماتوكس ، عندما ركز سيوارد نظره فى يناير ١٨٦٥ على جزر الهند الغربية الدانمركية ، ذات الموقع الاستراتيجى على

---

٥٤ - ورد فى : Paolino, *Foundations of the American Empire*, 7.

٥٥ - Seward, *Works*, 4:332-33; Paolino, *Fountarions of the American Empire*, 9-10; Edward L. Pierce, *Memoir and Letters of Charles Sumner* (1877, 1894; reprint, New York: Arno Press, 1969); Pierce, "Charles Sumner Vindicated: The Truth about the Treaties," *Boston Evening Transcript*, November 28, 1877.

٥٦ - Whelan, "William Henry Seward," 101.

بعد نحو أربعين ميلا شرقى بورتوريكو . وأبلغ سيوارد الحكومة الدانمركية بأن الولايات المتحدة ترغب فى شراء الأرخبيل ، الذى يضم سانت توماس ، وسانت كروا ، وسانت جون . ولم يتقبل الدانمركيون فى البداية ، ولكنهم قرروا فى آخر العام أن النقود مفيدة . وفى ذلك الحين ، اعتزم سيوارد القيام برحلة ، من أجل صحته ، إلى سانت توماس ، وسانتو دومينجو ، وهايتى ، وكوبا ، وقد ساد الاعتقاد بأنها استهدفت تفقد القواعد والمستعمرات المحتملة . ولدى عودته ، أرسل سيوارد ابنه فريدريك - الذى كان ، بصورة ملائمة ، يشغل منصب مساعد وزير الخارجية - لشراء خليج سامانا ، القاعدة العسكرية المحتملة ، من حكومة الدومنيكان . كما حاول وزير الخارجية أيضا شراء ميناء مولى سانت نيكولاس من هايتى . وعندما ساد الشقاق أنحاء سانتو دومينجو ، فكر فى أن تستغل الولايات المتحدة الفرصة لإقامة محمية هناك أو حتى ضم الجزيرة برمتها . كما وقع اتفاقية مع كولومبيا تعطى للولايات المتحدة حق السيطرة على قناة البرزخ المقترحة ، وهو خرق سافر لمعاهدة كلايتون - بولوير لعام ١٨٥٠ مع بريطانيا العظمى . وفى الوقت نفسه ، كان وكلاء آخرون يتفاوضون على أراض فى الكاريبى . وأوفد جورج بانكروفت إلى مدريد لشراء جزيرتى كوليبرا وكوليبريتا الصغيرتين ذواتى الموقع الاستراتيجى على مقربة من ساحل بورتوريكو . وناقش سيوارد مع المفوضية الأمريكية فى مدريد إمكانية شراء كوبا وبورتوريكو من الحكومة الأسبانية التى يتزايد إفلاسها . كما أجريت محادثات أولية مع حكومة السويد حول سانت بارثولوميو ، ومع الحكومة الفرنسية حول سان بييروماتينيك ، ومع الحكومة البريطانية حول جزيرة تايجر القريبة من الساحل الغربى لأمريكا الوسطى .[٥٧]

ولم تقتصر جهود سيوارد على الكاريبى . فقد أرسل أحد أعوانه المقربين ، روبرت ووكر ، إلى جرينلند وايسلندا ، وطلب منه إعداد تقرير يفصل فيه الموارد الطبيعية الغنية ، والوضع الجغرافى الحاسم للجزيرتين . وقد أشرك ووكر أحد العلماء البارزين فى هذا العمل .[٥٨] ولكن خارج الكاريبى ، المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية الواضحة للولايات المتحدة بفضل قربها ، أثارت منطقة المحيط الهادىء اهتمام سيوارد إلى أبعد مدى ، حيث إنها فى اعتقاده ستكون أرض المعركة القادمة من أجل سيادة العالم . وكان يفضل الاستيلاء على جزر هاواى منذ عام ١٨٥٢ ، ولكن الرئيس ميلارد فيلمور لم يكن متحمسا . وحينئذ ، سعى وزير الخارجية إلى وضع هاواى تدريجيا

---

٥٧ - **Glyndon G. Van Deusen, *William Henry Seward* (New York: Oxford University Press, 1967), 526-34.**

٥٨ - **Benjamin M. Pierce, *A Report on the Resources of Iceland and Greenland* (Washington, D.C.: U.S. Government, 1968).**

وسلميا داخل منطقة النفوذ الأمريكية . كانت خطوته الأولى هى التفاوض لعقد معاهدة التبادل التجارى ، التى اعتبر أنها ستعزز اعتماد هاواى على الولايات المتحدة ، الأمر الذى سيؤدى فى النهاية إلى الضم . وأكد سيوارد فى تعليماته إلى الممثل الدبلوماسى الأمريكى فى هاواى ، أنه فى حالة التعارض بين التبادلية والضم ، « يفضل الضم فى جميع الحالات » .(٥٩) لقد دشن سيوارد كل هذه الخطط وتابعها فى السنوات الثلاث الأولى بعد الحرب الأهلية . وكانت ستؤدى فى حالة نجاحها ، إلى مزيد من المشروعات : فالتوسع لديه خاصية توليد المزيد من التوسع .

ولكن جهود سيوارد المتعددة فشلت ، الواحدة تلو الأخرى ، وترجع الغالبية العظمى فى ذلك إلى سبب رئيسى واحد : الصراع الدائم بين الكونجرس والسلطة التنفيذية سواء كان ذلك حول « تعمير الجنوب » أو حول قضايا السلطة الأكثر عمومية . وكان سيوارد فى النهاية يخشى الديمقراطيين أقل من الجمهوريين الذين يسيطرون على الكونجرس . وخلال الفترة التى أعقبت الحرب ، سيطر الكونجرس بالفعل على كافة نواحى الحكم القومى ، معارضا كل اقتراح تقريبا - داخليا كان أم خارجيا - تتقدم به إدارة جونسون . ورأس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ تشارلز سومنر ، المناهض للرق حاد الطبع القادم من ماساشوسيتس ، الذى اعتبر أن رغبة السلطة التنفيذية فى السيطرة على السياسة الخارجية بمثابة « اغتصاب » لسلطة الكونجرس . ودأب على رفض مرشحى الإدارة للمناصب الدبلوماسية ، ولم يسمح إلا بتعيين رجاله هو فقط . وبالرغم من كونه توسعيا يؤمن بأن الولايات المتحدة « ينبغى أن تضم القارة برمتها » ، فقد رفض سومنر جميع مشروعات الإدارة فيما عدا واحدا . وضاعف من حدة الحرب بين السلطتين تلك الكراهية الشخصية التى يكنها داعية إلغاء الرق المتطرف لسيوارد ، وكان شعورا متبادلا بالكامل .(٦٠)

كما رفض الكونجرس بكل سهولة المشروعات التوسعية للسلطة التنفيذية بسبب أجواء « الاقتصاد والانكماش » التى عمت واشنطن . فقد كانت التكاليف المادية للحرب الأهلية بالغة ، وفى أعقابها وجدت الولايات المتحدة فوق أكتافها دينا قوميا غير مسبوق فى حجمه : كان الدين ٦٤٨٤٤ دولارا فحسب عام ١٨٦١ ، ثم انفجر إلى أكثر من

---

٥٩ - Seward, *Works,* 3:373; Frederic Bancroft, *the Life of William H. Seward* (New York: Harper and Brothers, 1900), 489.

٦٠ - David Herbert Donald, *Charles Sumner and the Rights of Man* (New York: Alfred A. Knopf, 1970), 281; Van Deusen, *William Henry Seward,* 345; Paolino, *Foundations of the American Empire,* 207.

٢,٥ مليون دولار عام ١٨٦٥ .[٦١] لا بأس ، فقد كان اقتصاد أمريكا وتعداد سكانها ينموان بسرعة فائقة إلى الحد الذى يجعل الدين غير مؤلم نسبيا . وكما أوضح آرون فرايدبرج بالنسبة لبريطانيا إبان فترة لاحقة ، فقد أدى غياب حسابات الناتج القومى الإجمالى والمصروفات الحكومية والدين بالمقارنة بالناتج القومى الإجمالى إلى إجبار السياسيين على التركيز بشكل وسواسى على الأرقام المطلقة .[٦٢] واعتبر الكونجرس مشروعات سيوارد شطحات من الطموحات المكلفة التى لا تَستطيع الولايات المتحدة تحملها . لقد كان فى استطاعته جمع النقود لتمويل المشتريات المقترحة ، ولكن المزاج العام لم يكن مواتيا لفرض الضرائب لأغراض تعزز من قوة السلطة التنفيذية . حقا ، لم تكن الأجواء تسمح باقتراح ضرائب جديدة ، لأن الضرائب الباهظة إبان الحرب كانت فى سبيلها إلى الإلغاء . وبعد سنتين من متابعة مشروع سيوارد ، وافق مجلس النواب على قرار أعلن فيه « أنه فى ظل الوضع المالى الحالى للبلاد فإن أية مشتريات إضافية للأراضى أمر غير ملائم ، وأن هذا المجلس لا يخضع نفسه لأى التزام بسداد قيمة مثل هذه المشتريات إلا إذا كانت هناك ضرورة آنية أشد إلحاحا مما هو قائم الآن » .[٦٣] وهكذا حالت بنية الدولة الأمريكية – خاصة الفصل الصارم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية للحكومة – دون تحويل خطط السلطة التنفيذية إلى سياسة للدولة ، ودون تحويل القوة القومية إلى قوة للدولة أيضا .

كانت محاولة ضم جزر الهند الغربية الدانمركية أول جهد توسعى جاد للإدارة . وبعد أن قام سيوارد بإقناع جونسون ومجلس الوزراء بمزايا الجزر ، بدأ التفاوض مع الدانمرك حول شروط الضم ، أساسا تحديد السعر وإصرار الدانمرك على موافقة سكان الجزر على الصفقة . وساوم سيوارد على الشرط الأول ، ووافق بعصبية على الثانى . وعندما انتهى الاستفتاء الشعبى لصالح الضم ، استكملت المعاهدة رسميا ، وكان سيوارد متفائلا بأن مجلس الشيوخ سيقرها . وراود سيوارد الأمل فى أن أعضاء مجلس الشيوخ سيعتبرون المعاهدة *كأمر واقع* ويعترفون بأن الدولة مجبرة على الاضطلاع بالتزاماتها . وعلاوة على ذلك ، كان الوزير المفوض الدانمركى ، الجنرال فلاديمير راسوف الذى تفاوض على المعاهدة ، دبلوماسيا محنكا يحظى بتقدير كبير فى واشنطن .

وبينما كانت المفاوضات تجرى حول المعاهدة ، تفاقمت العلاقات بين الرئيس والكونجرس . وما إن حان الوقت للتصديق عليها ، حتى كان مجلس الشيوخ ينظر فى

---

٦١ - ***Historical Statistics of the United States*: *Colonial Times to 1970*** **(New York: Basic Books, 1976), 1104.**

٦٢ - **Friedberg, *The Weary Titan*, 128-29.**

٦٣ - ***Congressional Globe*, November 25, 1867, 792.**

إجراءات محاكمة جونسون . ومع الأخذ فى اعتباره علاقات أمريكا مع الدول الأجنبية ، قرر سومنر ألا يرفض المعاهدة على الفور بل يقتلها بالصمت والتأجيل . وأشّر على المعاهدة بأنها غير نافذة المفعول ولكن مؤجلة . وكان الأمر فى الظروف العادية ينتهى عند هذا الحد ، ولكن سيوارد دفع به إلى المقدمة مرة أخرى . وحث الحكومة الدانمركية على مد الموعد النهائى للتصديق ، وطلب إلى راسوف ، الذى أصبح حينئذ وزيرا فى مجلس وزراء الدانمرك ، الضغط شخصيا على سومنر . ولم تثمر كل هذه الجهود . وأمر سومنر على تأجيل المعاهدة لأجل غير مسمى وأن يجعلها « تسقط فى ظل النسيان » . وعندما دخل أوليسيز جرانت إلى البيت الأبيض ، كان المشروع قد سقط تماما ، ونأى جرانت بنفسه عنه . وقد أشار جرانت ، ولجنة العلاقات الخارجية نفسها ، وطائفة متنوعة من الباحثين فيما بعد ، إلى السبب الذى أدى بمحاولة ضم جزر الهند الغربية الدانمركية إلى الفشل . وفى عبارة مبسطة ، « فقد قام الرئيس ووزارة الخارجية بالتفاوض على عقد المعاهدة ، ولذلك فإن مجلس الشيوخ ، إذا لم يكن هناك من سبب آخر ، لم يقبل إقرارها » .[٦٤]

وبينما كانت المناقشات جارية حول جزر الهند الغربية الدانمركية ، أرسل جونسون معاهدة هاواى الملزمة للطرفين إلى مجلس الشيوخ ، واصفا إياها بأنها خطوة أولى نحو الضم .[٦٥] وأجل مجلس الشيوخ النظر فى المعاهدة ، وبعد سنة ونصف السنة أوقف المناقشة بشأنها ، على أمل قتلها فى هدوء . ولكن الرئيس عمد مرة أخرى إلى مد أجل الموعد النهائى ، وأرسل المعاهدة الجديدة إلى مجلس الشيوخ فى يولية ١٨٦٨ . ومرة أخرى أجلها مجلس الشيوخ وأخيرا ، فى يونية ١٨٧٠ ، صوت ضد التصديق عليها . وبعد مشاهدة معاهدتين رسميتين وعدة اقتراحات غير رسمية وهى تموت بسبب عدم الاهتمام والرفض فى أروقة الكونجرس ، أعلن سيوارد عن فجيعته بأن الكونجرس ، الذى يهتم بالقضايا الداخلية وحدها ، « يرفض ... أن ينظر فى القضايا العليا بعيدة المنال للتوسع والتعاظم القومين » .[٦٦]

وأدى نفس هذا العامل أيضا إلى إسقاط غالبية مشروعات سيوارد الأخرى .[٦٧] واضطرت السويد وفرنسا ، وكانت كلتاهما مهتمتان ببيع ممتلكاتهما فى الكاريبى ، إلى

---

٦٤ - Anna L. Dawes, *Charles Sumner* (New York: Dodd, Mead 1892) 282; W. Stull Holt, *Treaties Defeated by the Senate: A Study of the Struggle Between the President and Senate over the Conduct of Foreign Relations* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1933), 108.

٦٥ - Richardson, *Papers of the Presidents, 8:387.*

٦٦ - ورد فى : Holt, *Treaties Defeated by the Senate,* 104.

٦٧ - هناك استثناء هو جزيرة تايجر آيلاند . إذ لم تصل مخططات سيوارد للاستيلاء عليها إلى شىء ، لأن البريطانيين لم يرغبوا فى بيعها ، ولم يكن سيوارد يسعى إلى الدخول فى مواجهة معهم .

التراجع بعد سقوط معاهدة جزر الهند الغربية الدانمركية . واستخدمت القيادة الجمهورية لمجلس الشيوخ أى عذر كان لإجهاض خطط السلطة التنفيذية . وعندما ألمح مجلس الشيوخ فى كولومبيا برغبته فى الحصول على مزيد من المال برفض معاهدة قناة البرزخ ، كان سيوارد يأمل فى موافقة مجلس الشيوخ عليها بالرغم من ذلك ، أو على الأقل الانتظار حتى يتمكن من التفاوض على المعاهدة مجددا ، كما فعلت دول أخرى مع الولايات المتحدة فى حالات كثيرة . وبالرغم من أن مشروع القناة كان يحظى بشعبية وبتأييد العديد من أعضاء الكونجرس ، إلا أن مجلس الشيوخ أسقط المعاهدة من المناقشة . وكذلك ، تجاهل مجلس الشيوخ ببساطة رسالة جونسون الأخيرة إلى الكونجرس باقتراح ضم هايتى وسانتو دومينجو . وعندما عرض حليف للإدارة قرارا لفرض الحماية الأمريكية على الدولتين ، سقط المشروع بشدة .[68]

واعترف سيوارد بالدور الذى لعبته البنية المقسمة للحكم فى الولايات المتحدة وأجواء التخندق فى إجهاض مشروعاته . وقال فى ملاحظة له ، « هكذا يبدو أن زعماء كل حزب يبتعدون عن أى اقتراح قد يتناول أي مشروع قومي جديد ، خاصة أى عمل خارجى » .[69] وقال سيوارد معلقا على هزيمة معاهدة هاواى ، « لقد أصبحنا نؤثر الدولارات على السيادة على الأراضى » .[70] وعندما حاول حشد التأييد الخاص لمشروع القناة ، وجد أن رجال الأعمال والمال غير راغبين فى التعهد بمثل تلك المبالغ الكبيرة فى مشروع محفوف بالمخاطر . واعتقدوا أن المشروع ينبغى تمويله بالاعتمادات الاتحادية ، ولكن سيوارد كان يعلم أن الكونجرس لن يخصص النقود .[71] ومع نهاية فترة خدمته ، اقتنع سيوارد أخيرا بأن الجمع بين منظور الولايات المتحدة المفتقد ورغبة مجلس الشيوخ فى السيطرة على السياسة الخارجية ، سوف يحوُل دون نجاح خططه . وقرر أن يتخلى عن محادثاته الاستكشافية بشأن جرينلند ، وايسلندا ، وبورتوريكو ، وكوبا ، وجميع الجزر القواعد الأخرى فى الكاريبى . وشرح لوزيره المفوض فى مدريد بأنه حتى إذا وافقت أسبانيا على بيع كوبا وبورتوريكو ، فإن الكونجرس لن يكون مستعدا

٦٨ - R. W. Logan, *The Diplomatic Relations between the United States and Haiti* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1941), 316-31.

٦٩ - ورد فى : Holt, *Treaties Defeated by the Senate, 104.*

٧٠ - ورد فى : Frederick Seward, *William H. Seward* (New York: Derby and Miller, 1891), 3:369; Ernest R. May, *American Imperialism: A Speculative Essay* (New York: Atheneum, 1968), 101-3; and Donald, *Charles Summer,* 416.

٧١ - Paolino, *Foundations of the American Empire,* 130-31; Pletcher, "Economic Growth and Diplomatic Adjustment," 151.

لشرائهما . وقال سيوارد متحسرا ، « كم هو محزن أن تفسد القلاقل الداخلية الطموح القومى » .[٧٢]

كانت حالتا التوسع الناجحتان أثناء إدارة جونسون انتهازيتين بكل وضوح ، نبعتا من الرغبة فى النفوذ الدولى ، وليس من تهديدات خارجية . وأصبحت هذه الجهود بمثابة سياسة قومية فى ظل ظروف فريدة ، وهى باعتبارها الاستثناءات التى تبرهن القاعدة ، تلقى الضوء على القيود البنيوية المفروضة على السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك . ولم يكن الاستيلاء على جزر ميدواى جزءا من خطط سيوارد الواسعة . وتنفيذا لتعليمات صادرة من وزارة البحرية ، قام ضابط بحرى بالاستيلاء على الجزر ، وحيث إنها لم تكن مأهولة ولا تنتمى لأى قوة أوروبية ، فإن الإدارة لم تكن فى حاجة إلى الحصول على موافقة الكونجرس للاستيلاء عليها . وهكذا ، كانت جزر ميدواى حالة للتوسع بالمصادفة .

ومن ناحية أخرى ، كان شراء آلاسكا مسألة استغرقت وقتا أطول .[٧٣] ومنذ عهد إدارة جيمس بولك ، داعب الرؤساء والوزارات احتمال امتلاك « أمريكا ـ الروسية » . وبعد حرب القرم ، ومع معاناة المالية الروسية من ضغوط صارمة ، وصف الدوق الأكبر قنسطنطين ، قائد البحرية وشقيق القيصر ، فى حديثه مع وزير الخارجية جورشاكوف ، وصف تلك المناطق بأنها قفر ، ولا يمكن الدفاع عنها ، وغير ذات فائدة لروسيا . واقترح فى عام ١٨٥٧ بأنه من الأفضل بيعها للأمريكيين ، عن أن تقع فى أيدى القوات البريطانية فى أمريكا الشمالية فى حالة نشوب صراع آخر مع لندن . واقترح قنسطنطين انتهاز فرصة فائض الخزانة الأمريكية لتعزيز مالية بلاده .[٧٤] وقد أوقفت الحرب الأهلية هذه التطورات ، ولكنه مع انتهاء الحرب أبدت الدولتان مرة أخرى اهتمامهما بالصفقة .

ووافق القيصر فى عام ١٨٦٦ على دعوة أمريكا لشراء أراضيه إلى الغرب من كندا . وصدرت التعليمات إلى وزيره المفوض لدى أمريكا ، إدوارد دى ستويكل ، أن يتقصى الأمر فى واشنطن وألا يقبل أقل من خمسة ملايين دولار . وفى مارس ١٨٦٧ ،

---

٧٢ - ورد فى : **Van Deusen, *William Henry Seward, 530;* also see Brainerd Dyer, "Robert J. Walker on Acquiring Greenland and Iceland," *Mississippi Valley Historical Review 27 (September 1940)*: *263-66.***

٧٣ - ورد أفضل تقرير فى : ***Ronald J. Jensen, The Alaska Purchase and Russian-American Relations* (Seattle: University of Washington Press, 1975).**

٧٤ - **Paul S. Holbo, *Tarnished Expansion*: *The Alaska Scandal, the Press, and Congress, 1867-1871* (Knoxville: University of Tennessee Press, 1983), 5-6.**

بدأت المفاوضات بجدية بين سيوارد وستويكل . وإدراكا منه لحدود قوة سيوارد ، اقترح ستويكل أن تجرى المفاوضات فى حضور زعماء الكونجرس ، ولكن سيوارد رفض الاقتراح وأصر على أن تبقى العملية كلها فى طى الكتمان . وبعد المحادثات المبدئية ، قدم سيوارد إلى مجلس الوزراء اتفاقا بعرض سبعة ملايين دولار على ستويكل . ووافق المجلس بالإجماع . غير أن ستويكل كان يدرك مدى تلهف سيوارد للحصول على الأراضى ، ومضى يساوم إلى أن عرض نظيره فى النهاية ٢٠٠ ألف دولار إضافية . وأبرق ستويكل إلى حكومته طالبا موافقتها. وفي مساء يوم ٢٩ مارس ١٨٦٧ ، توجه ستويكل إلى وزير الخارجية فى منزله لإبلاغه بأن روسيا وافقت على العرض الأمريكى وأنه مستعد لتوقيع المعاهدة غدا . وأثارت هذه الأنباء سيوارد إلى حد أنه لم يتمالك نفسه وقال ، « لماذا الانتظار حتى يوم غد ، يا مستر ستويكل ؟ لنعقد المعاهدة هذه الليلة » .[٧٥] وفى نفس الليلة ، استدعى تشارلز سومنر إلى منزله ، حيث قام ابنه وستويكل بشرح الاتفاقية وحث سومنر على تأييد التصديق عليها فى مجلس الشيوخ . بينما أسرع سيوارد إلى وزارة الخارجية . ثم لحق ستويكل وسيوارد الابن بالوزير فى وزارة الخارجية ، حيث تم التوقيع على المعاهدة فى الساعة الرابعة من صباح اليوم التالى .

ووصل سيوارد إلى الكابيتول (مقر الكونجرس) فى وقت لاحق من اليوم نفسه لحث مجلس الشيوخ على الموافقة على المعاهدة . ووجد تشارلز سومنر نفسه فى مأزق . وبالرغم من كونه مؤيدا متحمسا للتوسع القارى ، ويحلم دائما بأمريكا الشمالية وقد تخلصت من الممتلكات الروسية والبريطانية ، إلا أنه كان يكره الإدارة ويعتقد أن سيوارد اغتصب سلطته المناظرة فى السياسة الخارجية بالاحتفاظ بسرية المفاوضات ثم وضعه أمام *الأمر الواقع* . بدأ سومنر بأن رفض عرض المعاهدة أمام جلسة عامة لمجلس الشيوخ ، وأرسلها أولا إلى لجنته للشؤون الخارجية ، حيث أصبح واضحا أن المعاهدة ليست أمامها فرصة للمرور . ورأى غالبية أعضاء مجلس الشيوخ أن المشروع هو مشروع آخر من مشروعات سومنر غير الملحة وباهظة التكاليف ، وأفرزت المناقشات عبارات لاتزال مشهورة حتى اليوم : « مزرعة سيوارد » ، و« ثلاجة سيوارد » ، و« فكرة سيوارد الحمقاء » . ولكن سومنر فى النهاية قرر تأييد المعاهدة ، اقتناعا منه بأن للإقليم قيمة اقتصادية واستراتيجية . كما شعر بأنه « عندما تنتهى المساومة إلى اتفاق ، فإنه ينبغى الالتزام به » ، خاصة مع روسيا ، التى كانت تتمتع

---

٧٥ - ورد فى : F. Seward, *William H. Seward*, 3:348.

بقبول عظيم فى واشنطن بفضل موقفها المؤيد للاتحاد أثناء الحرب الأهلية .[٧٦] ونجح سومنر فى حشد الأغلبية فى اللجنة . وعرض المنشقان ، فى ملاحظة نصف ساخرة ، تأييدهما للمعاهدة إذا وافق سيوارد أن يعيش فى الإقليم القطبى .[٧٧] ثم تفرغ لمهمة إقناع زملائه فى مجلس الشيوخ كله . وكانت المعارضة هناك تتدرج أيضا تحت موضوعين رئيسيين : تكاليف الشراء وكراهية الإدارة . ووقف سومنر بصلابة ، متحمسا لدوره الجديد كخبير أول فى العلاقات الروسية الأمريكية ، وأطلق عليها اسم « آلاسكا » المأخوذ من الكلمة التى أطلقها شعب جزر *ألوشين* على المنطقة ، وخلال المناقشة العامة فى مجلس الشيوخ حول التصديق ، وصلت جهود سومنر إلى ذروتها بمرافعة بليغة استغرقت نحو ثلاث ساعات من أجل الضم . وبفضل قوة سومنر السياسية الهائلة ، وافق مجلس الشيوخ على المعاهدة بأغلبية ساحقة .[٧٨]

غير أن جانبا آخر من الهيكل المؤسسى لأمريكا هدد أمانى السلطة التنفيذية : إذ كان مجلس النواب يستطيع أن ينسف الصفقة برفض اعتماد التمويل اللازم للشراء . ومع أن سيوارد كان يبدو أقل قلقا بشأن موافقة مجلس النواب ، فإن فرص نجاحه بدت أسوأ فى مجلس النواب عنها فى مجلس الشيوخ . وأجل المجلس النظر فى مشروع القانون أكثر من سنة ، مشيرا إلى نواياه بموافقة ٩٣ صوتا مقابل ٤٣ على قرار برفض اعتماد أية أموال من أجل أية أقاليم مستقبلا . كما أنه أصدر قرارا بالإجماع بطلب تقرير من اللجنة القضائية حول ما إذا كان مجلس النواب ملتزما بتوفير الأموال لصالح معاهدة تم التصديق عليها بالفعل . وجرت المناقشة حول التمويل الخاص بالآسكا فى خضم الإجراءات الخاصة بمحاكمة جونسون ، وتولى النائب بن باتلر ، وهو داعية متحمس للتوسع – وإن كان أشد حماسا فى كراهيته لجونسون ، قيادة حملة الهجوم على آلاسكا . وبلغ الإحباط بستويكل حد الاقتراح على وزير خارجيته أن تقوم روسيا بتقديم الأراضى لأمريكا مجانا ، ولكن الاقتراح لم يلق استجابة لأن جورشاكوف كان يفترض أن العقبة

---

٧٦ ـ كان الهجوم الروسى فى حقيقة الأمر أسطورة نشأت عن سوء إدراك . ففى عام ١٨٦٣ ، أرسلت روسيا أسطولين ، الأول إلى سان فرانسيسكو والثانى إلى نيويورك . ورأى الشمال المعاصر أن ذلك بمثابة إنذار لبريطانيا وفرنسا بالابتعاد عن الصراع ورحب بالسفن باحتفالات صاخبة . وحقيقة الأمر أن روسيا قامت ببساطة بتحريك سفنها بعيدا عن المخاطر ، حيث إنها كانت تخشى أن يؤدى التمرد فى بولندا إلى حرب أوروبية . غير أن هذه الحقائق لم يتم الكشف عنها إلا فى عام ١٩١٥ ، وقد شعر الشماليون فى الفترة التى أعقبت الحرب مباشرة بامتنان عظيم نحو روسيا . أنظر : **Thomas A. Bailey, "The Russian Fleet Myth Re-Examined," *Mississippi Valley Historical Review 38* (June 1951): 81-90; and Frank A. Golder, "The Russian Fleet and the Civil War," *American Historical Review 20 (1915): 807-12.***

٧٧ ـ **Donald, *Charles Sumner, 307.***

٧٨ ـ انظر المرجع السابق ، صفحة ٣٥٤ .

لا تكمن فى المشاعر الأمريكية ضد التوسع ، وإنما ضد ارتفاع الضرائب والزيادة فى المصروفات الحكومية . وكان على ثقة من أنه إذا عرض آلاسكا بدون مقابل ، فإن الولايات المتحدة ستستحوذ عليها فورا .(٧٩)

وتحول التيار فور نجاح سيوارد فى استقطاب ثاديوس ستيفنز ، الرئيس القوى لمجلس النواب . وكان ستيفنز مثله مثل غيره يكره جونسون ، ولكنه كان مؤمنا بأنه ما إن يتم التوصل إلى الصفقة ، فلا بد من الوفاء بها . واعتقد بأن مجلس النواب لا يستطيع رفض الاعتمادات لصالح معاهدة صدق عليها مجلس الشيوخ ووقعها الرئيس ، وهو الرأى الذى وافقت عليه غالبية أعضاء الكونجرس كارهين .(٨٠) ودحر ستيفنز محاولة باتلر تحويل جلسات الاستماع حول المعاهدة من لجنة الشؤون الخارجية إلى لجنة الاعتمادات ، فى حركة كانت ستقتلها بكل تأكيد . وبعد مناقشة حامية الوطيس تركزت على تكلفة المعاهدة ، وقيمة الأراضى ، وفساد السلطة التنفيذية ، وافق مجلس النواب على مشروع القانون بأغلبية ١١٣ صوتا ضد ٤٣ . ومن النواب الثلاثة والأربعين الذين صوتوا ضد المعاهدة ، كان واحد وأربعون منهم قد صوتوا لصالح محاكمة جونسون . وكما كان الوضع فى مجلس الشيوخ ، فقد تأثر مجلس النواب إلى حد كبير بالدين الذى يدين به لروسيا ، القوة العظمى الوحيدة التى يعتقد أنها وقفت علنا إلى جانب الشمال أثناء الحرب الأهلية . واعتقد النائب جيمس ج. بلين ، الذى أصبح فيما بعد وزيرا للخارجية ، بأنه لو كانت المعاهدة تخص أى دولة أخرى ، ما كانت الصفقة لتتم على الإطلاق .(٨١)

وأكد كثير من الصحفيين فى حينه ، كما أكد المؤرخون منذ ذلك الوقت صدق دعاواهم ، أنه بدون الاستخدام المدبر للرشوة والمكائد السياسية المختلفة ، ما كانت المعاهدة لتمر . وقد أدت الفضيحة التى أعقبت ذلك إلى تسميم المناخ السياسى إلى حد أن الاستيلاء على الأراضى فى المستقبل أصبح مستحيلا . وكانت صحيفة نيويورك تريبيون ، التى قادت حملة ضد الإسراف فى المصروفات الحكومية وطالبت بفرض قيود على سلطة الجناح التنفيذى فى وضع السياسة القومية ، قد كشفت بوضوح عن المزاج السائد فى الكونجرس :

---

٧٩ - *Jensen, Alaska Purchase,*108-9.

٨٠ - *Congressional Globe,* November 25, 1867, 792-94; *House Journal, 40th Cong., 1st sess., 266-67; also see Holbo, Tarnished Expansion,* 17-18.

٨١ - James G. Blaine, *Twenty Years of Congress*: *From Lincoln to Garfield,* 2 Vols. (Norwich, Conn.: Henry Bill, 1884-86), 2:333.

نعتقد أن الرئيس جونسون كان مذنبا فى عملية اغتصاب جسيمة للسلطة ، بوضع يده على ما قام به مستر سيوارد من مساومة عنيدة قبل تصديق الكونجرس على الصفقة . والآن ، نحن على ثقة من أن مجلس النواب سيناط به توجيه إنذار عادل بأن هذا الانتحال ينبغى ألا يتكرر . نحن أمام حكم بأنه « ليس مذنبا » ولكنه ينبغى ألا يعود إلى ذلك مرة أخرى » .

إن السادة الذين يريدون أن يبيعوا لنا المكسيك الشمالية ، وكاليفورنيا السفلى ، وسانت توماس ، وسانت جون ، وخليج سامانا ، وغيرها من الحلى الصغيرة التافهة ، عليهم أن يفهموا للمرة الأولى والأخيرة ، أنه لابد من موافقة مجلسى الكونجرس ، وإلا فإن أى صفقة لن تكون شرعية ! إن علينا ديونا تكفينا وليس لدينا الكثير من الذهب . وحكومتنا تكلفنا ما فيه الكفاية ، وينبغى ألا تصبح أكثر إنفاقا ، وهو ما ستؤدى إليه بالتأكيد كل حيازة نائية . فلتسعدوا ، نرجو ذلك ، بهذه الغنيمة ، ولكن ابعدوا أيديكم من الآن فصاعدا عن جيوبنا .[٨٢]

ولقد أثبت إتمام شراء آلاسكا إنها مهمة صعبة للغاية إلى حد أنه يمكن اعتبارها استثناءً فحسب من النمط العام إبان إدارة أندرو جونسون .

إحباط آخر : جرانت والتوسع (١٨٦٩ - ١٨٧٧)

لم يؤد فشل سيوارد المتكرر إلى القضاء التام على آمال دعاة التوسع ، حيث جاء انتخاب أوليسيز س . جرانت عام ١٨٦٨ ليمنح القضية فرصة أخرى . وباعتباره « توسعيا بالغريزة » ، كان جرانت منذ أمد طويل يحبذ مشروعات مختلفة ، مثل بيان (مانفيستو) أوستند لعام ١٨٥٤ ، الذى يحث على الاستيلاء علي كوبا . كما كان وزير خارجيته الارستقراطى هاملتون فيش نصيرا قويا للتوسع الأمريكى .[٨٣] وبوصفه القائد الأعلى لما كان يوصف فى ذروته بأكبر جيش فى العالم ، كان لدى جرانت شعورا قويا - قد يكون مبالغا فيه - بالقوة الأمريكية . وإزاء شعبيته الجارفة باعتباره بطل الحرب الأهلية ، وصداقة فيش مع تشارلز سومنر ، اعتقد جرانت بأنه سيصادف صعوبة أقل من سلفه مع الكونجرس .[٨٤] غير أن الصداقة الشخصية والاحترام لم تكن لتغير من الحقائق البنيوية للحكم الأمريكى . وقد تميزت هذه الفترة من التاريخ الأمريكى بـ « حملة دائبة » من جانب مجلس الشيوخ « لتكريس نفسه كجزء مسيطر من الحكم » ، وهى الحملة التى كتب لها النجاح فى نهاية الأمر .[٨٥] وإزاء هذه الخلفية من التنافس فيما

---

٨٢ - ورد فى : Holbo, *Tarnished Expansion*, 33.
٨٣ - Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 50.
٨٤ - Donald, *Charles Sumner*, 372.
٨٥ - Holt, *Treaties Defeated by the Senate*, 122.

بين السلطات ، بدت فرص جرانت فى تحويل أولوياته للشؤون الخارجية إلى سياسة قومية ضئيلة . إلا أنه بذل العديد من الجهود الجادة أثناء ولايته ، كانت أشدها طموحا التصديق على معاهدة بضم سانتو دومينجو ، وهو ما حاول بكل قوة تحقيقه .

وسعى جرانت وراء سانتو دومينجو لسبب بسيط : إن الفرصة سنحت والتكاليف بدت منخفضة . ومثله مثل سيوارد ، تابع جرانت ما تمليه بوضوح الواقعية التقليدية من أن الأقوياء يفعلون كل ما يستطيعون . وقد سجل أحد المؤرخين دوافع الرئيس بأنها « الاستيلاء » ، و« المجد » ، و« القوة » .(٨٦) فعندما رفض الكونجرس فى أوائل ١٨٦٩ ، اقتراحا أيده الرئيس جونسون آنذاك لإقامة محمية على الجزيرة ، لم ييأس دعاة الضم فى أمريكا وسانتو دومينجو ، وبينما لم يكن فيش متحمسا للفكرة ، فقد وجدها جرانت جذابة . وبعد أن علم بأن رئيس جمهورية الدومنيكان يفضل الضم ، وبعد تلقيه تقريرا إيجابيا بشأن الجزيرة من كبار ضباط البحرية ، أوفد مساعده القديم الجنرال أورفيل بابكوك إلى هناك لإعداد تقرير . وفعل بابكوك أكثر من ذلك : عاد إلى واشنطن فى سبتمبر وبجعبته بروتوكولا لضم الجزيرة . وتحمس جرانت ، وبعد استكمال الشكليات من خلال القنصل ، قرر تقديم المعاهدة إلى مجلس الشيوخ . وكانت الشخصية الرئيسية التى ينبغى عليه إقناعها هو سومنر . وهكذا مشى الرئيس يوم ٢ يناير ١٨٧٠ إلى منزل رئيس لجنة العلاقات الخارجية بميدان لافاييت لإبلاغه بالمعاهدة وطلب تأييده . وسجلت هذه المقابلة المشؤومة بداية المعركة من أجل سانتو دومينجو ، التى دارت رحاها فى واشنطن واستخدمت فيها عبارات شديدة الفتك ، ولكنها حددت المسار المؤسف لإدارة جرانت وما بعدها . وألحقت بالإدارة أول فشل ذريع لها ، وتوجت مجلس الشيوخ كمسرح لصنع القرارات المهمة المتعلقة بالسياسة الخارجية ، وكادت تدمر الحزب الجمهورى ، وأعلنت النهاية الفاصلة لمحاولات الضم الرسمية على مدى السنوات الثمانى والعشرين التالية .(٨٧)

ولدى مغادرته ذلك اللقاء المصيرى ، اعتقد جرانت أن سومنر قد وعد بتأييده . ولكن سومنر نفى بشدة ادعاء الرئيس ، وسرعان ما تدهورت العلاقات بينهما . وشرعت الإدارة فى اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم قضيتها . ورتبت مع حكومة الدومنيكان إجراء استفتاء شعبى ، أوضحت نتيجته التأييد المحلى القوى لصالح الحكم الأمريكى ، وأقدم جرانت الذى استبدت به القضية بصورة متزايدة ، على اتخاذ خطوة غير مسبوقة

---

٨٦ - *Beisner, From the Old Diplomacy to the New, 49.*

٨٧ - يجرى تناول هذا النضال بصورة شاملة فى : **Allan Nevins, *Hamilton Fish*: *The Inner History of the Grant Administration* (New York: Dodd, Mead, 1936), 249-78, 309-34.**

بالضغط شخصيا على أعضاء مجلس الشيوخ المترددين . وساق الحجج بأن الجزيرة غنية بالموارد الطبيعية وتتمتع بموقع استراتيجى لكل من التجارة والبحرية الأمريكية .(٨٨) ولكن الإدارة أدركت مبكرا أنها تفتقر إلى أغلبية الثلثين اللازم توافرها فى مجلس الشيوخ للتصديق . وعمد مؤيدو المعاهدة فى ٢٩ مارس إلى أن يتركوها دون مناقشة ، بما يسمح لجرانت بمزيد من الوقت لإجراء الاتصالات لحشد التأييد لقضيته - وهو ما أقدم عليه بكل همة ، وحابى الأنصار بالتعيينات لإرضاء مطالب أعضاء مجلس الشيوخ المترددين ، وقام بتعديل المعاهدة الجديدة لتسوية أسباب قلقهم . ولكن كل جهود جرانت ذهبت أدراج الرياح ؛ إذ وقف سومنر للمشروع بالمرصاد ، وتخاصم كثير من الجمهوريين مع الرئيس واتبعوا خطى سومنر . وفى ٣٠ يونية ١٨٧٠ ، هُزمت المعاهدة بـ ٢٨ ضد ٢٨ ، وامتناع ١٦ عن التصويت .(٨٩)

واستند أعضاء مجلس الشيوخ إلى ثلاثة أسباب لإسقاط المعاهدة : التكاليف المالية للضم ، ومشاكل استيعاب السكان من غير البيض ، ومحاولات السلطة التنفيذية غير السليمة والفردية لإدارة السياسة الخارجية . غير أنه كان واضحا أن السبب الأخير هو الأكثر أهمية . وشرح الموقف أحد ألمع الصحفيين فى البلاد ، وهو إ. ل . جودكين ، بقوله إن الدافع الرئيسى لمجلس الشيوخ هو الرغبة فى الاحتفاظ بالدور الأعلى الجديد الذى حصل عليه حديثا فى الحكم ، وإرضاء ولعه الشديد فى كل مناسبة ممكنة بإذلال الرئيس وتوجيه مجلس النواب » .(٩٠) واتفق وزير الخارجية فيش وعدد من أعضاء الكونجرس فيما بينهم على أن هذا الأمر هو السبب الرئيسى لهزيمة الإدارة .(٩١) وكتب هنرى آدامز فى تقرير له عن مصير المعاهدة :

> لقد تصدر السناتور سومنر الصفوف مرة أخرى للتحكم فى الشؤون الخارجية وتوجيهها . واستغل مرة أخرى سلطة مجلس الشيوخ ليعلن سياسة الحكومة . وناضل الرئيس ومستر فيش عبثا ضد سلطان مجلس الشيوخ اللامحدود ، بالرغم من أن الرئيس ذهب إلى حد جعل المسألة قضية تتعلق بثقله الشخصى ، ونزل إلى مستوى القيام بمهام رجل الضغط والمراوضة حتى

---

٨٨ - انظر : *Annual Message of the President to Congress, 1870.*

٨٩ - يقول أحد المؤرخين إن دور سومنر كان مبالغا فيه . ويرى أن الجمهوريين من أعضاء مجلس الشيوخ مستقلون بما فيه الكفاية عن السلطة التنفيذية والحزب إلى حد أن المعاهدة ، لولا جهود جرانت الشخصية ، كانت ستتعرض للهزيمة بفارق أكبر . أنظر : **Holt, *Treaties Defeated by the Senate,* 127-29.**

٩٠ - **E. L. Godkin, *The Nation,* January 27, 1870, 1-2.**

٩١ - **Nevins, *Hamilton Fish;* John Sherman, *Recollections of Forty Years in the House, Senate, and Cabinet* (Chicago: Werner, 1895), 398-99; Blaine, *Twenty Years of Congress, 461; May, American Imperialism, 101.***

مدخل قاعة مجلس الشيوخ نفسها تقريبا ، مستخدما نفوذه الشخصى إلى حد يندر وروده فى التاريخ الأمريكى ... ونحى سومنر ذلك جانبا وأصدر الأوامر بما يكاد يضاهى سلطة حاكم فى الحكومة الثلاثية الرومانية .(٩٢)

وفى رأى آدامز ، كانت سانتو دومينجو بمثابة قمة جبل الثلج . لقد اغتصب الكونجرس كافة صلاحيات السياسة الخارجية من السلطة التنفيذية : « لقد انحرف نسيج الحكم الداخلى كله بعنف عن ميزانه الأصلى » . وعندما طلب السفير البريطانى من وزير الخارجية الوقوف على رد فعل الولايات المتحدة لمقترحات بريطانية معينة ، جاء رد فيش بالغ الصراحة : « لست أدرى . لا أستطيع دفع سومنر لتبنى أى شىء » . وكان البريطانيون قد انتهوا بالفعل إلى أنه « من الجلى أن سومنر هو الذى يوجه السياسة الخارجية لحكومته » .(٩٣)

وبطبيعة الحال ، لا توفر بنية الدولة فى أمريكا ضمانا بأن السلطة التنفيذية والكونجرس لابد أن يختلفا ، ولكنها تؤكد على أنه عندما يختلفان ، فإن الكونجرس القوى يستطيع انتزاع سلطة السياسة العامة من الجناح التنفيذى . وقد تتمكن السلطتان فى أوقات ما من الاتفاق العريض على سياسة : مثلما حدث فى حالة كوبا .(٩٤) وفى مناسبتين مختلفتين إبان رئاسة جرانت ، وفى محاولة لمد النفوذ الأمريكى إلى كوبا ، كادت الولايات المتحدة تتورط فى حرب مع أسبانيا . وكان الكونجرس فى هذه الحالة أكثر شراسة بصفة عامة من الإدارة ، وغالبا ما ضغط على فيش ، الأشد حرصا إلى حد ما ، لمواجهة أسبانيا بصورة مباشرة بدرجة أكبر . وتوضح أمثلة كوبا بجلاء أن الكونجرس ما كان انعزاليا فى السبعينيات من القرن التاسع عشر . لقد كان ببساطة يعارض ممارسات القيادة التنفيذية .

ومنذ السنوات الأولى من القرن نفسه ، فكر الأمريكيون فى كوبا باعتبارها جزءا طبيعيا من البر الرئيسى للولايات المتحدة . وأكد توماس جيفرسون ، وجيمس مونرو ، وهنرى كلاى ، وجون كوينسى آدامز جميعا فى ثقة أن كوبا سوف تنتقل قريبا إلى المجال الأمريكى . وكما شرح آدامز لمجلس الوزراء عام ١٨١٩ ، فإن « كوبا التى انفصلت بالإكراه من ارتباطها غير الطبيعى بأسبانيا ، غير قادرة على إعالة نفسها ، وأنها قد تنجذب فقط للاتحاد الأمريكى الشمالى ، الذى لا يستطيع وفقا لقوانين الطبيعة نفسها ، أن يبعدها عن صدره » .(٩٥) وفى عام ١٨٥٤ أوفد الرئيس فرانكلين بيرس ثلاثة

---

٩٢ - Henry Adams, "The Session," *North American Review 111* (July 1870): 58.

٩٣ - ورد فى : In Donald, *Charles Sumner*, 465, 411.

٩٤ - باستثناء ما ورد ذكره خلاف ذلك ، تعتمد الرواية التالية على : Nevins, *Hamilton Fish*.

٩٥ - ورد فى : Weinberg, *Manifest Destiny*, 228-29.

دبيلوماسيين إلى أوروبا ليعرضوا على أسبانيا ١٣٠ مليون دولار مقابل الجزيرة . ورفضت أسبانيا ، وأرسل الوزراء مذكرة سرية ، بيان (مانفيستو) أوستند ، إلى الرئيس يحثون الولايات المتحدة على « انتزاع كوبا من أسبانيا » . غير أنه كان يستحيل تحقيق مزيد من التوسع إلى أن تتم تسوية مسألة الرق . وبانتهاء الحرب الأهلية ، كان وزير الخارجية سيوارد مهتما بطبيعة الحال بالاستيلاء على كوبا ، إلى حد أنه قدم تبريرا جديدا لادعاءات أمريكا : إن الجزيرة تكونت بتراكم رمال المسيسيبى المنجرفة إلى خليج المكسيك .[96] إلا أن الفرصة المواتية لم تسنح ، وعندما لاحت الفرصة فى أواخر ولايته ، قرر سيوارد أن عناد الكونجرس يجعل انتهاج هذا الطريق بلا جدوى .

وعندما دخل جرانت البيت الأبيض ، كان التمرد على قدم وساق فى كوبا . ولم يتمكن الأمريكيون من تقدير حجمه بدقة ، ولكن السلطات الأسبانية كانت تواجه صعوبة حقيقية فى الحفاظ على سيطرتها على الجزيرة . وتدفق المنفيون واللاجئون على فلوريدا يحملون قصصا رهيبة عن وحشية الأسبان ، الأمر الذى أثار تعاطفا عميقا فى أوساط الشعب الأمريكى وصحافته . وجمع اللاجئون الأموال بلا هوادة للمتمردين هناك على أرض الوطن ، وسعوا إلى توريط الولايات المتحدة فى الحرب الأهلية . وضغطت غالبية الصحف الرئيسية على الحكومة للتدخل فى صالح المتمردين ؛ بينما كان أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ ، وهم عادة ما يعارضون اتباع سياسة خارجية نشيطة ، يحثون الرئيس على عمل نفس الشىء . وفى داخل مجلس الوزراء ، رأى وزير الحربية فى الحرب الأهلية فرصة لتطبيق تفويض بيان (مانفيستو) أوستند ، كما كان جرانت متعاطفا مع المتمردين . أما فيش ، فقد كان حذرا لأسباب ثلاثة : أولا ، أعتقد - مثل غالبية الأخرين - أن استقلال كوبا سيؤدى قريبا إلى ضمها من جانب الولايات المتحدة ، وأنه كان يشك فى إمكان انصهار الكوبيين فى النظام السياسى والثقافى الأمريكى . وثانيا ، كان يشعر ، على النقيض من جرانت ووزارة الحربية ، بأن تحدى أسبانيا بالأسطول الأمريكى البالى سيكون شأنا طويل المدى ومكلفا .[97] وأخيرا ، وهو الأهم ، أن الاعتراف الرسمى بالمتمردين كمحاربين وفق القانون الدولى ، وهى الخطوة الطبيعية الأولى لتأكيد حياد واشنطن والسماح لها بإرسال السفن والسلع إلى أى من الجانبين ، سيعرض للخطر المفاوضات الجارية مع البريطانيين حول تعويضات الحرب الأهلية . وكان فيش آنذاك فى سبيله لاستخلاص تنازلات كبرى من بريطانيا ، لأنها كانت قد اعترفت بتحالف الولايات الإحدى عشرة التى انفصلت عن الولايات المتحدة

---

٩٦ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٢٣٤ .

٩٧ - Secretary of the Navy, *Annual Report, 1869* (Washington, D.C.: U.S. Government, 1869); see also Secretary of the Navy, *Annual Report, 1870.*

الأمريكية كطرف محارب . وإن اعتراف واشنطن بقوة متمردة أشد ضعفا وأقل تنظيما ، فى الوقت الذى تطالب فيه بريطانيا بمئات الملايين من الدولارات لإقدامها على اقتراف نفس الشيء قبل عشر سنوات فقط ، قد يبدو نفاقا خالصا .

غير أن غريزة جرانت التوسعية كانت قد استثيرت ، وبحلول منتصف عام ١٨٦٩ وجد وزير الخارجية نفسه يتفاوض مع أسبانيا على استقلال كوبا ، وإن كان على كره منه . وكإجراء مناسب ، أمر جرانت بإرسال تعزيزات إلى الحامية البحرية بجزر الهند الغربية . واقترحت أسبانيا أن تضمن الولايات المتحدة المبلغ الذى تدفعه كوبا لأسبانيا نظير استقلالها . ولدى موافقة الطرفين على رقم ١٢٥ مليون دولار على أن يتضمن بورتوريكو أيضا ، أصبح واضحا أن مدريد أبعد ما تكون بالفعل عن الاستعداد للتخلى عن الجزر . كان الاقتراح مثل غيره ، مجرد تكتيك لكسب الوقت ، بينما كان الأسبان يتشاجرون فيما بينهم . وفى الوقت نفسه ، كانت الضغوط الداخلية الداعية للتحرك تتزايد حدتها داخل الولايات المتحدة . وبحلول فبراير ١٨٧٠ ، أصبحت مطالب الكونجرس المشبوبة للاعتراف بالمتمردين معروفة للكافة . وحاول فيش ، الذى كان يتعرض لحملة تشهير فى الصحافة باعتباره استرضائيا ضعيف الإرادة ، تأخير صدور أى قرار ، ولكن جرانت كان يزداد تصميما على التحرك . وفى يونية ١٨٧٠ ، بدا أن مجلس النواب مستعد للتحرك منفردا . وقرر فيش مواجهة جرانت وإقناعه بأن المفاوضات مع بريطانيا أشد أهمية من التضحية بها من أجل استقلال كوبا . وهدد بالاستقالة ، وأخيرا وافق جرانت على التأييد العلنى لسياسة عدم الاعتراف . وإزاء إلحاح الرئيس ، سقط القرار فى مجلس النواب بفارق ١٠٠ إلى ٧٠ ، وخمدت القضية الكوبية إلى حين .

ومع أن نفوذ فيش وحده لم يكن كافيا لقلب سياسة الولايات المتحدة رأسا على عقب ، فقد تجمعت عدة عوامل لحمل جرانت على تغيير رأيه . أولا ، وفاة أكبر حليف للمتمردين داخل الإدارة ، وهو وزير الحربية جون أ. رولنز فى سبتمبر ١٨٦٩ . وأهم من ذلك ، أن تشارلز سومنر وافق على كل أسباب فيش الثلاثة للحذر ، وحال دون تحرك مجلس الشيوخ منفردا أثناء الأزمة . أما الأشد بأسا ، فكان الصراع حول معاهدة سانتو دومينجو ، الذى وصل إلى نقطة حرجة فى يونية ١٨٧٠ ، الأمر الذى استحوذ بالكامل على وقت جرانت واهتماماته . وقد اعترف جرانت لفيش ولغيره بأن تأييده للمتمردين الكوبيين كان أقل ارتباطا بفضائل قضيتهم عنه بمصير سانتو دومينجو : إذ كان يخشى إن هو بدا ضعيفا فى قضية كوبا ، أن يخسر الأصوات المؤيدة لمعاهدة الدومنيكان .(٩٨) وهكذا خابت الفرصة الأولى لمد النفوذ الأمريكى إلى كوبا بشق

---

٩٨ - قام فيش بإقناع جرانت بأن مخاوفه لا أساس لها . انظر : **Nevins, *Hamilton Fish*, 363; and Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 55-56.**

الأنفس لحشد من الأسباب ، أغلبها يتعلق بتوقيت الحدث والشكل الذى قد يكون عليه الإجراء . وبعد ثلاث سنوات ، حينما نشأت الفرصة مرة أخرى ، كانت المفاوضات مع بريطانيا العظمى حول تعويضات الحرب الأهلية قد انتهت ، وكان تشارلز سومنر قد نُحّى عن منصبه كرئيس للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ ، وأصبح جرانت أقوى سيطرة على الحزب الجمهورى . وفى هذه المرة ، فشلت الولايات المتحدة فى اغتنام الفرصة لأن الكساد الاقتصادى أحبط المزاج التوسعى .

وعقب تراجع أزمة ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ ، بقيت العلاقات الأسبانية الأمريكية متوترة ، حيث كانت أسبانيا تتراوح بين التنازلات والإجراءات الصارمة ، وكانت الولايات المتحدة يحدوها الأمل ثم تصاب بخيبة الأمل . واستعرت الحرب الأهلية فى كوبا ، واستمرت الأعمال الوحشية الأسبانية . وواصل فيش مفاوضاته مع أسبانيا وحصل على بعض التنازلات ، مثل إلغاء الرق فى بورتوريكو . وفى أواخر ١٨٧٢ ، تطايرت الشرارات مرة أخرى عندما تسربت للعلن مذكرة سرية حساسة موجهة من فيش إلى الحكومة الأسبانية . وفى عبارات مباشرة ، أشارت المذكرة إلى أن أسبانيا لم تنفذ الإصلاحات التى ادعتها ، كما أنها لم تكن مسيطرة على الوضع فى كوبا . وهدد فيش بأن الولايات المتحدة قد تضطر إلى أن تغير من سياستها التوفيقية الراهنة تجاه أسبانيا .(٩٩)

بيد أنه فى السنة التالية فحسب ، بعد مرور ستة أشهر على بدء ولاية جرانت الثانية ، وصلت الدولتان إلى شفا الحرب ، بسبب قضية *فيرجينيوس* . ففى نوفمبر ١٨٧٣ ، استولت سفينة حربية أسبانية على سفينة ترفع العلم الأمريكى واقتادتها إلى سنتياجو . وعجلت السلطات الكوبية بإعدام الربان وستة وثلاثين من طاقم السفينة وستة عشر راكبا . وكان أغلب الذين أعدموا رميا بالرصاص من الأمريكيين . واستشاطت الولايات المتحدة غضبا : ووصفت *التايمز* اللندنية الموقف بقولها ، « انفجر بركان السخط من جانب الصحافة والشعب منذرا بسوء العاقبة للحكم الأسبانى فى كوبا » . وعلى طول البلاد وعرضها ، سيطرت حالة من الغضب الشديد ، انطلاقا من دوافع أخلاقية ، على الاجتماعات الجماهيرية الحاشدة . وطالب فيش بأن تعيد أسبانيا الباقين على قيد الحياة فى ظرف اثنى عشر يوما ، وأن تقدم اعتذارا رسميا ، وأن تدفع تعويضات ، وأن تحاكم الضباط الذين أمروا بعمليات الإعدام ، وأن تحيى العلم الأمريكى فى سنتياجو . وإذا لم تفعل ذلك ، فإن الولايات المتحدة ستقطع العلاقات الدبلوماسية

---

٩٩ - **Fish to Sickles, October 29, 1872, in *FRUS, 1872,581-82.***

معها . وبدأ الجيش الأمريكي والبحرية في التعبئة ، والتخطيط لعملية إنزال أولية لعشرة آلاف جندي على أرض كوبا ، وكانت وزارة الحربية متحمسة للتحرك .

وبعد يوم واحد من انتهاء المهلة ، عرضت أسبانيا إطلاق سراح السفينة فيرجينيوس مع ركابها على أن تؤخر المفاوضات بشأن التعويضات وتحية العلم الأمريكي لحين إجراء تحقيق حول ما إذا كانت السفينة أمريكية حقا . وبدأت المفاوضات ، وجاهد فيش والسفير الأسباني - وهما رجلان عاقلان وعمليان كانا يحاولان إبعاد دولتيهما عن التقاتل - من أجل صياغة حل . وكان فيش يعلم أن فيرجينيوس قد تكون متورطة في أنشطة لإثارة الاضطرابات غير قانونية وربما لا تملك الحق الشرعي في الجنسية الأمريكية . ولم يكن الكونجرس في حالة انعقاد ، ونجح فيش في تطويق الأمر قبل وصول أعضاء الكونجرس إلى واشنطن . وهكذا زال خطر الحرب مرة أخرى . وفي حين حظيت الحرب باهتمام أكبر في مجلس الوزراء إبان الأزمة الكوبية لعام ١٨٧٣ عنها في عام ١٨٦٩/١٨٧٠ ، فإن المطالبة الجماهيرية الصاخبة بالحرب كانت أشد قوة إبان الأزمة الأولى . وحقيقة الأمر ، أنه لو كان المزاج الجماهيري وفي أوساط الكونجرس مؤيد للحرب بنفس القدر في عام ١٨٧٣ ، لكانت محاولات فيش لإطفاء النيران قد فشلت .

وقد أدى عاملان إلى مزاج أقل من التطرف العام . أولا ، أن الدولة كانت قد أخذت من توها بحالة من الذعر المالي غير مسبوقة ، وكانت في سبيلها إلى أسوأ كساد في التاريخ الأمريكي حتى تاريخه .[١٠٠] ففي عام ١٨٧٣ ، انهارت خمسة آلاف شركة ، بلغ إجمالي خسارتها ٢٢٨,٥ مليون دولار . وتشرد ثلاثة ملايين أجير فصلوا من أعمالهم من مجموع القوى العاملة البالغ عددها نحو أربعة عشر مليون عامل .[١٠١] ووجدت إدارة جرانت نفسها « عاجزة عن مواجهة العاصفة » . وفي مثل هذا المناخ ، لم تكن ترغب في تحمل أعباء الحرب واحتمال استيعاب شعوب جديدة سوى القلة .[١٠٢] وثانيا ، كانت أسبانيا قد أصبحت من توها جمهورية (لفترة وجيزة كما اتضح) ، وأراد الكونجرس بصفة خاصة إعطاء النظام الجديد فرصته لعدم كفاية الأدلة لإدانته . غير أنه يتعين على المرء أن يتوخى ألا يعطي ثقلا كبيرا لهذا العامل ، حيث

---

١٠٠ - Harold G. Vatter, *The Drive to Industrial Maturity: the U.S. Economy, 1860-1914* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975); Edward C. Kirkland, *Industry Comes of Age: Business, Labor, and Public Policy, 1860-1897* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961).

١٠١ - Seymour E. Harris, *American Economic History* (New York: McGraw-Hill, 1961), 282.

١٠٢ - Beisner, *From the Old Diplomacy to the New*, 52-53; Nevins, *Hamilton Fish* 673; Campbell, Transformation of American Foreign Relations, 59.

كانت انجلترا التى تعتبر على نطاق واسع ثانى دولة ليبرالية وديمقراطية فى العالم ، تثير هى الأخرى أشد أسباب الكراهية فى نفوس الأمريكيين العاديين .

كما أنه أمكن تجنب الحرب عام ١٨٧٣ لسبب أوسع أخر ، سبب يفسر لماذا كانت إدارة جرانت بصفة عامة أقل نشاطا عما كان يتوقعه المرء ، انطلاقا من الايديولوجية التوسعية التى يتميز بها جرانت ، وفيش أيضا . إذ كان لسقوط معاهدة سانتو دومينجو عام ١٨٧٠ ، التى راهن عليها جرانت بقوة ، وقع رهيب على مستقبل السياسة الخارجية . ويجادل إرنست ماى بأن سقوط المعاهدة ، كان بمثابة لحظة بالغة الأهمية أدت إلى تشكيل علامات المستقبل لجيل بأكمله . ونتج عنها « درس » ضد التوسع قد يتجاهله السياسيون مخاطرين بأنفسهم . لقد كان له « تأثير مضاعف » . وشكلت سانتو دومينجو السياسة الخارجية الأمريكية مثلما فعلت ميونيخ فيما بعد .(١٠٣) وبعد الموافقة العسيرة على معاهدة آلاسكا ، وفضيحة الفساد التى تفجرت فى أعقابها ، والهزيمة المريرة لمعاهدة سانتو دومينجو ، اعترفت السلطة التنفيذية بأن سياسة خارجية طموحة أصبحت مستحيلة فى ظل القيود المفروضة على صلاحياتها . والواقع ، أن الرؤساء ووزراء الخارجية بعد ١٨٧٠ كانوا حريصين على ألا يراهنوا سياسيا على مبادرات جريئة للسياسة الخارجية ، ومضى العقدان التاليان ، جلهما ، بلا أحداث تذكر .

وكانت هاواى استثناءً إبان إدارة جرانت . ففى عام ١٨٧٣ ، عرضت هاواى منح ميناء بيرل هاربور للولايات المتحدة كقاعدة بحرية . وبدأ فيش المفاوضات مع ملك الجزر . ومع تقدم المحادثات ، جعلت المعارضة فى هاواى التخلى عن الميناء مستحيلا . وبدافع الخوف من تعدى بريطانيا ، وقع جرانت وفيش معاهدة تبادل الالتزامات ساد بموجبها النفوذ الأمريكى على الجزيرة . وبينما أثيرت أعداد لا حصر لها من التساؤلات فى مجلس الشيوخ ، إلا أنه فى النهاية وافق على المعاهدة بسهولة لنفس الأسباب التى دفع بها جرانت وفيش . غير أن مجلس الشيوخ لم يقبل أى توسع آخر للمصالح الأمريكية فى المحيط الهادىء . وقدمت إدارة جرانت إلى مجلس الشيوخ معاهدة لإقامة قاعدة بحرية فى ميناء باجو باجو فى ساموا ، ولكنها لم تتعد لجنة العلاقات الخارجية .(١٠٤) كما حاول جرانت التحرك إلى الأمام فى قضية قناة بنما التى تحظى بالشعبية ، وإن كانت قضية شائكة على الدوام . ورفضت حكومة نيكاراجوا عروضه ، ولكن جرانت نجح مع حكومة كولومبيا . ونجح جرانت فى تحقيق نصر دبلوماسى بإنقاذ

١٠٣ - May, *American Imperialism*, 114.
١٠٤ - George H. Ryden, *The Foreign Policy of the United States in Relation to Samoa* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1933), 42-52.

معاهدة سيوارد مع كولومبيا ، التى منحت الولايات المتحدة حقوق البناء فى أنحاء إقليم بنما ، ولكنها أثارت حنق أهالى بنما إلى حد أنه كان لابد من إعادة النظر فى المعاهدة . غير أن مجلس الشيوخ ، فيما أصبح نمطا عاديا ، رفض المعاهدة الجديدة .

بداية النهاية : هايز ، جارفيلد ، آرثر ، وكليفلاند (١٨٧٧ ـ ١٨٨٩)

خلال السبعينيات من القرن التاسع عشر ، أدرك الزعماء القوميون القيود الصارمة على سلطة الدولة . واستمر الدين القومى يشل واشنطن ، وأدى ذعر ١٨٧٣ والكساد اللاحق إلى تفاقم أسباب القلق بشأن مصروفات الحكومة ، وانخفضت الإيرادات الداخلية ، وألغيت ضريبة الدخل ، وكانت هناك أيضا ضغوط لخفض الرسوم الجمركية . وبالإضافة إلى الممانعة الشديدة لاستقطاع موارد قومية لصالح مشروعات حكومية ، كانت بنية الدولة ممزقة ، حيث تقف السلطة التنفيذية فى حالة سيئة . ومع حلول منتصف العقد ، كانت سيطرة الكونجرس على السياسة الأمريكية قد تأكدت . وصار مجلس الشيوخ بصفة خاصة هو مصدر كافة المبادرات المهمة للسياسة العامة تقريبا . وكتب هنرى آدامز يقول : « فيما يتعلق بالمبادرة الرئاسية ، فإن الرئيس وأعضاء حكومته قد لا يضيرهم شىء لو أنهم رحلوا فرادى أو معا إلى أراض نائية » . واتفق معه السناتور جورج هور ، مؤكدا فى معرض دفاعه أنه لو طلب البيت الأبيض من زملائه التصويت لصالح تشريع ما أوضده ، لاعتبروا ذلك « إهانة شخصية » . وكتب يقول ، « إنهم إذا زاروا البيت الأبيض ، فإن ذلك يكون لإسداء النصح وليس تلقيه ».(١٠٥) وفى روايته *الديمقراطية* التى تناول فيها هذه المرحلة ، صور آدامز الحكم الأمريكى على أنه « من الشعب ، وبالشعب ، ولمجلس الشيوخ » .(١٠٦) ولم يكن الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قضية حزبية بالمعنى الدقيق ، ولكن المؤكد أنه لم يفد فى شىء انتقال السيادة الحقيقية فى مجلس النواب إلى أيدى الحزب الديمقراطى عام ١٨٧٢ وأن تسيطر المعارضة على مجلس الشيوخ بعد خمس سنوات ، بينما سيطر الجمهوريون على الرئاسة . وكان انتخاب جروفر كليفلاند – الديمقراطى – كرئيس عام ١٨٨٤ من شأنه أن يضع نهاية للمأزق ، ولكن المباراة نفسها حولت مجلس الشيوخ إلى جمهورى .

---

١٠٥ ـ ورد فى : Leonard D. White, *The Republican Era, 1869-1901*: *A Study in Administrative History* (New York: Macmillan, 1958), 41, 42.

١٠٦ ـ Henry Adams, *Democracy*: *An American Novel* (New York: Henry Holt, 1880).

وتحولت السلطة التنفيذية الضعيفة إلى سلبية وتقاعس فى السياسة الخارجية . ومثلت إدارة رذرفورد ب . هايز (١٨٧٧ ـ ١٨٨١) الحضيض فى قوة الدولة الأمريكية ، ومن ثم النقطة السفلى فى توسع النفوذ الأمريكى ؛ وقد أسماها بعض المؤرخين « المركز الميت » للسياسة الخارجية الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر .[١٠٧] وقد تأهل هايز لدخول البيت الأبيض بدون الشرعية التى يضفيها الفوز الانتخابى الساحق ، وهى حقيقة لم ينسها الديمقراطيون فى الكونجرس على الإطلاق ، وتميزت ولايته بالانغلاق الصارم . وباستثناء مرة واحدة ، لم يفكر هايز ووزير خارجيته وليام إيفارتز فى توريط الولايات المتحدة فى الأحداث الدولية .[١٠٨] وليس السبب فى ذلك أن الفرص لم تتوافر : فقد رأت الإدارات السابقة (كما شهدت اللاحقة) فى مثل تلك الأحداث دعوات للتوسع . ففى إبان ولاية هايز ، اشتعلت الثورة فى المكسيك ، ووقعت شركة فرنسية معاهدة مع كولومبيا لإنشاء قناة عبر برزخ بنما ، ودخلت شيلى الحرب ضد بيرو وبوليفيا . وفى كل من هذه الحالات ، رأت الولايات المتحدة فى عدم الاستقرار فى تلك المناطق عوائق ثانوية للتجارة الأمريكية لا أهمية لها على المصالح الأمنية . وحيث إنه شهد الهزيمة التى لحقت بمبادرات جرانت الخارجية ، فقد قصر هايز ، وهو رئيس أقل شعبية بمراحل ، سياساته على معاونة التجارة الأمريكية والسفر – النشاط الوحيد لوزارة الخارجية الذى يؤثر مباشرة على الناخبين الأمريكيين ومن ثم الوحيد الذى يحظى بتأييد الكونجرس . وحيث إن الكساد كان قد دفع رجال الأعمال فى بعض القطاعات إلى التطلع فيما وراء السوق المحلية إلى أسواق فى أراض أجنبية ، أصبحت تنمية التجارة النشاط الرئيسى لوزارة الخارجية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر .[١٠٩]

والاستثناء الوحيد لهذا النمط من العجز تمثل فى ساموا .[١١٠] ففى عام ١٨٧٧ ، ارتحل زعيم إحدى القبائل من ساموا إلى واشنطن لطلب الضم أو على الأقل الحماية الأمريكية لجزيرته . والتقى مع فريدريك سيوارد ، وكان لايزال مساعدا لوزير الخارجية ويشعر بالإحباط بسبب عدم قدرة الحكومة الأمريكية على تحقيق رؤى والده . وابتهج سيوارد بهذه الفرصة ، وإدراكا منه بأن الكونجرس سوف يرفض ببساطة أيا

---

١٠٧ - David Pletcher, *The Awkward Years*: *American Foreign Relations Under Garfield and Arthur* (Columbia: University of Missouri Press, 1962).

١٠٨ - Brainerd Dyer, *The Public Career of William M. Evarts* (Berkeley: University of California Press, 1933), 185-238.

١٠٩ - This aspect of American diplomacy is highlighted in LaFeber, *The New Empire;* and Williams, *Modern American Empire*.

١١٠ - Ryden, *Foreign Policy of the United States in Relation to Samoa*, 188-200.

من الخيارات المفضلة للزعيم ، أقدم سيوارد على التفاوض على معاهدة تحصل الولايات المتحدة بموجبها على محطة بحرية ومرفأ للتزود بالفحم في باجو باجو في مقابل بذل واشنطن « لمساعيها الحميدة » في حالة وقوع مشكلة بين ساموا وأي أمة أخرى . ومما يدعو إلى الدهشة ، أن مجلس الشيوخ وافق على المعاهدة بالإجماع في جلسة تنفيذية ، دون أن يترك وراءه تسجيلا للأسباب التي تفسر لماذا تحرك بمثل هذه السرعة الآن ، في حين أنه رفض معاهدة تكاد تكون مماثلة قبل ست سنوات فقط .(١١١) وحتى بعد تصديق مجلس الشيوخ على المعاهده ، رفض مجلس النواب اعتماد أية أموال لبناء حوض للفحم في باجو باجو .

كانت إدارة هايز تمثل خطا فاصلا في السياسة الخارجية الأمريكية لأواخر القرن التاسع عشر . ومع اقتراب نهايتها ، انفرجت عدة قيود شديدة كانت مفروضة على سياسة الدولة ، وحدثت تحولات في توجهات السياسة الخارجية ببطء وفطنة . وتمثلت الفرصة الصغرى في أن مجلس النواب عاد لفترة سنتين (١٨٨١ - ١٨٨٣) إلى أيدي الحزب الجمهوري . وتمثل التغيير الأهم في اعتبار أن أقوى مصدر للسلطة البديلة يكمن في : المال . وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، أدرك رجال الدولة الأمريكيون أن الخزانة ، بالرغم من عدة تخفيضات في الضرائب ، لا تزال تحقق فائضا سنة بعد أخرى . ففي عام ١٨٨٠ ، تعدى الفائض ١٠٠ مليون دولار . كان في مقدورهم خفض الرسوم الجمركية لكي يتخلصوا من غالبية الفائض ، إلا أن الدوائر الداخلية القوية - كثير منها من الجمهوريين - فضلت حماية الصناعات الوطنية . وبحث السياسيون عن قضايا يمكن للحكومة الفيدرالية أن تنفق الأموال عليها - « إهدار الفائض » على حد قول النقاد . وتواصلت أسباب القلق لدى الديمقراطيين من الدين القومي ومخاوف الإسراف في الإنفاق الحكومي ، ولكن الفائض الكبير المستمر أدى إلى التغيير حتى في وجهات نظرهم إزاء الإنفاق الحكومي . ومع اقتراب العقد من نهايته ، تخلى الكونجرس عن الافتراض بأن الحكومة لا تستطيع إنفاق النقود خارج نطاق الاحتياجات الضرورية ، وبدأ يتقبل الإنفاق في مجالات معينة ، خاصة البحرية الأمريكية . وتلاحم هذا الفائض مع الاحتراف البيروقراطي وحكم أقل انقساما لينتج عن ذلك نشوء « البحرية الجديدة » .(١١٢)

---

١١١ - *Journal of the Executive Proceedings of the Senate* (Washington, D.C.: U.S. Government, 1901), 21:220-1.

١١٢ - وردت أفضل التقارير عن تعاظم البناء هذا في : Harold and Margaret Sprout, *The Rise of American Naval Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1939), 165-202; and John D. Long, *The New American Navy* (New York: Outlook, 1903).

كان تشستر آرثر رجلا غير ملائم لتدشين تغييرات عظمى فى سياسة الدولة . وبالرغم من كونه سياسيا جمهوريا مغمورا ، إلا أن جيمس جارفيلد اختاره نائبا للرئيس لإرضاء جناح مهم داخل الحزب . وباغتيال جارفيلد بعد فترة وجيزة من بدء ولايته الأولى ، أصبح آرثر فجأة ودون توقع رئيسا (١٨٨١ ـ ١٨٨٥) . ودحضا للتوقعات ، أثبت آرثر أنه مصلح ، وكان أول رئيس يضغط من أجل التوسع البحرى .[١١٣] وبدأ وزيرا البحرية وليام هانت ووليام شاندلر يتصلان بأعضاء الكونجرس من أجل بناء أسطول أكبر منذ عام ١٨٨١ وبعده . وكان منطق هانت بسيطا ويستند مباشرة إلى موارد أمريكا المتعاظمة : « كنا غير قادرين على مثل هذا الاستعراض الملائم لقوتنا البحرية فى الخارج بالقدر الذى يجعلنا محترمين » . وقارن بوضوح العلاقة بين القوة الاقتصادية لأمريكا ونفوذها الجلى بما تملكه القوى الكبرى : « إنه مصدر للعار لضباطنا ومواطنينا عامة أن تبدو سفننا الحربية فى مثل هذا الوضع المتردى مقارنة بما تملكه قوى أخرى أدنى منزلة » .[١١٤] وقد خلص شاندلر بالمثل إلى أن البحرية « تعجل بدعم قوة الأمة وتنفخ الحياة والقوة فى علاقاتها الدولية » .[١١٥] ولم يطلب هانت وشاندلر فى بداية الأمر أسطولا « جديدا » ، وإنما نسخة أكبر من الأسطول القديم – مدافع ساحلية ، وألغام الموانى، وسفن تستهدف الإغارة على تجارة الأعداء ، وعلى صدّ هجمات العدو على أقصى تقدير . وبعد بضع سنوات ، لم يكن الكونجرس ولا المثقفون ولا رجال البحرية المحترفون المعروفون باسم أنصار البحرية راضين بمجرد الزيادة . كانوا ينشدون التوسع فى كل من حجم الأسطول الأمريكى والغرض منه . وبعد ثلاث أو أربع سنوات من النتائج المختلطة ، نجحوا فى تحويل البحرية ، وفقا لتعبير أحد الباحثين ، من وضع « دفاعى – دفاعى » إلى « هجومى – دفاعى » .[١١٦] واعتمدت الاستراتيجية البحرية الجديدة المقدامة على سفن أكبر وأقوى تسليحا . ولم يكن هذا التغيير مخططا عن عمد ولا كان ، حتى عام ١٨٨٩ ، قد تم تطبيقه بالكامل ، ولكنه سجل بدايات التحول فى الاستراتيجية الأمريكية التى ستصبح ملحوظة على نطاق واسع مع نهاية العقد .

ومع أن إدارة آرثر حققت بداية مهمة ، إلا أن المتابعة من جانب الكونجرس لم تكن متسقة . وفى ١٨٨٣ ، قَبِل الكونجرس القديم فى فترة الإعداد لتولى الكونجرس التالى له ، اقتراحات الإدارة بالكامل ، موافقا على ثلاثة طرّادات مدرعة جديدة ، وسفينة

---

١١٣ - للوقوف على نظرة عامة جيدة ، انظر : Justus D. Doenecke, *The Presidencies of James A. Garfield and Chester A. Arthur* (Lawrence: Regents Press of Kansas, 1981).

١١٤ - Secretary of the Navy, *Annual Report, 1881*, 3.

١١٥ - Secretary of the Navy, *Annual Report, 1882*, 32.

١١٦ - Mark Russell Shulman, "The Emergence of American Sea Power: Politics and the Creation of a U.S. Naval Strategy, 1882-1893" (ph.D. dissertation, University of California, 1990), 204-56.

شراعية سريعة واحدة ، وأربع سفن حربية للمراقبة (تم بناؤها جزئيا) . غير أن مجلس النواب الجديد المنتخب فى الخريف السابق كانت أغلبيته ديمقراطية ، وسرعان ما وجد خطأ فى مخططات الإدارة . وفى الوقت الذى ترك فيه آرثر الرئاسة ، كان أسطوله الجديد يزيد قليلا على الذى تم بناؤه حتى عام ١٨٨٣ . وفى داخل الكونجرس نفسه ، كان المناخ الفكرى قد تغير ، حيث أصبح وجود أسطول كبير مسألة أساسية لهيبة أمة متنامية . ويقول النائب إ. جون إيليس فى عام ١٨٨٢ « إذا كنا نتوقع على الإطلاق أن نحتل مرتبة ملائمة وسط الأمم على الكوكب الأرضى ، فلا بد أن نمتلك أسطولا » . وطالب عضو آخر من زملائه أعضاء الكونجرس بأن يقلعوا عن التظاهر بأن السفن الجديدة يجرى بناؤها للدفاع الساحلى وأن « يتناولوا قضية الأسطول القادر على التعامل مع البحار كقوة ضاربة » .[١١٧] وأعلنت لجنة الشؤون البحرية بمجلس النواب أن « قوة معنوية جبارة تكمن فى السفينة التى تبلغ سرعتها خمس عشرة عقدة بحرية » .[١١٨] وكان المقدر ألا تقتصر خدمة هذا الأسطول على حماية أمريكا ، وإنما تتضمن انتهاج « سياسات إيجابية » مثل تأسيس النفوذ الأمريكى فى أمريكا الجنوبية و« إخضاع » المكسيك .[١١٩]

وأمضى فريدريك فريلنجهايزن ، وزير خارجية آرثر ، غالبية وقته فى مساعدة رجال الأعمال فى استكشافهم للأسواق الخارجية . ورفض عروضا لإقامة القواعد والمحميات تقدمت بها حكومتا هايتى وفنزويلا ، شارحا فى وضوح أنه لا يبتغى « أقاليم نائية » . وذهبت توصيات شاندلر بأن تحصل الولايات المتحدة على محطات للتزود بالفحم فى الكاريبى ، وأمريكا الجنوبية ، وليبريا ، وشرق أفريقيا ، وكوريا أدراج الرياح . ولكن مصطلحات المحادثة تغيرت ، ودعت أصوات داخل الإدارة ضمنيا إلى العودة إلى أهداف دعاة التوسع بعد الحرب . وكان المثال الصغير ، وإن كان نموذجيا مثيرا ، هو قرار الولايات المتحدة بالمشاركة فى مؤتمر برلين لعام ١٨٨٤ ، ذلك اللقاء التقليدى للإمبرياليين الأوروبيين الكبار لتسوية الصراع المتنامى على الكونجو .

وتصدرت جدول أعمال الإدارة مرة أخرى ، قضيتان تتعلقان بالمصالح الأمريكية ، هما هاواى وقناة بنما . كانت الأولى مجرد تجديد لمعاهدة الالتزام المتبادل لعام ١٨٧٥ ، التى انتهى أجلها فى ١٨٨٢ . وقد أدت معارضة دوائر الأعمال إلى تأخير المفاوضات ، ووقع فريلنجهايزن ووزير هاواى المفوض فى واشنطن المعاهدة الجديدة

---

١١٧ - ورد فى : Robert Seager, "Ten Years before Mahan: The Unofficial Case for the New Navy, 1880-1890," *Mississippi Valley Historical Review* 40, no. 3 (December 1953): 501-2, 504.

١١٨ - ورد فى : Shulman, "Emergence of American Sea Power," 227.

١١٩ - Seager, "Ten Years before Mahan," 506.

عام ١٨٨٤ . واستغرق مجلس الشيوخ وقتا أطول من ذلك للنظر فى المعاهدة ، ووافق عليها بعد أكثر من سنتين ، عندما وقف الرئيس جروفر كليفلاند بثقله وراءها . والتزاما برغبته فى تأكيد سيطرته على السياسة ، بغض النظر عن مدى اتساقها ، أصر مجلس الشيوخ ، الذى كان عادة ما يدفع الإدارة إلى عدم قبول التزامات أو قواعد أو أقاليم على أرض أجنبية ، على أن تُمنح الولايات المتحدة حقوقا بحرية خاصة فى بيرل هاربور . ووافقت هاواى ، ووُضعت المعاهدة موضع التنفيذ فى يناير ١٨٨٧ .

وكان آرثر وفريلنجهايزن يشعران بقلق عميق إزاء الخطط الفرنسية لتمويل قناة برزخ فى بنما . وافترضا أنه ما إن توفر قوة أوروبية كبرى الأموال لمثل هذا المشروع الاستراتيجى القيم ، حتى تقع القناة فى النهاية فى أياديها . وقد حاولت الشركات الأمريكية – ولكنها فشلت – فى جمع الأموال من جانبها ، كما رفض الكونجرس تكليف شركة أمريكية أو حتى إصدار قرار يعرب فيه عن تأييده للمشروع . وعلاوة على هذه الصعوبات ، كانت هناك معاهدة كلايتون – بولوير مع بريطانيا العظمى ، التى حظرت وجود قناة أمريكية خاصة . وقرر فريلنجهايزن أن يبدأ المفاوضات مع نيكاراجوا ، الموقع البديل للقناة . وفى أول ديسمبر ١٨٨٤ ، وقع معاهدة مع حكومة نيكاراجوا ، منتهكا بذلك معاهدة كلايتون – بولوير . ومنحت المعاهدة الولايات المتحدة ترخيصا ببناء قناة ، فى مقابل حماية واشنطن لوحدة أراضى نيكاراجوا . ولكن ذلك كان فوق طاقة مجلس الشيوخ وأسرع من حركته ، فرفض الموافقة على المعاهدة . وأصر آرثر على موقفه وحصل على تأكيدات بأن المجلس سيعيد النظر فى المعاهدة فى الفترة الرئاسية التالية . غير أن خليفته ، جروفر كليفلاند ، كان انعزاليا ومناهضا للتوسع بطبيعته . وسحب كليفلاند المعاهدة لأنها ، فى رأيه ، تنطوى على « تحالف يسبب التورط » .

وكان يمكن أن يؤدى انتخاب كليفلاند (١٨٨٥ ـ ١٨٨٩) إلى وضع نهاية فاصلة للحزم الجديد الذى تميزت به السياسة الخارجية الأمريكية . لقد كان كليفلاند انعزاليا ملتزما خاض حملته الانتخابية معارضا للامبريالية والتوسع . وغالبا ما كان يعيد للإذهان نصيحة جورج واشنطن فى خطاب الوداع عن شجب التحالفات ، وعمل بوضوح على إبطاء خطى توسيع المصالح التى أنعشها آرثر . ورفض كليفلاند الترويج لمعاهدة القناة التى عقدها آرثر مع نيكاراجوا ، ولفظت أنفاسها الأخيرة جنبا إلى جنب مع المعاهدات التبادلية مع المكسيك وعدد من دول أمريكا الجنوبية ، بسبب الافتقار إلى موافقة مجلس الشيوخ . وسحب من مجلس الشيوخ مناقشة معاهدة مؤتمر برلين التى تضمن بابا مفتوحا أمام مصالح الولايات المتحدة فى الكونجو . ومع أن كليفلاند كان يحد من سرعة وإقدام السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن الاتجاه العام لم يتغير . ويعتقد أحد الباحثين المتشككين بأن جماهير المستمعين للمحاضرات الأخلاقية لكليفلاند ووزير خارجيته

توماس ف . بايارد ، « كانوا يتبينون من خلال نبرات الوعظ الأخلاقى العالية نظرة ثاقبة تؤيد المصالح القومية » .(١٢٠) فقد أيد كليفلاند تبادل الالتزامات مع هاواى إلى حد الموافقة على تعديل يعطى الولايات المتحدة محطة للتزود بالفحم وللبحرية فى بيرل هاربور . وأعد القنصل العام البريطانى في هونولولو تقييما صحيحا لأهمية هذا التحرك ، موضحا أن هذا التوسع فى النفوذ الأمريكى هناك سوف يجعل ضياع استقلال هاواى أمرا حتميا .(١٢١)

كان أوضح دليل ملموس على التحول فى السياسة الخارجية الأمريكية هو استمرار تعاظم القوة البحرية . وكانت أوامر التكليف تخصص لرجال الصناعة الجمهوريين بدلا من الديمقراطيين ، ولكن الخطى تسارعت بالفعل .(١٢٢) وفيما بين ١٨٨٥ و١٨٨٩ ، أجاز مجلس النواب الديمقراطى والرئيس الديمقراطى ، والمفترض أنهما مناهضان للبحرية والتوسع ، بناء ثلاثين سفينة من مختلف الأنواع ، بما فى ذلك أول بوارج تمتلكها الأمة ، وأقدما على تنفيذ التحول الاستراتيجى نحو وضع بحرى هجومى متعاظم .(١٢٣) وبلغ الوزن الكلى للسفن الجديدة ١٠٠ ألف طن ، ولم يكن الثمن بسيطا : فقد بلغت تكاليف بناء البارجة الواحدة ما لا يقل عن ٢,٥ مليون دولار . ووصلت تكلفة المدمرة *نيويورك* التى أجيزت عام ١٨٨٨ إلى نحو ٤,٥ مليون دولار ، أو واحد فى المائة من الإيرادات الفيدرالية . وسجل التصديق على بناء البارجة المنكوبة مين فى عام ١٨٨٦ « انحراف الميزان » فى اتجاه القوة الهجومية ، حيث أصبحت الدفاعات الساحلية جزءا محدودا وعتيقا بشكل متزايد من الأسطول الأمريكى الجديد .(١٢٤) ومن خلال المناقشات والمناظرات التى دارت حول تعاظم القوة البحرية ، بررت كل من الإدارة والكونجرس الإنفاق المتزايد بعقد المقارنات بين أسطول الولايات المتحدة ، والأساطيل الأكبر للقوى الكبرى الأخرى وأساطيل القوى الإقليمية

---

١٢٠ - Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 77. on Cleveland's foreign policy in general, see also Richard E. Welch, Jr. *The Presidencies of Grover Cleveland* (Lawrence: University Press of Kansas, 1988), 157-201.

١٢١ - Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 71.

١٢٢ - حاول آلان نيفينز الذى كتب سيرة كليفلاند أن يقدره حق قدره بالنسبة لمنشأ الأسطول الجديد . انظر : Nevins, *Grover Cleveland: A Study in Courage* (New York: Dodd, Mead, 1932), 217.

١٢٣ - انتهى مجلس الشيوخ فى انتخابات ١٨٨٤ إلى أيدى الجمهوريين ، ولكن عملية تعاظم البحرية استمرت دون انقطاع منذ كان الجمهوريون أشد حماسا بشأن أسطول كبير وحديث عن الديمقراطيين . وعلاوة على ذلك ، كانت التحولات فى مجلس الشيوخ أقل أهمية بالنسبة إلى مستقبل الأسطول ، حيث إن مجلس النواب هو الهيئة المختصة بتسديد النفقات .

١٢٤ - Shulman, "Emergence of American Sea Power," 255.

من المرتبة الثانية مثل شيلى والبرازيل والأرجنتين .[١٢٥] ومع حلول عام ١٨٩٠ ، كانت الاستراتيجية الأمريكية الكبرى قد تحولت : أصدر وزير البحرية بنجامين تراسى نداءه الشهير من أجل بناء أسطول من البوارج ، وشرح ألفريد ثاير ماهان بقوة الأسباب الكامنة وراء ذلك . والواقع ، أن العقد السابق قد وضع الأسس ، فكريا وماديا ، للبحرية الأمريكية الجديدة .

تهديدات وردود أفعال (١٨٦٥ - ١٨٨٩)

إن سجل السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال هذه الفترة يدحض التنبوء المركزى للواقعية الدفاعية ، بأن الدول تتوسع لمواجهة التهديدات من الخارج . والواقع ، أنه عندما واجه رجال الدولة الأمريكيون تهديدا جادا - قد يراه الشعب فى حينه وحتى الآن تهديدا جادا - جاء رد فعلهم بطريقة عكسية تماما : كانوا غالبا على حذر ، وكانوا عادة ما يخندقون المصالح الأمريكية بدلا من العمل على توسيعها . وعلاوة على ذلك ، فإن تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية فيما بين الحرب الأهلية وعام ١٨٩٠ يثبت تطويع مفهوم الخطر ، ومن ثم ضعف تفسير الواقعية الدفاعية للتوسع . وكلما قرر القادة الأمريكيون توسيع مصالح بلادهم فى الخارج ، سارعوا باكتشاف أخطار أجنبية للمنطقة موضوع التساؤل - أحيانا بدافع من الاعتقاد الصادق ، وأحيانا للتأثير على المناقشة - وبرروا سياساتهم كما يمليها وضع الأمة المخترق بصورة خطيرة . وكما قال ماك جورج باندى ، مستشار جون ف . كنيدى للأمن القومى ، عندما اعترف بأن التدخل الأمريكى فى فيتنام لم يكن بدافع هجوم « الفيت كونج » على بليكو أو أى أزمة معينة أخرى . وقال إن « بليكو ومثيلاتها هى مجرد مطايا ، وإذا كنت تتطلع إلى واحدة منها فإنها ستسعى إليك » .[١٢٦]

وينعكس النمط العام الأول - وهو أن الولايات المتحدة لم تواجه تهديدات حقيقية وإنما تزودت بها - فى رد فعل الولايات المتحدة على التهديدات التى مثلتها بريطانيا ومستعمراتها فى أمريكا الشمالية . وشارك المؤرخون منذ منتصف القرن العشرين فى التأكيد على أن الولايات المتحدة كانت ، طوال غالبية القرن السابق ، تتمتع بحلف ضمنى مع بريطانيا العظمى ، وكانت البحرية الملكية ذات القوة المطلقة فعليا ، تحميها ، بصفة خاصة ، من تقلبات العالم . والمؤكد أن هذا التفسير لتاريخ القرن التاسع عشر من شأنه

---

١٢٥ - Increase of the Naval Establishment," *House Report No. 993*, 1886, 1-23; *Congressional Record*, July 24, 1886, 7476.

١٢٦ - ورد فى : Robert Jervis, *Perception and Misperception in International Politics* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976), 14.

أن يذهل رجال الدولة الأمريكيين فى أواخر القرن التاسع عشر ، الذين يعتبرون بريطانيا العظمى دون أدنى شك أشد الأخطار التى تواجه الولايات المتحدة ومصالحها ، ويعتبرون البحرية الملكية ، بصفة خاصة ، أكبر مصدر تهديد منفرد للأمان المادى للبلاد . وقد يصعب اعتبار هذا التفاعل غريبا ، فقد خاضت الولايات المتحدة الحرب مرتين ضد إنجلترا خلال القرن ونصف القرن الماضيين - وخسرت الحرب الأخيرة بصورة مدوية حينما أبحر الأسطول الملكى إلى الساحل الشرقى ، ليقصف واشنطن ويشعل النيران فى البيت الأبيض .

ومع نهاية الحرب الأهلية ، كان الشعور المعادى لبريطانيا فى الولايات المتحدة قد وصل إلى ذروته . وكانت الرؤية العامة أن لندن تحالفت مع الاتحاد (الولايات الإحدى عشرة التى انفصلت عن الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٦٠ و١٨٦١) بالقول والفعل معا . وإلى الشمال من الولايات المتحدة مباشرة ، قبعت كندا تذكرة دائمة وعلى نطاق واسع ومرئى بالقوة البريطانية . واعتقد بعض دعاة التوسع ، الذين طالما تطلعوا إلى كندا ، بأن الولايات المتحدة إذا حشدت كل قواها فإن لديها الفرصة الكاملة للعمل . وقد جاء فى نشيد وطنى يحظى بشعبية لدى قوات اليانكى (الشمال الأمريكى) ما يعرب بوضوح عن هذه الفكرة :

إنه أولا سيضع حدا للانفصال
حدا كاملا وإلى الأبد ،
وبعدها يقوم بإسقاط
سلطة التاج البريطانى عن كندا .(١٢٧)

وشارك فى هذا الشعور سياسيون وصحفيون أمريكيون ذوو شأن يكفى لإقلاق البريطانيين . وفى عام ١٨٦٥ ، عندما ناقش مجلس العموم إجراءات الدفاع عن كندا ، افترض جميع الأعضاء تقريبا أن أمريكا سوف تنتهز أقل فرصة للتحرك شمالا . وشرح أحد الكتاب فى بيان له كيف أن ظروف التوسع المواتية أصبحت ناضجة ، بقوله : « إن كندا تكاد تكون بلا دفاعات ، والأكثر من ذلك أنه لا يمكن الدفاع عنها . وذلك لأن الولايات المتحدة لديها جيش وأسطول هائلان وقد يصبحان عاطلين عما قريب وفى حاجة إلى عمل . إنهم يتطلعون إلى شىء يعيد لهم وحدتهم ، وإنهم يتصورون أن حربا خارجية قد يكون لها هذا التأثير » . وفى كندا ، قدم كونولى ، كبير الأساقفة فى هاليفاكس ،

---

١٢٧ - ورد فى: **Joe Patterson Smith, "The Republican Expansionists of the Early Reconstruction Era" (Ph.D. dissertation, University of Chicago, 1933), 16.**

افتراضا كلاسيكيا مماثلا بقوله : « ليست هناك أمة توافرت لها قوة الفتح إلا استخدمتها ، أو أساءت استخدامها ، فى أول فرصة مواتية » .(١٢٨)

ولكن شيئا من هذه التنبؤات لم يتحقق ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنه مهما كانت القضية شعبية ، لم يكن الرئيس ولا وزير خارجيته يعتقدان أن كندا تستحق الصراع مع بريطانيا الجبارة . وليس ذلك لأن سيوارد لا يريد ضم كندا - لقد كان فى كتاباته الإمبريالية وخطبه يشير دائما إلى أن كندا جزء من مصير الولايات المتحدة . ويمكن أن يكون قد شجع « منظمة إخوان الفين » الأيرلندية على شن غارات عبر الحدود الشمالية فيما بين ١٨٦٦ و ١٨٧٠ ، اعتقادا منه بأن ذلك سوف يضع ضم كندا على جدول الأعمال بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى . غير أن سيوارد لم يأل جهدا فى توضيح أنه لن يحاول الاستحواذ على كندا بالقوة من بريطانيا . وأن أى وحدة بين أمتىّ أمريكا الشمالية ينبغى أن تكون « حرة وتلقائية » ، وأن يتم ذلك « بالتشاور الكامل مع حكومة بريطانيا العظمى » .(١٢٩) وعندما أثار سيوارد الأمر مع البريطانيين لم يجد لديهم آذانا صاغية ، وأسرع بإسقاطه . ويختلف هذا النهج اختلافا بيّنا عن إصراره الشديد على الاستيلاء على الجزر الصغيرة فى الكاريبى ، حيث كانت لديه مصلحة أكثر حداثة وأقل تطورا .

وتوخى سيوارد وخليفته هاملتون فيش هذا النهج الحذر فى مواجهة الشعور المخالف فى أوساط الشعب ـ وفى داخل مجلس الشيوخ نفسه . وفى بداية عهد فيش ، ألقى تشارلز سومنر خطابا حادا بشأن المفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة حول ادعاءات *آلاباما* . وادعى بأن حياد بريطانيا وبناءها عدة طرادات لصالح التحالف ـ أسوأها سمعة الطراد آلاباما ـ ألحق بالشمال خسائر مباشرة قدرها ١٢٥ مليون دولار ، وخسائر غير مباشرة بلغت ٢ مليار دولار . وكان المفترض ، كما أعلن سومنر بجلاء فيما بعد ، أن تدفع بريطانيا هذا الرقم غير المعقول بالتنازل عن كندا للولايات المتحدة . كان جرانت وفيش دعاة توسع ، وكلاهما متحمس بصفة خاصة للوحدة مع كندا . ولكنهما ، مثل سيوارد ، يعترفان ـ خاصة وزير الخارجية فيش ـ بأن صراعا مع بريطانيا ستكون تكلفته باهظة .(١٣٠) وقد أعاد سومنر ، برفع الرهان إلى هذه الدرجة المثيرة دون قصد ، المناقشات الدائرة حول الموضوع إلى الخط الرصين ، وتراجع جانب كبير من الرطانة العارضة المناهضة لبريطانيا أمام الحذر . وقد جاء فى كلمات

---

١٢٨ ـ انظر المرجع السابق ، صفحة ٢٣ .

١٢٩ ـ Van Deusen, *William Henry Seward*, 536-37.

١٣٠ ـ Nevins, *Hamilton Fish*, 218.

هنرى آدامز : « وما إن بدأت إنجلترا بالتعنيف حتى بدأ الناس لدينا فى التردد » . وأوضح الوكيل الدائم لوزارة الخارجية البريطانية بأن دعاة التوسع الأمريكيين غالبا ما « يتراجعون » عندما يواجهون عدوا لا ينفع معه « التهديد والوعيد » وحدهما .[131]

كما « تراجعت » الولايات المتحدة عندما واجهت قوة كبرى أخرى إلى الجنوب . فقد استغل نابليون الثالث فرصة الضعف الأمريكى إبان الحرب الأهلية ، لإحياء خططه لتحقيق وجود إمبريالى فرنسى فى أمريكا الشمالية ، وأقدم على إرسال حملة عسكرية إلى المكسيك . وفى أبريل ١٨٦٤ ، أعلن دميته المتحركة أرشيدوق النمسا ماكسميليان « قبوله » عرش المكسيك . وكان سيوارد يعتبر المكسيك على الدوام مجالا حيويا للمصالح الأمريكية ، وكانت أحلامه ، كما أوردنا من قبل ، تتخيل امبراطورية أمريكية قارية تكون مدينة مكسيكوسيتى عاصمة لها . لكن مع استمرار الحرب الأهلية مستعرة ، واجه سيوارد هذا التهديد بالحذر والتحفظ . غير أن الكونجرس كان سريعا فى غضبه ، وأصدر قرارا يعلن فيه أن إقدام دولة أوروبية على إقامة مملكة فى أمريكا الشمالية انتهاك للسياسة الأمريكية ولا ينبغى التسامح فيه . وأبدى جنرالات الجيش الأمريكى استعدادهم للانخراط فى قوة بينيتو خواريز المعادية لفرنسا لطرد ماكسيميليان .[132] ومع ذلك ، التزم سيوارد الصمت ، مخففا من غلواء رطانته العامة العرضية فى المحادثات الرسمية . وأكثر ما يلفت النظر ، أن داعية التوسع الكبير هذا لم يذكر مرة واحدة مبدأ مونرو بالنسبة إلى قضية المكسيك . واعترافا من جانبه بضعف الأمة ، لم يكن أمام سيوارد سوى الانتظار لحين انتهاء الحرب الأهلية ليرد على هذا التهديد . وما إن انتهت الحرب حتى تغير موقف سيوارد بصورة ملحوظة ، حيث أبلغ الحكومة الفرنسية بأن الولايات المتحدة تريد خروج فرنسا من المكسيك . وكان الكثيرون من جنرالات الجيش ، بما فى ذلك جرانت وليو والاس ، قد أرادوا التحرك ضد المكسيك ، كما طالب الكونجرس بالتحرك . ومرة ثانية ، دعا سيوارد إلى توخى الحذر ، وتمكن من خلال الدبلوماسية الحازمة والصبورة فى آن واحد من إزاحة الوجود الفرنسى من القارة فى عام ١٨٦٧ .[133] وحينما حاولت دولة أوروبية معادية ذات إمكانيات أضعف - وهى النمسا - استكشاف احتمالات إرسال قوات لمعاونة ماكسيميليان ، كانت دبلوماسية سيوارد أشد جرأة بصورة كبيرة . وبينما كان يفكر فى موقف فرنسا ، أطلق سيوارد تهديدا مقنّعا بغلالة رقيقة بالحرب موجها إلى حكومة النمسا .[134] ولكن ينبغى على

---

١٣١ - ورد فى : Donald, *Charles Sumner*, 387.

١٣٢ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٣٥٧ .

١٣٣ - Van Deusen, *William Henry Seward*, 368-70, 488-95.

١٣٤ - انظر : See Stephen J. Valone, "'Weakness offers Temptation': William H. Seward and the Reassertion of the Monroe Doctrine," *Diplomatic History* 19, no.4 (Fall 1995): 583-99.

المرء أن يلاحظ ، أن قرار سيوارد بعدم تحدى الوجود الفرنسى فى أمريكا الشمالية ، كان يرجع إلى حد كبير إلى الاضطراب الشديد الواقع فى الولايات المتحدة بسبب الحرب الأهلية . ففى مواجهة تهديد التحالف (الانفصالى) للوحدة القومية ، لم يكن أمام الحكومة الاتحادية من فرصة سوى إغفال مثل تلك التهديدات التى تعتبر شيئا ثانويا عند المقارنة ، الأمر الذى يجعل هذه الحالة غامضة بعض الشيء .

لكن الاتجاه العام كان واضحا : فالأماكن التى اختار سيوارد محاولة التوسع فيها تكذب الإيحاء بأن جهوده كانت ردا على أية تهديدات . لقد تجنب عن وعى تلك المناطق التى كان للقوى الأوروبية الكبرى مصالح فيها ، واختار بدلا من ذلك مناطق ضعيفة ومعزولة . وتوفر جزر ميدواى غير المأهولة مثالا ملائما - وإن كان مبالغا فيه لحد ما . وقد لاحظ جيديون ويلس ، وزير البحرية حاد اللسان وداعية التوسع الملتزم فى إدارة أندرو جونسون ، أن جهود سيوارد لم تكن تستهدف مجابهة تهديدات معينة ، وهكذا أغفل رؤية قيمة القواعد التى سال لها لعاب سيوارد فى جزر الهند الغربية . وكما انتهى المؤرخ إرنست باولينو فى دراسته الفاحصة عن سيوارد ، فإن « الحجة القائلة بأن مصلحة سيوارد في شراء محطات التزود بالفحم كانت عسكرية بالدرجة الأولى ، يزيد من ضعفها غياب أى تهديد وشيك من جانب أية دولة أجنبية لها ممتلكات فى المنطقة آنذاك » .[١٣٥] وكانت مخططات جرانت انعكاس لمخططات سيوارد ، ومن ثم قابلة لنفس النقد . وقد يرد دعاة الواقعية الدفاعية بأنه بالرغم من افتراضهم أن الدول لابد أن تتوسع استجابة للتهديدات ، فإن دولا قد تتوسع مع ذلك أثناء فترات الأمن النسبى . وتسود عوامل أخرى فى تلك الأوقات . وقد يتحججون بأن الولايات المتحدة أفادت من مناخ دولى خال من التهديدات الفعلية فى أواخر القرن التاسع عشر ، وأن دوافعها التوسعية حفزتها عوامل أخرى . أما إذا كانت نظرية الواقعية الدفاعية للسياسة الخارجية قادرة فى نفس الوقت على الادعاء بأن التهديدات تسبب التوسع ، وأن غياب التهديدات يمكن أن يسبب التوسع أيضا ، إذن فإن النظرية يستحيل إثبات خطئها وتكون قوتها التنبؤية محدودة .[١٣٦]

---

١٣٥ - ورد فى : Paolino, *Foundations of the American Empire*, 119-21; Gideon Welles, *Diary of Gideon Welles, Secretary of the Navy under Lincoln and Johnson* (Boston: Houghton Mifflin, 1911), 3:95-96.

١٣٦ - بعبارة أخرى ، تنطوى مثل هذه الحجة الواقعية الدفاعية على أن التهديدات وحدها سبب كاف للتوسع ، وليس لأنها لازمة وكافية . ولكن هناك أسباب عديدة كافية للتوسع ، من جماعات المصالح الداخلية ، إلى صانعى الأساطير القومية ، إلى التهديدات . وكما ناقشنا من قبل ، فإن موقف الواقعية الدفاعية يستحوذ على جانب من الحقيقة الخاصة بالعلاقات الدولية . والسؤال الرئيسى يتعلق بتعريف الأسباب التى تكون لازمة وكافية معا .

وما إن يتم تجهيز خطط التوسع ، فإن التهديدات تظهر دون إبطاء . وبالرغم من أن غالبية الأسباب المقدمة لصالح شراء آلاسكا تناولت الموارد الطبيعية للإقليم ، فقد دافع سيوارد وسومنر بحجة أن المنطقة معرضة بشدة للقوة البريطانية . وبينما كان ذلك حقيقة مؤكدة ، نظرا لأن كندا تتاخم المنطقة ، فإن بريطانيا لم تبد أى اهتمام بآلاسكا ، حتى عندما علمت بأن أمريكا سوف تصبح مالكتها الجديدة . ومن وجهة النظر الجيوبوليتيكية ، فإن الإبقاء على قوتين أوروبيتين - بريطانيا وروسيا - فى القارة لتشغل كل منهما الأخرى ، قد تكون استراتيجية أفضل من منظور التهديد . وإن اكتشاف جرانت للتهديدات الأجنبية المزعومة لايزال أكثر مدعاة للإثارة . فبعد أن رفض مجلس الشيوخ معاهدته لضم سانتو دومينجو ، قرر جرانت تجديد النضال مستخدما سببا جديدا سريا يبرر لماذا أصبح الضم حتميا : « إن قوة أوروبية على أهبة الاستعداد لتقدم مليونى دولار لامتلاك خليج سامانا وحده » . ولم تنجح المحاولة ، ورفض مجلس الشيوخ المعاهدة مرة أخرى . ولم تظهر أية وثائق لتدعم دعوى جرانت ، كما أن الخليج لم ينتقل إلى أى قوة أوروبية .[١٣٧]

وبطبيعة الحال صاحبت تعاظم البحرية فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، مناقشات حول التهديدات التى تواجه الأمة .[١٣٨] وتمثلت الولايات المتحدة فى تقارير الكتّاب والسياسيين المؤيدين للبحرية وكأنها « محاطة بدول معادية عازمة على تخريب مدنها الساحلية وعلى تدمير الثروة القومية المتمركزة فيها» . ورسمت بانتظام صورا مفزعة للسفن الحربية البريطانية وهى تدق بمدافعها نيويورك وسان فرانسيسكو ، وسرعان ما أضيفت أساطيل شيلى والبرازيل - وحتى الصين - إلى قائمة الأعداء . ونوقش التسجيل التاريخى لحرب ١٨١٢ وأعيدت كتابته بحيث تتوافق الدروس مع الحاجة لبناء أسطول كبير . وأفضل مثال لتكتيكات إثارة الذعر المبالغ فيها ، إن لم تكن محض افتراءات ، هو « أسطورة شيلى » . فقد ورد ذكر شيلى مرارا وتكرارا أكثر من بريطانيا العظمى بوصفها الأمة الأرجح إقداما على نهب الساحل الأمريكى . وكانت شيلى ، حتى بدء المناقشات حول الأسطول الجديد ، تعتبر على نطاق واسع - من جانب نفس الأشخاص الذين تحدثوا عنها فيما بعد بخوف بالغ - دولة « مفلسة » ، « عديمة القوة » ، و « يحكمها بلهاء يسعون إلى تدمير أنفسهم » . وكان امتلاكها لعدد قليل من السفن المدرعة البريطانية لا يمثل تهديدا يذكر لوضع أمريكا المهيمن فى نصف الكرة الغربى ، فضلا عن أمانها الطبيعى . والسبب الأكثر إقناعا لبناء الأسطول البحرى ،

---

١٣٧ - Nevins, *Hamilton Fish*, 328-30; Donald, *Charles Sumner*, 451-52

١٣٨ - انظر : Seager, "Ten Years before Mahan," 502-6

والمماثل فى وضوحه ، هو أنه يضيف عضلات عسكرية للسياسة الخارجية الأمريكية .[١٣٩]

وفى حين لعبت التهديدات والمخاوف الأمنية إلى حد ما دورها بوضوح فى حفز توسيع المصالح الأمريكية فى الخارج ، إلا أنها نادرا ما كانت الدافع الرئيسى له . وتنتهى دراسة تاريخية حديثة إلى أن « التوسع المثير لاهتمامات والتزامات أمريكا فيما وراء البحار فى السنوات المائة الأخيرة يعكس نمو القوة وليس تدنى الأمن » .[١٤٠] وعندما قامت تهديدات حقيقية ، مثل حالة وجود البريطانيين فى كندا والفرنسيين فى المكسيك ، التزم رجال الدولة الأمريكيون - الذين كانوا بطبيعتهم فى ميادين أخرى وطنيين متطرفين إلى حد التهور - الحذر والصبر . وفى الحالتين ، اختاروا ما أسماه جون كالهون من قبل « التراخى البارع » ، بالرغم من حث الكونجرس والجيش .

الخلاصة

يوضح هذا الفحص الدقيق لفرص توسع المصالح الأمريكية فى الخارج بعد الحرب الأهلية ، سواء ما تم استغلاله منها أو ما رفض ، قوة الواقعية المتمركزة فى الدولة . وكما يشير الجدول (٣ - ١) ، فإن فرضيتها مسؤولة عن خمس عشرة حالة من الحالات الاثنتين والعشرين . (الحالات التى يطلق عليها تعبير « خلافه » يكون السبب فيها متنوعا للغاية بما لا تصح معه نظرية محدودة) . وفيما بين ١٨٦٥ و١٨٨٩ ، تفاعلت السياسة الخارجية الأمريكية ببطء مع الموارد المادية المتعاظمة للبلاد ، وكانت تتصف بنزعة توسعية متزايدة وانتهازية . وعندما لم تستغل الفرص ، كان السبب يرجع إلى البنية الضعيفة للدولة التى لم تتمكن من ترجمة مشروعات السلطة التنفيذية إلى سياسة للحكم . وتتناقض هذه النتائج بشدة مع اعتقاد الواقعية الدفاعية بأن القوة الرئيسية المحركة للسياسة الخارجية للأمة هى استجابتها للتهديدات . وتزعم النظرية أنه كلما كانت البيئة الدولية المحيطة حميدة ، كانت الدولة أقل نزوعا إلى التوسع ، وهو الوضع الذى تحدته الولايات المتحدة آنذاك . فقد كانت الولايات المتحدة دولة آمنة نسبيا ، ولكنها - مع ذلك - انتهجت سياسة خارجية متزايدة الطموحات .

---

١٣٩ - أنظر : Mark Russell Shulman, "The Influence of Sea Power upon History: Rewriting the War of 1812," *Journal of Military History* (Summer 1992).

١٤٠ - John A. Thompson, "The Exaggeration of American Vulnerability: The Anatomy of a Tradition," *Diplomatic History* 16, no.1 (Winter 1992): 43. On the Presence of this tradition in the late nineteenth century, see especially 24-25.

وعندما أحجمت الولايات المتحدة عن التوسع ، كان السبب أقل ارتباطا بغياب التهديدات عنه بضعف الدولة الأمريكية . وعندما واجهت الولايات المتحدة تهديدات حقيقية بالفعل ، اختارت عدم التوسع .

إن حقيقة مضادة بسيطة توضح دور بنية الدولة فى تفسير عجز أمريكا عن الحركة أثناء فترة ما بعد الحرب الأهلية . ولو كان لدى الولايات المتحدة بنية للدولة مماثلة لكافة القوى الكبرى آنذاك – حكومة مركزية أقوى وبرلمان تلتحم فيه السلطتان التنفيذية والتشريعية – لكان من شبه المؤكد أن يصبح كثير من مخططات السلطة التنفيذية سياسة قومية . فقد كان فى وسع الولايات المتحدة أن تحصل ، خلال الحقبة الخالية تماما من التهديدات ١٨٦٥ ـ ١٨٧٧ وحدها ، على ما يقرب من اثنتى عشرة من قواعد ومحطات للتزود بالفحم وجزر بأكملها وشعوب تابعة . وكان من شأن هذا التوسع الأولى أن يؤدى بالتأكيد إلى مزيد من التوسع فى العقد التالى ؛ إذ أن الاستقرار فى المناطق المجاورة يصبح قضية حيوية .

إن تأكيد هذه الدراسة على بنية الدولة يختلف عن التفسيرات التى تستند إلى السياسات الداخلية أو الحزبية . والتوسع لم يتم إجهاضه لأن حزبا كان مؤيدا والحزب الآخر معارضا ، كما أن المشكلات الداخلية لم تكن بصفة عامة تصرف انتباه السياسيين . كانت بنية الدولة الأمريكية تؤكد أن صانعى السياسة المركزية ، الذين يستجيبون بصورة مباشرة تقريبا لضغوط النظام الدولى ، لم يتمكنوا من ترجمة القوة القومية إلى نفوذ قومى ، لأنهم كانوا يرأسون حكومة فيدرالية ضعيفة تواجه صعوبات بالغة فى استخلاص الموارد ، خاصة للنفقات التى لا تعود بفائدة مباشرة على الدوائر الانتخابية للكونجرس . وأتاح الانقسام بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الفرصة أمام الكونجرس لإجهاض مخططات السلطة التنفيذية . لم يكن الكونجرس مناهضا للتوسع بصورة عمياء ، ولكنه كان معاديا للسلطة التنفيذية بصورة عمياء . لقد تبنى الكونجرس وضعا قتاليا تجاه المكسيك وكندا لأن السلطة التنفيذية كانت توفيقية بدرجة أكبر .[١٤١] وكان تشارلز سومنر مواليا لبريطانيا بصورة ملحوظة ، إلى أن صادف قضية حاسمة معادية لبريطانيا يستطيع من خلالها الاستحواذ على مقدرات السياسة الخارجية . ولكن هذه المفارقة لم تغب عن سيوارد ، الذى أفصح عن أن أولئك المدافعين عن ضم كندا هم نفس المشرعين الذين عارضوا الاستيلاء على جميع الأراضى التى اقترحتها إدارة جونسون .[١٤٢]

---

١٤١ ـ يحاج جو سميث بقوة بأن نفس الاتجاه الأوّلى المعادى لبريطانيا فى الكونجرس عام ١٨٦٥ كانت تحفزه الرغبة فى الاستحواذ على السياسة الخارجية من السلطة التنفيذية ، التى خشيت من أنها أصبحت بالغة القوة إبان الحرب الأهلية . انظر : Smith, "Republican Expansionists," 120.

١٤٢ ـ Van Deusen, *William Henry Seward*, 509.

الجدول (٣ - ١)

فرص أمريكا للتوسع ، ١٨٦٥ - ١٨٨٩

الفترة	الحالة	المحصلة	ثبوت الفرضية
١٨٦٥ - ١٨٦٩	١ - هاواى	ع ت	و م د
	٢ - جرينلند وأيسلندا	ع ت	و م د
	٣ - جزر الهند الغربية الدانمركية	ع ت	و م د
	٤ - آلاسكا	ت	و م د
	٥ - جزر ميدواى	ت	و م د
	٦ - سانتو دومينجو	ع ت	و م د
	٧ - هايتى	ع ت	و م د
	٨ - قناة البرزخ (بنما)	ع ت	و م د
	٩ - كندا	ع ت	و م د
	١٠ - المكسيك	ع ت	و م د
١٨٦٩ - ١٨٧٧	١١ - سانتو دومينجو	ع ت	و م د
	١٢ - كوبا ١	ع ت	خلافه
	١٣ - كوبا ٢	ع ت	خلافه
	١٤ - هاواى	ت	و د
	١٥ - قناة البرزخ (بنما)	ع ت	خلافه
	١٦ - ساموا	ع ت	خلافه
١٨٧٧ - ١٨٨٩	١٧ - ساموا	ت	و د
	١٨ - هاواى	ت	و م د
	١٩ - قناة نيكاراجوا	ع ت	خلافه
	٢٠ - فنزويلا	ع ت	و م د
	٢١ - بحرية جديدة	ت	و م د
	٢٢ - مؤتمر برلين	ع ت	و م د

ملحوظة : الاختصارات بالحروف الأولى هى : ع ت = عدم توسع ؛ ت = توسع ؛ و م د = واقعية متمركزة فى الدولة ؛ و د = واقعية دفاعية ؛ خلافه = سبب متنوع للغاية يصعب تصنيفه سواء كواقعية متمركزة فى الدولة أو كواقعية دفاعية .

ويحق لسيوارد أن يغتاظ لعدم استطاعته تشكيل السياسة القومية . وكانت الحكومة الفيدرالية فى زمنه أقرب إلى خليط من مواقف وبرامج المحسوبية بدلا من كونها جهازا بيروقراطيا محترفا ، وكان الكونجرس بمثابة قائد الحلبة فى ذلك السيرك . غير أنه بحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، انتقل ميزان القوة فى اتجاهين . فأولا ، استهلكت مساعى الكونجرس لفرض اليد العليا نفسها ، وأخذت تتلاشى بوضوح . وثانيا ، خلق نمو الاقتصاد القومى الحاجة إلى بيروقراطية قومية محترفة . وأدى هذان التطوران معا إلى تقوية منصب الرئيس ، مما يمكنه بصورة أفضل من تحويل أية مخططات لديه إلى سياسة قومية ، ومن ثم إلى سياسة خارجية أمريكية توسعية بدرجة أكبر .

الفصل الرابع

صعود الدولة الأمريكية (١٨٧٧ - ١٨٩٦)

تأسيس سياسة خارجية جديدة

فى عام ١٨٨٣ ، شرع طالب جامعى طموح بقسم العلوم السياسية فى جامعة جونز هوبكنز فى كتابة دراسة نقدية للحكم الأمريكى . وكانت جامعة جونز هوبكنز ، التى لم يكن قد مضى على إنشائها عشر سنوات ، أرضا خصبة لكافة الأفكار ، الكثير منها مستورد من ألمانيا وإنجلترا ، حول المؤسسات والكيانات السياسية . وكان هناك باحث شاب يدعى ودرو ويلسون ، يقلب النظر فى الأفكار التى تتناول تلك القضايا منذ أيام دراسته الجامعية فى برينستون . وكان قد نشر بعض أفكاره الأولية فى مقال قبل ذلك بأربع سنوات .[١] ونشر كتابه تحت عنوان *الحكم البرلمانى* فى عام ١٨٨٥ . وكانت الحجج التى ساقها بسيطة بقدر ما كانت مثيرة . كان الكونجرس قد أصبح هو الفرع الأقوى بلا منازع فى نظام الحكم الأمريكى - « القوة السائدة والمتحكمة ، والمركز المصدر لكافة الدوافع ولمختلف القوى المسؤولة عن التنظيم » - لكن بنيته كانت أضعف من أن يتبوأ هذا الدور البارز .[٢] ومن أجل أن تمارس حكومة الولايات المتحدة وظيفتها بكفاءة ومسؤولية وأن تخضع للمساءلة ، كان ينبغى أن تتحول سلطة الأمر الواقع للكونجرس إلى سلطة بحكم الشرع . واقترح ويلسون انتقال السلطات التنفيذية إلى أيدى وزارة يختارها الكونجرس تكون مسؤولة أمامه . وأن يخدم الرئيس ، وفقا لهذا المشروع ، فى شكل عاهل جمهورى ، يتولى بإخلاص تنفيذ القوانين التى يقرها الكونجرس ولا شىء أكثر من ذلك .

---

١ - Thomas Woodrow Wilson, "Cabinet Government in the United States," International Review 7 (August 1879): 146-63. فى مفارقة تاريخية غريبة ، كان رئيس تحرير « انترناشيونال ريفيو » فى ذلك الحين هو هنرى كابوت لودج . وبعد أربعين عاما ، تصادم الرجلان فى أشهر صراع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

٢ - Woodrow Wilson, *Congressional Government: A Study in American Politics* (reprint, Gloucester: P. Smith, 1973), 31.

وحقق كتاب *الحكم البرلماني* نجاحا كبيرا ، في العالمين الأكاديمي والثقافي الأكثر رحابة على حد سواء . وبيعت عشرات الآلاف من النسخ ، وأعيد طبع الكتاب عدة مرات . غير أنه في الطبعة الخامسة عشر من الكتاب ، الصادرة عام ١٩٠٣ ، أحاط ويلسون قّراءه علما ، بكل صراحة ، بأنه قد ارتكب خطأ . إذ قال إن الافتراض الأساسي بأن الكونجرس لا حدود لسلطاته ـ قد ثبت أنه خاطيء . واعترف في مقدمة جديدة للطبعة ، بأن التغيرات في المحيط السياسي فيما بين ١٨٨٥ و ١٩٠١ ، « جعلت هذا المجلد عديم الجدوى بصورة لا أمل فيها » .[٣] فقد أصبح الرئيس ، كما أعلن ويلسون عام ١٩٠٨ ، السلطة العليا : « إنه صاحب الكلمة العليا في القضايا القومية . فإنه ما إن يفوز مرة بإعجاب وثقة البلاد ، فلن تقف في وجهه أي قوة أخرى ، ولن يتغلب عليه بسهولة أي تجمع للقوى . وعندئذ سيستحوذ منصبه على خيال البلاد . إنه لا يمثل دائرة انتخابية وإنما يمثل الشعب . وعندما يتكلم بشخصيته الحقيقية فإنه لا يتكلم عن مصلحة خاصة . وإنه إذا قام بترجمة الفكر القومي بأمانة ، وأصر على ذلك بجسارة ، أصبح لا يُقاوم » .[٤] ومارس ويلسون ما بشر به . كان حلمه كطالب في برينستون أن يفوز بعضوية مجلس الشيوخ عن ولاية فيرجينيا ، إلى حد أنه قام بالتدريب على توقيع اسمه بهذه الصفة . غير أنه بعد وقت وجيز من تغيير رأيه ، بدأ يرسم طريقه إلى البيت الأبيض .

وفي كتابه « *الحكم البرلماني* » ، ارتكب ويلسون خطأ شائعا بين علماء السياسة : إذ قام ببناء نظرية عامة اعتمادا على اتجاهات حديثة سريعة الزوال . كان ويلسون في الثامنة من عمره عندما مات لينكولن . وبينما هو يشب ويترعرع ، شغل البيت الأبيض كل من أندرو جونسون وأوليسيز جرانت ، ورذرفورد هايز ، وجيمس جارفيلد ، وتشستر آرثر . وكانت تلك الفترة هي ذروة قوة الكونجرس . ومع استكمال رسالته العلمية ، كان جروفر كليفلاند قد فاز في انتخابات ١٨٨٤ ، وكانت قوة مجلس الشيوخ قد بدأت تضمحل . وكان مجرد نجاح وشعبية كتاب « *الحكم البرلماني* » دليلا على الخوف واسع النطاق من وجود سلطة تشريعية تتمتع بكل الصلاحيات ، وهو الشعور

---

٣ - انظر المرجع السابق .

٤ - **Woodrow Wilson, *Constitutional Government in the United States* (New York: Columbia University Press, 1908), 68.**

الذى سرعان ما قلب ميزان القوى فى الاتجاه العكسى .[٥] وكانت فترات رئاسة كليفلاند ، ووليام ماكينلى ، وتيودور روزفلت مع قدوم عام ١٩٠٨ ، قد حولت تماما شكل السلطة فى الحكم الأمريكى .

بنية الدولة والسياسة الخارجية

فيما بين أواخر السبعينيات وأواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر ، تغيرت البنية السياسية لأمريكا بصورة درامية ، حيث اكتسبت مؤسستان رئيسيتان القوة : الحكومة الاتحادية والرئاسة . وتعاظم دور الحكومة فى المجتمع مع صعود صناعات حديثة وتكنولوجيا جديدة ، وتحول مؤسسات الأعمال إلى مؤسسات قومية . وأصبحت مجموعة قواعد الدولة القائمة متقادمة ، وتوسعت الحكومة الاتحادية ببطء لتلبية هذه الحاجة . وبدأ إصلاح الإدارة المدنية فى تحرير البنية الإدارية للبلاد من قبضة نظام الولاء والمحسوبية ، الأمر الذى أدى إلى قيام دولة أكثر استقلالا نسبيا ، ومن ثم أكثر قدرة على الاستجابة لضغوط النظم الدولية . كما خلقت القوة المتزايدة للرئاسة ، وهو المنصب الذى سرعان ما اعتبره البعض « مَلَكية منتخبة » ، دولة أشد تماسكا وسياسة أمريكية أكثر ترابطا على الجبهتين الداخلية والدولية . ومع هذه التطورات ، خاصة من خلال بنية بيروقراطية أكثر تطورا وأكثر استقلالية ، نمت قدرة الدولة ـ قدرتها على تسخير قوة الأمة لتحقيق أهدافها .

وبالرغم من أن بعض المؤرخين يتساءلون عن بنود هذا العرض لتطور الدولة الأمريكية ، فإن المحصلة التفسيرية الأرجح ـ وهى أن الحكومة القومية للولايات المتحدة عملت بصورة مختلفة فى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر عنها فى عام

---

٥ ـ فى أمريكا ، كما يشرح صمويل هانتنجتون ، تظل السلطة قوية مادامت بقيت فى الظلام . فإذا تعرضت لنور الشمس تبخرت » . وهو ما يسميه هانتنجتون « مفارقة السلطة » ، ويقدم حجة مماثلة بشأن السلطة الرئاسية بعد الحرب العالمية الثانية . ففى الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، دعا ريتشارد نوستادت إلى سلطة رئاسية أكبر ، شارحا بإسهاب القيود الصارمة التى أعجزت الرئاسة ، الأمر الذى حظى بترحيب كبير . والحقيقة ، كما تشهد الشعبية التى حظيت بها أعمال نوتستادت ، أن قوة الرئاسة كانت فى تصاعد . وبعد أكثر من عشر سنوات ، عندما أصبح كتاب آرثر م . شليزنجر (الابن) « الرئاسة الامبريالية » أوسع الكتب انتشارا ، كانت الرئاسة فى سبيلها إلى الضعف الحقيقى . وترجع هذه الشعبية الجارفة لكتاب شليزنجر إلى أن الكثيرين كانوا يشعرون بالقلق إزاء تجاوزات السلطة التنفيذية وحاولوا إضعافها . انظر : Samuel P. Huntington, *American Politics: The Promise of Disharmony* (Cambridge: Harvard University Press, 1981), 75-76; Richard E. Neustadt, *Presidential Power: The Politics of Leadership* (New York: Wiley, 1960); and Arthur M. Schlesinger, Jr., *The Imperial Presidency* (Boston: Houghton Mifflin, 1973).

١٨٧٧ ـ قد تبدو للكثيرين ادعاء جريئا . ويعتقد دارسو التطور السياسي الأمريكي بصفة عامة بأن أواخر القرن التاسع عشر لم تأت بتغيير أساسي في الدولة الأمريكية . إذ كانت الدولة الأمريكية قبل الحرب الأهلية وبعدها تخضع لسيطرة الأحزاب الرئيسية . ومع أن منتصف التسعينيات شهد خطوة كبرى نحو إعادة ترتيب الصفوف ، إلا أن النظام بقي كما هو إلى حد كبير . وخلال هذه الفترة ، كان « أكبر دور عام للحكومة هو تحقيق التنمية بتوزيع الموارد والمزايا على الأفراد والجماعات » ، بينما قامت الأحزاب في إطار « سياسة الولاء والمحسوبية المناظرة » بتوزيع هذه الفوائد على أنصارها . ووفقا لوجهة النظر العادية ، وبالرغم من أن دولة ما بعد الحرب الأهلية وسعت مجال أنشطتها ، فإن الحكومة كانت لا تزال تقوم أساسا بمهمة التوزيع . « وبحلول أوائل القرن العشرين ، أدت التطورات الاجتماعية والاقتصادية إلى تعظيم المسؤوليات الحكومية بصورة دائمة بفضل تعزيز كل من التنظيم والإدارة » .[٦] وبينما يلاحظ التفسير العادى بصورة صحيحة التأثير الكبير للأحزاب طوال هذه الفترة ، فإنه يغفل تلك التطورات التى أدت إلى التآكل البطيء لسيطرة الأحزاب على نواحى البنية الإدارية ، وإلى تعزيز الحكم الذاتى للدولة .[٧] لقد حان الوقت لتناول الدولة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر بجدية أكبر .

كان لنمو قوة دولة القرن التاسع عشر الأمريكية آثار مهمة على السياسة الخارجية الأمريكية . فعندما تستطيع الدولة استخلاص الموارد القومية بسهولة أكبر ، وعندما يكون صنع القرار فيها أكثر مركزية ووحدة ، يستطيع رجال الدولة الاستجابة بطريقة مباشرة بصورة أكبر لضغوط النظم الدولية . إن التطور الذى حدث فى الولايات المتحدة إلى ما يسميه جون بروير « الدولة العسكرية ـ المالية » ـ أى زيادة السلطات للحكومة

---

٦ ـ Richard L. McCormick, "The Party Period and Public Policy: An Exploratory Hypothesis," in his *The Party Period and Public Policy: American Politics from the Age of Jackson to the Progressive Era* (Oxford: Oxford University Press, 1986), 203-4, 209, 213, and see generally 197-227.

ومن الأمثلة البارزة الأخرى للرأى السائد هناك : William Nisbet Chambers and Walter Dean Burnham, eds., *The American Party Systems: Stages of Political Development* (New York: Oxford University Press, 1967); and Leonard D. White, *The Republican Era, 1869-1901: A Study in Administrative History* (New York: Macmillan, 1958).

٧ ـ يطلق ستيفين سكورونيك على الحكومة فى أواخر القرن التاسع عشر اسم « دولة المحاكم والأحزاب » ، ولكن هذه العبارة واسعة الانتشار مضللة إلى حد ما . وتقوم أعمال سكورونيك بتصنيف القوة النامية للدولة خلال هذه الفترة على حساب النظام الحزبى ، وتعتمد هذه الدراسة بشدة على أبحاثه . انظر كتابه : *Building a New American State: The Expansion of National Administrative Capacities, 1877-1920* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

الاتحادية ، وزيادة إيرادات الضرائب ، وإنشاء جهاز تنفيذى قوى - انتهى إلى سياسة خارجية فى التسعينيات من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين تعكس بدقة أكبر ، وتستغل بصورة مباشرة أكبر ، القوة القومية النامية لأمريكا .[٨] وخلال حقبة الإقدام من ١٩٠٢ إلى ١٩١٩ تقريبا ، حققت الدولة الأمريكية مزيدا من القوة ، وعمدت السياسة الخارجية للبلاد إلى توسيع آفاقها وقوتها . وكما استفاد روزفلت من المؤسسات الأقوى التى خلفها كليفلاند وماكينلى له ، استفاد ودرو ويلسون من مساهمات روزفلت فى تطوير الدولة . ولكن التحول المهم فى قوة الدولة الذى أرسى الأساس لدعاة الإقدام ، بدأ فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر مع اتجاه مماثل فى السياسة الخارجية فى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

وتركز هذه الدراسة اهتمامها فقط على تلك التحولات النسبية فى قوة الدولة الأمريكية . وقد أصبحت الدولة الأمريكية أشد قوة فى العقود التالية ، خاصة بعد « النيوديل » والحرب العالمية الثانية ، إلا أن صعود الدولة الأمريكية كان أضعف من الناحية الكيفية بكل المعانى عن نمو نظرائها فى أوروبا . فخلال الفترة موضوع الدراسة ، لم تتساو قوة الدولة الأمريكية على الإطلاق مع قوة الدولة الفرنسية أو الألمانية . والحقيقة ، أنه بسبب الضعف النسبى للدولة الأمريكية حتى فى عام ١٩٠٨ أو ١٩١٧ ، حيث كانت السياسة الخارجية الأمريكية أكثر نشاطا عنها فى الماضى ، فإنها كانت لا تزال سلبية وتقتصر على ردود الأفعال بالمقارنة بالسياسات الخارجية للقوى الأوروبية الكبرى . وشهدت الفترة من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٨ نشاطا أمريكيا بعيد المدى فى الشؤون الدولية ، ولكن المرحلة بأسرها مازال يمكن وصفها بأنها دون المستوى التوسعى .

وفى حين أن أحد هذه الاتجاهات كان خطيا ومستقيما - بمعنى أن الحكومة القومية كانت على مر السنين تكتسب قوة باطراد على حساب الولايات - كان الاتجاه الثانى أكثر تعقيدا . وتؤكد بنية الدولة الأمريكية على أنه إذا شاء الكونجرس ممارسة السلطات الدستورية المفوضة له ، فإنه قادر فى أى وقت على خلق نظام منقسم على نفسه ، وأن يتسبب فى انفصام بين الضغوط الدولية والسياسية القومية . وكما يقول لورد برايس ، « الكونجرس هو فرع الحكم الذى يتمتع بأكبر التسهيلات لاغتصاب سلطات الأفرع الأخرى ، وقد يكون أشد نزعة لذلك » .[٩] وأظهرت العلاقات بين السلطتين التنفيذية

---

٨ - John Brewer, ***The Sinews of Power*: *War, Money, and the English State, 1688-1783*** **(London: Unwin Hyman, 1989), xvii.**

٩ - **James Bryce, *The American Commonwealth* (London: Macmillan, 1891), 2:711.**

والتشريعية نمطا يشبه التقلبات الدورية . وخلال الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ، منعت سلطات الكونجرس (قد يستطيع المرء أن يقول أنقذت) الولايات المتحدة من اكتساب امبراطورية فى الكاريبى . وبعد الفترة الفاصلة للهجوم الخاطف للرئاسة فى فترة الإقدام ، عاد الكونجرس إلى تأكيد سلطته بإجهاض مشروعات ودرو ويلسون لعالم ما بعد الحرب ، موضحا لخلفائه الجمهوريين أن النزعة النشيطة فى الخارج لن تفوز بتأييد الكونجرس ، وأنها بذلك غير قابلة للتطبيق . وكما أوضح آرثر شليزنجر ، لم يكن النمط دوريا بالكامل ، لأن رد فعل الكونجرس « لم يُعد السلطة الرئاسية إلى مستواها السابق » .[١٠] لقد نمت قوة الرئاسة على مدار القرن الأخير ، خاصة إبان الحرب الباردة ، ولكن مثل هذا التحول الهائل فى السلطة لا يمكن أن يمحو ما أسماه ويلسون « النظرية الأدبية للدستور » . وأثبت الكونجرس قدرته ، أحيانا من أجل الأفضل ، وأحيانا للأسوأ ، وأنه مازال قادرا على إحباط مشروعات السلطة التنفيذية ، الأمر الذى ولّد انفصاما بين الضغوط البنيوية الدولية والسياسة القومية . وقد كتب ألفريد ثاير ماهان عام ١٨٩٧ قائلا ، « إن أى مشروع لتوسيع منطقة نفوذ الولايات المتحدة ، سواء بالضم أو بطرق أخرى ، كان يواجهه الأسد الدستورى على الطريق » .[١١]

وأخيرا ، وهو الأهم ، أن الضغوط الدولية لم تتسبب فى صعود الدولة الأمريكية . ويردد المؤرخون وعلماء السياسة فى إجلال ووقار القول المأثور لتشارلز تيلى بأن « الحرب تصنع الدولة ، والدولة تصنع الحرب » . وقد ركزت الدراسات بوعى على النصف الأول من هذه الجملة . فلقد كان للحرب والضغوط الدولية الأخرى تأثير قوى على بناء الدولة فى أوروبا . ولكن المقطع الثانى صحيح أيضا ، وإن لم يكن بنفس القدر من الأهمية . والقول بأن « الدولة تصنع الحرب » هو أمر عادى إلى حد ما . غير أنه بمفهوم أشمل ، يتضمن القول بأنه كلما زادت قوة الدولة ، زاد احتمال تبنيها سياسة دبلوماسية وعسكرية نشيطة . والفكرة القائلة بأن بنَى الدولة تؤثر على محصلات السياسة ، لها أصول عريقة متميزة ، وهى تكمن فى قلب النهضة العلمية التى أحيت مفهوم الدولة المستقلة على مدى العقدين الأخيرين .[١٢]

---

١٠ - Schlesinger, *The Imperial Presidency,* 68; The Cycles of American History (Boston: Houghton Mifflin, 1986). ويقدم مايكل ديش فكرة مماثلة ، موضحا نمط الخطوتين إلى الأمام والخطوة إلى الوراء لقوة الدولة الأمريكية . انظر : Michael C. Desch, "War and Strong States, Peace and Weak States?" *International Organization* 50, no. 2 (Spring 1996): 244-46.

١١ - ورد فى : Walter LaFeber, *The American Search for Opportunity, 1865-1913,* vol. 2 of *The Cambridge History of American Foreign Relations,* ed. Warren I. Cohen (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) 236.

١٢ - انظر الفصل الثانى .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وخلال حقبة الإقدام التى أعقبتها ، نمت الدولة الأمريكية بالدرجة الأولى استجابة للضغوط المتولدة عن التصنيع . وعلى عكس الدول الأوروبية التى تطورت إلى حد كبير لمواجهة الضغوط الخارجية ، سعت الدولة الأمريكية إلى تقدم الصفوف خلال فترة افتقرت إلى التهديدات الصاعدة . ولا يعكس السجل الوثائقى ارتباطا واضحا بين الضغوط الدولية وبناء الدولة الأمريكية . ولم تترك الحربان الواقعتان على طرفى الفترة موضوع الدراسة - الحرب الأهلية والحرب الأسبانية الأمريكية - سوى انطباعات بسيطة عن الدولة الأمريكية . وكانت الدولة العسكرية - المالية التى نشأت فى أمريكا فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، وإن كانت فى صورة ضعيفة ، قد نشأت أيضا فى بريطانيا إبان فترة « انعزاليتها » عقب « الثورة المجيدة » عام ١٦٨٨ ، وكان هذا التغيير فى بنية الدولة ، كما يشرح جون بروير بألمعية ، قد أعد المسرح لصعود إنجلترا إلى قوة عالمية فى أواخر القرن الثامن عشر .(١٣) إن القوة القومية قادرة على التحول إلى نفوذ دولى ، ولكن الدولة يلزمها أولا توافر الآليات والمؤسسات التى تجعل هذا التحول ممكنا .

الدولة الأمريكية ، أو غيابها

« فى تحديد إطار الحكومة » أعلن جيمس ماديسون مقولته الشهيرة فى مجلة « *الاتحادى* » ، فى العدد رقم ٥١ ، « عليك أولا أن تمكن الحكومة من السيطرة على المحكومين ، وفى المقام التالى إلزامها بالسيطرة على نفسها » . ولكن النظرية والممارسة الأمريكيتين للحكم اهتمتا إلى حد أبعد كثيرا بأخطار الحكومة غير المقيدة عنها بالحكومة غير الفعالة . ويقول صمويل هانتنجتون ، « عندما يفكر الأمريكى فى مشكلة بناء الحكم ، فإنه لا يتوجه إلى خلق السلطة وتراكم القوة ، وإنما إلى تقييد السلطة وتقسيم القوة » .(١٤) ويعكس كلا البعدين لقوة الدولة السالف ذكرهما هذا الاتجاه : فقد أعطيت حكومات الولايات القوة الكافية للحيلولة دون أن تصبح الحكومة الاتحادية القوة الكلية ، كما أن الحكم الاتحادى نفسه تم تقسيمه إلى ثلاثة أفرع منفصلة ومتساوية « تدعى جميعها سلطة الشعب المطلقة » .(١٥) وإبان القرن التاسع عشر ، أدى نظام تقييد

---

١٣ - Brewer, *Sinews of Power.* : يعترف بروير بأن الحرب والمنافسة الدولية كانتا مؤثرات قوية على تنمية الدولة الإنجليزية ، ولكنه يوضح أن الدولة بنيت أيضا لأسباب داخلية عديدة ، وأنها ما إن تأسست حتى أصبحت قادرة على شن الحرب ، وأن تركيز الأضواء على عملية واحدة لا ينفى وجود الأخرى .

١٤ - Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), 7.

١٥ - Skowronek, *Building a New American State*, 22.

وتوازن السلطات المعقد إلى خلق حكم يقوم على الوظائف المتقاسمة والسلطة المقسمة ، وعلى سبيل المثال ، فإن السياسة الاقتصادية كانت من اختصاص كل من الولاية والحكومات المحلية ، وعدة وكالات اتحادية تنفيذية ، ومجلس الشيوخ ، ومجلس النواب ، وكل منها قد يتبنى سياسته الاقتصادية التى تتعارض بالكامل مع تلك التى تتبناها جهة أخرى . ويقابل ذلك ، أن الدول الأوروبية كانت بحلول القرن الثامن عشر قد أنشأت وكالات متخصصة وظيفيا ، وأصبحت السلطة المطلقة تتمركز إلى حد كبير فى فرع واحد من أفرع الحكم . « وهكذا عملت أمريكا على تثبيت اندماج الوظائف وتقسيم السلطة ، بينما طورت أوروبا تمييز الوظائف ومركزية السلطة » .(١٦)

وفى حين تشكل كثير من الملامح الأساسية للدول الأوروبية فى القرن الثامن عشر لاستخلاص الموارد القومية بغرض الدفاع ، تطلب التصنيع مزيدا من بناء الدولة إبان القرن التاسع عشر . ومع نمو السكان والإنتاج ورأس المال لأمم أوروبا ، توسعت النواحى التنظيمية لهذه المجتمعات هى الأخرى . وفى ظل التوسع الكبير فى التصنيع ، أصبحت المصانع والشركات مشروعات ضخمة بالفعل . ويشرح جيفرى باراكلو ذلك قائلا :

> فى صناعة الصلب ، على سبيل المثال ، كان استخدام أفران الصهر العالى يعنى أن مشروعات الأعمال الفردية الصغيرة التى تستخدم عشرة أو اثنى عشر عاملا أصبحت شيئا باليا . وكانت المشروعات الأسرية الصغيرة ، باعتبارها نموذجا للمرحلة الأولى للتصنيع ، فى عديد من الحالات ، تقوم على أسس محدودة للغاية ... كما لم تتوافر لها دائما الوسائل لتمويل تركيب الآلات الجديدة الأكثر تعقيدا وباهظة الثمن ... وكان الترشيد والإدارة الموحدة حافزين للمشروعات الكبرى ولتكوين الاتحادات الاحتكارية والكارتلات . وما إن بدأت عملية التركز ، لم يكن هناك من سبيل لعكس اتجاهها .(١٧)

كما أدى الاقتصاد الصناعى الجديد إلى تركز السكان فى المراكز الحضرية . وللتصدى لمشكلات التصنيع - قوة دوائر الأعمال الكبرى ، وحقوق المستهلكين ، والتنمية الحضرية ، والفقر ، والصحة ، والمرافق الصحية - اضطرت الحكومات فى أوروبا إلى قبول المهام المتزايدة على الدوام ، وصاحبت هذه المسؤوليات الجديدة سلطات جديدة بطبيعة الحال . وكان هذا التغيير أشد وضوحا فى أكبر اقتصادين صناعيين فى أوروبا ، وهما إنجلترا وألمانيا . ففى إنجلترا ، سجل البرنامج الحمائى الراديكالى لجوزيف تشيمبرلين نهاية لمذهب الحرية الاقتصادية « المطلق » . وفى

---

١٦ - Huntington, *Political Order in Changing Societies, 100.*

١٧ - انظر : Geoffrey Barraclough, *An Introduction to Contemporary History* (New York: Basic Books, 1964), 50-51.

ألمانيا ، أدى التشريع الاجتماعي الذى قدمه أوتو فون بسمارك فى منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، إلى تعديل جوهرى فى العلاقة بين الحكومة والمجتمع ، ليفرض على الدولة مسؤولية حماية « أسباب رفاهية » مواطنيها .[18] وقد كتب أ . ف . دايسى فى عام ١٩٠٥ قائلا ، « إن الحكومة بمعناها الحديث ، والذى يتضمن تطوير آلية إدارية محكمة وتطبيقها ، كانت محصلة ضرورية للمجتمع الصناعى الجديد » .[19]

وكان لبنية الحكم الأمريكى دائما نصيبها من هجوم النقاد ، الذين أكدوا على أن هذا التقسيم المؤسسى يضمن عدم الفعالية والارتباك . وكان ألكسندر هاملتون من أوائل هؤلاء النقاد وأكثرهم تميزا ، حيث دافع خلال المناقشات الدستورية فى فيلادلفيا عن إقامة حكومة مركزية أقوى ورئيس أشد بأسا .[20] وفى رأى هاملتون ، إنه إذا كان لأمريكا أن تحقق الرفاهية الاقتصادية السائدة فى أوروبا ، فإنه ينبغى وضع مسؤوليات وصلاحيات أكبر فى أيدى حكومة قومية ، وخاصة فى الرئاسة . وقد ناضل طوال فترة انشغاله بالحياة العامة من أجل توسيع سلطات الحكومة لتشمل جميع نواحى الحياة الأمريكية ، من الضرائب والأعمال المصرفية إلى الشؤون العسكرية والمشروعات العامة . ولقيت مخططاته بعض النجاح ، ولكنها كانت قصيرة الأمد : ولم يبق منها سوى القليل بعد وفاته . وربما يكون جون مارشال ، مساعد كبير قضاة المحكمة العليا ، قد ساهم فى إضفاء الصفة القومية على البلاد أكثر من أى مؤسسة أخرى فى ذلك الحين . وكان السناتور دانييل ويبستر مؤيدا قويا للاقتصاد القومى وكثيرا ما دافع عن إنشاء بنك قومى . وفى حين أن هنرى كلاى كان يسعى فى مشروعاته « للتحسينات الداخلية » إلى جعل الكونجرس السلطة الموجهة ، إلا إنه تبنى روح المركزية لهاملتون . وبالرغم من زعامة أولئك الساسة الأقوياء والفصحاء ، بقيت رؤية هاملتون إلى حد كبير دون تطبيق طوال فترة طويلة من القرن التاسع عشر . وبدت أسطورة جيفرسون للإصلاح الزراعى لدى صغار المزارعين ، وسياسات ودعوة أندرو جاكسون للشعبوية والإقليمية ، أشد جاذبية لشعب تخلص حديثا من قبضة دول أوروبا القوية .[21] وكما يقول ستيفن

---

١٨ - F. H. Hinsley, "Introduction," in Hinsley, ed., *The new Cambridge Modern History,* vol. II, *Material Progress and World-Wide Problems, 1870-1898* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), 11-34.

١٩ - ورد فى : Barraclough, *Introduction to Contemporary History,* 125

٢٠ - انظر : Lynton K. Caldwell, *The Administrative Theories of Hamilton and Jefferson: Their Contribution to Thought on Public Administration* (New York: Russell and Russell, 1944); Henry Cabot Lodge, *Alexander Hamilton* (Boston: Houghton Mifflin, 1898), 50-84.

٢١ - Bernard Bailyn, *The Origins of American Politics* (New York: Alfred A. Knopf, 1968), 3-58.

سكورونيك ، « أولئك الذين سعوا لبناء جهاز مركزى للدولة فى « أمريكا - الرواد » انتهوا بدلا من ذلك إلى إقامة أحزاب الأقلية » .(٢٢)

لقد خلقت الحرب الأهلية شعورا بالقومية والتضامن ، و « سلمت النزعة الفردية القديمة زمامها بمئات من الطرق للاتحاد المنضبط » .(٢٣) ولكنها لم تؤد إلى قيام دولة « عسكرية - مالية » دائمة - لصالح بيروقراطيات كبيرة تتولى : جمع الضرائب والإيرادات ، والنفقات الحكومية ، والتنظيمات العسكرية . لقد تم تفكيك آلة الشمال الحربية ، وتم تسريح الجيش والبحرية فى خلال عام واحد من انتهاء الحرب . واستغرقت مؤسسات أخرى وقتا أطول لتفكيكها ، الأمر الذى أدى إلى خلق انطباع بازدهار نشاط الحكومة فى أواخر الستينيات من القرن التاسع عشر أعقبه كساد فيه فى السبعينيات . والحقيقة ، أنه يجدر وصف هذه الفترة بأنها فترة التسريح فى دفقات ، مقترنة بمحاولات أولية لإعادة التعمير ، والتى انهارت بحلول عام ١٨٧٦ . وبسبب الدين القومى الكبير ، استمر فرض رسوم جمركية وضرائب المجهود الحربى لبضع سنوات أخرى ، ولكنها سرعان ما خُفضت أو ألغيت . وحتى إبان فترة إعادة التعمير ، لم تنم فرص التعيينات الحكومية بقوة سواء فى القطاعات المدنية أو العسكرية ، وكان مناخ « التخندق » سائدا . وتأكد أن الانتقال المؤسسى للسلطة فى اتجاه الحكومة القومية والرئيس ، وهو ما حدث إبان الحرب ، كان سريع الزوال . وحفزت السلطات التى مارسها لينكولن أثناء الحرب الكونجرس على إضعاف المنصب فى ظل خلفائه . ويصف ليونارد هوايت سنوات ما بعد الحرب بأنها « ذروة النظرية والممارسة الجاكسونية » .(٢٤) إن الحرب غالبا ما تصنع الدولة ، ولكن أعظم حرب صناعية فى القرن التاسع عشر لم يكن لها هذا التأثير فى أمريكا .(٢٥)

---

٢٢ - Skowronek, *Building a New American State, 22.*

٢٣ - *Allan Nevins, Ordeal of the Union,* 8 vols. (New York: Scribner, 1957-71), 2: viii. وحول توسع الدولة إبان الحرب الأهلية ، انظر : Richard F. Bensel, *Yankee Leviathan: The Origins of Central State Authority in America, 1859-1877* (New York: Cambridge University Press, 1990).

٢٤ - White, *The Republican Era, viii.*

٢٥ - للوقوف على أفضل تقرير عن العودة إلى الإقليمية والحكومة المقسمة ، انظر : Morton Keller, *Affairs of State: Public Life in Late Nineteenth Century America* (Cambridge: Harvard University Press, 1977), 1-37, 85-122, 162-97; David Montgomery, *Beyond Equality: Labor and the Radical Republicans, 1862-1872* (New York: Alfred A. Knopf, 1967), chap. 2; and Bensel, *Yankee Leviathan,* 1-4, 10-17.

إضفاء طابع قومى على الحكم

سادت الأجواء بعد الحرب الأهلية مباشرة معارك حامية بين الرئيس والكونجرس ، وبين المتطرفين الجمهوريين والديمقراطيين ، وبين الشمال والجنوب . وأظهرت الجهود المبذولة لدمج الجنوب فى الأمة الأمريكية الجديدة ، التفاعل بين ما أفرزته الحرب من مثل عليا لحكومة مركزية قوية ، ومواطنة لا تتأثر بالعنصرية من ناحية ، وبين المعتقدات التقليدية الأمريكية المؤمنة بالنزعة الإقليمية ، والحكم المقيد ، وعدم المساواة العنصرية من ناحية أخرى ،.[٢٦] وبحلول أوائل السبعينيات من القرن التاسع عشر ، فاز الاتجاه الأخير . وسواء كان فشل إعادة التعمير يرجع إلى أنه كان قاسيا جدا أو لأنه كان معتدلا جدا ، فالأمر المهم ، هو أنه قد فشل بالفعل . وقد أدت تسوية عام ١٨٧٧ إلى سحب القوات الاتحادية من الجنوب وانتكاس مشروع العقد السابق لبناء الأمة .[٢٧] واذا كانت نهاية إعادة التعمير قد حددت النهاية لمشكلة بناء الدولة القديمة - النزعة الانفصالية للجنوب - فإنها أيضا حددت بدء مشكلة جديدة ، حيث تفوق معدل نمو الأمة معدل نمو بنيتها الإدارية .[٢٨] كانت أمريكا ما بعد الحرب الأهلية قد أخذت تتحول بسرعة لتصبح اقتصادا صناعيا ومجتمعا عظيما ، بينما حكومتها ضعيفة التأهيل للتصدى لهذا التحول .

وفى هذا الصدد ، كان الشىء الأكثر أهمية من النمو الكلى الهائل للاقتصاد الأمريكى هو السوق المحلية العاجزة عن ملاحقته .[٢٩] ومع استيطان موجات المهاجرين فى الأراضى الشاسعة لقارة الولايات المتحدة ، تم ربطها بالطرق والقنوات والسكك الحديدية والبريد والبرق والتليفونات ، وبدأت الشعوب العديدة فى هذه الأراضى الممتدة تشكل سوقا واحدة . ومع نشوء الطلب واسع النطاق ، توافرت الحوافز للإنتاج الكبير والتوزيع . وحققت تلك العمليات واسعة النطاق كثيرا من المزايا لمشروعات

---

٢٦ - Keller, *Affairs of State,* 37-38.

٢٧ - ورد التحليل الكلاسيكى فى : C. Vann Woodward, *Reunion and Reaction: The Compromise of 1877 and the End of Reconstruction* (Boston: Little, Brown, 1966). Recent scholarship, ويقول بحث أخير اعتمد أساسا على كينيث ستامب وإريك فونر إن الراديكاليين الجمهوريين شوهت سمعتهم ظلما باعتبارهم قمعيين حاقدين أرادوا احتلال الجنوب وحكمه . والحقيقة أنه بينما كسب الشمال الحرب ، فقد كسب الجنوب السلام . انظر : Eric Foner, *Reconstruction: America's Unfinished Revolution, 1863-1877* (New York: Harper and Row, 1988); and Kenneth M. Stampp, *The Era of Reconstruction, 1865-1877* (New York: Vintage Books, 1965).

٢٨ - Bensel, *Yankee Leviathan,* 10.

٢٩ - للوقوف على عرض تاريخى متوازن ووافٍ بصورة مدهشة ، انظر البحث الذى أوردته عن هذه المرحلة الصحفية الشهيرة بكشف الأسرار فى كتابها : *Ida M. Tarbell's The Nationalization of Business, 1878-1898* (New York: Macmillan, 1944).

الأعمال ـ مثل وفورات الحجم وانخفاض تكلفة الوحدة ـ ولكنها احتاجت أيضا إلى استثمارات كبيرة فى الآلات والمصانع وإمكانات التوزيع الجديدة . ونجحت البلاد فى مواجهة الطلب على ضخ رؤوس الأموال بفضل ارتفاع معدل الادخار القومى الرائع ـ حوالى ٢٥ فى المائة من الناتج القومى الإجمالى ـ الذى واصل ارتفاعه طوال أواخر القرن التاسع عشر ، وانتشار الوسطاء الماليين البارعين الجدد ، وفائض رأس المال الذى سرعان ما شق طريقه من أوروبا عبر الأطلنطى .[٣٠]

وبدأت الشركات القومية مشروعات الأعمال التى عبرت حدود الولايات ـ فى الانتشار فى سائر أنحاء أمريكا ، كما بدأت الاتحادات القومية تنشأ فى واشنطن لتنمية مصالح الشركات . وتأسس المجلس القومى للتجارة عام ١٨٦٨ ، ورابطة رجال البنوك الأمريكية عام ١٨٧٥ . وأصبح نشاط الأعمال قوميا ، وكذلك العمالة . وتأسس اتحاد العمال القومى عام ١٨٦٦ ، وتبعته بعد عام واحد الرابطة القومية للمزارعين ، ثم رابطة فرسان العمل عام ١٨٧٨ . وتسارعت العملية بشدة فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، بتتابع الاندماجات ، وتكون الاتحادات الاحتكارية بين الشركات والكارتلات ، والنقابات . وتعاظم نمو مشروعات الأعمال ، الذى حفزه الطلب القومى على نطاق واسع إلى حد ما ، حيث استغلت موقعها فى سوق احتكار القلة . ويتجسد المثال الأعلى للتكامل الأفقى والرأسى ، جنبا إلى جنب مع التحديد المقدام للأسعار ، يتجسد فى الاحتكار الفعلى لجون د . روكيفيلر . ففى الثمانينيات من القرن التاسع عشر أنتجت شركة ستاندرد أويل التابعة له ٩٠ فى المائة من البترول المباع فى الولايات المتحدة .[٣١] وتجسد اتجاه مماثل فى نشأة منظمات منح التراخيص التى مكنت المهنيين ، من المحامين والأطباء إلى الحلاقين والحدادين ، من التحكم فى حجم وتكوين زملائهم . كما حققت التنظيمات العمالية نموا هائلا ، حيث تأسس الاتحاد العام لنقابات عمال أمريكا عام ١٨٨٦ ، ليصبح أقوى التنظيمات . كما شمل التحرك نحو تأسيس تنظيمات قومية مجال الزراعة نفسه . وتأسس التحالف القومى للمزارعين عام ١٨٨٠ ، ثم اتحاد المزارعين والعمال فى ١٨٨٩ .[٣٢]

---

٣٠ - **Stuart W. Bruchey, *The Wealth of the Nation*: *An Economic History of the United States* (New York: Harper and Row, 1988), 104, and generally 100-142; Harold G. Vatter, *The Drive to Industrial Maturity*: *The U.S. Economy, 1860-1914* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1975), 61-87.**

٣١ - **Tarbell, *The Nationalization of Business*, 74-5.**

٣٢ - **Selig Perlman, *A History of Trade Unionism in America* (New York: A. M. Kelley, 1922), 180-86; and Tarbell, *The Nationalization of Business*, 121-68.**

وأثار الجانب القومى المتعاظم لمشروعات الأعمال والعمالة مشكلات لم تتمكن الحكومات المحلية ولا حكومات الولايات المتحدة من مواجهتها . وفى حين ظلت الحكومة الاتحادية متحفظة إلى حد كبير ، ازداد الأمر اختلاطا على أنشطة الأعمال العاملة عبر حدود الولايات المتحدة بشأن أى من القواعد تمتثل لها . فخلال العصر الذى سادت فيه اقتصاديات الحرية الاقتصادية والنزعة الإقليمية ، خاصة إبان السبعينيات من القرن التاسع عشر ، كانت النتيجة نوعا غريبا من تدخل الدولة ، أى « تكثيف الرقابة الحكومية ، لكنه تدخل يستند إلى المفاهيم التقليدية للسلطة العامة » .[٣٣] وكانت عملية بناء الدولة قد بدأت بالفعل فى العقود التى أعقبت الحرب الأهلية ، غير أنها كانت ، على حد قول سكورونيك ، بمثابة « بناء الدولة المرتَّق » .[٣٤] وهو وإن لم يكن فى إطار متقن ، إلا أن سلطة الحكومة القومية وأغراضها توسعت بصورة مؤثرة . وتأسست بيروقراطيات قومية جديدة : لجنة الإدارة العامة (١٨٨٣) ، ومكتب العمل (١٨٨٤) ، ولجنة التجارة عبر الولايات المتحدة (١٨٨٧) . وتشكلت فى الكونجرس عشرات اللجان واللجان الفرعية الجديدة ، من التعليم والعمل إلى الاعتمادات . وفى عام ١٨٨٢ ، استحوذ الكونجرس على سلطة الرقابة على سياسات الهجرة من أيدى الولايات . وتزايدت مركزية النشاط فى مجلسى النواب والشيوخ ، وأصبح خاضعا لأشكال التسلسل الهرمى والتنظيم التى تحرك بقية الأمة .[٣٥] وأخيرا ، أدى نمو المجتمع إلى نمو التنظيمات الحزبية القومية ، التى كانت حتى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر أكثر المؤسسات السياسية القومية فعالية ، واستطاعت استيعاب « الحشد الاجتماعى الجديد والمتزايد للأمة الأمريكية . وقد لاحظ لورد برايس فى ١٨٨٨ « أنه .. يستحيل إغفال القدرة النامية للقوى المحورية والداعية للتوحيد » .[٣٦]

المصروفات والضرائب

بانتهاء الحرب الأهلية وإعادة التعمير ، اللذين استنفدا قدرا غير عادى من الإنفاق الاتحادى ، كان المتوقع أن تنمو المصروفات الاتحادية بمعدلها التدريجى العادى فى

---

٣٣ - Keller, *Affairs of State*, 409.

٣٤ - وفقا لما أورده سكورونيك ، أفسح بناء الدولة المرتق الطريق ، لبناء الدولة باعتباره إعادة تكوين ، مع حلول ١٩٠٠ ، ولكن هذه المناقشة تشير بوضوح إلى ١٨٩٦ - وهو التاريخ الذى سأستخدمه - باعتباره نقطة التحول الأكثر ملاءمة . وهذا الفرق مهم ، لأنه يؤكد نقطة يبينها تقرير سكورونيك بوضوح : ألا وهى أن غالبية التغييرات المهمة فى بنية الدولة سبقت الحرب الأسبانية - الأمريكية - ولم تكن الحرب سببا لها . Skowronek, *Building a New American State*, 37,167.

٣٥ - Nelson Polsby, "The Institutionalization of the House of Representatives," *American Political Science Review* 62 (1968): 144-68.

٣٦ - Bryce, *The American Commonwealth*, 2:710.

أوقات السلم ، أى حوالى ٣ فى المائة سنويا . ولكنها فى الواقع نمت بسرعة أكبر بعد عام ١٨٧٧ . وزادت المصروفات الاتحادية إلى أكثر من الضعف ، من ٢٣٩ مليون دولار عام ١٨٧٧ إلى ٥٠٥ ملايين دولار عام ١٩٠١ ، ثم وصلت إلى ٦٩٤ مليون دولار عام ١٩٠٩ . أى أنه فى خلال اثنين وثلاثين عاما ، زادت المصروفات الاتحادية بنسبة ١٩٠ فى المائة .[٣٧] ولم يتعد نمو الإنفاق على مدى ثلاثين عاما ، من ١٨١٩ إلى ١٨٤٩ ، وهى الفترة التى تخللتها أيضا حربا محدودة ، لم يتعد نسبة ١٠٠ فى المائة فقط .[٣٨] وأصبحت وزارة الخزانة أكبر إدارة مدنية فى الحكومة . وزاد عدد موظفيها من أربعة آلاف عام ١٨٧٣ إلى نحو خمسة وعشرين ألفا فى نهاية القرن ، بنسبة زيادة قدرها ٦٢٥ فى المائة . ووفرت الرسوم الجمركية حوالى ٥٥ فى المائة من دخل الحكومة الاتحادية إبان القرن التاسع عشر بأسره . وارتفعت رسوم الإنتاج خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، حيث زاد نصيبها فى الإيرادات الاتحادية من ٣٤ فى المائة عام ١٨٨٠ إلى ٤٣ فى المائة عام ١٩٠٠ .[٣٩] وكانت الزيادة فى قدرة الدولة فى أواخر القرن التاسع عشر مدهشة ، بالرغم من أنها كانت لا تزال محدودة بالمقارنة بالدول الأوروبية .

وفى حين كانت الحكومة البريطانية تضيف إلى الرسوم الجمركية والضريبية رسوم التركات وضرائب الملكية والدخل ، كانت تلك الإضافات اسمية أو غير موجودة على الإطلاق فى أمريكا . وقد ألغيت ضريبة الحرب الأهلية المفروضة على الدخل ، الأمر الذى حظى بترحيب شعبى حار فى السبعينيات . ولا يرجع عدم القدرة على إعادة فرض ضريبة الدخل الاتحادية للرفض الجماهيرى ، بقدر ما يعود إلى بنية الدولة الأمريكية المنقسمة . وبحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ولأسباب تتعلق بالعدالة وخفض الرسوم الجمركية العالية ، حظى التأييد لضريبة الدخل بالمساندة فى الكونجرس . وفى عام ١٨٩٤ ، فرضت ضريبة قدرها ٢ فى المائة على الدخل ، تسرى فقط على الدخول التى تتعدى ٤٠٠٠ دولار . ولكن المحكمة العليا ، وهى أكثر جهة

---

٣٧ - يفسر النمو المذهل فى المصروفات الاتحادية جانب من الزيادة الضخمة فى معاشات المحاربين القدماء المشاركين فى الحرب الأهلية . وبينما بلغت هذه المعاشات نحو ٢٠ مليون دولار سنويا فى السبعينيات ، وصلت إلى ١٥٠ مليون دولار سنويا بحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر . وتوضح ثيدا سكوكبول أن المعاشات كانت بالدرجة الأولى أداة سياسية للحزب الجمهورى . انظر كتابها : ***Protecting Soldiers and Mothers*: *The Political Origins of Social Policy in the United States* (Cambridge: Harvard University Press, 1992), especially 102-51.**

٣٨ - **M. Slade Kendrick, *A Century and a Half of Federal Expenditures* (New York: National Bureau of Economic Research, 1955), 10-11;** ووردت كتاباتها حول آثار الحرب الأسبانية - الأمريكية والحرب المكسيكية ، صفحة ٢١ .

٣٩ - **Keller, *Affairs of State*, 308-9.**

محافظة اقتصاديا فى الحكم فى ذلك الحين ، بدأت فى استعراض عضلاتها ، وأصدرت حكمها بعدم دستورية ضريبة الدخل .[٤٠] ومرة أخرى ، تدخلت البنية غير المتجانسة للدولة الأمريكية لمنع توسع قدرات الدولة .

وواصلت الحكومة الاتحادية تمويل مصروفاتها عن طريق الضرائب الخاصة والرسوم على مبيعات الأوراق المالية ، وعلى مجالس التجارة ، والإرث . وفرض الكونجرس رسوما جمركية جديدة فى ١٨٩٠ و ١٨٩٧ و ١٩٠٩ . وبحلول عام ١٩١٩ ، تضافر قدر من التأييد الشعبى لضريبة الدخل ، يكفى لإحداث تعديل دستورى . ولو كان هذا الدخل الإضافى جاء مبكرا ، لكان من اليسير خلق « مزيد » من الحكومة ، ومن خلاله « مزيد » من السياسة الخارجية . ولكن الحكومة الأمريكية لم تكد تعانى من الافتقار للسيولة النقدية . وفى أوائل الثمانينيات ، كانت الخزانة الأمريكية تتمتع بفائض قدره ١٠٠ مليون دولار ، وكان الفائض يظهر عاما بعد عام . ولم تكن المشكلة فى الولايات المتحدة فى الثمانينيات تكمن فى كبح جماح المصروفات الاتحادية ، كما هو الحال فى أوروبا ، وإنما فى إنفاق الإيرادات الاتحادية المتزايدة باطراد . ولم يرد خيار خفض جانب من الإيرادات من خلال تخفيض رسوم الحماية ، حيث تمسك الحزب الجمهورى كعقيدة بأن هذا النظام ينبغى المحافظة عليه .[٤١] وفى أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، كانت الرسوم والاقتصاد الصناعى النامى قد رويا بالفعل ظمأ الدولة الأمريكية للمال . ولم تكن المشكلة فى أواخر القرن التاسع عشر هى قدرة الدولة على استخلاص الإيرادات - إذ كانت كافية - بقدر ما كانت تكمن فى قدراتها الإدارية . غير أن الدولة الأمريكية لم تكن فى سبات عميق طوال هذه السنين : فمع انتهاء الثمانينيات ببطء وانطلاق التصنيع ، بدأت الدولة الأمريكية تصحو من غفوتها .

تنظيم الأعمال

حقق الاقتصاد الأمريكى نموا سريعا فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، ولكن البلاد تعرضت لحالات من الذعر بقدر ما شهدت من طفرات الانتعاش ، وكانت حالات الإفلاس أكثر من مشروعات الأعمال الجديدة . وحيث إن جانبا من أسباب هذا التأرجح يرجع إلى الطابع الدورى للرأسمالية ، إلا أن الأمر كان أكثر تفاقما بسبب غياب شبكة المؤسسات الحكومية القادرة على القيام بالوساطة فى الاقتصاد وتخفيف حدة

---

٤٠ - Loren P. Beth, *The Development of the American Constitution* (New York: Harper and Row, 1971), 155-60; also see Sidney Ratner, *Taxation and Democracy in America* (New York: Wiley, 1967).

٤١ - Keller, *Affairs of State,* 316.

الآثار الاقتصادية السلبية . ولاحظ المراقبون فى ذلك الحين هذا التقابل المثير ، وهو ، كما ورد فى عبارة هنرى جورج ، « التقدم والفقر » .[٤٢] وفى حين أن المراقبين قد يجدون فى الحل الذى طرحه جورج ـ الملكية الجماعية لكل الأرض ـ نوعا من الخيال الحالم ، إلا أنهم بلا شك أدركوا كثيرا من المشكلات المشابهة : انخفاض الإنتاجية الزراعية ، و« الاتوميشن » ، والأسواق النائية التى تترابط بشبكات نقل ضخمة ، والنظام المالى شديد التعقيد الذى يصعب على الفرد العادى فهمه ، وتفاقم عدم المساواة فى الدخول .

وكان جانب كبير من النمو المتواضع فى البنيات التنظيمية الحكومية فى منتصف السبعينيات من القرن التاسع عشر ببساطة نتيجة مباشرة للنشاط الصناعى الجديد والتكنولوجيات الحديثة . وكانت شركات البنزين ، والمياه ، والكهرباء ، والتليفونات قد خضعت منذ نشأتها لسلطة الحكومة . ورحب بهذا التطور الإصلاحيون مثل هنرى آدامز ، وجيمس راسل لوويل ، وإ . ل . جودكين ، وتشارلز إليوت نورتون ، ورأوا أنه أمر حتمى ، ولكنهم دعوا بشدة إلى مزيد من سلطة الدولة . وطالبوا أساسا بتوسيع المنظمات الإدارية القومية . وكما لاحظ هنرى س . آدامز ، مدير إدارة الإحصاء فى لجنة التجارة عبر الولايات ، « إن التنظيم هو الحقيقة الفعالة فى التاريخ الصناعى للقرن التاسع عشر ، وينبغى استخدامه لصالح المجتمع ، وعلى المجتمع أن يتحمل المصاعب التى تصاحبه » . وناقش آدامز فى بيانه المؤثر *علاقة الدولة بالحركة الصناعية* الصادر فى ١٨٨٦ بقوله ، « إن انهيار الاعتقاد بكفاية فلسفة « الحرية الاقتصادية » ، قد ترك الجيل الحالى بدون مبادىء ملائمة لتوجيه الشؤون العامة » . وطالب آدامز ، مثله مثل كثير من الإصلاحيين ذوى الآراء المستقلة ، بأن تستخدم الحكومة سلطتها لتعزيز المنافسة « الحقيقية » ، وتنمية السلوك المستنير لنشاط الأعمال . وهو يعتقد أن من أهم وظائف الحكومة ، تنظيم قواعد ومعدلات الصناعات ذات الطبيعة الاحتكارية ، والمثال الأعلى لها هو صناعة السكك الحديدية .[٤٣]

ونظرا لحجمها ، ورأسمالها ، والمسافات التى تقطعها ، كانت السكك الحديدية تمثل الحالة المثلى لسرد قصة التوسع المتقلب للدولة الأمريكية . ففى أعقاب الحرب

---

٤٢ - **Henry George, *Progress and Poverty* (New York: Sterling, 1879).**

٤٣ - ***"Relation of the State to Industrial Action" and "Economics and Jurisprudence": Two Essays by Henry Carter Adams,* ed. Joseph Dorfman (New York: Columbia University Press, 1954), 3-54. For another reformist perspective, see E. L. Godkin, *Problems of Modern Democracy,* ed. Morton Keller (Cambridge: Harvard University Press, 1966). In general, see John G. Sproat, *The Best Men: Liberal Reformers in the Gilded Age* (New York: Oxford University Press, 1968).**

الأهلية ، سارعت السكك الحديدية بمد خطوطها عبر البلاد . وبمساعدة الحكومة ، خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٧٥ ، زاد طول الخطوط الحديدية لأكثر من الضعف ليتعدى أربعة وسبعين ألف ميل . وكان الفساد المنتشر فى عمليات دعم الدولة لشق القنوات قد أفقد هذا الشكل من النشاط قبل الحرب مصداقيته ، غير أن السلطة والحماس الجديدين لحكومة ما بعد الحرب غطيا على كل أسباب النفور القديم . وقد لاحظ المؤيدون أيضا أن بناء السكك الحديدية تحت إشراف الحكومة خلق انتعاشا اقتصاديا . وفى السنوات العشر التى أعقبت ١٨٦٢ ، قدمت الحكومة الاتحادية حوالى مائة مليون فدان من الأراضى و ١٠٠ مليون دولار من السندات والقروض لكبريات شركات السكك الحديدية . وأضافت المجالس التشريعية للدولة والولايات إلى هذه الإعانة ، حيث وافقت بالفعل على مئات الاقتراحات للمعاونة فى بناء السكك الحديدية .[٤٤]

ومع المعونة الحكومية جاء التنظيم الحكومى . وصدّق جيمس جارفيلد على قول إ . ل . جودكين ، الذى لاحظ « أن القاطرة فى سبيلها للاتصال بإطار مؤسساتنا . وأنه ينبغى فى هذه البلاد ذات الحكم البسيط ، أن تتولى أقوى قوة مركزية أفرزتها الحضارة حتى الآن ، خلال العشرين سنة القادمة ، مسؤولية علاقاتها بتلك الآلية السياسية التى سوف تحكمها وتنظمها » .[٤٥] غير أن الحافز الأولى للتنظيم لم يكن فلسفيا بهذا القدر . فلقد بدأت شركات السكك الحديدية الكبرى فى « تجميع مواردها » - بتكوين الكارتلات - وفى تحديد الأسعار لتعزيز الأرباح ، مما أثار قلق المزارعين فى الغرب والجنوب ، الذين كانوا يعتمدون بشدة على السكك الحديدية لنقل سلعهم ، مع العلم بأن سكان شرق البلاد كانت لديهم أسباب للمطالبة بالتنظيم . وقد تكون تشريعات الدولة بحظر التمييز فى الأسعار ، والتسعير غير الواقعى ، كافية لإنهاء هذه الممارسة . ولكن المحكمة العليا قررت أن تحتفظ لنفسها بوضع الحكم الأخير بين سلطات الولاية على أنشطة الأعمال عبر الولايات بصفة عامة وفى شأن السكك الحديدية بصفة خاصة ، ثم أصبحت المحاكم الاتحادية بحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر السلطة الأولى المتحكمة فى السكك الحديدية . وبالرغم من انحياز المحكمة العليا القوى لصالح السوق الحرة غير المقيدة ، إلا أنها نزعت إلى إضفاء طابع قومى على مشكلات السكك الحديدية وحلولها . وجاءت

---

٤٤ - انظر : Carter Goodrich, *Government Promotion of American Canals and Railroads, 1800-1890* (Greenwood, III.: Greenwood Publishing Group, 1960), 155-85; Edward C. Kirkland, *Industry Comes of Age: Business, Labor, and Public Policy, 1860-1897* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1961), 63-96; Keller, *Affairs of State*, 165-85; وللوقوف على تقرير معاصر بالغ الأهمية ، Charles Francis Adams, *Railroads: Their Origin and Problems* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1878).

٤٥ - ورد فى : Keller, *Affairs of State*, 177.

غالبية قرارات المحكمة إبان الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ضد شركات السكك الحديدية .[٤٦] وعلاوة على ذلك ، أدى تولى المحاكم الاتحادية مهام الحارس القضائى على الخطوط المفلسة إلى انتقال الصلاحيات بعيدا عن الولايات نحو السلطة القضائية . وفيما بين ١٨٨٤ و ١٨٩٦ ، فرضت الحراسة القضائية على أربعمائة خط تولى إدارتها حراس قضائيون معينون من قبل المحاكم .[٤٧]

وإذ أصبحت مشروعات الأعمال ذات طابع قومى متزايد من حيث الحجم ، نمت المنازعات بين سلطات الشرطة فى الولايات فرادى من ناحية وبين الحكومة الاتحادية من ناحية أخرى . وبقدوم عام ١٨٩٩ ، وجدت المحكمة العليا أن تسعة وعشرين قانونا من قوانين الولايات غير دستورى ، على أساس أن « مادة التجارة » فى الدستور تقضى بأن تنظيم أنشطة الأعمال عبر الولايات من اختصاص الحكومة الاتحادية . وأفصحت الاتجاهات المناهضة للنزعة الإقليمية هى الأخرى عن نفسها فى شكل ضغوط على الكونجرس للتحرك . وأدت الصعوبات فى تدبر أمور صناعة السكك الحديدية النامية فى داخل الأطر القانونية للولاية ، أدت بقدر كبير إلى إصدار قانون التجارة عبر الولايات عام ١٨٨٧ . وكان الغرض الرئيسى للقانون هو منع تجميع الموارد ، أو التفرقة فى الأسعار ، أو آليات الكارتلات الأخرى . وأنشأ القانون لجنة التجارة عبر الولايات المتحدة ، أول وكالة تنظيمية تابعة للحكومة الاتحادية ، وتكونت من خمسة أعضاء يعّينهم الرئيس بموافقة مجلس الشيوخ . وتمتعت اللجنة بسلطات التحقيق وفرض العقوبات ، وبصلاحيات الوقوف على سجلات الشركات والأمر بدفع تعويضات وغرامات عن الأضرار . وواجهت اللجنة ردود فعلٍ مختلطة ، وناضلت بصفة دائمة ضد محكمة عليا هى فى آن واحد تغار من سلطاتها وتتحمس لحماية مصالح أنشطة الأعمال .[٤٨] ومع ذلك ، وبالرغم من جميع مشكلاتها ، كانت اللجنة خطوة مهمة على طريق بناء الدولة . وكما يقول سكورونيك ، « أوضحت اللجنة أول مفهوم للحكم الإيجابى فى أمريكا المنبثق عن النظرية والتطبيق فى وقت واحد ... ورفضت السلبيات ـ أعمال الشرطة ، أو التدمير ، أو الاقتطاع أو الخفض . وسعت اللجنة بدلا

---

٤٦ ـ حول ما إذا كان هذا التدخل لصالح أنشطة الأعمال أو ضدها ، وما إذا كان يمثل تجاوزا قضائيا أو كان ضعيفا وغير فعال ، انظر : Skowronek, *Building a New American State*, 138-50; Beth, *Development of the American Constitution*, 150-52; and Keller, *Affairs of State*, 422-30. والمصدر المثير للجدل بأن الغالبية العظمى من الإجراءات كانت تحابى نشاط الأعمال هو : Gabriel Kolko, *Railroads and Regulation, 1877-1916* (New York: W. W. Norton, 1965).

٤٧ ـ Keller, *Affairs of State*, 425.

٤٨ ـ وكما يلاحظ لورين بيث ، كان أمرا « لافتا للنظر » أن تؤيد المحكمة العليا المؤيدة لمذهب الحرية الاقتصادية لجنة التجارة عبر الولايات . Beth, *Development of the American Constitution*, 27

من ذلك إلى بناء السلطة الإدارية من أجل : المحافظة والحماية والمصالحة والتوجيه والتعليم ».[٤٩]

وأدت اهتمامات مماثلة بشأن كارتلات الشركات والتجمعات إلى إصدار قانون شيرمان لمكافحة الاحتكارات لعام ١٨٩٠ . وقد صدر هذا القانون الغامض بأغلبية ٥٢ صوتا ضد صوت واحد من جانب مجلس الشيوخ ، الذى كان يُعتبر حينئذ نادى أصحاب الملايين . وفى حين لا تزال الأسباب التى دعت لإصداره بمثل هذه الأغلبية الساحقة غير واضحة ، كانت المشاعر الجماهيرية المؤيدة للعمل الحكومى لتنظيم أنشطة الأعمال الكبرى أساسية بالتأكيد . وقد أثبتت آليات تطبيق القانون ضعفها ، حيث افتقدت السلطة التنفيذية للحكم ، من خلال وزارة العدل ، القدرة الإدارية على التطبيق ، والقوة اللازمة لتحقيق إمكاناتها . وعلاوة على ذلك ، قامت المحكمة العليا بتقويض القانون بقرارها الصادر عام ١٨٩٥ فى قضية *الولايات المتحدة ضد إ . س . نايت* ، وذلك بتفسيرها الضيق للغاية « للتجارة » لتستبعد مشروعات الصناعات التحويلية . وفى حين كان للأيديولوجية دخل كبير فى جهود المحكمة العليا للإبقاء على الكونجرس فى صورة غير مؤثرة ، وعلى عدم فعالية الرئاسة – وإن كان بصورة أقل ، فالمؤكد أن بنية الدولة الأمريكية وفرت الأساس المنطقى لذلك . وفى ظل ثلاث سلطات متساوية ، كان نمو أى منها فى القوة تراه السلطتان الأخريان تهديدا لهما .

إن كثيرا من الجهود التنظيمية المبكرة كانت عديمة الجدوى تقريبا فيما يتعلق بالمهام المنوطة بها . ولكن لجنة التجارة عبر الولايات نفسها ـ المثال الكلاسيكى لفوز الصناعة بوكالة تنظيمية ـ أضافت إلى سلطة الحكومة المركزية . ومع كل تشريع جديد ، ومع كل تنظيم بيروقراطى جديد ، حدث مزيد من استبعاد الكونجرس والولايات عن السيطرة المباشرة على السياسة القومية . ويمكن القول بأن الحكومة المركزية لم تتمكن من مباشرة عملها باستقلالية كاملة نظرا لما يقوم به رجال الأعمال الأقوياء ، وجماعات المصالح ، والأحزاب السياسية ، من لى ذراع المسؤولين ، إلا أن وضعها قد تحسن بالتأكيد فى مواجهة المنافسة الرئيسية لها . وقد حدد كثير من المصلحين بوضوح هدف تقييد سلطات الولايات والكونجرس لصالح الإدارة الاتحادية والمحاكم . وأيد هنرى آدامز تنظيم السكك الحديدية إلى حد ملكية الدولة لها بسبب « عدم الكفاءة الشديد والمتنامى الذى ينعكس جليا فى الكونجرس القومى ».[٥٠] وسعى الكونجرس من جانبه بانتظام إلى

---

٤٩ - Skowronek, *Building a New American State*, 151, and generally 150-62. وقد تم إحياء لجنة التجارة عبر الولايات باعتبارها جوهر حقبة الإقدام فى جهود بناء الدولة .

٥٠ - Keller, *Affairs of State*, 179; Henry Adams, "The Government and the Railroad Companies," *North American Review* 112 (January 1871): 35.

إحباط تدخل المحاكم فيما اعتبره شؤونا إدارية وتنظيمية محضة . وكانت النتيجة نوع من الشد والجذب فى نمط بناء الدولة . وبالرغم من هذا الصراع ، أو نتيجة له ، قد يكون فرع الحكم الذى حقق أكبر فائدة من الاتجاه السائد فى أواخر القرن التاسع عشر نحو إضفاء الطابع القومى والتنظيم هو الرئاسة .

بواكير الرئاسة الإمبريالية

يتمثل أحد مصادر التأييد المهمة للمركزية فى تفاقم الإحباط الناجم عن الفساد وعدم كفاءة الدولة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر ، ومن ثم ، الإحباط من الكونجرس . وقد أفزعت « دولة الحزب » هذه المراقبين الأجانب ، كما هالت المصلحين المستقلين عن الأحزاب . وكتب فريدريك إنجلز فى زيارته للولايات المتحدة عام ١٨٩١ ، « نحن نجد هنا عصابتين كبيرتين من المضاربين السياسيين ، تتبادلان ملكية قوى الدولة وتستغلانها بأبشع طرق الفساد . وتقف الأمة عاجزة أمام هذين الاتحادين الاحتكاريين الكبيرين من السياسيين الذين يزعمون خدمتها ، ولكنهم فى واقع الأمر يسيطرون عليها وينهبونها » .[٥١] وكان تحجيم نفوذ الأحزاب يستلزم إضفاء طابع مهنى على الحكومة ، حيث إن التعيينات كانت طوال عشرات السنين تخضع للسياسات الحزبية ومحسوبية الكونجرس . وكان الطريق الوحيد لإصلاح البيروقراطية مع المحافظة على الديمقراطية ، فى رأى الإصلاحيين ، هو تدعيم سلطة الرئيس . لم يكن الرئيس موضع إعجاب لقدرته على العمل ، إذ أنه كان قد أصبح بالدرجة الأولى رمزا سلبيا ، يجسد غياب : أسباب المحاباة التافهة ، والسياسات التى تعود على الأنصار بمكاسب كبيرة ، والمطالب المحلية .[٥٢] وبينما كان الإصلاحيون يجاهرون بمحاسن الرئاسة ، ومحاولات رجال الكونجرس للسيطرة العليا تتراجع ، بدأ شاغلو البيت الأبيض مرة أخرى فى تأكيد الامتيازات الرئاسية . وبينما كان الكونجرس يفقد بشدة تقدير الجماهير نظرا لعدم قدرته على ممارسة الحكم بالوحدة والإقدام المطلوبين فى تلك الحقبة المضطربة ، أصبح الرئيس شخصية جماهيرية متعاظمة . ولاحظ لورد برايس عام ١٨٨٢ أن « الاتجاه فى سائر أنحاء أمريكا نحو تركيز القوة والمسؤولية فى رجل واحد أصبح جليا » . وتنبأ بأنه بالرغم من المستوى المتدنى الذى وصل إليه المنصب ،

---

٥١ - ورد فى : Skowronek, *Building a New American State*, 40. For the classic indictment; Matthew Josephson, *The Politicos, 1865-1896* (New York: Harcourt, Brace and World, 1963).

٥٢ - حدث فيما بعد التغيير المحورى فى صورة الرئاسة كمحرك للسياسة ، وقد يكون ذلك مع قدوم تيودور روزفلت .

« ربما لا تزال هناك ... احتمالات لم تتطور بعد من أسباب القوة الكامنة لصالح الرؤساء فى المستقبل » .[٥٣]

الرئيس فى مواجهة الكونجرس

بدأ توازن القوى بين الكونجرس والبيت الأبيض فى التحول فى أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر . وقد كتب ويلفريد بينكلى يقول ، « عندما تقاعد جرانت من الرئاسة ، لم يكن أحدا ، داخل مجلس الشيوخ أو خارجه ، ليصدق أنه من الممكن أن تنجح السلطة التنفيذية خلال العقد التالى أربع مرات فى تحدى مجلس الشيوخ وصده بحسم فى ادعائه السيطرة على السلطة التنفيذية » .[٥٤] وسواء وافق المرء على هذا الرقم المحدد أو لم يوافق ، فإن نمو السلطة الرئاسية فى السنوات العشرين التى أعقبت جرانت يستحيل إنكارها . ويعدد ليونارد هوايت خمسة مجالات تنافس فيها الكونجرس والبيت الأبيض على السلطة ، انتهت بالفوز الساحق للرئيس فى كل منها : استقلال السلطة التنفيذية فى ترشيحات الوزراء ، واستقلال السلطة التنفيذية فى التعيينات بصفة عامة ، محاولات الكونجرس فرض السياسة وتأكيد سلطة الرئيس فى الاعتراض (الفيتو) ، واستقلال السلطة التنفيذية فى إقالة المسؤولين ، وانتقال القيادة السياسية غير المحسوس نوعا ما من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية .[٥٥]

أولا – نشأ النزاع الأول مع بدء ولاية رذرفورد ب . هايز تقريبا .[٥٦] وحتى عهد هايز ، كانت الممارسة الرئاسية السائدة بشأن التعيينات فى الوزارة تقتصر ببساطة على التصديق على توصيات الكونجرس . واعتقد الكثيرون من رجال الكونجرس بأن هذه السلطة هى حقهم الدستورى . ويشرح ذلك رئيس مجلس النواب ثاديوس ستيفنز بقوله : « إن الكونجرس هو الجهة العليا فى الحكم ، ولابد من الاعتراف به بوصفه السلطة العليا . وينبغى السماح لأعضاء الكونجرس بممارسة المهام التنفيذية . ولابد من سيطرة الإدارة التشريعية على أعمال الحكومة ، ورسم سياستها وإجراءاتها ، وإملاء التعيينات فى الإدارة التنفيذية وما دونها » .[٥٧] وكان جرانت قد خضع فى خنوع

---

٥٣ - Bryce, *The American Commonwealth*, 2:712-13.

٥٤ - Wilfred E. Binkley, *President and Congress* (New York: Vintage Books, 1962), 186.

٥٥ - White, *The Republican Era*, 28.

٥٦ - يمكن الوقوف على هذا التقرير فى : *President and Congress*, 188-91; Rexford G. Tugwell, *The Enlargement of the Presidency* (New York: Doubleday, 1960), 207-12; and Charles Smith Williams, *The Life of Rutherford B. Hayes* (Boston: Houghton Mifflin, 1914), 2:26-29.

٥٧ - Gideon Welles, *Diary of Gideon Welles, Secretary of the Navy under Lincoln and Johnson* (Boston: Houghton Mifflin, 1911), 2:426.

لسلطان الكونجرس فى هذا الأمر . وقد أبلغ الصحفيين بعد تقاعده ، « لقد أصبح من عادة رجال الكونجرس أن يشاركوا السلطة التنفيذية مسؤولية التعيينات . ومن الظلم القول بأن هذه العادة فاسدة بالضرورة . إنها ببساطة عرف نما وترعرع ، وهى حقيقة لا يمكن إغفالها . وكان من النادر جدا أن يعين الرئيس أحدا ، بل كان يسجل فقط تعيينات أعضاء الكونجرس » .(٥٨)

وافترض الكونجرس أن هايز ، نظرا لصعوده المترنح إلى البيت الأبيض ، سوف يثبت إذعانه لرغبات الكونجرس كما كان يفعل جرانت . ولكن هايز ، الذى خدم ثلاث ولايات كحاكم لأوهايو بسمعة لم تشبها شائبة ، كان عازما على تعيين إدارة متحررة من الرفس السياسى ، سواء من إدارة جرانت أو من الكونجرس ودوائره . وجاءت قائمة التعيينات الوزارية التى قدمها لمجلس الشيوخ متجاهلة تماما الطلبات التى قدمها عدد من أعضاء مجلس الشيوخ المهمين . وكان على رأس أعضاء مجلس الشيوخ الذين استشاطوا غضبا روسكو كونكلينج ممثل نيويورك ، وسايمون كاميرون ممثل بنسيلفانيا ، وجيمس ج . بلين ممثل مين ، حيث أراد كل منهم تعيين أصدقائه المخلصين فى المناصب المجزية . وكان الأسوأ من وجهة النظر الحزبية ، أن هايز لم يعين أعلام الجمهوريين فى مواقع السلطة . وكان أغلب المعينين مجرد مواطنين بارزين ذوى سمعة طيبة : وقع الاختيار على الإصلاحيين وليام ايفارتز - الذى يمقته كونكلينج - وكارل شورز لمنصب وزير الخارجية ومنصب وزير الداخلية على التوالى . واستبعد هايز التعيينات من عالم السياسة الحزبية ، مما أدى إلى صراع بين الرئاسة والكونجرس . وبدأ الكونجرس بتأخير عملية التصديق وأعلنها صراحة ، بأن أحدا من المرشحين لا يحتمل قبوله . ووصل الأمر إلى حد رفض المجاملة التقليدية لأعضاء مجلس الشيوخ - أى التصديق بدون تقصى - للسناتور جون شيرمان المرشح لمنصب وزير الخزانة . وهكذا ، تحددت خطوط المعركة .

وقد أذهلت الأحداث التالية غالبية المراقبين السياسيين . وبدأ التأييد الجماهيرى ينعقد وراء الرئيس ، رغم أنه لم يكن شخصيا يحظى بالشعبية . ووصفت افتتاحيات الصحف الكبرى تكتيكات مجلس الشيوخ بأنها اغتصاب ديكتاتورى للسلطة ، وأثنت على المكانة العالية لمرشحى هايز . وأغرقت البرقيات والخطابات البيت الأبيض ومكاتب أعضاء مجلسى الشيوخ والنواب . وعقدت اجتماعات شعبية فى المدن الكبرى ، وصدرت القرارات تحث الرئيس على التشبث بموقفه . وفى محاولة يائسة أخيرة ، سعت القيادة الجمهورية إلى التحالف مع الديمقراطيين الجنوبيين لإجهاض الترشيحات ،

٥٨ . ورد فى : White, *The Republican Era*, 24.

ولكن الجنوبيين لم يكونوا مستعدين لتعويق رئاسة الرجل الذى تعهد بإنهاء القوانين العرفية فى الجنوب . وجرى التصديق على الترشيحات جميعها فى سلاسة . « إنها المرة الأولى منذ الحرب الأهلية التى يُقهر فيها مجلس الشيوخ فى قضية محددة بينه وبين الرئيس . لقد أفل نجم مجلس الشيوخ » .(٥٩)

ثانيا ، قرر هايز ، متشجعا بانتصاره ، المضى قدما على جبهة أشد وعورة ، وأن يتحدى نظام المحسوبية الحزبية الذى فرض قبضته القوية على غالبية المناصب الحكومية .(٦٠) وأصدر توجيها إلى وزير الخزانة بتأسيس لجنة للتحقيق فى الفساد والإهدار الناجم عن نظام الغنائم . ثم أصدر هايز قرارا تنفيذيا يحظر على شاغلى المناصب الاتحادية المشاركة فى السياسة الحزبية . وعندما أقدم مسؤول كبير - وهو عضو جمهورى يدعى ألونزو كورنيل فى الإدارة الجمركية فى نيويورك - على تحدى هذا القرار بأن ترأس مؤتمرا للحزب الجمهورى ، طالب هايز باستقالات كورنيل واثنين من زملائه فى الإدارة الجمركية ، بما فى ذلك مأمور الجمرك ، وهو الرئيس القادم تشستر آرثر . ورفضوا الاستقالة ، غير أن هايز أرسل أسماء خلفائهم الثلاثة إلى مجلس الشيوخ . وعاد هايز مرة أخرى إلى مواجهة مجلس الشيوخ حول مسألة سلطة التعيين . ولكنه كان هذه المرة ينتهك بشدة مجال أقوى زعيم للمجلس ، روسكو كونكلينج .

كان ميناء نيويورك بمثابة المورد الحيوى للحكومة الأمريكية ، حيث إنه يدر أكثر من نصف إجمالى الإيرادات الاتحادية . ويعمل به أكثر من ألف شخص ، ومن ثم كان أيضا قاعدة القوة السياسية لكونكلينج . « كانت إدارة الجمارك فى نيويورك ، أكثر من أى إدارة منفردة أخرى ، ترمز إلى الالتحام بين الحزب والدولة » .(٦١) وحاول كونكلينج إغفال التعيينات الجديدة استنادا إلى قانون تولى المناصب لعام ١٨٦٧ ، الذى يستوجب موافقة مجلس الشيوخ – ليس على التعيين وحده ، وإنما على فصل أى مسؤول اتحادى أيضا . ونجح فى تأخير عملية التصديق لفترة طويلة للغاية . غير أن كونكلينج اضطر فى نهاية الأمر إلى الإذعان . وقد أيد الرأى العام الرئيس ، وقام وزير الخزانة جون شيرمان ، الذى تدخل إدارة الجمارك فى نطاق اختصاصه ، بعقد لقاءات مقدامة مكثفة للتأثير على زملائه السابقين فى مجلس الشيوخ لتأييد حق الإدارة فى التعيينات . وفى نهاية ولايته ، كان هايز يتطلع إلى انتصاره على نظام الغنائم باعتباره أكبر

---

٥٩ - Binkley, *President and Congress*, 190.

٦٠ - للوقوف على تقرير ممتع ، وإن كان منحازا (ضد مجلس الشيوخ) ، انظر : Josephson, *The Politicos*, 238-75; H. Wayne Morgan, *From Hayes to Mckinley*: *National Party Politics, 1877-1896* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1969), 31-40.

٦١ - Skowronek, *Building a New American State*, 61.

إنجازاته : « إن الغاية التى كنت استهدفها أساسا كانت تحطيم المحسوبية للكونجرس ، خاصة محسوبية مجلس الشيوخ . وكان الصراع مريرا . لقد عرضنى للهجوم ، والمعارضة ، وسوء الفهم ، والكراهية الفعلية من جانب رجال أقوياء . غير أننى حققت نجاحا باهرا . والآن ، فإن أحدا من أعضاء المجلسين لن يحاول قط إملاء التعيينات . لقد أصبح حقى المنفرد فى التعيينات أمرا مسلما به ضمنيا » .[٦٢]

وتكرر انتصار السلطة التنفيذية على الكونجرس أثناء ولاية جيمس جارفيلد القصيرة .[٦٣] كان جارفيلد الذى أمضى سنوات طويلة عضوا فى مجلس النواب ، يعلم أن نظام المحسوبية لن يموت بسهولة . وكان ، بدافع من حماسه لتدعيم سلطات البيت الأبيض ، قد اختار فرض المواجهة بترشيح وليام روبرتسون ، العدو اللدود لروسكو كونكلينج ، فى منصب مأمور جمارك لميناء نيويورك . واعترف جارفيلد بأنه قد أعلن التحدى . وكتب الرئيس إلى أحد أصدقائه قائلا ، « إن هذا (الترشيح) يحمل معه الصراع على الفور ، وسوف يضع حدا ، لمسألة ما إذا كان الرئيس يعمل كاتبا للسجلات فى مجلس الشيوخ أم أنه السلطة التنفيذية فى الولايات المتحدة ، وفى عبارة واحدة موجزة ، فإن المسألة تتبلور فى : هل يكون الميناء الرئيسى للدخول ، حيث يتم تحصيل أكثر من ٩٠ فى المائة من رسومنا الجمركية ، تحت سيطرة الإدارة أو تحت السيطرة المحلية لسناتور حزبى » .[٦٤] وعمد السناتور الحزبى موضوع التساؤل وهو روسكو كونكلينج ، إلى الضغط على زملائه أعضاء مجلس الشيوخ لرفض مرشح الرئيس ، وصادف بعض النجاح . ووافق المجلس على أن يصدق على جميع الترشيحات فيما عدا روبرتسون . ولكن جارفيلد ، عملا بنصيحة عضو مجلس الشيوخ السابق جيمس بلين ، الذى كان قد أصبح حينذاك وزيرا للخارجية ، فاق مجلس الشيوخ دهاء .[٦٥] فقبل أن يوافق مجلس الشيوخ على مجمل الترشيحات فعليا ، سارع جارفيلد بسحبها ، الأمر الذى أجبر أعضاء المجلس على التصويت سواء لصالح روبرتسون أو ضده . ووافق مجلس الشيوخ على الترشيح ، الأمر الذى عاد على كونكلينج بالكدر الشديد . وعمد كونكلينج المحبط إلى رد هذا « الاغتصاب » الرئاسى للسلطة ، باللجوء إلى الجماهير للحصول على تأييدها . واستقال عضوا مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك على أمل تثبيت

---

٦٢ - ورد فى : White, *The Republican Era*, 34.

٦٣ - Justus D. Doenecke, *The Presidencies of James A. Garfield and Chester A. Arthur* (Lawrence: Regents Press of Kansas, 1981), 42-5.

٦٤ - ورد فى : Binkley, *President and Congress*, 195.

٦٥ - يقدم هذا الحادث دليلا قويا لصالح النظريات البيروقراطية التى تفترض أنه « حيث تقف هو حيث تجلس ، فلم يقتصر انتقال جارفيلد من مجلس النواب إلى البيت الأبيض على تحوله فى غضون أسابيع إلى مدافع قوى عن السلطات الرئاسية ، وموسع لها ، وإنما أقدم اثنان من كبار أعضاء مجلس الشيوخ على تحول مماثل .

وضعيهما من خلال إعادة انتخابهما . ولكن الصدمة العظيمة التى حاقت بهما ، أن المجلس التشريعى لولاية نيويورك استشعارا للمزاج الشعبى تنكر لهما . وهكذا تلقى نظام المحسوبية الذى انتهجه مجلس الشيوخ طعنة نجلاء .

ثالثا ، نقلت الموقعة الثالثة بين السلطة التنفيذية لهايز والكونجرس أرض المعركة إلى مجلس النواب .[٦٦] وكان مجلس النواب قد أكد سلطانه من حين لآخر ضد الرئيسين جونسون وجرانت . كان المجلس إبان ولاية جونسون يناقش بقوة موضوع اعتماد الأموال لشراء آلاسكا ، بالرغم من تصديق مجلس الشيوخ على المعاهدة ، ثم أصدر قراره بعد فترة وجيزة برفض دفع أية نقود لشراء الأراضى فى المستقبل . وسعت الأغلبية الديمقراطية فى حينه إلى التلاعب بالدور المهم الذى يتمتع به المجلس فى عملية الاعتمادات بغرض نقل سلطة صنع السياسة بعيدا عن البيت الأبيض . وأرفق المجلس فقرة إضافية إلى مشروع قانون الاعتمادات للجيش لعام ١٨٧٩ ، معلنا أن سياسات معينة ينبغى وقف العمل بها وإلا حجب المجلس التمويل . واستشاط هايز غضبا إزاء سوء استخدام الديمقراطيين لنص الفقرة المضافة لإملاء السياسة على الإدارة ، واستخدم حق الاعتراض (الفيتو) على مشروع القانون . وأوضح الرئيس فى خطاب الاعتراض ، أن ذلك ليس مجرد معركة سياسية حزبية ، وأن اعتراضه الأساسى ينصب على اغتصاب الصلاحيات الدستورية للسلطة التنفيذية . وقال إن مجلس النواب تعدى حدوده ، وكشف هايز عن الخطر الكامن فى مثل هذه السابقة : « يستطيع مجلس النواب انطلاقا من نفس المبدأ أن يقرر أن أى عمل آخر من جانب الكونجرس ، أو معاهدة يعقدها الرئيس بالتشاور مع مجلس الشيوخ وبعد موافقته ، أو أن الترشيح أو التعيين فى منصب ما ، أو قرار أو رأى للمحكمة العليا ، يمثل مصدر للضرر ، وأن إجراءات العلاج هى حبس الاعتمادات المطلوبة لصالح سلطة الحكم الآثمة » .[٦٧] ورفض مجلس النواب التراجع ، ولكن هايز أصر على موقفه ، معترضا على سبع صياغات متتابعة لمشروع القانون . ومرة أخرى اقتنعت الصحافة والجماهير بحجج هايز وظاهرت قضيته من أجل سلطة رئاسية أقوى . وأقدم مجلس النواب فى نهاية الأمر على سحب إضافته المهينة ، ووافق على مشروع قانون اعتمادات الجيش ، وحاول الاحتفاظ بماء وجهه بحبس ٦٠٠ ألف دولار من إجمالى ٤٦ مليون دولار .

---

٦٦ - انظر : Binkley, *President and Congress*, 209-15; and Morgan, *From Hayes to McKinley*, 52-54.

٦٧ - James D. Richardson, *A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents* (Washington, D.C.: Bureau of National Literature, 1911), 3:531-32.

كان استخدام هايز لحق الاعتراض ، رغم إثارته ، فى حدود النمط السائد بعد الحرب . فقد استخدمه اثنتى عشرة مرة ، بينما استخدمه آرثر أربع مرات فقط ، ولجأ إليه جرانت ثلاثا وأربعين مرة على مدى ولايتيه . ولكن جروفر كليفلاند كان أكثر الرؤساء إسرافا فى استخدام حق الاعتراض ، ليسقط ٣٠١ مشروع قانون فى فترة ولايته الأولى وحدها . فقد حول حق الاعتراض من حق طارىء يقتصر استخدامه على أقصى الظروف ، إلى وسيلة يلجأ إليها كلما اعترض الرئيس بشدة على مشروع قانون أصدره الكونجرس . وكانت غالبية ممارساته لحق الاعتراض لأسباب حزبية ، ضد مشروعات قوانين المعاشات للمحاربين القدماء للحرب الأهلية ، وحتى مع استبعاد هذا ، فإنه اعترض على كثير من مشروعات القوانين الأخرى ، ليفوق ما فعله الرؤساء الأربعة السابقين مجتمعين .[٦٨] وبالرغم من أنه كان فى أغلب الأحيان يؤكد ممارسته لحق الاعتراض لأغراض حزبية ، إلا أن كليفلاند عمل أيضا على تقوية صلاحيات السلطة التنفيذية فى مواجهة الكونجرس . وباستهدافه مشروعات قوانين المعاشات ، كان كليفلاند يضرب مباشرة مصدرا مهما لسلطة الكونجرس ونظام المحسوبية . وكثيرا ما كان أعضاء مجلسى النواب والشيوخ يوافقون على مشروعات قوانين بتوفير مزايا المعاش لأفراد معينين من المحاربين القدماء ، الذين قضت إدارة المعاشات ، بعد فحص دقيق ، بعدم أحقيتهم . وبتكريس حقه فى الاعتراض على هذا المثال البارز لنظام المحسوبية الذى استخدمه الكونجرس ، وباستخدامه ـ أو إسرافه فى استخدام حق الاعتراض ـ لم يكن خلفاؤه فى الرئاسة بهذا القدر من الفروسية . وقام رئيس السلطة التنفيذية الديمقراطى بتوسيع صلاحيات الرئاسة بالرغم من أنه ، بالنسبة للحزب والايديولوجية الشخصية ، كان ملتزما بموقف مضاد .

رابعا ، أضاف كليفلاند مزيدا من القوة للسلطة التنفيذية بأن دفن فى نهاية الأمر قانون ولاية المناصب لعام ١٨٦٧ .[٦٩] ومع أن كافة الرؤساء الذين أعقبوا جرانت كانوا يعارضون القانون ، إلا أن أحدا منهم لم يتخذ موقف التحدى المباشر له إلى أن جاء كليفلاند . فقد أمر وزاراته بالتوقف عن إرسال الملفات المتعلقة بكل من التعيينات والإقالات إلى مجلس الشيوخ . ودفع بأن الإقالة ليست من اختصاص الهيئة التشريعية . وتقاتل أعضاء مجلس الشيوخ وكليفلاند بكل قوة ، ولجأوا إلى المناورات البرلمانية التى استخدمها هايز وجارفيلد فى هذا الشأن ، ولكن كليفلاند ذهب إلى أبعد من ذلك . هاجم القانون مباشرة ، معلنا فى رسالته للكونجرس فى مارس ١٨٨٦ بأنه غير دستورى

---

٦٨ ـ White, *The Republican Era*, 39; Richard E. Welch, Jr., *Presidencies of Grover Cleveland* (Lawrence: University Press of Kansas, 1988), 62-65.

٦٩ ـ انظر : Tugwell, *Enlargement of the Presidency*, 239-41.

(اتفقت المحكمة العليا معه فى الرأى لاحقا) ومؤكدا على أن مطلب مجلس الشيوخ بالحصول على ملفات الإدارة التنفيذية يمثل خرقا لمبدأ الفصل بين السلطات . ويصور أحد كتاب السيرة الذاتية لكليفلاند تأكيده القاطع بأن الملفات ملكية خاصة بالرئيس بأنه « أقصى تأكيد لامتياز السلطة التنفيذية من جانب جميع الرؤساء فى حالة السلم قبل ريتشارد م . نيكسون » .[٧٠] لقد تغير المناخ السياسى بالفعل : لم يقتصر الأمر على فوز كليفلاند فى معاركه فى حالات إقالة محددة ، وإنما قام الكونجرس بعد ذلك بعام واحد بإلغاء قانون ولاية المناصب .

خامسا ، وبصورة أوسع ، ساعد نضال كليفلاند على خلق رئاسة مختلفة على حساب السلطة التشريعية . وأصبح الرئيس فى ظل قيادة كليفلاند محركا للسياسة القومية بدلا من « مجرد متفرج » عليها ، كما كان يبدو إبان الإدارات السابقة فى أعقاب الحرب .[٧١] وكان الجميع فى واشنطن أثناء ولاية كل من جونسون وجرانت ينظرون إلى السلطة التنفيذية باعتبارها جمعا من الوزارات ، حيث يعتبر رئيس كل منها مسؤولا أمام الكونجرس . وطور الوزراء ، والمديرون ، وغيرهم من رجال الإدارة علاقات مستقلة مع لجان الكونجرس المناظرة ، التى يُسألون أمامها حول أمور تفصيلية للغاية . ويرجع الفضل إلى حد كبير إلى جهود كليفلاند ؛ إذ أصبح من الأمور العادية بصورة متزايدة بحلول أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر أن يجرى سؤال البيت الأبيض عن رأيه فى مقترحات معينة ، على الأساس الافتراضى بأنه فى حالة عدم موافقة الرئيس عليها ، فإنه لا يحتمل أن تصبح قانونا . وقد أدت التحديات لنظام المحسوبية للكونجرس التى أخذها على عاتقه كل من هايز وكليفلاند بصفة خاصة إلى إحداث تغيير جوهرى فى مفهوم الشعب للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، ليتحول رؤساء ما بعد الحرب إلى مشاركين أساسيين فى عملية صنع السياسة . ولكن الحركة من أجل إصلاح البيروقراطية القومية لعبت دورا مماثلا فى الأهمية فى تشكيل صورة الرئيس كوسيط شريف فى واشنطن . كما أنها دعمت إلى حد كبير من قدرته على إحداث التغيير .

إصلاح الإدارة العامة

قبل الحرب الأهلية وبعدها ، مارس الكونجرس نفوذا ضخما على السلطة التنفيذية خاصة من خلال المحسوبية الحزبية ، كان البيروقراطيون الاتحاديون يدينون بالفضل للحزب ، ومن خلالهم فرض الكونجرس نفوذه على كل من الأمور اليومية والسياسات

---

٧٠ - Welch, *Presidencies of Grover Cleveland*, 217.

٧١ - White, *The Republican Era*, 47.

العامة . وكان الرئيس أندرو جاكسون قد ألغى التقليد الاتحادى للإدارة العامة الدائمة ، المتحررة من الالتزامات الحزبية ، فى العشرينيات من القرن التاسع عشر . وجاء نظام بديل يقوم على تداول التعيينات مع كل تحول فى الأقدار الحزبية ، ووضع إغراءات تشجيعية للمهارات السياسية ومظاهر الولاء . وكانت المحصلة ، كما يقول دعاة إصلاح الإدارة العامة ، انحدارا فى المستويات وزيادة فى عدم الكفاءة . وفى عام ١٨٦٨ ، أصدر اتحاد أصحاب الصناعات التحويلية القومى قرارا يؤكد أنه « من أجل سلامة حكومتنا وبقائها ، لا مفر من تسيير الشؤون العامة وفقا لمبادىء أنشطة الأعمال ، وأنه لابد من وقف العمل بالعرف الخطير الذى يعطى المناصب العامة للأدعياء السياسيين والموظفين الحزبيين ، بغض النظر عن ملاءمتهم » .(٧٢) وهدد الإصلاح نظام المحسوبية من أساسه ، وكانت المعارضة ضارية فى الكونجرس والآليات الحزبية . وكما لاحظ كارل شورز فى ذلك الحين ، « واصلت أغلبية كبيرة من السياسيين المحترفين فى كل من الحزبين كراهيتهم لإصلاح الإدارة العامة ببغض حقيقى وعنيف ، لأنه سيفسد أعمالهم ، ويلقى بفنونهم خارج السوق ، ويحرمهم مما ينهبون » .(٧٣) وهاجم واحد من هؤلاء الساسة ، وهو عضو الكونجرس وليام وليامز ممثل ولاية أنديانا ، فكرة إصلاح الإدارة العامة بدعوى أنها منقولة « بوضوح وبجرأة وبدون مواربة عن الحكومات الملكية .. [وأنها] معادية بالكامل للحكومة الجمهورية وتهدم الحكم الانتخابى » .(٧٤)

وإزاء تلك المعارضة القوية داخل أروقة السلطة التقليدية ، تعطل التقدم نحو الإصلاح . وفى عام ١٨٧١ ، عين الرئيس جرانت أول لجنة للإدارة العامة ، ولكنها توقفت بعد أربع سنوات عندما رفض الكونجرس توفير المزيد من التمويل لها . وتصاعد عداء الكونجرس للجنة عندما أصبح واضحا إنها لن تخضع لأهواء الكونجرس ، وأنها كانت بدلا من ذلك أداة للسلطة الرئاسية .(٧٥) ولقد أيد الرؤساء إصلاح الإدارة العامة لأنها سوف تفيدهم إلى حد بعيد فى نضالهم ضد الكونجرس . ويشرح رذرفورد هايز ذلك بقوله ، « لقد بدا لى بوصفى السلطة التنفيذية ، أننى لا أستطيع دفع عملية إصلاح الإدارة العامة بطريقة فعالة إلا بإنقاذ سلطة التعيين فى المناصب من أيدى زعماء الكونجرس » .(٧٦)

---

٧٢ - ورد فى : White, *The Republican Era*, 297.

٧٣ - Carl Schuz, "Civil Service Reform," *North American Review* 134 (1882): 451.

٧٤ - ورد فى : White, *The Republican Era*, 291-92; also see generally Josephson, *The Politicos*.

٧٥ - Skowronek, *Building a New American State*, 58.

٧٦ - ورد فى : White, *The Republican Era*, 34.

واستمر الجمود فى الموقف طوال السبعينيات من القرن التاسع عشر ، غير أن الإصلاحيين - غالبيتهم من ذوى النفوذ من المحامين ورجال الأعمال والصحفيين والسياسيين - ثابروا وأسسوا فى عام ١٨٨١ الرابطة القومية لإصلاح الإدارة العامة .(٧٧) وبدأ التأييد الشعبى للإصلاح ينمو ويتوسع إلى أقصى الحدود باغتيال جيمس جارفيلد فى ١٨٨١ بيد رجل محبط وساخط يبحث عن منصب . ولدى وفاته ، شنت الرابطة حملة فى سائر أنحاء البلاد معلنة أن هذه المأساة محصلة طبيعية لنظام المحسوبية الفاسد . وتحول الرئيس الراحل بطريقة قد لا تكون بارعة ، إلى شهيد حركة الإصلاح . وزينت ملصقات الرابطة كل كلمة قالها من أجل الإصلاح . ونجحت الوسيلة ، وأصبح الغضب الشعبى على نظام المحسوبية واضحا فى كل أنحاء البلاد . وبعد مناقشات طويلة ومساومات ، أصدر الكونجرس قانون إصلاح الإدارة العامة لعام ١٨٨٣ - المعروف أيضا باسم قانون بندلتون ، الذى قدمه السناتور جورج بندلتون ممثل ولاية أوهايو - ووقعه الرئيس تشستر آرثر الذى كان ، لسخرية الأقدار - النتاج الأول للنظام الذى يساعد هو نفسه على هدمه . وأسس القانون لجنة جديدة للإدارة العامة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينهم الرئيس ويوافق عليهم مجلس الشيوخ ، ولكن الرئيس يستطيع فصلهم كلما تراءى له ذلك . وكان حجر الزاوية فى القانون هو إنشاء نظام للإدارة العامة يستند إلى الجدارة ، حيث فرض إجراء اختبارات تنافسية مفتوحة ، وأكد إلى حد كبير انفصال ذلك عن العملية السياسية .(٧٨) وكانت اللجنة مكلفة بالدرجة الأولى بفحص الطلبات المقدمة للحصول على المناصب ، كما كانت مطالبة بوضع توصيات بشأن القواعد التى تحكم الإدارة العامة ، والتحقيق فى انتهاكات النظام المستند إلى الجدارة ، وإعداد تقرير سنوى . ومنح الرئيس ورؤساء إداراته سلطة تنفيذ هذه النصوص . لقد كان الكونجرس ذات يوم ينظر إلى البيروقراطية الاتحادية باعتبارها إقطاعية تابعة له ، إلى أن اعترف قانون إصلاح الإدارة العامة بها بوصفها « جزءا لا يتجزأ من السلطة التنفيذية » .(٧٩)

ولم يكن وجود لجنة الإدارة العامة بذاته أو من تلقاء نفسه قد بدل حكومة الولايات المتحدة ، أو أنه أدى إلى توازن القوى بين الرئيس والكونجرس . وعمد الكونجرس

---

٧٧ - Frank M. Stewart, *The National Civil Service Reform League*: *History, Activities, and Problems* (Austin: University of Texas Press, 1929).

٧٨ - أصيب الإصلاحيون بخيبة أمل لأن القانون لم يخلق نظاما يستند بالكامل على الجدارة . فقد سمحت التعديلات بالتوزيع الجغرافى للمناصب وبالمعاملة التفضيلية لقدماء المحاربين فى الحرب الأهلية .

٧٩ - ورد أفضل تقرير فى : White, *The Republican Era*, 302. Skowronek, *Building a New American State*, 47-84; Ari A. Hoogenboom, *Outlawing the Spoils*: *A History of the Civil Service Reform Movement, 1865* (Urbana: University of Illinois Press, 1968).

بصورة متكررة وبطرق مختلفة إلى تقويض اللجنة . وبينما كان جميع الرؤساء يؤيدون رسميا إصلاح الإدارة العامة ، إلا أن الحقائق السياسية أجبرتهم على الإذعان لنظام المحسوبية السياسية .(٨٠) وفى النهاية ، اقتصر دور اللجنة على زيادة تآكل نظام المحسوبية . وقد كان إصدار قانون بندلتون فى عام ١٨٨٣ علامة على الطريق فى تاريخ الحكم الأمريكى . وأدى القانون ، بكل ما صاحبه من مشكلات إلى توسع كبير فى دور الإدارة العامة المحترفة المسؤولة أمام الرئيس ، ووضعها فى قلب الحكومة الاتحادية . وطُبق القانون عام ١٨٨٣ على ١٤ ألفا فقط من مجموع الموظفين الاتحاديين البالغ عددهم نحو مائة ألف موظف . ومع حلول عام ١٩٠٠ ، امتد القانون ليشمل حوالى ١٠٠ ألف شخص ، وهم نصف تعداد الموظفين الدائمين فى الحكومة الاتحادية . وعلاوة على أن إصلاحات الإدارة العامة ليست مجرد إصلاح إدارى ، فقد « تضمنت الاعتراف المؤسسى الأول برئيس الجمهورية بوصفه الرئيس الفعلى للنظام الإدارى » . وجاءت هذه الإصلاحات كجزء من سلسلة متصلة من الهجمات ضد الكسب غير المشروع وعدم الكفاءة ونظام المحسوبية . ودعت لجنة دوكيرى - كوكريل المنبثقة عن الكونجرس نفسه (١٨٩٣ - ١٨٩٥) إلى تطبيق ممارسات أقرب إلى نشاط دوائر الأعمال والمهنيين فى كافة أفرع الحكم . وبدت هذه التحركات ، التى وصلت إلى ذروتها فى لجنة الرئيس وليام هوارد تافت الخاصة بالاقتصاد والكفاءة ، بمثابة « رموز مرئية ، ليس فقط لانتقال مبادرات الإصلاح الإدارى من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية ، وإنما أيضا فى ترجيح الميزان الدستورى من الكونجرس لصالح رئيس الولايات المتحدة . وكان هذا الانتقال بالغ الأهمية ولم ينتكس » .(٨١) ويدفع دارسو تطور الدولة بصفة عامة بأن الإصلاح المؤسسى يحدث من حين لآخر بسبب أزمات الحكم .(٨٢) ولكن ، وكما يوضح هذا البحث الذى يتناول حركة إصلاح الإدارة العامة « لا يمكن القول بأن حدثا تاريخيا مهما فى أواخر الستينيات أو السبعينيات من القرن التاسع عشر قد أنذر بأن الجمهورية تتعرض للخطر بسبب نظام المحسوبية .... وأن إنهاء نظام الغنائم ليس هو الحل لأزمة معينة تنخر فى بنيان المؤسسة » .(٨٣)

سلطات طوارىء

كان صيف شيكاغو الطويل الساخن لعام ١٨٩٤ بمثابة الخلفية لواحد من أعنف

---

٨٠ - أفضل معالجة له وردت فى : Skowronek, *Building a New American State*, 68-84.

٨١ - White, *The Republican Era*, 364,92.

٨٢ - أنظر الفصل الثانى .

٨٣ - Bernard S. Silberman, *Cages of Reason*: *The Rise of the Rational State in France, Japan, the United States, and Great Britain* (Chicago: University of Chicago Press, 1993), 27.

الصراعات وأكثرها شعبية على السلطة الدستورية فى التاريخ الأمريكى . والحقيقة أن إضراب شركة بولمان ، مثله مثل غالبية الإضرابات ، كان يدور فى أساسه حول العلاقات بين أنشطة الأعمال والعمال . ولكنه أدى إلى توسع مهم لسلطات الرئيس على حساب حكومات الولايات .[٨٤] وعندما وصل الكساد الاقتصادى لعام ١٨٩٣ إلى أدنى مراحله ، قرر امبراطور صناعة السكك الحديدية جورج بولمان خفض الأجور بنسبة حادة للمحافظة على أرباح شركته لصناعة عربات السكك الحديدية « البولمان » . وأضرب العمال ، ورد بولمان بإغلاق المصنع . وكانت لحظة حاسمة فى تاريخ الحركة العمالية الأمريكية ، لأن اتحاد السكك الحديدية الأمريكى ، الذى تعهد بإجراء جماعى ضد مشروعات الأعمال الفردية ، كان قد أسسه يوجين ف . دبيس قبل سنة واحدة فقط . وبحلول عام ١٨٩٤ ، كان اتحاد السكك الحديدية الأمريكية يضم ١٥٠ ألف عضو ينتمون إلى ٤٦٥ اتحادا محليا . وسرعان ما تحول إضراب بولمان إلى إضراب عام لعمال السكك الحديدية ، حيث أصدر دبيس توجيها إلى أعضاء الاتحاد العام بالامتناع عن العمل بأى صفة فى عربات بولمان . وفى غضون أسابيع ، كانت حركة السكك الحديدية من وإلى شيكاغو قد انخفضت إلى ١٠ فى المائة من حجمها الطبيعى .

وحظى إضراب بولمان باهتمام قومى . وأعلن أصحاب شركات السكك الحديدية بأن الإضراب تهديد للقانون والنظام . ووافقت الصحف على ذلك ، ووصفت صحيفة شيكاغو تريبيون دبيس بأنه فوضوى . واتفق ريتشارد أولنى ، المحامى العام لكليفلاند ، مع رأى أصحاب السكك الحديدية . والمؤكد أن توصله إلى هذا القرار بسهولة وعن قناعة تامة ، كان بفضل عمله كمحامٍ لشركات السكك الحديدية ، بل كان لا يزال على قائمة المحامين المستخدمين بإحدى شركات السكك الحديدية .[٨٥] وللحيلولة دون ما كان يراه انهيارا لمشروعات الأعمال الطبيعية ، حصل أولنى على « ما قد يكون أخطر إنذار قضائى كاسح تصدره محكمة اتحادية على الإطلاق فى نزاع بين العمال والإدارة » . فقد أصدرت المحكمة الاتحادية لشيكاغو حكمها بأن كافة الأعمال تعتبر خارجة على القانون إذا كان من شأنها أن تؤدى إلى إيقاف العمل فى أى قطار يستخدم فى توصيل

---

٨٤ - أفضل تقرير موجز عن رد كليفلاند على إضراب ١٨٩٤ يمكن الوقوف عليه فى : Welch, *Presidencies of Grover Cleveland*, 141-56. وللوقوف على رأى جيد وشامل وإن كان شديد التعاطف ، انظر : Allan Nevins: *Grover Cleveland A Study in Courage* (New York: Dodd, Mead, 1932), 620-30.
وانظر أيضا رسالة شيقة أعدها : Bennett M. Rich, *The Presidents and Civil Disorder* (Washington, D.C.: Brookings Institution, 1941).

٨٥ - يتطلع آلان نيفينز إلى أولنى باعتباره العقل المدبر وراء العملية كلها ، بينما كليفلاند يستجيب ببساطة لرغباته . انظر كتابه : *Grover Cleveland*, 626

البريد ، أو كان من شأنها أن « تتدخل فى حركة النقل الحر دون عرقلة للتجارة عبر الولايات » .[٨٦] وعندما ثبت عدم قدرة المسؤولين المحليين على تنفيذ الإنذار القضائى ، كلف كليفلاند وزير الحربية بإرسال قوات اتحادية إلى شيكاغو ، مبررا عمله باعتباره تفويضا باستخدام واجباته الدستورية لتنفيذ القانون وحماية الأرواح والممتلكات . وبعد أربعة أيام من العنف المتصاعد ، تمكنت القوات فى نهاية الأمر من إجبار المضربين على الاستسلام وإعادة النظام إلى المدينة .

وفى حين أن حجم العمل الذى قام به كليفلاند كان كبيرا ، إلا أن ذلك لم يكن السبب فى جعله غير مسبوق . فقد استخدم رذرفورد هايز القوات لإعادة النظام بسبب إضراب للسكك الحديدية عام ١٨٧٧ . وإنما الفارق أن كليفلاند تصرف منفردا . إنه لم ينتظر تقدم محافظ الينوى بطلب المساعدة . واستشاط المحافظ جون بيتر التيجلد غضبا إزاء أعمال كليفلاند وكتب إلى الرئيس محتجا على اغتصاب سلطة الولاية . وذهب إلى حد الحديث على الملأ ضد الرئيس ، معلنا أن سلوكه غير دستورى . والحقيقة ، أن المعنى الصريح للدستور بدا مؤيدا لتفسير المحافظ . وتقول الفقرات المتصلة بالموضوع إن ، « الولايات المتحدة سوف تضمن لكل ولاية فى الاتحاد شكلا جمهوريا للحكم ، وسوف تحمى كل منها ضد الغزو ، والوقوف تطبيقا للسلطة التشريعية أو للسلطة التنفيذية (عندما لا يتمكن المجلس التشريعى من الانعقاد) ، ضد العنف المحلى » .[٨٧] ولم يكن المحافظ ولا المجلس التشريعى للولاية قد طلبا حماية اتحادية . واقتصر رد كليفلاند الرافض بأنه شاهد حالة طارئة وتصرف إزاءها . وادعى بأن من واجبه التحرك فور التوصل إلى قرار قاطع بأن « أسلوب المحاكم الاتحادية لم يكن فى الإمكان تنفيذه من خلال الوسائل العادية ، وبعد الوقوف على برهان مؤكد بأن هناك مؤامرات قائمة ضد التجارة فيما بين الولايات » .[٨٨] وبعبارة أخرى ، إن رؤية الرئيس للوضع الطارىء سند كاف لتخطى السلطات المحلية .

وبغض النظر عن قانونية امتداد سلطة الرئيس ، فإن الأهم لنا ولأغراضنا هو الدليل الدامغ بأن الشعب الأمريكى أيد كليفلاند بقوة . وكتبت إحدى الصحف شعرا عاديا عكس مشاعر الجماهير :

---

٨٦ - Welch, *Presidencies of Grover Cleveland*, 144.

٨٧ - دستور الولايات المتحدة ، المادة الرابعة ، الفقرة الرابعة .

٨٨ - ورد فى : Welch, *Presidencies of Grover Cleveland*, 147.

لعب إضراب السكك الحديدية لعبة المتاعب ،
واشتعلت الأرض بالنيران .
هل استطاع جروفر إرسال القوات
لوقف لعبة المضربين ؟
وصاح ذلك الالتيجلد بانفعال
« مثل هذه التكتيكات أنا أمنعها ،
لا يمكنك استعراض الجنود » .

وعلى ذلك ، فهذا هو ما فعله جروفر بالضبط
وبعد سنوات ، عندما يتحدث الناس
عن زمننا القلق ،
وعن الإجراءات المطلوبة
لإخماد الجرائم العامة ،
فإنهم جميعا سيعترفون فى حينه
(الحقيقة لا يمكن أن تضيع)
بأن أفضل ما يمكن عمله
هو بالضبط ما عمله جروفر .(٨٩)

خاض كليفلاند الانتخابات كمرشح للبيت الأبيض عام ١٨٨٤ على أساس برنامج الحزب الديمقراطى العادى ، مدافعا عن حقوق حكومات الولايات وسيادتها . وكان واحدا من موضوعاته الرئيسية هو التصدى لأخطار مركزية السلطة فى أيدى الحكومة القومية والرئاسة . إلا أنه ما إن صار رئيسا ، خاصة فى ولايته الثانية ، حتى أصبح أهم الرؤساء الذين عملوا على تعظيم سلطات هذا المنصب ربما منذ عهد إبراهام لينكولن . وشرح كليفلاند واجبات منصبه للشعب فى عبارات طنانة . وأكد على أنه باعتباره الزعيم القومى ، وبوصفه المسؤول الوحيد المنتخب بواسطة جموع المواطنين ، يتحمل مسؤولية خاصة تجاههم ، وأنه يتقلد منصبا يعلو على الصراعات الحزبية للكونجرس والمصالح الضيقة للولايات . ومع جروفر كليفلاند ، عاد المفهوم الديمقراطى للرئاسة إلى سيرته الأولى ، إلى التفسير العريض الذى قدمه أندرو جاكسون قبل نصف قرن .

أدوات العلاقات الخارجية

عكست البيروقراطيات التى تتعامل مع السياسة الخارجية والعسكرية تلك التحولات نحو إدارة مركزية أقوى ورئاسة أقوى ، ولكن التغيرات فى هذه الوكالات

---

٨٩ - انظر المرجع السابق .

كانت أقل روعة . فمنذ أيام جورج واشنطن ، كان الأمريكيون ينظرون إلى الشؤون الخارجية باعتبارها أعمالا مشبوهة ، وإنها بالتأكيد لا تستلزم الكثير من حيث البيروقراطية الحكومية أو الإنفاق . ولم يكن هذا العداء مجرد نتيجة للبيئة الدولية السلمية ، التى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها فى أواخر القرن التاسع عشر . وكانت الأمة الناهضة فى سنواتها الأولى فى خطر دائم من جاراتها القوى الكبرى ، التى كانت ممتلكاتها فى القارة تقزِّم المستعمرات الثلاثة عشرة الأصلية سواء فى الحجم المادى أو القوة العسكرية . وخلال تلك الحقبة ، احتالت الولايات المتحدة من أجل الحصول على الموارد والأراضى ، وفازت بمساحات ضخمة من الأرض بموجب « شراء لويزيانا » عام ١٨٠٣ من خلال مفاوضات مع الفرنسيين والأسبان . وحاربت بريطانيا الجبارة عام ١٨١٢ ، وانتزعت تكساس وكاليفورنيا من المكسيك ، وأخيرا ، عبأت قواها لخوض الحرب الأهلية المعتمدة على التقدم الصناعى ، التى ناور الشمال خلالها لإبعاد فرنسا وبريطانيا عن التحالف العلنى مع اتحاد الولايات المنفصلة . وطوال هذه الاضطرابات ، استمر الأمريكيون يعتقدون بأن سياساتهم الخارجية والدفاعية محدودة ويمكن أن تنفذها مجموعة صغيرة دائمة من البيروقراطيين . وحتى بعد الحرب الأسبانية – الأمريكية ، كان يتعين على التغييرات التنظيمية المهمة أن تنتظر وصول الحركة التقدمية إلى ذروتها ، وتعيين مصلح مثل الياهو رووت وزيرا للحربية ثم وزيرا للخارجية . وكان السبب فى الغياب الطويل لتطور مؤسسات السياسة الخارجية يرجع إلى تقليد أمريكا المعادى للانفراد بالسلطة ، بقدر ما كان يرجع إلى انعدام الضغوط الخارجية والعسكرية . هذا ، بالرغم من أن دولا أخرى ممن تعترضها تهديدات واضحة أقل ، مثل اليابان وإيطاليا فى أواخر القرن التاسع عشر ، أقامت بيروقراطيات مؤثرة للشؤون الخارجية والعسكرية . وعلاوة على ذلك ، فبينما لم تكن الحكومة قادرة على تنظيم الاقتصاد القومى بدون نظام شامل من التحكم البيروقراطى ، فإن أداة مماثلة لم ينظر إليها كعامل حاسم لصنع سياسة خارجية . ولم يعرقل الإطار المؤسسى الضعيف للولايات المتحدة سعى الرؤساء ووزراء الخارجية للانطلاق نحو دبلوماسية أكثر نشاطا أو نحو توسيع النفوذ الأمريكى فى الخارج .

غير أن قوة الدولة لا تقاس بمجرد عدد البيروقراطيين العاملين فى إدارة الشؤون الخارجية . ومع حلول التسعينيات من القرن التاسع عشر ، كانت الحكومة المركزية والسلطة التنفيذية قد اكتسبتا صلاحيات دستورية عريضة ، وقوة سياسية أكبر ، وشرعية شعبية متزايدة ، مما جعل تنفيذ سياسة خارجية موحدة ونشيطة أمرا أكثر احتمالا . وكان غياب هذه النواحى فى السلطة الرئاسية والسلطة الاتحادية ، وليس قلة الموظفين فى وزارة الخارجية ، هو السبب الأول فى ضعف التوسع فيما بين ١٨٦٥ و ١٨٨٩ . ومع ذلك ، فإن البيروقراطيات مهمة لأنها ذات تأثير يومى على السياسة الخارجية ، من

خلال تنفيذ الأوامر الصادرة من أعلى إلى حد كبير . وتوسعت وتجددت البيروقراطيات المعنية بالسياسة الخارجية والعسكرية ، وإن كان ذلك بالأسلوب المتقلب والمرتق لبناء الدولة السائد فى أمريكا أواخر القرن التاسع عشر .

إدارات الشؤون الخارجية

كانت التغيرات فى بيروقراطيات السياسة الخارجية - العمل الدبلوماسى ، والخدمة القنصلية ، ووزارة الخارجية نفسها - جزءا لا يتجزأ من حركة إصلاح الإدارة العامة .(٩٠) ففى أوج التجارة الحرة ، لم يكن أحدا ليفهم لماذا تحتاج البلاد إلى سلك دبلوماسى من أساسه ، وكان توسيع إدارات الشؤون الخارجية مستحيلا ، إلى حد أن مصلحا غيورا على الإدارة العامة مثل إ . ل . جودكين أوضح أن اختراع البرق (التلغراف) قد يسمح بوجود وزير مفوض واحد فى باريس بدلا من جميع البعثات الأمريكية فى القارة الأوروبية .(٩١) ففى مجتمع معادى لتوسع الدولة ، يشك فى القوى الكبرى الأوروبية ومؤامراتها ، كانت المهنة الدبلوماسية ينظر إليها بقلق عظيم . وكانت تسمى بصورة مغايرة « بالترف المكلف » ، و « مخلفات ملكية العصور الوسطى المبهرجة » ، و « مرعى المتكبرين » .

ولكن النقد واسع النطاق لإدارة الشؤون الخارجية فى السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر لم يكن مرتبطا بمشاعر عداء عام يكنه الأمريكيون . لقد كان مجرد جانب من حركة إصلاح الإدارة العامة العريضة . ودعا قادة النشطاء التقدميين إلى إصلاح إدارة الشؤون الخارجية ، حيث إنهم كانوا يطالبون بمزيد من الإخلاص والكفاءة والحرفية فى سائر أنحاء الإدارة الأمريكية . وبينما أشارت بعض المناقشات إلى نمو احتياجات أمريكا واهتماماتها خارجيا ، كانت كتابات الإصلاحيين حول الخدمات الدبلوماسية والقنصلية تؤكد أساسا على أمراض الفساد ، ونظام الغنائم ، و« نفوذ السياسة الضار » . وعندما طلب الرئيس هايز إلى دورمان إيتون ، أحد قادة إصلاح الإدارة العامة فى البلاد ، أن ينظر فى كيفية تحديث إدارة الشؤون الخارجية على النمط البريطانى ، جاءت توصيات إيتون مماثلة لتلك المقترحة للإدارة العامة ككل : تأمين

---

٩٠ - التقريران الأكثر اكتمالا عن إصلاح إدارة الشؤون الخارجية هما Warren Frederick Ilchman, *Professional Diplomacy in the United States, 1779-1939* (Chicago: University of Chicago Press, 1961); and Richard Hume Werking, *The Master Archtects*: *Building the United States Foreign Service, 1890-1913* (Lexington: University Press of Kentucky, 1977).

٩١ - Milton Plesur, *America's Outward Thrust*: *Approaches to Foreign Affairs, 1865-1890* (De Kalb: Northern Illinois University Press, 1971), 37.

ولاية الوظيفة ، والترقية بالجدارة ، واختبارات القبول .(٩٢) وبعبارة أخرى ، كانت الاهتمامات الداخلية ، وليست الخارجية ، هى التى تدفع هذه الحركة .(٩٣)

إلا أن إصلاح السلكين الدبلوماسى والقنصلى تأخر عن الإدارة العامة ككل . إذ كان أنصار السلك الدبلوماسى المهنى موزعين فى الخارج ، غير متمركزين فى الداخل ، ومن ثم لم يجد الكونجرس سوى حافز ضئيل للتحرك . وعلاوة على ذلك ، فإنه ما إن تخلصت الإدارة العامة إلى حد ما من التعيينات السياسية ، حتى أصبحت المناصب الخارجية إحدى الملاذات القليلة الباقية فى نظام الغنائم ، ولم يكن الكونجرس راغبا فى إزالة هذا الحصن الأخير لنظام المحسوبية . وأخيرا ، أثار البعض أسبابا حقيقية للقلق من أن إلغاء الطابع السياسى عن السلك الدبلوماسى قد يسلب البلاد أكثر دبلوماسييها فعالية . لقد تمتعت الولايات المتحدة بتراث طويل المدى من الساسة المتميزين الذين خدموا كدبلوماسيين ، من بنجامين فرانكلين وتوماس جيفرسون إلى تشارلز فرانسيس آدامز وجون هاى . وحتى بعض دعاة الإصلاح حثوا على الاحتفاظ بالتعيينات السياسية فى أعلى المستويات الدبلوماسية .(٩٤) ولهذه الأسباب مجتمعة ، تعرض مشروع قانون مورجان لعام ١٨٩٤ ، الذى تضمن غالبية توصيات إيتون ، للفشل المتكرر فى حشد التأييد الكافى فى الكونجرس لإصداره ، ولم يصدر قانون الإصلاح الدبلوماسى والقنصلى إلا فى عام ١٩٠٦ .

وقد تكون الخطى بطيئة ، إلا أنه كان هناك إصلاح مؤثر . ومنذ أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر وما بعدها ، كان الكونجرس ينظر سنويا فى مقترحات مختلفة لتبسيط وتحديث النظام . وزاد التمويل ، خاصة للسلك القنصلى ، الذى حظى بالأنصار من دوائر الأعمال فى الداخل ، وكانت غالبية الأمريكيين تعتبره مفيدا . وقام الكونجرس بزيادة مرتبات الدبلوماسيين ، وهو مطلب رئيسى لكثير من الإصلاحيين الذين أرادوا أن يمتهن الموهوبون الحياة الدبلوماسية وليس الأغنياء فقط . كما أقدم الكونجرس على زيادة متواضعة فى أعداد السفارات والقناصل ، وسكرتيرى المفوضيات . وكان هذا

---

٩٢ - Dorman B. Eaton, *Civil Service in Great Britain: A History of Abuses and Reform and Their Bearing on American Politics* (New York: Harper and Brothers, 1880), 311.

٩٣ - Ilchman, *Professional Diplomacy in the United States*, 41-85; and Plesur, *America's Outward Thrust*, 35. اتسع نطاق المناقشات حول إدارة الشؤون الخارجية فى السبعينيات من القرن التاسع عشر . انظر كأمثلة بارزة : Eugene Schuyler, *American Diplomacy and the Furtherance of Commerce* (New York: Scribners, 1886); "Diplomacy," *International Review* 6 (January 1879); "The Diplomatic and Consular Service," *New York Herald*, April 10, 1880; *and Public Opinion* 6 (February 9, 1889): 367.

٩٤ - Ilchman, *Professional Diplomacy in the United States*, 46.

التغيير الأخير مهما . وحيث إن السفراء كانوا من الأنصار السياسيين وممن رفستهم الدبلوماسية لإزاحتهم من مناصبهم ، فقد أصبح السكرتيرون الأوائل والثوانى أهم المسؤولين المعينين فى الخارج فى تصريف غالبية الأمور . وعلى مدى سنوات عديدة ظل عدد هذه المواقع لا يتزحزح عن أربعة وعشرين منصبا . وبحلول عام ١٩٠٥ ، تضاعف العدد إلى ثمانية وأربعين موقعا ، وتخطيا لاعتراضات الكونجرس ، تحرك الرؤساء من جانب واحد نحو إضفاء الاحتراف على السلك الدبلوماسى .[٩٥] واتجهت حركة التنقلات الدبلوماسية ، التى كانت واسعة النطاق بصفة تقليدية مع بداية كل إدارة ، نحو الهبوط الشديد بدءا من عام ١٨٨٩ وما بعده ، حيث اختار الرؤساء الاحتفاظ بموظفى السلك الدبلوماسى ذوى الخبرة الطويلة وترقيتهم .[٩٦] وفى أواخر التسعينيات ، أصبح السلك الدبلوماسى أكبر حجما ، وأكثر دواما ، وأقل فسادا عنه قبل عشر سنوات فقط .

القوات المسلحة

فى عام ١٨٧٤ ، كان العدد المصرح به للقوات المسلحة النظامية للولايات المتحدة الأمريكية هو ٢٥ ألف جندى و ٢١٦١ ضابطا ، بينما كان التعداد الفعلى أقل من ذلك . وفور انتهاء الحرب الأهلية ، كان تكوين جيش بحجم مؤثر ينظر إليه كأمر غير ضرورى . وقد أكدت هذا الرأى القراءة الرشيدة للتوازن الدولى للتهديدات والفرص ، وإن كان بقدر أقل مما أكدته به المعادلة البسيطة القديمة لانفراد الدولة بالسلطة . وكما قال صمويل هانتنجتون فى كتاباته ، « يستند كل ذلك إلى عدم الثقة الأمريكية فى الحكومة والاعتقاد بأن العسكرية جنبا إلى جنب مع الأفرع المدنية للإدارة العامة بطبيعتها عاجزة وغير ضرورية إلى حد كبير » .[٩٧] والحقيقة ، أنه إزاء المهام التى كانت موكولة للعسكرية ، كان ينبغى أن تكون الأولوية لبناء جيش دائم . فقد كانت العسكرية مكلفة « باستئناس » الغرب وترويضه ، وتميز العقدان التاليان للحرب الأهلية بسلسلة من المعارك الحامية مع قبائل الهنود . ونظرا لتفوقه التكنولوجى الكاسح ، كان الجيش

---

٩٥ - انظر : Werking, *The Master Architects*, 59.

٩٦ - Ilchman, *Professional Diplomacy in the United States*, 70-82; Werking, *The Master Architects*, 20-44.

٩٧ - Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil—Military Relations* (Cambridge: Harvard University Press, 1957), 228.

الأمريكى ينتصر فى العادة ، ولكنه كثيرا ما تعرض لخسائر رهيبة ، ويرجع ذلك بقدر غير قليل إلى ضعف تشكيله ، وضعف تجهيزاته وضعف إدارته .[٩٨]

وبحلول الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، بدأت شريحة من الشعب تقبل الرأى القائل بأن الولايات المتحدة فى حاجة إلى قوات مسلحة أكبر وأفضل تدريبا . ومرة أخرى ، لم ينبع هذا الإدراك من الظروف الدولية ، وإنما من التغييرات الضخمة التى جاء بها التصنيع . وكانت أواخر القرن التاسع عشر قد شهدت فترة من السلام لأمريكا بالنسبة لعلاقاتها بالعالم الخارجى ، ولكنها كانت أيضا فترة حرب داخلية . وشهدت الولايات المتحدة إبان العقدين الأخيرين من القرن ، أحداث عنف بين العمال والإدارة على نطاق لم يسبق له مثيل من قبل أو من بعد فى العالم الصناعى . لقد تمتع رجل الأعمال بتعاطف واسع النطاق ، خاصة وسط الطبقات الحاكمة ، واعتقد الكثيرون أنه يتعين على الجيش أن يتقدم لإخماد هذا العنف الصناعى الجديد . وفى ١٨٧٧ ، قدم وزير الحربية جورج ماكرارى تحليلا ، وافقت عليه غالبية الصفوة من الدوائر السياسية ونشاط الأعمال والمفكرين :

> إن الجيش بالنسبة للولايات المتحدة هو نفس ما تمثله قوة الشرطة المنضبطة والمدربة بالنسبة للمدينة ، فلكل منهما نفس القدر من الضرورة . ومع زيادة السكان والثروة فى البلاد ، ومع تضخم أعداد المدن الكبيرة ، ينبغى أن نضع نصب أعيننا احتمال المخاطر الكبيرة من انتفاضات جماهيرية ضخمة لعلاج المظالم ، سواء كانت حقيقية أو مختلفة . كما أن الحقيقة المعروفة جيدا هى أن مثل هذه الانتفاضات تحظى بدرجة أو بأخرى بتعاطف المجتمعات التى تقع فيها . وهذه الحقيقة وحدها تجعل الميليشيات غير مأمونة الجانب فى مثل هذه الطوارىء .[٩٩]

وأيدت صحيفة *نيويورك تايمز* ذلك بقولها ، « إننا لا نستطيع أن نواجه بالسرعة اللازمة الحقيقة غير المرغوب فيها ، بأن لدينا عناصر اجتماعية خطيرة يتعين التصدى لها ، حيث إنها قد تصبح أشد خطورة بسبب خصائص نظامنا السياسى . وينبغى ألا يكون هناك تأخير فى تبنى الاجراءات المطلوبة لتوفير القوة الكافية للحكومة الاتحادية لإقرار النظام الداخلى فى حالة وقوع أى طارىء على الإطلاق » .[١٠٠]

---

٩٨ - **James Garfield, "The Army of the United States," *North American Review* 126 (1878): 195-98; Russell F. Weigley, *History of the United States Army* (Bloomington: University Press, 1984).**

٩٩ - **Department of War, *Annual Re, ort, 1877*, 1:5-6.**

١٠٠ - ورد فى : **Skowronek, *Building a New American State*, 100-101.**

وقد ثبت أن إصلاح العسكرية لمواجهة تلك التحديات الجديدة أشد صعوبة من إصلاح مسار إدارة الشؤون الخارجية . وكان الجيش والبحرية على السواء ، خاصة الجيش ، مرتعا للتقاليد والمصالح الراسخة للإقليمية واللامركزية ومعاداة انفراد الدولة بالسلطة . وكان الجيش القومي الصغير تكمله نظريا وحدات الميليشيا المستقلة ذاتيا في الولايات ، والتي كانت ، في حالات الطوارىء ، تنضم إلى القوات النظامية . وكان نظام الميليشيات يسوده الاضطراب بالكامل ، ويفتقر جنوده للتدريب – ذلك إن كانوا مدربين على الإطلاق . وفي أوقات الأزمات ، كانت النتائج هي البطء في ردود الفعل ، والتبديد الضخم للموارد ، والخسارة غير الضرورية في الأرواح . وعلى المستوى القومي ، كانت القوات تتسم بسوء الإدارة بنفس القدْر . كان الجيش والبحرية تنظمهما مكاتب تقدم تقاريرها إلى وزير الحربية أو وزير البحرية . ومع انعدام الخطوط الواضحة لتسلسل القيادة ، كان نظام المكاتب بمثابة صيغة لعدم الفعالية . كما كان بمثابة دعوة لنفوذ الكونجرس ، الأمر الذي يفسر لماذا ازدهر . وكانت المشروعات الحكومية التي تعود على الأنصار بالمكاسب الوفيرة تجري من خلال منفذين رئيسيين ، هما سلاح المهندسين بالجيش والترسانات البحرية . وكان رؤساء المكاتب تربطهم علاقات وثيقة ومستقلة مع لجان الكونجرس المناظرة ، مما أدى إلى خلق عملية ثنائية لصنع القرار تتخطى وزيري الجيش والبحرية ، والبيت الأبيض نفسه . وكما كتب سكورونيك ، « في أوقات السلم ، كانت سلطة الرئيس نفسه على القوات المسلحة تأتي في المرتبة التالية لتلك العلاقات الأفقية » .(١٠١)

كان اهتمام الكونجرس بالقوات المسلحة يقتصر على نظام المحسوبية والمشروعات التي تدر مكاسب وفيرة . وفيما عدا هذين الاستخدامين السياسيين ، سمح الكونجرس للمؤسسة العسكرية بأن ترعى نفسها . ووفر اتجاه حرية التجارة فترة من مراجعة النفس داخل العسكرية ، الأمر الذي انتهى في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر إلى تفجر مقترحات الإصلاح ، في نفس الوقت الذي كان فيه خفض المصروفات العسكرية يحظى بشعبية خارج أفرع القوات المسلحة . وقد جاءت خصائص مشروعات الإصلاح العسكري من داخل أفرع القوات المسلحة ، « لاحتياجاتها المهنية وليس استجابة لوضع دولي » .(١٠٢) وكان المصلحون ، مثلهم مثل نظرائهم المدنيين ، يطالبون بإصلاح الهيكل الإداري للقوات العسكرية ، ويدعون

---

١٠١ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٩٦ .

١٠٢ - Huntington, *The Soldier and the State*, 265.

إلى « تركيز القوة » ، ومركزية السلطة ، وعزل إدارة الجيش عن السياسة ، وتغلغل نفوذ القيادات المركزية فى سائر أنحاء البلاد » .[١٠٣] ونقلا بتصّرف عن النموذج البروسى ، أراد المنظر العسكرى ايمورى ابتون خلق أركان عامة قوية قادرة على دعم التحكم فى المكاتب والقوات على السواء .

واعترف مصلحو البحرية أيضا بأن المدخل الرئيسى للمشكلات العسكرية يقبع فى صيغة التنظيم ، وليس فى ميزانيتها . وكما أوضح وزير البحرية وليام هويتنى صاحب العقلية الإصلاحية ، « إن أى شكل من عدم الرضاء الذى عانته البلاد من الذراع البحرية للحكم ، يمكن الوقوف على جذورة ليس فى السلاح البحرى ، وإنما فى إدارة البحرية » .[١٠٤] وكان ناقدا مخلصا أشد صراحة حينما قال ، « لابد أن هناك شيئا مختلا تماما فى نظامنا للإدارة البحرية ، يجعلها غير قادرة على إقامة سلاح بحرى بنفس كفاءة مثيله فى النمسا ، بالرغم من أننا ننفق أربعة أمثال النفقات » .[١٠٥] واقتصر اقتراح الإصلاح الرئيسى على إنشاء « مجلس عام » . وأن يضم هذا المجلس رؤساء المكاتب (وربما بعض الأعضاء الإضافيين) ، وأن يتولى وزير البحرية رئاسة المجموعة . كان الهدف هو تحقيق مركزية السلطة فى التنظيم . وسعت الخطة إلى وضع إدارة البحرية وجنود البحرية تحت السلطة المباشرة للمسؤولين فى مجلس الوزراء والبيت الأبيض .

ونظرا لأن الحلول التى قدمها السلاحان معا سعت إلى حل ، أو على الأقل تخفيف حدة ، مشكلات الإقليمية واللامركزية ، إلا أن برامجهما الإصلاحية الطموحة للغاية كان يستحيل تطبيقها . فقد اعترض على المشروعات محافظو الولايات ، الذين تعرضت سيطرتهم على ميليشياتهم الغالية للخطر بسبب امتداد السلطة المركزية ، كما أن

---

١٠٣ - Skowronek, *Building a New American State*, 91. تمثل الفقرة المنقولة توصيفا لمقترحات ايمورى ابتون لإصلاح الجيش . والعمل الذى قدمه ابتون ، عمل مسهب وممل ، وإن كان مؤثرا ، هو *The Armies of Asia and Europe* (New York: Appleton, 1878). ويجادل هانتنجتون قائلا : « كانت النزعة الاحترافية فى أوروبا محصلة طبيعية للتيارات الاجتماعية والسياسية النشيطة فى المجتمع بأسره : مثال ذلك أن الإصلاحيين البروسيين كانوا يصنعون فى الجيش ما كان ستاين ورفاقه يحاولون عمله فى الدولة برمتها . غير أن نزعة الاحتراف العسكرى فى الولايات المتحدة كانت نابعة من دافع ذاتى صارم ... كانت نزعة الاحتراف رد فعل لمجموعة محافظة فطريا تعارض المجتمع الليبرالى ، بدلا من كونها نتاجا لحركة إصلاحية عامة محافظة داخل المجتمع ». Huntington, *The Soldier and the State*, 233. ومع ذلك نقل الإصلاحيون العسكريون بكامل وعيهم عن حركة الإصلاح التقدمى . واصطفوا ضد الفساد ونظام الغنائم واقترحوا مبادىء الكفاءة والإدارة السليمة . انظر : Skowronek, *Building a New American State*, 89-92, and fn. 11.

١٠٤ - Secretary of the Navy, *Annual Report*, 1885, 1:xxvii.

١٠٥ - ورد فى : Henry H. Gorringe, "The Navy," *North American Review* 134 (1882): 486.

الكونجرس لم يسعده وضع حد لهذا المورد الجاهز من المحسوبية والمشروعات المدرة للمكاسب الوفيرة . ولم يتم تأسيس مجلس الحرب البحرى إلا فى عام ١٨٩٨ . وفيما يتعلق بالجيش ، فإن الحرب الأسبانية – الأمريكية نفسها لم تقدر على دفعه إلى التغيير المؤسسى الشامل . وقبل اثنى عشر يوما من إعلان الحرب مع اسبانيا ، كان مجلس النواب ، بمساعدة إيجابية من محافظى الولايات ، قد أجهض مشروع قانون يستهدف التوسع فى الجيش النظامى من ٢٧ ألفا إلى ١٠٤ آلاف . واستمرت الترتيبات الخاصة والمؤقتة حتى عام ١٩٠٠ . وحتى فى ذلك الحين ، استلزم الأمر قيام تيودور روزفلت ووزير حربيته الياهو رووت بالضغط والمراوضة لإدخال نموذج الأركان العامة ولتأميم الميليشيات . وعلى مدى العقد التالى ، تحولت إصلاحات إدارية متزايدة على كافة الجبهات إلى قوانين .

غير أن الحاجة إلى إصلاح كاسح وشامل فى أواخر القرن التاسع عشر ، ينبغى ألا تطمس التغييرات المهمة التى حدثت بالفعل . وكان أهمها ما جرت مناقشته عاليه : تطور الفكر الإصلاحى داخل القوات المسلحة . وقد استغرق تطبيق الأفكار الإصلاحية الراديكالية التى تجمعت داخل المؤسسة العسكرية ـ وهى فى الغالب أشد الأوساط محافظة فى الأمة ـ فى أواخر السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، عشرات السنين . ولكن فترة التفريخ الطويلة داخل القوات المسلحة ضمنت سرعة تلاؤم العسكريين ، عندما شحذ زعماء الأمة قواهم السياسية للتغلب على معارضة الولايات والكونجرس . كما حدثت ضمن هذه التطورات المهمة ثورة فى التعليم العسكرى . وتأسست الكلية الحربية البحرية فى ١٨٨٤ . وكان الجيش فى ذلك الحين قد أسس بالفعل سلسلة من الكليات العسكرية المتخصصة ، أشهرها فى فورت ليفنورث ، بينما أصبحت وست بوينت أخيرا ذات طابع احترافى بالكامل . وفى ١٨٨٨ ، تأسس مكتب المخابرات البحرية . وفى ١٨٩٠ ، أعيدت مرة أخرى مناصب مساعد وزير البحرية ومساعد وزير الحربية ، التى ألغيت بعد الحرب الأهلية . وتم تطبيق الإحالة الجبرية إلى الاستيداع والاختبارات المهنية للترقى فى أفرع القوات المسلحة . وأنشأ البيت الأبيض عدة مجالس خاصة لشؤون الجيش والبحرية ، ليبعد السيطرة على الأمور الرئيسية ـ التحصينات الساحلية ، وتوريدات المواد الأولية الاستراتيجية ـ عن أيدى الكونجرس ويضعها فى أيدى الأفرع العسكرية المحترفة والسلطة التنفيذية . وازدهرت البحرية بالذات فى الثمانينيات . وبحلول عام ١٨٩٨ ، وبفضل سلسلة من وزراء البحرية الأقوياء ذوى العقول الإصلاحية ، مثل وليام هويتنى وبنجامين تراسى ، والتأييد الحزبى المشترك لتوسع البحرية ، وبفضل الإصلاحيين البحريين المحليين مثل ستيفن ب . لوس ، وأشهرهم على الإطلاق الخبير الاستراتيجى ألفريد ثاير ماهان ، أصبحت البحرية سلاحا

محترفا ، وامتلكت أسطولا ضخما وميزانية كبيرة ، وأصبحت تحظى باحترام كبير فى أنحاء العالم .(١٠٦) وفى ١٨٩٧ ، كتب وزير البحرية جون لونج فى تقرير له ، بأن البحرية لن تركز حاليا على توسيع قدراتها ، وإنما ستلتفت إلى تدعيمها . وأوضح بأنه على مدى السنوات القليلة الأخيرة ، تضاعفت القوة البحرية الأمريكية ، وأن أسطول الولايات المتحدة ، « من حيث تميز مستوياته ، وقوته ، وسرعته ، وبراعته ، والمزايا الدفاعية والهجومية » ، أصبح مماثلا لأى أسطول فى العالم .(١٠٧)

أينما ذهبت الدولة ، تبعتها السياسة الخارجية

كان مسار بناء الدولة فى الولايات المتحدة طويلا ووعرا . وكما يبين هذا الفصل ، فإن المظهر السطحى للغياب الكامل لبناء الدولة فى أواخر القرن التاسع عشر يعتبر مضللا . وعلى مدى محورين مهمين لسلطة الدولة ـ الحكومة الاتحادية فى مواجهة الولايات والرئاسة فى مواجهة الكونجرس ـ حدث انتقال عميق أدى إلى تغير الآراء الدستورية والسياسية والشعبية . وحتى فى المجالات الأقل تأثرا ـ البيروقراطيات التى تتناول الشؤون الخارجية والعسكرية ـ كانت التغيرات المهمة فيها تتحرك فى نفس الاتجاه : نحو واشنطن ، وفى إطار واشنطن ونحو البيت الأبيض . وكانت الإصلاحات الأكثر توهجا فى حقبة الإقدام بمثابة الذروة لعمليات طويلة المدى تضرب جذورها فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . وبدون بناء الدولة « كرتوق » كما حدث فى العقود الختامية للقرن التاسع عشر ، ما كان يمكن « إعادة تكوين » الدولة الأمريكية مع بزوغ فجر القرن التالى .

لم تكن هذه النقلات فى بنية الدولة الأمريكية خطيرة ، خاصة إذا قورنت بالمستويات الأوروبية . ولكن الفروق فى بنية الدولة كانت مهمة إذا ما قورنت بالفترة التى أعقبت الحرب الأهلية مباشرة . لقد شهدت الحرب الأهلية توسعا ضخما فى مجال وقدرة الدولة الأمريكية . وكانت مقدرة الشمال على استخلاص الموارد من الشعب والصناعة هى العامل الرئيسى فى نجاحها . وكان قرار لينكولن بتعليق « الأمر بالمثول

---

١٠٦ - White, *The Republican Era*, 134-75; Skowronek, *Building a New American State*, 107-20. وفيما يتعلق بالبحرية بصفة خاصة ، انظر : John A. S. Grenville and George B. Young, *Politics, Strategy, and American Diplomacy: Studies in Foreign Policy, 1873-1917* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966), 1-39; Robert Seager, "Ten Years before Mahan: The Unofficial Case for the New Navy, 1880-1890," *Mississippi Valley Historical Review* no. 40, 3 (December 1953): 491-512; and Harold and Margaret Sprout, *The Rise of American Naval Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1939), 183-223.

١٠٧ - Secretary of the Navy, *Annual Report, 1897*, 3:40-41.

للتحقيق ، وهو من أشد الضمانات الدستورية الأمريكية تقديسا ، نموذجا للتغيير الذى صنعته الحرب . ولكن انتهاء الحرب الأهلية حمل معه انكماشا شديدا فى قوة الحكومة وفى السلطة التنفيذية . وبدءا من انتهاء حقبة إعادة البناء الفاشلة ، مهّد الرؤساء الديمقراطيون والجمهوريون على السواء ، بتحديهم للكونجرس والولايات ، الطريق أمام وليام ماكينلى وتيودور روزفلت . وعندما تولى ماكينلى دفة الحكم الأمريكى ، ترأس سلطة تنفيذية كانت ، بقدر محدود ، متحررة من نفوذ الكونجرس ، وهى التى بدأت فى استخدام عضلاتها الشابة بتوسيع مجال أنشطتها داخل الدولة . وتمتع الجهاز التنفيذى بسلطة عليا ، واستطاع جون هاى أن ينجح حيث فشل وليام هنرى سيوارد . وبعد عام ١٨٩٨ ، أعلنت صحيفة سبكتاتور الإنجليزية أن الحرب الأهلية والحرب الأسبانية - الأمريكية قد أظهرتا الرئاسة فى صورة « ملكية منتخبة » .(١٠٨)

وبالرغم من هذه النقلات المهمة ، لم تصبح الدبلوماسية الأمريكية ناشطة بدرجة عالية مقارنة بالمستويات الأوروبية . ولكن الفارق كان بالتأكيد مثيرا بالمعايير الأمريكية . وبعد عام ١٨٩٠ ، استطاع رئيس السلطة التنفيذية للولايات المتحدة أن ينتهج أخيرا سياسة خارجية ذات مغزى . ولم يعد الكونجرس معارضا لكل خطوة يخطوها الرئيس لمجرد أنه أخذ زمام المبادرة .(١٠٩) لقد تمت تسوية الصراع العظيم . وانتقلت بالفعل السيطرة على الدولة الأمريكية ومواردها الهائلة إلى أيدى صانعى القرار على المستوى المركزى ، الذين كانوا يقظين للفرص السانحة على مستوى النظام الدولى ، ومدركين للقوة الكبرى التى يتمتعون بها ، بدلا من اهتمامهم باحتياجات دوائر الكونجرس . لقد مكنت القوة الوليدة للدولة الأمريكية الجديدة من بزوغ الولايات المتحدة على المسرح العالمى فى أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر .

---

١٠٨ - ورد فى : LaFeber, *American Search for Opportunity*, 177.

١٠٩ - من بين مؤرخى العلاقات الخارجية الأمريكية ، يلفت والتر لافيبير النظر إلى العلاقة بين تزايد قوة السلطة التنفيذية وتعاظم النشاط الأمريكى فى الشؤون الدولية أثناء الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٩١٣ . كما أنه يحدد الدافع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية فى البحث عن « مزيد من القوة والفرص لأمريكا » . انظر لافيبير ، *American Search For Opporunity*, 235-37, 134-36, 144-45. وفى حين أن هذا الجانب من مساهمة لافيبير يعتبر مهما ، إلا أنه أقل دقة فى تفسير تعاظم القوة الرئاسية . وبالنسبة للافيبير ، أدت السياسة الخارجية والاقتصادية للولايات المتحدة فى هذه الفترة إلى إثارة اضطراب شديد فى الخارج . وكانت القوة العسكرية الخاضعة لسلطة الرئيس مطلوبة لاستغلال مثل هذا الاضطراب إذا كان ذلك فى خدمة الأغراض الأمريكية ، أو إخماده كلما كانت الولايات المتحدة ستكسب من وراء فرض الاستقرار . انظر المرجع السابق الصفحات ٢٣٦ - ٢٣٧ .

الفصل الخامس

الدبلوماسية الجديدة (١٨٨٩ ـ ١٩٠٨)

بزوغ قوة كبرى

يسجل *التقرير السنوى* لوزير البحرية لعام ١٨٨٩ نقطة تحول فى تاريخ العلاقات الخارجية الأمريكية . ويقترح فيه بنجامين تراسى أن تبنى الولايات المتحدة أسطولين من السفن الحربية – واحد للمحيط الهادىء ، والآخر للمحيط الأطلنطى – بإجمالى عشرين بارجة ، وستين طرادا ، وعشرين زورقا لمراقبة السواحل ، الأمر الذى يحول أمريكا إلى واحدة من أقوى الدول البحرية فى العالم . ووردت مبررات وزير البحرية فى وضوح فى الفقرات الافتتاحية للتقرير . إذ أشار إلى أن كثيرا من الدول الأوروبية الرئيسية لديها « أقل من عشر سكان (أمريكا) ، وواحد على ثلاثين من ثرواتها ، وواحد على مائة من مساحتها » ، إلا أن الولايات المتحدة ، بالرغم من مواردها المتفوقة ، « لم تكن فى عداد القوى البحرية » . وأكد هذه الحقيقة رسم بيانى يقارن القوة البحرية لها بالقوى البحرية للدول الإحدى عشرة الرئيسية فى العالم . ومن أجل تصحيح عدم التوازن بين قوة أمريكا وبين ترتيبها المنخفض ، طالب تراسى ببناء قوة بحرية كبيرة ومستدامة . ولم يكن تمويل هذا البناء صعب ، وفقا لما يقوله تراسى : « نحن نحصل من الضرائب فى ستة أشهر فى ميناء واحد على مبالغ أكبر مما قد ننفق على بناء أسطول جديد فى ست سنوات » . واتفق تبرير تراسى تماما مع فرضية الواقعية المتمركزة فى الدولة واهتمامها بزيادة قوة الدولة . ولم يرد فى التقرير أى إيحاء بأن الدافع وراء مقترحاته كان يكمن فى وجود تهديدات جديدة أو أعداء ألداء . والمؤكد ، أن الأسطول سيخدم أغراضا دفاعية ، غير أن الدفاع « يحتاج بالضرورة إلى قوة مقاتلة » . وأن الحروب ، بالرغم من أنها « دفاعية من حيث المبدأ » ، لابد من إدارتها هجوميا .[1] ويمثل الأسطول الجديد ، بالنسبة لتراسى ، وسيلة الولايات المتحدة لتبوؤ مكانها الصحيح ضمن قوى العالم .

---

١ - *Annual Report of the Secretary of the Navy, 1889*, 51st Cong., 1st sess., House Exec. Doc. 1,pt. 3, pp. 3-5.

وبعد شهرين ، أذاع تراسى تقرير « مجلس السياسة » وهو لجنة من ستة أفراد من ضباط البحرية عيّنهم الوزير لتقديم عرض استراتيجى شامل . وفى تبريره لبناء أسطول أكبر ، أورد المجلس افتراضاته النظرية فى عبارات شديدة الوضوح ، مما يثلج صدر الباحثين . « إن حجم القوة البحرية التى تعدها الدولة ينبغى أن ينسجم من ناحية ، مع احتمالات الحرب .. وأن يتناسب ، من ناحية أخرى ، مع ثراء البلاد ومصالحها المهددة » . وإذا كانت تهديدات الحرب طفيفة وكانت مصالح الأمة صغيرة ، فيمكن أن يكون أسطولها صغيرا . أما إذا كانت الحرب محتملة ، فإن وجود أسطول قوى يصبح أمرا حتميا . غير أنه « ومهما تكن احتمالات الحرب ، إذا كانت المصالح المطلوب حمايتها كبيرة ، يتعين أن تكون القوة البحرية القائمة كبيرة أيضا » .[٢]

واعترف « مجلس السياسة » صراحة بأن العزلة الجغرافية النسبية لأمريكا حبتها بقدر عظيم من الأمن ، الذى زاد فقط فى السنوات الأخيرة . « وبالنسبة للولايات المتحدة ، يمكن التأكيد عن ثقة بأن احتمالات الحرب مع أى أمة تضاهيها فى الثراء والقوة ، أقل كثيرا من احتمالاتها بين أمم أوروبا » . والواقع ، أن احتمالات مثل هذه الحرب « قد تبدو فى حدها الأدنى » . ولكن المجلس أكد على أنه بالرغم من غياب التهديدات ، فإن وجود أسطول كبير لا يزال أمرا حيويا . « فعندما نتأمل ثراء بلادنا ... والمصالح المهددة فى حالة الحرب ، نجد أنفسنا مجبرين على الاعتراف بأن أسطولنا لا يعتد به ولا يتناسب مطلقا مع عظمة البلاد » .[٣] وعكست الحجج التى ساقها تراسى ومجلس السياسة منطق الواقعية التقليدية : إن ثروات أمريكا المتنامية وقوتها الصاعدة تستلزم توسيع نفوذها ، ومن ثم مؤسستها العسكرية . وترددت أصداء هذه الحجة طوال العقد التالى . وكما قال كاتب فى مجلة *فورام* فى عبارة بسيطة ، « نحن نحتاج أن نتسلح بالقدر الذى يليق بقوة كبرى » .[٤]

وجاءت توصيات مجلس السياسة مفرطة بقدر ما كانت بليغة . لقد أوصت الولايات المتحدة بالبدء فورا فى بناء أكثر من مائتى سفينة حربية حديثة من مختلف الأنواع . ولقى هذا الاقتراح معارضة قوية فى الكونجرس ، وصدر قانون البحرية لعام ١٨٩٠ متضمنا بطبيعة الحال تلك المقترحات بعد تشذيبها . ومع ذلك ، سجل التقريران الصادران عام ١٨٨٩ تحولا فى مسار السياسة الخارجية الأمريكية . وكما أوردنا فى الفصل الثالث ، كان بناء الأسطول الجديد قد بدأ تحت رئاسة تشستر آرثر ، ولكنه فى

---

٢ - Secretary of the Navy, *Report of the Policy Board, 1890,* 51st Cong., 1st sess., Senate Exec. Doc. 43, 3.

٣ - انظر المرجع السابق الصفحات ٣ - ٤ .

٤ - Maurice Halstead, "American Annexation and Armament," *Forum* 24 (September 1897): 66.

الوقت الذى مازالت فيه الدولة المركزية ضعيفة نسبيا ، ولم يكن الصراع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية قد انتهى إلى تسوية ، سمح الكونجرس ببناء أسطول متواضع فقط . وكان جروفر كليفلاند ، صاحب الأيديولوجية المناهضة للتوسع ، قد انضم ، فى ولايته الأولى إلى الكونجرس الديمقراطى فى التفويض بإضافة ثلاثين سفينة فقط إلى الأسطول . ولكن تقارير عام ١٨٨٩ وسعت كثيرا من نطاق هذه الخطط . وكانت عمليات البناء السابق مجرد مقدمة . وبدأ حينئذ تطوير الأسطول الأمريكى الحديث . وعندما تولى وزير الخارجية تراسى والرئيس بنجامين هاريسون منصبيهما ، كانت مرتبة أسطول الولايات المتحدة تتراوح بين الثانى عشر والسابع عشر فى العالم . وبعد أربع سنوات ، أصبح ترتيبه السابع ولا يزال يتقدم .

وعلى الصعيد الداخلى ، أدت تقارير تراسى إلى تغيير طبيعة المناقشة إلى الأبد . ووافقت لجنة الشؤون البحرية بمجلس النواب على مشروع مجلس السياسة بتشكيل قيادة بحرية جديدة تسيطر على أساطيل تتكون من سفن حربية فى غرب الأطلنطى ، وفى شرق المحيط الهادىء وفى الكاريبى . كما صدّقت اللجنة على الحجج الواردة فى كل من التقريرين ، والقائلة بأن الهجوم القوى هو خير وسيلة للدفاع . وأقر هذا المنطق إقدام رجال الدولة الأمريكيين على بناء وصيانة أسطول حربى كبير ، يقتصر استخدامه على الأنحاء البعيدة عن شواطىء البلاد ، بينما يؤكدون – كلما كان ذلك مناسبا لهم – على أن الأسطول ينحصر الغرض من وجوده فى أغراض الدفاع عن الولايات المتحدة . واتخذت العبارة الأخيرة – « الدفاع عن الولايات المتحدة » – تعريفا مطاطا على مر السنين .

وحدث على مدى العقد التالى ، أن نمت السياسة الخارجية الأمريكية بإقدام متزايد . وفيما بين ١٨٨٩ و ١٩٠٨ ، أُتيحت للولايات المتحدة اثنتان وثلاثون فرصة لتوسيع مصالحها ونفوذها فى الخارج . وانتهزت واشنطن هذه الفرص خمسا وعشرين مرة ، وهو معدل أعلى للغاية (٧٨ فى المائة) من نظيره فى مرحلة الدراسة السابقة ، أى ١٨٦٥ ـ ١٨٨٩ (اثنتان وعشرون فرصة للتوسع ، استغلت منها ست فرص ، ليصبح معدل التوسع ٢٧ فى المائة) . وكانت القوة القومية الصاعدة للبلاد – وقد حظيت الآن باعتراف واسع المدى داخليا وخارجيا – مسؤولة عن النشاط الأمريكى المتعاظم فى الشؤون الدولية . ولم يكن هذا التوجه التوسعى بالدرجة الأولى نتيجة لتهديدات أكبر للأمن الأمريكى ، موضوعية كانت أو متصورة . وفى الحقيقة ، ما إن تأصلت الرغبة فى توسيع النفوذ والمصالح الأمريكية فى كافة أنحاء العالم ، حتى سادت تهديدات جديدة للمصالح الأمريكية . وبمعنى آخر ، نشأت تهديدات جديدة ، ولكنها كانت ترجع فقط إلى توسع المصالح الأمريكية .

ولعل الأمر الأهم ، أن هذه السياسة « الكبيرة » تيسرت أساسا من خلال تحول الدولة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر . فقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعد الحرب الأهلية فى مواجهة دين قومى غير مسبوق ، وسادت روح التخندق البلاد . وفى الوقت نفسه ، أدت الطبيعة المنقسمة للدولة الأمريكية إلى عرقلة كثير من خطط وليام هنرى سيوارد التوسعية فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر . غير أنه فى أواخر السبعينيات وفى الثمانينيات ، تحول الدين إلى فائض سنوى منتظم ، ونما نطاق الدولة الأمريكية وقدرتها على استخلاص الأموال . وما إن غمرت السيولة النقدية الدولة، لم تعد المشكلات المالية التى كانت تقف ضد اتباع سياسة خارجية نشيطه عقبة بعد الآن . وخلال الفترة نفسها ، تفوقت الرئاسة فى سلسلة من الصراعات مع الكونجرس ، وأدى توسع السلطات التنظيمية للحكومة إلى توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية . ومع صعود نجم الرئاسة ، أصبحت تحديات الكونجرس للمبادرات الرئاسية فى السياسة الخارجية أشد ندرة ، مما نتج عنه سياسة خارجية متماسكة ونشيطة . وعملت القوة القومية ترادفيا مع الدولة الأشد عودا على إحداث ما يسميه أحد المؤرخين « تحول النموذج » فى السياسة الخارجية الأمريكية .(٥)

القوة والمصالح الأمريكية (١٨٨٩ - ١٩٠٨)

إذا كان البعض قد تساءل عن القوة الاقتصادية النامية لأمريكا فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ، فإنهم لم يعودوا إلى مثل هذا التساؤل بحلول التسعينيات . لقد تخطت الولايات المتحدة بريطانيا بجدارة لتصبح الأمة الصناعية الكبرى فى العالم ، حيث وصل نصيبها من الإنتاج العالمى إلى ٣٠ فى المائة بحول عام ١٩٠٠ ، وإلى ٣٥ فى المائة بحلول عام ١٩٠٧ .(٦) وارتفع إنتاجها من الصلب ، الذى كان يعتبر فى ذلك الحين مؤشرا حاسما للقوة القومية ، إلى ٢٣,٤ مليون طن عام ١٩٠٧ ، بالمقارنة بـ ٦,٥ مليون طن فقط فى بريطانيا ، و ١١,٩ مليون طن فى ألمانيا . وفى صناعة الفحم نفسها ، حيث كانت بريطانيا تنتج عام ١٨٧٠ ثلاثة أمثال ما تنتجه أقرب دولة منافسة وهى ألمانيا ، اندفعت الولايات المتحدة إلى الأمام بقوة فى أوائل

---

٥ - Robert L. Beisner, *From the Old Diplomacy to the New, 1865-1900,* 2d ed. (Arlington Heights, Ill.: Harlan Davidson, 1986).

٦ - League of Nations, *Industrialization and Foreign Trade,* New York, 1945, 13 تختلف هذه الأرقام قليلا عن تلك الواردة فى الانتاج الصناعى العالمى ، ولكن الترتيب متماثل . P. Bairoch, "International Industrialization Levels from 1750 to 1980, " *Journal of European Economic History* 11 (1982).

١٩٠٠ .(٧) وبجميع المعايير الصناعية المهمة بالفعل ، تجلى بوضوح أن الولايات المتحدة أقوى أمة فى العالم .(٨)

كان ازدهار البلاد واضحا للعيان . وقد أدى الإنتاج الوفير إلى استهلاك وفير . وفى المدن الكبيرة - نيويورك وبوسطن وفيلادلفيا - ارتفعت القصور الفخيمة ، والتى يعد كل منها أكثر بذخا من الآخر . وسرعان ما انتشرت فى المناطق الريفية المحيطة فى لونج آيلاند وكونكتيكت وكيب كود الضياع الزراعية والدور الصيفية التى تُبارى قصور أوروبا فى البذخ . وتركت الطبقة الجديدة من رجال الصناعة والمال والمحامين الأثرياء بصماتها بقوة على هذه الحقبة التى مازال يطلق عليها اسم « العصر المُذهّب » .(٩) وقد يكون البارونات اللصوص قد حصلوا على نصيب الأسد من الثروات ، إلا أنه كانت هناك ثروات تكفى الجميع . وكان العصر المُذهب قاسيا فى بعض النواحى - إذ كان العمال يخضعون للاستغلال بلا رحمة ، وكانت النساء والأطفال ، والعاطلون ، يعاملون بقسوة - ومع ذلك شهد العمال الأمريكيون بصفة عامة ارتفاعا ملحوظا فى مستويات معيشتهم فى أواخر القرن التاسع عشر .(١٠)

أقيم معرض كولومبيا العالمى فى شيكاغو عام ١٨٩٣ ، ليستعرض أمام العالم ثروات أمريكا الصناعية .(١١) وترصعت الواجهات الكلاسيكية الجديدة التى تخطف

---

٧ - W. Arthur Lewis, "International Competition in Manufactures," *American Economic Review* 47, no. 2 (1957): 578-87; B.R. Mitchell, *European Historical Statistics, 1750-1975*, 2d ed., rev. (London: Macmillan, 1980); A.J.P. Taylor, *The struggle for Mastery in Europe, 1848-1918* (Oxford: Oxford University Press, 1954); and D.J. Coppock, "The Causes of the Great Depression, 1873-1896," *The Manchester School of Economic and Social Studies* 29, no. 3 (1961): 205-32.

٨ - ورد تقرير جيد فى : Samuel P. Hays, *The Response to Industrialism, 1885-1914* (Chicago: University of Chicago Press, 1957).

٩ - ربما يشير « العصر المذهب » فقط إلى الفترة عبر رئاستى رذر فورد ب . هايز ووليام ماكينلى ، ولكن خلق الثراء الذى تميزت به هذه الحقبة استمر حتى أوائل القرن العشرين . والواقع أن حركة الإقدام التى استمرت تقريبا من ١٩٠٢ إلى ١٩١٩ ، كانت تمثل رد الفعل السياسى لهذه الثروة . انظر مجموعة المقالات الممتازة الواردة فى : H. Wayne Morgan, ed., *The Gilded Age* (Syracuse, N.Y.: Syracuse University Press, 1963).

١٠ - Stuart W. Bruchey, *The Wealth of the Nation: An Economic History of the United States* (New York: Harper and Row, 1988), 138, and more generally 100-142.

١١ - انظر : David F. Burg, *Chicago's White City of 1893* (Lexington: University of Kentucky press, 1976); Reid Badger, *The Great American Fair: The World's Columbia Exposition and American Culture* (Chicago: Nelson Hall, 1979); and Robert W. Rydell, *All the World's a Fair: Visions of Empire at American International Expositions, 1876-1916* (Chicago: University of Chicago Press, 1984), 38-72.

الأبصار ، وانتشرت النافورات والبحيرات والحدائق المنمقة والمزخرفة ، التى بنيت كلها من الصفر . وركز المعرض على تقدم أمريكا التكنولوجى الذى كان مدهشا بحق . وعرضت فى الجناح الزراعى الآلات التى استخدمتها أمريكا فى إحداث ثورة فى الأساليب الزراعية وفى توفير الإنتاج الغذائى الكبير . وقدم جناح النقل عربات السكك الحديدية والبواخر العظيمة عابرة المحيطات التى حسدها العالم عليها فى حينه . وكانت أجنحة الآلات والكهرباء بمثابة إطلالة على المستقبل ، تعرض « عالما بدا بالغ الروعة فى ١٨٩٣ بالقدر نفسه الذى قد يبدو فيه عاديا عام ١٩٤٥ » . وفى هذه المعارض ، ألقى الرواد نظرتهم الأولى على الأتوبيس الكهربائى (الترولى) ، والمصاعد ، والتليفونات بعيدة المدى ، والسخانات الكهربائية . كما قدم المعرض كاميرا تصوير الأشياء المتحركة « الكينتوجراف » الذى ينسق الصوت المسجل مع الصورة المسجلة ، مما أدى إلى ظهور الأفلام المتحركة الناطقة بالفعل .(١٢)

زار المعرض عشرون مليونا من الأمريكيين ليقفوا على القوة المادية لبلادهم . كما زاره الكتّاب والدبلوماسيون من جميع أنحاء العالم . وشعر الأمريكيون بالفخر ، والأجانب بالدهشة . وعلق على ذلك أحد الفرنسيين بقوله ، « شيكاغو » تلك المدينة الضخمة التى نشهدها تتوسع ، وهذا النبت العملاق الذى ينمو أمام ناظرينا ، ويبدو الآن فى هذه الدولة الجديدة الرائعة سابقا لعصره . ولكن ألا يحدث هذا حقا بدرجة أو بأخرى فى كل أمريكا ؟ »(١٣) ومع أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر ، اتسع نطاق ردود الفعل إزاء نمو قوة أمريكا . وفى كتابه عام ١٩٠٢ ، الذى فاز بلقب أوسع الكتب مبيعا ، بعنوان « *أمركة العالم* » ، وصف الصحفى البريطانى وليام ت . ستيد بقية العالم ، بما فى ذلك إنجلترا ، بأنها مستعمرة تجارية للولايات المتحدة . وقام الفرنسيون الذين يتأثرون فقط بالدليل التجريبى ، بجمع البيانات عن النمو الاقتصادى الأمريكى ، والإنتاجية ، وأساليب الإدارة . وبدأ المعلقون البريطانيون يكتبون عن تفوق المؤسسات والممارسات السياسية الأمريكية ، وبالطبع ، عن الشعب الأمريكى نفسه . وفى زيارة له لأمريكا عام ١٨٩٨ ، اعترف آرثر كونان دويل فى أسى بأن ، « مركز ثقل السباق هنا » وعلينا أن نعيد تكييف أنفسنا » .(١٤)

---

١٢ - **Emily S. Rosenberg, *Spreading the American Dream: American Economic and Cultural Expansion, 1890-1945* (New York: Hill and Wang, 1982), 6.**

١٣ - انظر المرجع السابق صفحة ٣ .

١٤ - **Ernest May, *Imperial Democracy: The Emergence of America as a Great Power* (New York: Harcourt, Brace and World, 1961), 182, 190-91; Richard H. Heindel, *The American Impact on Great Britain, 1898-1914: A Study of the United States in World History* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1940), 53, 130-31; Max M. Laserson, *The American Impact on Russia, Diplomatic and Ideological, 1784-1917* (New York: Collier, 1962), 270.**

بدأت القوة الأمريكية الساحقة تثير قلق وزارات الخارجية فى أوروبا . وكتب الدبيلوماسيون الألمان عن استحالة التعايش مع الولايات المتحدة ، وشاركهم الامبراطور ويلهيلم الثانى هواجسهم بشأن القوة النامية لأمريكا . وكتب رئيس أركان حرب قيصر روسيا ، عقب اجتماع عام ١٩٠٣ بين الامبراطور والقيصر نيقولا الثانى ، يقول ، « إن إنجلترا تثير قلق (الامبراطور) ، وأمريكا تثير قلقه أكثر . ولاحظ القيصر من جانبه أن أمريكا تنذره بالخطر أيضا » . ونشأت عبارة « الخطر الأمريكى » ، وترددت فى المناقشات البرلمانية والمقالات الصحفية فى أنحاء أوروبا . وتساءل وزير خارجية فرنسى سابق ، « هل كتب علينا مواجهة خطر أمريكى .. تسبقه مواجهة العالم القديم لهزيمة لا راد لها ؟ » .[١٥] كان قلق تلك الحكومات بشأن نفوذ أمريكا الثقافى والاقتصادى العام أقل من قلقها من احتمال امتلاكها لقوات مسلحة ضخمة ، وجهاز دبيلوماسى كبير ، ونظريات إمبريالية ذات شأن . كما تخوفت من أن تتبنى الولايات المتحدة اهتمامات القوة الكبرى ، وتهدد مناطق نفوذها وسيطرتها . وكتب القائد الأعلى للقوات البحرية عام ١٩٠٤ قائلا ، « إن الولايات المتحدة تبنى أسطولا لن يحد من قوته وحجمه سوى ذلك القدر من الأموال التى يختار الشعب الأمريكى إنفاقها عليه » .[١٦]

وكان المجالان اللذان أدت القوة الاقتصادية الصاعدة من خلالهما ، وغالبا بدون تدبير ، إلى اكتساب المصالح فى الخارج ، هما التجارة والمالية .[١٧] فقد ظل الاقتصاد الأمريكى إلى حد كبير معتمدا على سوقه الداخلية . وحتى بعد النمو الكبير فى الصادرات ، كانت التجارة الخارجية فى عام ١٩١٣ تمثل ٨ فى المائة فقط من الناتج القومى الإجمالى بالمقارنة بـ ٢٦ فى المائة فى بريطانيا . غير أن الثمانية فى المائة من الناتج القومى الإجمالى الهائل كانت لا تزال رقما ضخما بالقيمة المطلقة ، خاصة بالنسبة لشركاء أمريكا التجاريين . وفيما بين ١٨٨٩ و ١٩١٣ ، ارتفعت صادرات الصناعات التحويلية من ٨٩ مليون دولار إلى ٨٠٥ ملايين دولار ، فى حين زادت الواردات من ١٧٤ مليون دولار إلى ٤٧٠ مليونا .[١٨] ونظر كثير من الدول التى تستورد السلع الأمريكية إلى الولايات المتحدة كعملاق ضخم ينبغى محاربته أو استرضاؤه ، وبدأ

---

١٥ - May, *Imperial Democracy*, 5-6.

١٦ - Aaron L. Friedberg, *The Weary Titan: Britain and the Experience of Relative Decline, 1895-1905* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1988), 135.

١٧ - انظر : Paul M. Kennedy, *The Rise and Fall of the Great Powers: Economic Change and Military Conflict from 1500 to the Present* (New York: Random House, 1987), 244-45; and David M. Pletcher, "Economic Growth and Diplomatic Adjustment," in William H. Becker, Jr., and Samuel F. Wells, Jr., eds., *Economics and World Power: An Assessment of American Diplomacy since 1789* (New York: Columbia University Press, 1984).

١٨ - Mitchell, *European Historical Statistics*, 544-45.

الأمريكيون يهتمون بتوفير فرص الوصول لأسواق جديدة مثل أمريكا اللاتينية والصين – سياسة الباب المفتوح . ومن الناحية المالية ، كان يتحتم معادلة الفائض العظيم في تجارة أمريكا مع أوروبا بانتقال رؤوس الأموال الأوروبية إلى الولايات المتحدة . وساهمت هذه المدفوعات ، تصاحبها الاستثمارات الأوروبية المباشرة وممارسة واشنطن لسياسة الاحتفاظ بثلث ذهب العالم كاحتياطي ، في جذب تدفقات هائلة من رؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة . وكان القطاع المالي الأمريكي يفتقر إلى الموارد والخبرة اللازمتين للقيام بهذا الدور الدولي المعقد ، مما أدى إلى زيادة اعتماد وول ستريت والحكومة الأمريكية على حي المال والتجارة في لندن كشريك مالي . وقدر لهذه الشراكة أن تصبح موضوعا للريبة الشعبية الشديدة على مدى العشرين سنة القادمة .

وبدءا من أواخر الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، دارت المناقشات في أوساط الصفوة حول التداعيات السياسية للقوة الجديدة للبلاد . وفي ١٨٩٠ ، أصدر ألفريد ثاير ماهان كتاب « *تأثير القوة البحرية على التاريخ* » . وجاء في الفصل الأول منه ، وهو الجزء الذي حظي بأوسع قدر من الدراسة ، والذي ضمّنه ماهان أطروحته الرئيسية بوضوح : إن الولايات المتحدة ، بوصفها أمة إنتاجية كبرى ، في حاجة إلى توجيه اهتمامها نحو امتلاك أسطول تجاري كبير ، وأسطول بحري عظيم ، وأخيرا ، اكتساب المستعمرات ومناطق النفوذ والسيطرة الدولية . وأكد ماهان على أن هذا الأمر ليس ضروريا فحسب ، وإنما هو حتمي ، وخطوة لا مفر منها في مسيرة التاريخ .[١٩] وقد أفاض ماهان في عرض هذه الموضوعات في محاضراته في الكلية الحربية البحرية في أواخر الثمانينيات ، وواصل دعوته لها من خلال المقالات والكتب والخطب طوال التسعينيات من القرن التاسع عشر .

وقد يكون ماهان أبرز شخصية فكرية داعية للتوسع ، ولكن غيره من طليعة دعاة التوسع ، ممن توصلوا إلى نتائج مماثلة تأسيسا على افتراضات مختلفة تماما ، كان لهم أتباع مؤثرون . وقد ألقى الكاتب الشهير جون فيسكي محاضرته عن القدر الموعود مئات المرات في طول البلاد وعرضها . وكانت فكرته أكثر طموحا من فكرة ماهان : « يكفي

---

١٩ - **Alfred Thayer Mahan, *The Influence of Sea Power upon History, 1660-1783* (Boston: Little, Brown, 1890). On Mahan, see the thoroughly uncritical Harold and Margaret Sprout, *The Rise of American Naval Power* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1939), 202 - 22; and Margaret Tuttle Sprout, "Mahan: Evangelist of Sea Power," in Edward Mead Earle, ed., *Makers of Modern Strategy: Military Thought from Machiavelli to Hitler* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1943), 415 - 45. A more balanced assessment is Philip A. Crowl, "Alfred Thayer Mahan: The Naval Historian," in Peter Paret, ed., *Makers of Modern Strategy; From Machiavelli to the Nuclear Age* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1986), 444-77.**

الإشارة إلى النتيجة العامة بأن العمل الذى بدأه الجنس الإنجليزى عندما استعمر أمريكا الشمالية ، كان مقدرا له التواصل ، حتى يصبح كل ركن على سطح الأرض – إلا ما هو بالفعل موطنا لحضارة قديمة – إنجليزيا فى لغته ، وفى ديانته ، وفى عاداته وتقاليده السياسية ، وإلى حد غالب فى دماء شعبه ».[٢٠] وقد أضفى الواعظ جوزياه سترونج منعطفا تبشيريا على تنبؤات فيسكى فى الكتاب الأكثر رواجا « *بلادنا* » . كما قدم الكاتب بروكس آدامز ، الذى يحظى باحترام كبير لذكائه وأصالته ، أفكاره التوسعية الغامضة فى كتابه « *قانون الحضارة والاضمحلال* ».[٢١]

وقد تكون النظرية التوسعية الأكثر شهرة بعد ما قدمه ماهان ، تلك التى طرحها فريدرِيك جاكسون تيرنر . فقد ألقى تيرنر أمام مؤتمر الجمعية التاريخية الأمريكية عام ١٨٩٣ ، الذى عقد أثناء معرض شيكاغو العالمى ، أشهر خطاب رئاسى فى تاريخ الجمعية . وتحت عنوان « أهمية الحدود فى التاريخ الأمريكى » ، حاجّ الخطاب بأن الأرض الحرة كانت حاسمة لتطور الديمقراطية الأمريكية . وادعى تيرنر أن الحدود كانت فى سبيلها للوصول لمنتهاها فى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر .[٢٢] وأن تداعيات نظرية الحدود واضحة : إن الجمهورية فى خطر ، ولابد من إيجاد أراضى جديدة لإنقاذ الحرية الأمريكية .[٢٣] وكانت آراء تيرنر نفسه بشأن السياسة الخارجية ، والتى أوجزها قبل خطابه الذى ألقاه عام ١٨٩٣ وبعده ، تعتبر التوسع خارجيا أمرا حتميا . ويشرح ذلك بقوله بأن الولايات المتحدة تنمو اقتصاديا ، وأنها « ما إن تطفو تماما على بحر المصالح الاقتصادية على مستوى العالم ، فإننا سنسارع فى تطوير المصالح السياسية ».[٢٤]

---

٢٠ - John Fiske, "Manifest Destiny," *Harper's Magazine* 70 (1885): 588.

٢١ - Josiah Strong, *Our Country* (1885; reprint, Cambridge: Belknap Press of Harvard University Press, 1963); Brooks Adams, *The Law of Civilization and Decay: An Essay on History* (New York: Macmillan, 1895).

٢٢ - Frederick Jackson Turner, "The Significance of the Frontier in American History," *Annual Report, 1893* (Washington, D.C.: American Historical Association, 1894), 199-227.

٢٣ - حقيقة الأمر أن الحدود لم تغلق . وكان عدد البيوت الخاصة التى سجلت بعد عام ١٩٠٠ أكثر مما سجل على مدى الأعوام الثلاثمائة السابقة . انظر : Walter LaFeber, *The New Empire: An Interpretation of American Expansion, 1860-1848* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1963), 64. وأهم المقالات النقدية لتيرنر ، هى التى أوردها : Fred A. Shannon and Richard Hofstadter in Ray Allen Billington, ed., *the Frontier Thesis: Valid Interpretation of American History?* (New York: Holt, Rinehart and Winston, 1966).

٢٤ - وردت فى : LaFeber, *The New Empire*, 70.

كان المحيط الفكرى للتسعينيات من القرن التاسع عشر مفعما بالأفكار الخاصة بالتوسع القومى والداروينية الاجتماعية ، ومؤثرا بعمق على كثير من الساسة فى ذلك الحين – تيودور روزفلت ، وهنرى كابوت لودج ، وجون هاى ، وهوايتلو ريد ، وهنرى آدامز ، وألبرت بيفريدج – الذين كانوا يبحثون عن استجابة للصعود فى القوة الاقتصادية الأمريكية .(٢٥) وقدم روزفلت عرضا مطولا ومتسما بالاحترام لكتاب آدامز ، وكتب خطاب إعجاب لتيرنر . وسعى إلى تذكير أولئك الذين بدت لهم السنوات الخمس والعشرون الأخيرة من التحفظ الخارجى سنوات عادية ، بأنه « طوال جزء كبير من نشاطنا القومى كان تاريخنا هو تاريخ التوسع ... إن هذا التوسع ليس أمرا يدعو للأسف ، بل للفخر » .(٢٦) وقال ودرو ويلسون عن تيرنر « إن كل ما كتبته عن الموضوع استقيته منه » .(٢٧) وكان أخلص المناصرين لماهان هما بنجامين تراسى وخليفته هيلارى هربرت . وكان هربرت حتى قراءته لدفاع ماهان عن أسطول البوارج الهجومية ، كان فى واقع الأمر من دعاة امتلاك عدد صغير من الطرادات الحامية للتجارة .(٢٨) وصار كثير من هؤلاء الساسة يعتقدون ، بأن حقبة السيادة على البحر المتوسط قد تم استبدالها بحقبة الأطلنطى ، وأن حقبة الأطلنطى يجرى الآن استبدالها بحقبة المحيط الهادىء ؛ حيث تقوم الولايات المتحدة بتشكيل النظام السياسى العالمى .

---

٢٥ - يشير كثير من المؤرخين إلى فلسفة « البقاء للأصلح » للداروينية الاجتماعية كتفسير للتوسع الأمريكى ، إلا أنه من الأهمية بمكان ملاحظة أن أهم دعاة الداروينية الاجتماعية فى تلك الفترة - هيربرت سبنسر ووليام جراهام سومنر وجون فيسكى - كانوا دعاة سلام . كانوا يعتبرون الحرب مرحلة سابقة فى تطور البشرية ، وأن المجتمعات التجارية تخطتها . انظر على سبيل المثال : **William Graham Sumner, War and other Essays (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1911); and Andrew Carnegie, *Triumphant Democracy* (New York: Scribners, 1888). On the intellectual currents of the 1890s, see David Healy, *U.S. Expansionism: The Imperialist Urge in the 1890s* (Madison: University of Wisconsin Press, 1970); Julius Pratt, *Expansionists of 1898* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1936); and Richard Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1945).**

٢٦ - ورد فى : **Healy, *U.S. Expansionism*, 34-35.**

٢٧ - ورد فى : **LaFeber, *The New Empire*, 71.**

٢٨ - ***Annual Report of the Secretary of the Navy, 1893*, 53rd Cong., 2d sess., House Exec. Doc. 1, 3; *Annual Report of the Secretary of the Navy, 1894*, 54th Cong., 2d sess., House Exec. Doc. 3. On Mahan's influence on the navy, see Richard D. Challener, *Admirals, Generals, and Foreign Policy, 1898-1914* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1973), 12-45.**

هاريسون ، وبلين ، و « الدبلوماسية الجديدة »
(١٨٨٩ - ١٨٩٣)

يتفق المؤرخون على نطاق واسع على أن إدارة بنجامين هاريسون سجلت تحولا في دبلوماسية الولايات المتحدة .[٢٩] وهو ما كان المراقبون يجمعون عليه في ذلك الحين . ومع نهاية ولاية الإدارة ، تساءلت عدة صحف ومجلات بريبة عما إذا كانت « سلسلة الانطلاقات بالغة الخطورة » ، بعيدا عن الدبلوماسية القديمة ، جديرة بالترحيب .[٣٠] فمن جانبهما ، كان هاريسون ووزير خارجيته جيمس ج . بلين ، غاية في الصراحة بشأن عزمهما على انتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطا . وكتب هاريسون إلى بلين قائلا إنه ، فيما يتعلق بعمليات ضم « المحطات البحرية ونقاط النفوذ ، ينبغي علينا التطلع إلى الانطلاق بعيدا عن الآراء المحافظة السائدة في حينه » . وكان بلين يشدد في خطبه الطنانة على التجارة : « أود أن أعلن الرأي بأن الولايات المتحدة وصلت إلى نقطة أصبح معها توسيع رقعة تجارتها الخارجية واحدا من أهم واجباتها ... وإنني أعتقد بأننا إذا لم نسع إلى ما أطلق عليه « بيت » بعد ذلك عبارة « ضم التجارة » ، فإن ذلك سيكون قناعة غير حكيمة » .[٣١] ومن منطلق هذا الخطاب والبيانات المشابهة ، يعتبر بلين داعية توسع معتدلا . ولكن هذا « الاعتدال » انطوى على اعتقاد راسخ بأن الولايات المتحدة تحتاج في المستقبل القريب إلى ضم هاواي وكوبا وبورتوريكو ، وأنه يتعين عليها ضم كندا أيضا . كما قام بلين أثناء ولايته بتقديم عروض غير ناجحة إلى حكومات أجنبية للاستيلاء على أهداف كانت موضع اهتمام واشنطن الدائم : جزر الهند الغربية الدانمركية ، وخليج سامانا ، ومول سانت نيكولاس ، وساموا . وأضاف بلين إلى « نقاط النفوذ » شيمبوتي في بيرو .[٣٢]

---

٢٩ - Beisner, *From the Old Diplomacy to the New;* LaFeber, *The New Empire; and* Charles S. Campbell, Jr., *The Transformation of American Foreign Relations, 1865-1900* (New York: Harper and Row, 1976), among others.

٣٠ - انظر ، على سبيل المثال : *Harper's Weekly*, March 18,1893, 1-4; and A. T. Volwiler, "Harrison, Blaine, and American Foreign Policy, 1889-1893," *Proceedings of the American Philosophical Society* 74, no. 4 (November 15, 1938): 637-38.

٣١ - New York Tribune, August 30, 1890.

٣٢ - للوقوف على أفضل تقارير عامة ، انظر : LaFeber, *The New Empire*, 102-49; and Alice F. Tyler, *The Foreign Policy of James G. Blaine* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1927).
كما بذلت إدارة هاريسون كثيرا من الجهود البسيطة للحصول على قواعد في الخارج ، ولكنها لم ترد في هذه الدراسة لأنها لا تصل إلى مستوى الجدية : إذ لم تكن هذه المحاولات دؤوبة ولا كانت مستمرة . إلا أنها جميعا تؤيد فرضية الواقعية المتمركزة في الدولة .

وأثناء ولاية هاريسون ، أدت القضية التى لم يلحظها الكثيرون ، والتى نظرتها المحكمة العليا عام ١٨٩٠ ، تحت اسم « *ان رى نياجل* In re Neagle » ، إلى تعريف سلطات الرئاسة . وفى هذا التعريف الفضفاض أساسا قانونيا للصلاحيات النامية للسلطة التنفيذية وفى القضية التى لم تكن مرتبطة مباشرة بالشؤون الدولية ، أعلن القضاة أن دور الرئيس لا يقتصر على تنفيذ أوامر الكونجرس . وأن سلطاته تتضمن « تطبيق الحقوق والواجبات والالتزامات المنبثقة عن الدستور نفسه ، وعلاقاتنا الدولية ، وكل الحماية الضمنية وفقا لطبيعة الحكومة فى ظل الدستور » . وقد استخدم هذه النظرة العريضة الاستثنائية للرئاسة – التى سيطلق عليها تيودور روزفلت فيما بعد عبارة « نظرية الربان » – الرؤساء لعشرات السنين باعتبارها تبريرا شاملا لكل أعمالهم . وأجازت « ضغوط العلاقات الدولية » وواجبهم إزاء « المصالح القومية » للرؤساء ، باتخاذ إجراءات من جانب واحد قد يصعب تفسيرها وفقا للنظرية الحرفية للدستور » .(٣٣)

جامعة الدول الأمريكية

عندما تقلد بلين منصبه ، أعطى إشارة التغيير فى السياسة الخارجية ، بإحياء الفكرة التى أطلقها إبان ولايته الأولى كوزير للخارجية في إدارة جارفيلد : جامعة الدول الأمريكية . وكان بلين قد أصدر دعوات إلى زعماء أمم أمريكا الوسطى والجنوبية لحضور مؤتمر جامعة الدول الأمريكية عام ١٨٨١ ، ولكنه ترك وزارة الخارجية عقب وفاة جارفيلد ، وسحب الرئيس آرثر ووزير الخارجية فريلنجهايزن الدعوات .(٣٤) وبعد سبع سنوات ، فى يوليه ١٨٨٨ ، وجه جروفر كليفلاند الدعوات مرة أخرى . وكانت حركة جامعة الدول الأمريكية بالنسبة لبلين وآخرين ، وسيلة تستطيع الولايات المتحدة من خلالها فرض السيادة على جيرانها الجنوبيين « فى إطار روح مبدأ مونرو » .(٣٥) وقام بلين بتصميم المؤتمر ، المنعقد فى واشنطن فى نوفمبر ١٨٨٩ ، وفقا لذلك : مؤكدا ، على سبيل المثال ، على انتخابه رئيسا له . وكان الأعضاء الآخرون

---

٣٣ - Louis Henkin, *Forign Affairs and the Constitution* (New York: W.W. Norton, 1975), 309; Walter LaFeber, *The American Search for Opportunity, 1865-1913,* vol. 2 of *the Cambridge History of American Foreign Relations;* ed; Warren I. Cohen (Cambridge: Cambridge University Press, 1993), 82.

٣٤ - James G. Blaine, *Political Discussion: Legislative, Diplomatic, and Popular* (Norwich, Conn., 1887), 403-19; *Foreign Relations of the United States, 1882,* (Washington, D.C.: Department of State), 13-15.

٣٥ - ورد فى : Arthur P. Whitaker, *The Western Hemisphere Idea: Its Rise and Decline* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1954), 80.

أنفسهم يدركون جيدا قوة الولايات المتحدة ، وتحسبا لما إذا كان لديهم أى شك فى ذلك ، رتب بلين رحلة بالقطار أحاطها بكل وسائل الترف مداها ستة آلاف ميل لزيارة واحد وأربعين مركزا صناعيا . ورفضت الوفود الأجنبية اثنتين من أفكار بلين الأثيرة – هما الاتحاد الجمركى ومعاهدة التحكيم – خوفا من أن تنتج عنهما هيمنة اقتصادية وسياسية للولايات المتحدة .[٣٦] غير أن المؤتمر أوصى بأن تتفاوض الدول الراغبة فى خفض الحواجز التجارية حول عقد معاهدات تبادلية فيما بينها .[٣٧]

وأمسك بلين بتلابيب الأمر . لقد طال قلقهُ من العجز التجارى للولايات المتحدة مع أمريكا اللاتينية . إذ لم يكن الوضع سيئا للمنتجين الأمريكيين فحسب ، ولكنه أدى إلى استنزاف خطير لاحتياطات واشنطن من الذهب . وكانت زيادة الصادرات فى رأى بلين ، هى الحل ، بتحويل التجارة الامبريالية القديمة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا شمالا إلى الولايات المتحدة . ولكن حماس الكونجرس كان فاترا . ولم تجتذب التبادلية أيا من أنصار التجارة الحرة ولا دعاة الحماية . وعلاوة على ذلك ، فقد اتجهت التبادلية إلى التنازل للرئيس عن سلطة تحديد أى من البنود تبقى على قوائم التعريفة الجمركية ، وأى منها ترفع ، وهو موضوع قديم عالق مع الكونجرس . وكان السناتور جوستين موريل لا يزال يحاج بأن قيام الرئيس بعقد معاهدات تبادلية ملزمة ، اغتصاب غير دستورى للسلطة . وفى مايو ١٨٩٠ ، صدر قانون الرسوم الجمركية بدون أن يتضمن أية نصوص تبادلية ، وبدت فرص التعديل ضئيلة . ثم انكب بلين وهاريسون على العمل ، فى واشنطن وما وراءها على حد سواء . وعقد هاريسون اتصالات مؤثرة للغاية مع أعضاء الكونجرس ، ودار بلين فى أنحاء البلاد يلقى الخطب . وانتهى إلى نص توفيقى جامع بتعديل الإلزام التبادلى ، وقعّه هاريسون فى أكتوبر ليصبح قانونا . وأعطى القانون الصلاحية للرئيس لتعليق استيراد السكر ، والعسل الأسود ، والبن ، والشاى ، وجلود الحيوانات من دولة أخرى ، كلما تأكد من أن تلك الدولة تنتهج ممارسات تجارية « غير متكافئة وغير معقولة » . واستخدم هاريسون وبلين هذه السلطة لإجبار جميع دول أمريكا اللاتينية ، فيما عدا كولومبيا وهايتى وفنزويلا ، على توقيع معاهدات إلزامية تبادلية . وأدرجت الدول الثلاث الرافضة على القائمة السوداء على الفور .[٣٨]

---

٣٦ - وافقت سبعة وفود بالفعل على معاهدة التحكيم ، ولكن المعاهدة الأخيرة تضمنت فقرة تتيح الفرصة للتملص ، حيث إنها تسمح للدول بعدم الالتزام إذا كان النزاع يتعلق « بالاستقلال » . والواقع أن غالبيتها ، بما فى ذلك الولايات المتحدة ، لم تصدق على المعاهدة .

٣٧ - انظر : ***International American Conference, Reports of Committees and Discussions Thereon,* 51st Cong., 1st sess., Senate Exec. Doc. 232, 1:1-30, 130-31, 263-64; 2:1078-83, 1166-68; 3:i-ii (for list of places visited on the railroad tour).**

٣٨ - يمكن الوقوف على مناقشة موجزة ممتازة فى : **LaFeber, *The New Empire,* 112-21.**

وساعد على تمرير تعديل الإلزام التبادلى إلى حد كبير ، سيطرة الحزب الجمهورى على كلا المجلسين . وكانت أسباب الصراع الحزبى التى سادت فى السنوات الخمس والعشرين السابقة غائبة ، وكذلك معارضة الكونجرس الغريزية للمبادرات الرئاسية . وأثبت وليام ماكينلى - ممثل ولاية أوهايو - بصفة خاصة أنه حليف حاسم فى مجلس النواب ، بعد أن استطاع إقناع زملائه من أعضاء الكونجرس بأن الإلزام التبادلى أداة سياسية سليمة ، وبأن الرئيس يحتاج إلى تخويله سلطة التصرف . وكان الإنجاز الملموس الآخر لمؤتمر الدول الأمريكية ، أنه ساهم فى تعزيز سلطة الرئيس فى تسيير السياسة الخارجية . وأوصى المؤتمر بقبول اقتراح بلين بإقامة مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية فى واشنطن . وسرعان ما أصبح هذا الجهاز ، وفقا لما قد يكون بلين يقصده ، « فرعا دائما لوزارة الخارجية ومكتب مخابرات حقيقى بالنسبة لنصف الكرة الغربى » .[٣٩] وجرى تدعيم المكتب بتمويل خاص ، وانتقل فى عام ١٩١٠ - بعد أن تحول اسمه إلى اتحاد جامعة الدول الأمريكية - إلى قصر أهداه أندرو كارنيجى ، الذى اختاره بلين مندوبا لدى مؤتمر الدول الأمريكية . وسجل ذلك بداية لما أصبح فيما بعد ممارسة رئاسية روتينية ، بدأ التوسع فى استخدامها من جانب تيودور روزفلت : استخدام سلطة البيت الأبيض فى جمع الأموال الخاصة لصالح أهداف السياسة الخارجية . وأجاز اتحاد جامعة الدول الأمريكية والمنظمات المماثلة للرئيس تخطى القيود الدستورية والميزانيات المحدودة ـ وهى أسباب الضعف الأساسية للدول الأمريكية .

شيلى

برزت دبلوماسية إدارة هاريسون أشد ما تكون وضوحا فى استجابتها لحادث *بالتيمور* فى شيلى ، وتوضح حتى خلفية الموضوع اتجاه واشنطن الجديد نحو التدخل . ففى عام ١٨٩١ ، اندلع تمرد ضد حكومة خوزيه مانويل بلماسيدا الموالية للولايات المتحدة فى شيلى . وانحاز السفير الأمريكى ، باتريك إيجان ، علنا للحكومة ، وأمدها بتسهيلات النقل البحرى والمعلومات . ثم أصبح الموقف الأمريكى عدائيا بصورة أكبر علانية عندما استولى الأسطول الأمريكى على باخرة المتمردين « *إيتاتا* » . وابتهجت حكومة بلماسيدا ، ولكن الولايات المتحدة لم تستطع وقف انهيارها . وفى أغسطس من عام ١٨٩١ ، استولى المتمردون على الحكم . ومنحت الولايات المتحدة أنصار بلماسيدا

---

٣٩ ـ هكذا وضعها الكاتب الرسمى لسيرة بلين . انظر : Gail Hamilton, *Biography of James G. Blaine* (Norwich, Conn.: Henry Bill, 1895), 680.

حق اللجوء ، وأرجأت اعترافها بالنظام الجديد ، وبدأت فى وضع خطط طوارىء لحرب ضد شيلى .(٤٠)

وقع حادث *بالتيمور* بعد ذلك بفترة وجيزة ، وكان أقل استفزازا بكثير من مسألة السفينة « *فرجينيوس* » فى كوبا قبل عشرين عاما ، إلا أن رد الفعل الأمريكى كان أشد عدوانية بمراحل . فقد حدث فى ١٦ أكتوبر ١٨٩١ ، أن اشتبك البحارة من طاقم « *بالتيمور* » فى معركة مع بعض الأهالى المحليين فى ملهى فى فالبارايزو . ولقى أمريكيان مصرعهما طعنا ، وأصيب سبعة عشر آخرون بجراح . وطالب هاريسون ، فى خطابه السنوى فى ديسمبر ، « بتعويضات كاملة وفورية » .(٤١) ورفضت شيلى فى تحدٍ تقديم أية تنازلات . وقد أثبت بلين طوال تسلسل الحدث ، أنه أكثر ميلا للمهادنة عن الرئيس الذى تناول الأمر ، بوصفه رجلا عسكريا سابقا ، بجدية بالغة . وقال بقوة فى اجتماع لمجلس الوزراء موجها حديثه لوزير الخارجية ، « إن هذه الإهانة موجهة إلى الرداء الرسمى لبحارة الولايات المتحدة » .(٤٢) وجاء فى سجلات السكرتير الخاص لهاريسون فى أول يناير ١٨٩٢ ، إن « جميع أعضاء مجلس الوزراء يؤيدون الحرب » . وقد يصدق الشىء نفسه على إيجان وضباط البحرية فى شيلى . وفى نفس الشهر ، كتب السفير البريطانى لدى الولايات المتحدة ، السير سيسل سبرنج رايس ، إلى حكومته قائلا ، « نحن على شفا الحرب هنا » .(٤٣) وفى بداية الأمر ، وإلى حد ما بسبب حدوث تغيير فى وزارة الخارجية ، بدا أن حكومة شيلى فى سبيلها للإذعان ، لكنها طالبت فجأة بسحب إيجان بصفته سفيرا . وقرر هاريسون أن الوقت قد حان لوضع الأمر بين يدى الكونجرس ، لأنه وحده الذى يملك سلطة إعلان الحرب . كما قرر توجيه إنذار نهائى عن طريق وزارة الخارجية إلى شيلى . وهددت المذكرة المقتضبة « بقطع العلاقات الدبلوماسية » إلا إذا سحبت سنتياجو بياناتها الهجومية الصادرة فى ديسمبر ، واعتذرت رسميا لواشنطن « بنفس العلانية التى أضفيت على التصريحات الهجومية »

---

٤٠ - Walter R. Herrick, Jr., *The American Naval Revolution* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1966), 126-29; Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 170.

٤١ - James D. Richardson, *A Compilation of the Messages and Papers of the Presidents* (Washington, D.C.: Bureau of national Literature, 1911), 11:185; *Messages of the President Respecting the Relations with Chile*, 53d Cong., 1st sess., House Exec. Dec. 91, 1892.

٤٢ - تكررت هذه النقطة فى كلتا المذكرتين الرسميتين الأمريكيتين اللتين قدمتا إلى شيلى .

٤٣ - Volwiler, "Harrison, Blaine, and American Foreign Policy," 640, 643. بالرغم من كونه أكثر نزوعا للتوفيق بصفة عامة ، إلا أن بلين تردد بعض الشىء بشأن مسألة الحرب مع شيلى . وإذ كان يعانى من وطأة المرضى لمدة طويلة فى هذه الفترة ، فالمحتمل أن ذلك قد دفعه إلى الإحجام عن اتخاذ موقف قوى ضد الرئيس ووزارته .

ودفعت تعويضات عن الأفعال السيئة التى ارتكبتها . ورفضت المذكرة مطلب شيلى بسحب السفير الأمريكى .(٤٤)

وبعد يومين ، أذعنت شيلى . وأصدرت الحكومة فى سنتياجو اعتذارا علنيا عن سلوكها السابق ، واعتذرت عن حادث *بالتيمور* ، واقترحت بأن تقوم المحكمة العليا أو لجنة تحكيم بتقرير قيمة التعويضات (بلغ المبلغ المتفق عليه فى نهاية الأمر ٧٥ ألف دولار) .(٤٥) ولاحظت البعثات الدبلوماسية عبر أوروبا وأمريكا اللاتينية موقف واشنطن العدوانى . وفى الأسابيع التى سبقت تراجعها ، تلقت شيلى الرسائل من أوروبا بأن الولايات المتحدة تبدو عاقدة العزم ، وبأن الدول الكبرى فى أوروبا لن تتدخل لصالح شيلى فى حالة نشوب حرب .(٤٦) وكان قد حدث قبل ذلك بعشرين عاما ، أن سمحت الولايات المتحدة لحادث أشد خطورة على بعد تسعين ميلا جنوبى فلوريدا أن يمر بهدوء . ولكنها الآن كادت تذهب إلى الحرب بسبب شجار فى حانة فى أقاصى شيلى . وربط سفير بريطانيا بين القوة الجديدة لأمريكا وبين دبلوماسيتها الجديدة بقوله : « إن العبرة أمامنا هى : ماذا سيكون شكل الولايات المتحدة حينما يصبح أسطولها أعظم قوة ؟ »(٤٧)

هاواى

وخلال الشهور التى قضاها بلين وزيرا للخارجية عام ١٨٨١ ، أوضح أنه يعتبر هاواى حيوية « لمصالحنا الكبيرة والمتزايدة بسرعة فى المحيط الهادىء » . وكتب فى رسالة إلى الوزير الأمريكى المفوض هناك ، قائلا :

> إن وضع جزر هاواى الذى يعطيها سلطة التحكم الاستراتيجى فى شمال المحيط الهادىء ، يجعل ملكيتها داخل نطاق السياسة الأمريكية الصميمة ، مثلها مثل قناة البرزخ (فى أمريكا الوسطى) ... إن هاواى تحتل موقعا فى مياه البحر الغربى أقرب ما يكون إلى موقع كوبا فى الاطلنطى إنها مفتاح السيادة البحرية لدول المحيط الهادىء ... ولا يمكن للولايات المتحدة تحت أية ظروف أن تسمح بأى تغيير فى التحكم الاقليمى فى أى منهما ، بما قد يقتطعهما بعيدا عن النظام الأمريكى الذى تنتمى إليه كل منهما .(٤٨)

---

٤٤ - *FRUS, 1891,* 307-8.

٤٥ - انظر المرجع السابق الصفحات ، ٣١٠ - ٣١٢ .

٤٦ - انظر المرجع السابق الصفحات ٣٠٩ - ٣١٠ ؛ Campbell, *Transformation of American Foreign Relations,* 174

٤٧ - ورد فى : Volwiler, "Harrison, Blaine, and American Foreign Policy," 648.

٤٨ - أعيد طبعه فى : Blaine, *Political Discussions,* 395, and see generally 388-96.

كما اقترح بلين على الوزير المفوض أن يسلم نسخة من برقيته لوزير خارجية هاواى ، لكى يدرك رجال الجزيرة أهميتهم للمصالح الأمريكية . ولدى وصوله إلى وزارة الخارجية عام ١٨٨٩ ، اقترح بلين معاهدة تتحول الجزر بموجبها إلى مستعمرة بحكم الأمر الواقع للولايات المتحدة . وكانت المعاهدة أشبه « بتعديل بلات » ، الذى تقوم واشنطن بموجبه بالسيطرة على كوبا عقب الحرب الأسبانية – الأمريكية . وقيدت المعاهدة حق هاواى فى عقد معاهدات مع قوى أجنبية ، ومنحت الولايات المتحدة حق الاحتفاظ بقوات على أرض الجزر .[٤٩] وبمساعدة رجال الأعمال الكنديين الذين رأوا فى المعاهدة خطرا على مصالحهم الخاصة ، نجح رجال الجزيرة فى تخريب تلك المحاولة بإضافة نصوص كان واضحا أن واشنطن لن تقبلها .

وبعد ذلك بسنتين ، فى ١٨٩١ ، اعتلت عرش هاواى الملكة ليليوكالانى . لم تكن الملكة لتقبل سيادة أمريكا على هاواى . وعلى مدى السنة التالية ، أرسل الوزير المفوض الأمريكى جون ستيفنز والقادة البحريون فى المحيط الهادىء سيلا من البرقيات ، أوضحوا فيها ما يسببه « عدم استقرار » هاواى من خطورة على المصالح الأمريكية . وقال ستيفنز فى إحدى برقياته ، إن الملكة تتمسك « بمفاهيم متطرفة لسلطة السيادة » وقدم المسؤولون الأمريكيون تأييدا ضمنيا لنادى أنصار الضم ، تلك المجموعة من الساسة ورجال الأعمال المعارضين الذين طالبوا بالاستيلاء الأمريكى الصريح . وفى يناير ١٨٩٣ نجحت المجموعة فى الإطاحة بليليوكالانى . وكانت السفينة الحربية الأمريكية « بوسطون » قد رست فى هاواى قبل يوم واحد ، بدعوى حماية الممتلكات الأمريكية ، ولابد أن هذا الاستعراض للقوة والتأييد الأمريكيين قد ساعد أنصار الضم . وفى ١٨ يناير ، بدأت الحكومة الجديدة مفاوضاتها بغرض الضم .

وطوال الأشهر القليلة الأولى من عام ١٨٩٣ ، تناقشت الصفوة الأمريكية فى الحكم وفى وسائل الإعلام وتجادلت حول الضم المقترح لهاواى . وبرز تأييد عريض للضم ، حيث ساهمت ثلاث نقاط فى توليد أكبر قدر من توافق الرأى . كانت الحجة الأولى هى القيمة الاستراتيجية للجزر . وكان بنجامين تراسى قد أوضح أن هاواى حاسمة للتحكم فى البحر ، ومن ثم أساسا « لقاعدة امبراطورية المستقبل » . وكانت حجج ماهان ، بشأن الحاجة لمحطات التزود بالفحم ونقاط النفوذ فى أنحاء المحيط الهادىء ، معروفة ومقبولة على نطاق واسع ، وكانت هاواى بطبيعة الحال المكان الواضح لتطبيق

---

٤٩ - **William Adam Russ, *The Hawaiian Revolution* (Selinsgrove, Pa.: Susquehanna University Press, 1959), 12-35; Sylvester Kirby Stevens, *American Expansion in Hawaii* (New York: Russell and Russell, 1945), 187-203; LaFeber, *The New Empire,*, 142.**

نظرياته . وتمثلت الحجة الثانية فى القيمة التجارية للجزر . وهاواى غنية بالسكر . كما اعترف بعض دعاة التوسع بأهميتها كنقطة إنطلاق إلى أسواق الشرق الأقصى .[٥٠] ولكن العامل التجارى كان له تأثير معقد على النزعة التوسعية . لقد كان كبار ملاك المزارع فى هاواى ، على سبيل المثال ، يعارضون الضم . وافترض كلاوس سبريكلز ، وهو أكبر مزارع فى الجزر على الإطلاق ، بأنه فى حالة ضم هاواى ، فإن قوانين الهجرة الأمريكية ستمنعه من استيراد الأيدى العاملة الآسيوية الرخيصة . وتمثلت الحجة الثالثة فى التهديد القادم من القوى الأجنبية . وعلى مدى سنوات ، وكلما كان مسؤول أمريكى يناقش موضوع هاواى ، فإنه كان يذكر دائما خطر نمو النفوذ البريطانى ، وإلى حد أقل ، النفوذ اليابانى والألمانى فى الجزيرة . وقد كتب جون فوستر الذى خلف بلين المريض كوزير للخارجية فى منتصف ١٨٩٠ ، كتب قائلا بأنه لو لم تضم الولايات المتحدة هاواى ، فالمحتم أنها كانت ستؤول إلى أيدى بريطانيا أو اليابان .[٥١] وكان الانطباع لدى كثير من المراقبين أن الضم أمر حتمى . وأرسل الوزير المفوض الأمريكى فى لندن إلى وزارة الخارجية قصاصات الصحف ، التى تشير إلى أن البريطانيين يفترضون أن واشنطن ستضم هاواى ، وأنهم يسلمون بهذه الحقيقة . ووصف أحد أعضاء مجلس النواب عملية الضم « بأنها النتيجة المنطقية ، وتؤيدها أعداد غفيرة جدا من الشخصيات المرموقة فى الحياة العامة بحيث لا يمكن أن تكون هناك نتيجة أخرى » .[٥٢]

وبالرغم من هذا الإجماع الواضح من جانب الصفوة والحكومة لصالح الضم ، فقد فشل الجهد بأسرع ما يكون بسبب الانقسام فى بنية الدولة الأمريكية . كان هاريسون فى الشهور الأخيرة من ولايته حينما كانت المعاهدة قيد المفاوضات وعندما تم إرسالها إلى الكونجرس . وفى عام ١٨٩٠ ، أصبح مجلس النواب ديمقراطيا . وفى حين ظل مجلس الشيوخ جمهوريا ، إلا أن الديمقراطيين كانوا يسيطرون على أكثر من ثلث عدد الأعضاء المطلوبين للحيلولة دون التصديق على المعاهدة ، وقد وعدوا بذلك . وكان الرئيس المنتخب ديمقراطيا ، وهو جروفر كليفلاند . وكان قد أبدى قلقه بشأن المعاهدة – سواء كان ذلك بسبب معارضته المعروفة للامبريالية ، أو بسبب الوسائل المستخدمة فى التوصل إلى المعاهدة . وما إن استقر له المقام فى البيت الأبيض ، حتى سحب كليفلاند المعاهدة من مجلس الشيوخ وبدأ تحقيقا فى أصولها . وسافر جيمس هـ . بلونت ، الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب ، إلى هاواى وقرر بأن « المشاعر غير

---

٥٠ - انظر ، على سبيل المثال : Whitelaw Reid's newspaper, *New York Tribune*, February 21, 1893, 1.

٥١ - John Watson Foster, *Deplomatic Memoirs* (Boston: Houghton Mifflin, 1909) 2:166-68

٥٢ - ورد فى : May, *American Imperialism*, 170.

المشكوك فيها لدى الشعب تناصر الملكة ، وضد الحكومة المؤقتة وضد الضم » .(٥٣) وبنهاية العام ، أعلن كليفلاند أنه سوف يتخلى عن معاهدة الضم لأنها جاءت نتيجة « للتدخل غير المبرر فى سياسة هاواى الداخلية » ، وأنها « تمثل انحرافا عن التقاليد الأمريكية » . وبالرغم من هذا الشاغل الأخير ، فقد واصل كليفلاند قوله بأنه لا يعارض الضم من حيث المبدأ . وقد انتهى إرنست ماى إلى أن « كليفلاند لم يعارض التوسع الاستعمارى فى ذاته ، وإنما أصر فقط على أن تستطيع الولايات المتحدة فيما بعد إثبات أنها أخذت الأراضى بأيد نظيفة » .(٥٤)

وتركز جانب كبير من المعارضة للضم ، خاصة وسط الصفوة الناشطة ، على صعوبة استيعاب شعوب « أجنبية » فى الثقافة الأمريكية السائدة . والحقيقة ، فى رأى بعض الباحثين ، أن العنصرية كانت السبب الرئيسي وراء عدم ضم الولايات المتحدة لهاواى عام ١٨٩٣ .(٥٥) وبينما خشيت الصفوة الأمريكية كلها تقريبا من « تلوث » الجنس الأبيض ، فقد أدى هذا القلق – السائد فى أوروبا ، وإن لم يمنع من التوسع على الإطلاق – إلى تعطيل أو إجهاض التوسع الأمريكى ليس لسبب سوى التوتر بين هذه العنصرية وبين الأيديولوجية الديمقراطية الليبرالية فى أمريكا . أما إنجلترا وفرنسا فقد كان قلقهما أقل إزاء هذه المشكلة ، لأن الأراضى الجديدة كانت ستُحكم كمستعمرات . وقد افترض الأمريكيون أنه ينبغى الترحيب بسكان تلك المناطق الجديدة كمواطنين مستقبليين . وكما كتبت مجلة *اتلانتيك الشهرية* فى ذروة الحماس الإمبريالى عام ١٨٩٨ ، « إن طبيعة مؤسساتنا تحرم علينا إقامة أى شكل من أشكال الحكم باستثناء ذلك الذى سيصبح فى أقرب فرصة حكما ذاتيا » .(٥٦) إلا أن هذا التوتر ، فى نهاية الأمر لم يؤثر بشدة على مسار التوسع الأمريكى . وعلى مدى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ناقش الزعماء خيار إقامة محمية أو تأسيس وسائل غير رسمية للسيطرة السياسية على هاواى ، ونادرا ما ترددت الولايات المتحدة بعد ذلك فى استخدام هذه الوسائل .

وأخيرا، فإن التحرك نحو ضم هاواى فشل أيضا بسبب اندلاع اضطرابات اقتصادية فى أمريكا . ففى الوقت الذى وصلت فيه المعاهدة إلى الكونجرس ، كانت حالة الذعر عام ١٨٩٣ – وهى الأزمة التى كادت تكون أسوأ من كساد عام ١٨٧٣ – قد

---

٥٣ - **House Exec. Doc. 47, 53rd Cong., 2d sess, 133.**

٥٤ - **Richardson, *Papers of the President*, 9, 460-71; May, *American Imperialism*, 170.**

٥٥ - **Michael Hunt, *Ideology and U.S. Foreign Policy* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1987), 81; Reginald Horsman, *Race and Manifest Destiny: The Origins of American Racial Anglo-Saxonism* (Cambridge: Harvard University Press, 1981).**

٥٦ - ***The Atlantic Monthly* 81 (June 1898): 432**

أصابت البلاد . فقد انخفضت إيرادات الحكومة بصورة حادة ، واتخذ المناخ العام شكل الانهيار وانحسار القوة .(٥٧) وفى مثل هذه الأجواء الكئيبة ، بدا الحديث العنيد حول الاستيلاء على هاواى ، أو « قاعدة الإمبراطورية مستقبلا » ، وعن نشر الحضارة غربا ، فى غير موضعه . وحتى والتر لافيبير ، الذى حاجّ بصفة عامة بأن الكساد الاقتصادى يؤدى إلى تصاعد الإحساس بالرغبة فى التوسع فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن التاسع عشر ، اعترف بأن ما حدث عام ١٨٩٣ كان عكس ذلك : « وفى حين عادت الفوضى الاقتصادية والعنف الاجتماعى مرة أخرى ليقلبا المسرح الأمريكى رأسا على عقب ، تساءل الكثيرون ماذا يفيد الأمة البحث المضنى عن مشكلات جديدة » .(٥٨) ومع تفاقم الكساد ، ابتعدت هاواى أكثر فأكثر عن جدول أعمال الأمة .

وتحت قيادة هاريسون وبلين ، وجدت الولايات المتحدة نفسها متورطة بشدة فى الشؤون الخارجية فى سائر أنحاء نصف الكرة الغربى . وقد نجح هاريسون فى توسيع المصالح الأمريكية والتزاماتها حيث فشل أسلافه ، وذلك إلى حد كبير لأن السلطة التنفيذية اكتسبت صلاحيات على حساب السلطة التشريعية ، خاصة فى مجال السياسة الخارجية . وأثناء ولايته ، أدى قرار المحكمة العليا فى قضية « *ان رى نياجل* » إلى توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية ، واتخذ هاريسون نفسه خطوات مؤثرة لتوسيع سلطات الرئاسة . فقد تولى سلطة التفاوض على معاهدات الالتزام التبادلى ، ودفع البلاد إبان أزمة شيلى إلى حافة الحرب بإسهام قليل من جانب الكونجرس .(٥٩) لقد تحول ميزان القوى فى واشنطن ، ومن ثم فى العالم الأوسع كذلك .

كليفلاند والمثابرة على التوسع (١٨٩٣ ـ ١٨٩٧)

بالرغم من أن سجل السياسة الخارجية لجروفر كليفلاند أثناء ولايته الأولى لم يختلف كثيرا عن أسلافه الجمهوريين ، استطاع كليفلاند الاحتفاظ بصورة داعية الانعزالية ، وقد اهتز المناهضون للتوسع طربا عندما تولى الرئاسة فى مارس ١٨٩٣ . لقد تبنى النزعة الانعزالية بقدر ما أثناء ولايته الأولى ، وكان ذلك النوع من السياسة الخارجية قد سادته الرطانة لدى غالبية الديمقراطيين ذوى المراتب العليا أثناء الحملة الانتخابية عام ١٨٩٢ . وبدا أن إسراعه فى سحب معاهدة هاواى يدعم صورته . غير

---

٥٧ - Thomas E. Burton, *Financial Crises and periods of Industrial and Commercial Depression* (New York: D. Appleton, 1907), 292-96.

٥٨ - LaFeber, *The New Empire,* 148.

٥٩ - انظر : LaFeber, *American Search For Opportunity,* 81-82.

أنه سرعان ما أصبح جليا ، أن كليفلاند سوف ينتهج سياسة خارجية شبيهة للغاية بسياسة بنجامين هاريسون . لقد تجاوز النموذج الجديد الخطوط الحزبية والمعتقدات الشخصية .

وكان أوضح مؤشر ملموس لتواصل هذه السياسة يتمثل فى التوسع المطرد فى أسطول البوارج الحربية . وكان هيلارى هيربرت قد حاجّ ضد نظرية السفن القتالية الكبرى ، والاستراتيجية البحرية المقدامة ، والميزانيات البحرية الكبيرة ، وذلك من موقعه كرئيس للجنة الشؤون البحرية فى مجلس النواب . وبعد ذلك بعشرة شهور ، بينما كان وزيرا للبحرية تحت رئاسة كليفلاند ، طالب هيربرت بزيادة فى الميزانية قدرها ٣ ملايين دولار لدعم أسطول السفن القتالية . وقال فى خطاب إلى ماهان ، إن البحرية فى ظل قيادته سوف تنتهج سياسات ماهان بالكامل . والحقيقة أن هيربرت « صدق على نظرية السفن القتالية الكبرى للدفاع البحرى ، وذلك فى عبارات أقوى مما سبق أن استخدمها نظيره الجمهورى » . وبالرغم من إحجام الكونجرس الأوّلى ، الذى حفزه الكساد عام ١٨٩٣ ، فقد تعاون مع الرئيس ، وذلك لأسباب يعود بعضها لنظام المحسوبية . ولكن فى أوائل التسعينيات من القرن التاسع عشر ، أقدم الأمريكيون أيضا على التسليم بأنهم كقوة كبرى فى حاجة إلى أسطول عظيم . وقد سجل كليفلاند فى عام ١٨٩٣ ، استخدام سفن البحرية الأمريكية فى تنمية المصالح الأمريكية فى نيكاراجوا وجواتيمالا وكوستاريكا وهوندوراس والأرجنتين والبرازيل وهاواى . وكان أن زادت هذه القائمة طولا على مر السنين .(٦٠) وحق لكليفلاند فى ختام ولايته أن يفخر بأن إدارته قامت ببناء ثلاث بوارج من الدرجة الأولى ، واثنين من الدرجة الثانية ، وصدقت على بناء خمس بوارج أخرى ، وأعدت للخدمة طرادين مدرعين .(٦١)

الثورة البرازيلية

تبنت الولايات المتحدة ، تحت رئاسة كليفلاند ، تفسيرا فضفاضا لمبدأ مونرو ، لم يقتصر فقط على حظر إنشاء المستعمرات الأوروبية الجديدة ، وإنما أعلن عن وجود مصلحة أمريكية فى أى أمر يتعلق بنصف الكرة الغربى . وفى حين أن كليفلاند دافع عام ١٨٨٥ عن قناة البرزخ (بنما) ، « بعيدا عن احتمالات السيطرة من جانب أى قوة منفردة » ، فإنه الآن يريد قناة « تحت السيطرة الأمريكية الخالصة » .(٦٢) وجاءت الإشارة الأولى لهذا النشاط الأمريكى فى نصف الكرة الغربى عام ١٨٩٤ ، عندما هددت

---

٦٠ - **Secretary of the Navy,** ***Annual Report, 1893;*** **Sprout and Sprout,** ***Rise of American Naval Power,*** **218; Richardson,** ***Papers of the President,*** **9:450-51.**

٦١ - **Richardson,** ***Papers of the President,*** **9:73.**

٦٢ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٤٩١٢ ، ٥٨٧٠ .

الثورة حكومة موالية لأمريكا فى البرازيل .(٦٣) لم تكن المصالح الاقتصادية الأمريكية فى البرازيل كبيرة ، وإنما كانت تنمو ، خاصة بعد معاهدة الالتزام التبادلى لعام ١٨٩١ . ولم تكن للمعاهدة شعبية فى البرازيل على الإطلاق ، وأصبح شجبها إحدى صيحات المعارضة لحشد الجماهير . وفرض المتمردون بمساعدة من البحرية البرازيلية ، وبصورة غير مباشرة من بريطانيا ، حصارا على ميناء ريو دى جانيرو . وتمسكا بالممارسة الأمريكية طويلة الأمد ، ظل الوزير المفوض الأمريكى لدى البرازيل على الحياد فى أول الأمر . ولكنه سرعان ما تلقى تعليمات من واشنطن بتبنى موقف علنى موال للحكومة . وحيث أن تعليمات وزير الخارجية والتر جريشام لم تكن صريحة بشأن السياسة العسكرية ، فقد شاء العميد البحرى أوسكار ستانتون الالتزام بالسياسة الأمريكية التقليدية فاستدعته الولايات المتحدة سريعا . وكان لزاما أن يتم استبدال ستانتون نفسه بأمر صريح من جريشام لتجنب إضفاء وضع المحاربين على المتمردين . كما إنه أمر باستمرار تحرك البضائع الأمريكية إلى الشاطىء ، وذلك لمواصلة تدفق التجارة ودعم الحكومة .

وبدت تلك السياسة ناجحة حتى ديسمبر ١٨٩٤ ، عندما أدى فرار أدميرال برازيلى كبير إلى تدعيم قضية المتمردين . وأعربت أنشطة مشروعات الأعمال فى البرازيل ، بما فى ذلك شركة ستاندرد أويل القوية ، عن قلقها البالغ لجريشام . واستجاب جريشام مؤكدا من جديد على وزيره المفوض لدى البرازيل بضرورة السماح للسفن الأمريكية بمواصلة عملها . وقام باستبدال العميد البحرى للأسطول ، وأرسل التعزيزات ، حتى أصبح للبحرية الأمريكية فى فبراير ١٨٩٥ خمس من السفن الحربية الست لأسطول جنوب الأطلنطى فى مياه ميناء ريو دى جانيرو . وكان ذلك إلى حد كبير أقوى وجود فى تلك المياه الاقليمية . وتحديا لسياسة التجارة غير المقيدة ، أطلق المتمردون قذيفة فارغة (فشنك) فى اتجاه سفينة تجارية أمريكية . وردت السفينة الحربية « ديترويت » بإطلاق قذيفة حية إلى جسم سفينة المتمردين مباشرة ، وحذرت من إغراقها فى حالة فتح النيران مرة أخرى . وهكذا بات واضحا أن حركة المتمردين لن يكتب لها النجاح فى مواجهة المعارضة الأمريكية . وطالب المتمردون مرتين أخريين بوضع المحاربين ، ورفض جريشام فى المرتين . وبحلول شهر أبريل كان المتمردون يطلبون اللجوء إلى البرتغال .

---

٦٣ - Lawrence F. Hill, *Diplomatic Relations between the United States and Brazil* (Durham, N.C.: Duke University Press, 1932), 265-81; LaFeber, *The New Empire*, 210-18; and Montgomery Schuyler, "Walter Quintin Gresham," in Samuel Flagg Bemis, ed., *The American Secretaries of State and Their Diplomacy* (New York: Alfred A. Knopf, 1928), 250-57.

نيكاراجوا

فى غضون شهور من انتهاء الثورة البرازيلية ، وجدت الولايات المتحدة نفسها تتدخل فى شأن معقد فى نيكاراجوا .(٦٤) فقد اعتبر المخططون الاستراتيجيون الأمريكيون محمية موسكيتو فى نيكاراجوا لها أهمية حاسمة لأنها تتحكم فى مدخل الطريق الشرقى لقناة البرزخ المقترحة . وكان الأهالى الهنود سكان المحمية مستقلين من الناحية الفنية . غير أن البريطانيين فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر كانوا قد اخترقوا المنطقة إلى مدى بعيد وحكموها فى واقع الأمر . وبحلول أوائل التسعينيات ، كان الأمريكيون يسيطرون بالكامل على أنشطة مشروعات أعمال المنطقة وتجارتها . وفى ١٨٩٣ ، حملت الثورة الجنرال خوسيه سانتوس زيلايا إلى السلطة . وكان زيلايا فى حاجة إلى المال ، وبدأ يتجه نحو محمية موسكيتو الفنية ، ولكن القوات البريطانية اكتسحت نيكاراجوا . وعندما تشكلت حكومة مؤقتة ولم يكن للأمريكيين فيها نفوذ يذكر ، قررت واشنطن تبنى استراتيجية من مرحلتين : إزاحة البريطانيين من موقع نفوذهم ، ثم توسيع نطاق النفوذ الأمريكى فى نيكاراجوا ، خاصة فى المحمية .

وبحلول أبريل ١٨٩٤ ، بدأت حكومة نيكاراجوا فى تجاهل - وفى بعض الحالات مناهضة - المصالح الأمريكية . وعمدت إلى التمييز ضد المصالح الأمريكية ، وعندما تعرض أحد الأمريكيين للاغتيال فى المحمية ، بذلت السلطات أقل جهد للعثور على القاتل . ثم هددت نيكاراجوا بإنهاء الامتيازات الأمريكية بالكامل . وتحرك جريشام على جبهتين : أولا ، أفاد البريطانيين بأنه يعتبر التحركات الأخيرة من جانب نيكاراجوا جزءا من مؤامرة بريطانية ، ثم ضغط على نيكاراجوا من خلال الوزير المفوض الأمريكى هناك ، لويس بيكر . واحتج بيكر على تصرفات الحكومة ، وأوضح بأن الولايات المتحدة لن تقبلها . وهدد نيكاراجوا بأسلوب لا مواربة فيه ، مشيرا إلى « وجود باخرتين حربيتين قويتين أمام شاطئها الشرقى » كدليل على عزم أمريكا الحفاظ على امتيازاتها . وفى غضون شهرين ، أذعنت نيكاراجوا . وعندما أطاح الهنود فى محمية موسكيتو بالسلطات فى يوليه ، وصلت القوات الأمريكية ، وليست البريطانية ، لإقرار النظام . وحتى بعد أن استعادت حكومة نيكاراجوا سيطرتها على المنطقة ، أوضحت الولايات المتحدة ، من خلال استعراض لقوتها البحرية أنها تحتفظ لنفسها بحق الاعتراض على أى أمر تعتبره مهما . وأصبحت نيكاراجوا وفقا للأمر الواقع محمية للولايات المتحدة .

---

٦٤ - انظر : LaFeber, *The New Empire*, 218-29; also see *FRUS, 1894*, 238-75.

أزمة الحدود الفنزويلية

مقارنة بجميع تحركات الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية ، اجتذب تدخلها فى أزمة فنزويلا لعام ١٨٩٥ أكبر قدر من الاهتمام الدولى .[٦٥] فمنذ عام ١٨٤١ ، كانت بريطانيا وفنزويلا تتنازعان على الحدود بين فنزويلا وغيانا البريطانية عند مصب نهر أورينوكو ، وهو موقع استراتيجى مهم وغنى بالذهب . وقد حاولت فنزويلا من وقت لآخر توريط الولايات المتحدة فى النزاع الحدودى ، ولكن الولايات لم تبد اهتماما كبيرا . وعندما أقدمت بريطانيا فى الثمانينيات من القرن التاسع عشر على زيادة مطالبها ، وردّت فنزويلا بتعليق العلاقات الدبلوماسية ، أرسل وزير الخارجية فى ذلك الحين ، توماس بايارد ، احتجاجا إلى لندن . واعتقد الوزير المفوض الأمريكى فى لندن أن الأمر غير جدير بالأهمية ، إلى حد أنه أغفل نقل الرسالة إلى هوايتهول .

ووردت نداءات فنزويلا بإلحاح متزايد خلال الشهور الأولى من ولاية كليفلاند الثانية . وكانت إدارة كليفلاند التى تعاملت دون اكتراث مع تلك الطلبات إبان الولاية الأولى ، قد تعودت منذ ذلك الحين انتهاج سياسة نشيطة ، وقررت الآن العمل بقوة أكبر . واحتجت واشنطن على توسيع بريطانيا لحدودها . وفى ديسمبر ١٨٩٤ ، وجدت القضية طريقها إلى خطاب كليفلاند السنوى أمام الكونجرس ، حيث اقترح أن يعمل على استئناف العلاقات الدبلوماسية بين فنزويلا وبريطانيا واللجوء إلى التحكيم فى النزاع الحدودى . وقدمت وزارة الخارجية المقترحات إلى لندن . وفى فبراير ١٨٩٥ ، حذا الكونجرس حذو الرئيس وأعلن معارضته للمطالب البريطانية . وكان التأييد الشعبى لهذه السياسة المتشددة نحو بريطانيا قويا ومتناميا . وكانت فنزويلا من جانبها تبذل قصارى جهدها لتوريط الولايات المتحدة بدرجة أكبر ، فمنحت امتيازا ضخما لمنطقة غنية بالمعادن لمستثمرين أمريكيين أثرياء . واستخدمت وليام سكراجز للدعاية لمحنتها . وأصبح الكتيب الذى أعده « *العدوان البريطانى فى فنزويلا أو مبدأ مونرو موضع اختبار* » ، أوسع الأدبيات انتشارا وتوزيعا حول القضية . وأدى الاهتمام الجماهيرى وفى أوساط الكونجرس ، وإلحاح سكراجز وعمليات الضغط والمراوضة التى قام بها ،

٦٥ـ إن المصادر الأولية حول هذه الأزمة كاملة وكاشفة ، خاصة FRUS, 1895 . انظر أيضا : Nelson M. Blake, "Background of Cleveland's Venezuela Policy," *American Historical Review* 47 (January 1942): 261; John A. S. Grenville and George B. Young, *Politics, Strategy, and American Diplomacy: Studies in Foreign Policy, 1873-1917* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966), 135-50; and Henry James, *Richard Olney and His Public Service* (Boston: Houghton Mifflin, 1923), 96-142.

وكذلك حادث صغير وقع على نهر أوروان ، أدوا جميعا إلى دفع كليفلاند وجريشام نحو سياسة أكبر نشاطا . ثم مات جريشام فى مايو ١٨٩٥ ، وحل محله ريتشارد أولنى .

وحيث إن أولنى كان محاميا سابقا للسكك الحديدية ، ثم نائبا عاما مشهودا له بالقضاء على النزاعات العمالية فى إدارة كليفلاند الأولى ، قد كان بطبيعته متطرفا فى وطنيته . لم يكن منتميا إلى أنصار دعوة هاملتون الاتحادية الجديدة ، إلا أن سياسته الخارجية كانت إلى حد كبير فى ذلك القالب . وحددت مذكرته الموجهة إلى بريطانيا العظمى إبان أزمة فنزويلا ، الدبلوماسية الجديدة للولايات المتحدة .(٦٦) وجاء فى الجزء الأول من مذكرة أولنى بتاريخ ٢٠ يولية موجز لتاريخ النزاع ، وقد ألقى اللوم بالدرجة الأولى على بريطانيا لعدم التوصل إلى الحل الناجع للمشكلة . وحيث إن الخلاف حدث فى نصف الكرة الغربى ، فإنه يمس « شرف » و « مصالح » الولايات المتحدة ، وأن واشنطن لا تستطيع الوقوف « بلامبالاة » . وأنه إذا أقدمت قوة أوروبية على حرمان أى دولة فى القارة الأمريكية من حقها فى الحكم الذاتى والحرية ، فإن الولايات المتحدة ستجد نفسها مجبرة على التدخل . وفى تأكيده على بسط حماية أمريكية على نصف الكرة الغربى بأسره ، مضى أولنى يردد مقولته الشهيرة ، « إن الولايات المتحدة اليوم لها السيادة بالفعل على هذه القارة ، وأن أمرها هو القانون السارى على الموضوعات التى تحدد التدخل فيها » . وشرح أولنى كيف أن نفوذ أمريكا بالغ القوة ، « لأنه بالإضافة إلى كافة الاعتبارات الأخرى ، فإن مواردها التى لا نهاية لها مقترنة بموقعها المنعزل يجعلانها سيدة الموقف وغير قابلة للاختراق بالفعل فى مواجهة أى أو كل القوى الأخرى » . وجعل حجم القوة الأمريكية عدم وجود تهديدات مؤثرة توسيع النفوذ الأمريكى فى المنطقة أمرا حتميا . ولم يكن أولنى فى أفعاله مجرد داعية من دعاة الواقعية التقليدية بل كان يفكر ويتحدث كواحد من دعاة الواقعية التقليدية . وقبل حلول ديسمبر ١٨٩٥ ، عندما وصل الرد البريطانى على مذكرة أولنى ، كانت أنباء تصرفات وزير الخارجية الجديد قد تسربت إلى الجماهير التى تلقتها بترحيب حار . وكتب عضو مجلس النواب توماس باسكال ممثل تكساس إلى أولنى قائلا ، « أدر هذه المسألة الفنزويلية لأعلى أو إلى أسفل ، شمالا أو جنوبا ، شرقا أو غربا ، فإنها هى الجواد الرابح » . وفى الوقت نفسه كانت الصحف مفعمة بالمشاعر المعادية لبريطانيا .

وفى يولية ١٨٩٥ ، بينما كان أولنى يخط كلماته القوية ، كان رئيس وزراء جديد يدخل مقر الحكومة فى ١٠ داوننج ستريت . إنه الماركيز سولزبيرى ، أحد أشد

---

٦٦ - انظر : *FRUS, 1895*, 1:545-62. For an excellent critique, see Dexter Perkins, *The Monroe Doctrine, 1867-1907* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1937), 153-68.

السياسيين دهاء فى كل أوروبا ، وصاحب الثروة الضخمة ، والذى يتمتع بالمنصب . والثقة والإرادة القوية ، ولديه إيمان لا يتزعزع بوضع بريطانيا السيادى فى العالم – خاصة فيما يتعلق بسليلتها الشابة ، الولايات المتحدة . وانطلاقا من موقفه الرافض للتحكيم بصفة عامة ، فإنه لم يكن من المنتظر أن يتلقى اقتراح أولنى بقبول كبير ، بالرغم من الإطار الرقيق الذى وضع فيه : « إن التحكيم مثله مثل الامتحانات القائمة على المنافسة والرى بمياه المجارى ، واحد من الوصفات العلاجية الشهيرة لهذا العصر . وإنه مثلها سيكون له يومه المشهود ثم يمضى لحال سبيله ، وسوف تتطلع الأجيال القادمة بشفقة نحو أولئك الذين آمنوا بمثل هذه الذريعة لاستغلال ضراوة الأهواء البشرية .[٦٧]

وجاء رد سولزبرى صادقا من حيث الشكل[٦٨] ؛ إذ قال إن بريطانيا لم تتدخل على الإطلاق فى حق فنزويلا فى الحكم الذاتى أو الحرية . وإن بريطانيا تتفاوض فقط على أراض كان التاج البريطانى يمتلكها قبل عشرات السنين من وجود فنزويلا المستقلة . ثم وجه سولزبرى هجوما مباشرا على إعادة تأكيد أولنى على مبدأ مونرو . وقال إنه بينما تحتفظ الولايات المتحدة بمصالح حيوية فى نصف الكرة الغربى، وهى ستعمل بطبيعة الحال على حماية هذه المصالح ، « فليست هناك دولة ، مهما بلغت قوتها ، تملك الصلاحية لإدخال مبدأ جديد فى نصوص القانون الدولى لم يسبق الاعتراف به ، ولم تقبله حكومة أى دولة منذ ذلك الحين » . وكان وزير المستعمرات جوزيف تشيمبرلين ، قد اقترح بأن يوضح سولزبرى لواشنطن ، « بأن بريطانيا قوة أمريكية تسيطر على مساحة من الأراضى أكبر من مساحة الولايات المتحدة نفسها ، ولها حقوق حصلت عليها قبل استقلال الولايات المتحدة » .[٦٩] وفيما يتعلق بالنزاع الحدودى نفسه ، رفض سولزبرى التحكيم .

واشتعل غضب كليفلاند وأولنى . ودفعت رسالة الرئيس إلى الكونجرس ذلك الشهر الولايات المتحدة خطوة أقرب إلى الحرب مع بريطانيا . ودافع كليفلاند بحزم عن أسس مبدأ مونرو فى القانون الدولى ، وكرر بأن الولايات المتحدة تعتبر اعتداءات بريطانيا داخل فنزويلا « عدوانا متعمدا على حقوقها ومصالحها » . واختتم رسالته بكلمات منذرة : « إننى بتقديم هذه التوصيات أدرك تماما المسؤولية المترتبة ، وأعى عن

---

٦٧ - ورد فى : May, *Imperial Democracy*, 52-54.

٦٨ - يمكن الرجوع إلى رد سولزبرى المكون من جزءين فى : *FRUS, 1895*, 1:563-76.

٦٩ - فى رأى تشيمبرلين أن لندن ما كان ينبغى أن تقلق بشأن إثارة الحرب مع واشنطن لأن البنية غير العملية للدولة فى أمريكا تضمن أن الفعل سيكون بطيئا فى حدوثه . « إن عليهم أولا الحصول على موافقة مجلس الشيوخ - ثم تعيين لجنة لإجراء تحقيق - ثم ؟ » ، وبشأن مذكرات سولزبرى وتشيمبرلين ، انظر : Chamberlain, see May, *Imperial Democracy*, 44-48.

يقين كافة العواقب التى قد تستتبع ذلك ».(٧٠) وربما توقعت الإدارة تأييدا شعبيا لموقفها الحازم ، ولكن أملها خاب . وجاء رد فعل الأمريكيين لرسالة كليفلاند شديد الحذر . وحتى الأمريكيين الأيرلنديون أبدوا حماسا قليلا فى لى ذيل الأسد البريطانى . وقف كثير من الصحف ، المعادية لبريطانيا تقليديا والداعية للتوسع ، مشدوها إزاء احتمال نشوب حرب فعلية مع بريطانيا العظمى ، إلى حد أن صحيفة *نيويورك ورلد* العنيفة لصاحبها جوزيف بوليتزر ، دعت إلى نهاية سلمية للنزاع . وأعربت *ذى نيشان* عن رأيها بأن كليفلاند تلقى « أسوأ تعنيف إجماعى وساحق وُجِّه من منبر هذه البلاد على الإطلاق لرئيس ».(٧١) وكان عالم مشروعات الأعمال ، بروابطه الواسعة المالية والتجارية بإنجلترا ، أشد قلقا . وبعد أيام قليلة من خطاب الرئيس ، انهار سوق الأوراق المالية وظل متقلبا للغاية طوال الأزمة . وكتب كليفلاند إلى صديق له فيما بعد قائلا : « إن شيئا لم يصبنى بمثل هذا القدر العظيم من الألم الذى أصابنى به علمى بأن هؤلاء الأشخاص الذين مدحونى وأطرونى ... مستعدون لشجبى والإساءة لى حينما تداخلت واجباتى نحو البلاد عامة مع مشروعاتهم لكسب المال ».(٧٢)

وبالرغم من التظاهر بالشجاعة بالأقوال من بعض الجهات - عرض « التحالف الوطنى الأيرلندى » تقديم ١٠٠ ألف رجل للمعاونة فى فتح كندا - إلا أن غالبية الأمريكيين كانوا لا يزالون يعتبرون بريطانيا أقوى أمة على وجه الأرض . ومع أن التسعينيات من القرن التاسع عشر ، إذا استعدنا الأحداث ، تسجل بداية انحدار بريطانيا ، إلا أنها بدت فى ذلك الحين فى ذروة قوتها . وحتى الإمبرياليون الأوفياء مثل هنرى كابوت لودج ، بدوا مقهورين فى رد فعلهم لخطاب كليفلاند . وركب السناتور روجر ميلز ممثل تكساس الموجة القومية السائدة بقوله : « إنها لن تكون لعبة أطفال ، يا سيادة الرئيس ، أن ندخل فى صراع مع بريطانيا العظمى » . وكان رد الفعل فى بريطانيا أقل ذعرا ، ولكن الإنجليز لم يكونوا متحمسين بالتأكيد لحرب مع خصم هائل مثل الولايات المتحدة . وطالب بضع مئات من أعضاء البرلمان بالتحكيم . وراح جوزيف تشيمبرلين فى رصانة يفكر فى أهدافه الحقيقية طويلة الأجل للتعاون لصالح الأمتين . وأعرب أرثر بلفور ، زعيم مجلس العموم وابن شقيقة سولزبرى ، عن أمله فى « أن يضع أحد الساسة من ذوى السلطة ، ويكون أكثر حظا من الرئيس مونرو نفسه ، مبدأ باستحالة الحرب بين شعوب تتحدث الإنجليزية ».(٧٣)

---

٧٠ - *FRUS, 1895*, 1:578.

٧١ - *The Nation 61* (December 26, 1895): 456.

٧٢ - ورد فى : May, *Imperial Democracy*, 58

٧٣ - Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 212-13.

ومع عدم رغبة الدولتين فى مزيد من تصعيد التوتر ، فقد تم سريعا تسوية الصراع . ونصت الاتفاقية الإنجليزية - الأمريكية فى ١٢ نوفمبر ١٨٩٦ ، على التحكم فى النزاع الحدودى ، واستثناء الممتلكات التى ترجع حجج ملكيتها إلى أكثر من خمسين عاما .. وكانت شروط الاتفاق الأخرى تتيح لكل طرف أن يدعى النصر . لقد تحقق هدفا أمريكا الرئيسيان . فأولا ، سلمت بريطانيا بصورة ضمنية بحق الولايات المتحدة فى التدخل فى أى أمر يتعلق بأى دولة تقع فى نصف الكرة الغربى . وثانيا : أكرهت بريطانيا على قبول اقتراحات أمريكا بشأن التحكيم وحقوق الملكية . وكانت الولايات المتحدة قد أقحمت نفسها فى هذا الصراع بالدرجة الأولى لإقرار نفوذها فى المنطقة . ولم يحدث على الإطلاق طوال السنة والنصف التى استغرقتها الأزمة ، أن استشارت الولايات المتحدة فنزويلا . والحقيقة ، أنها بالموافقة على استثناء الخمسين عاما ، قد تخلت عن واحد من أهم المبادىء التى تعتز فنزويلا بها . وعندما قامت هيئة التحكيم فى ١٨٩٩ بإعطاء غيانا البريطانية غالبية الأراضى المتنازع عليها ، بدت الولايات المتحدة غير مهتمة واعتبرت فنزويلا ، من جانبها ، السياسة الأمريكية إبان الأزمة خيانة كاملة . وبعد ثلاث سنوات ، أبدت فنزويلا تأييدها القوى لأسبانيا خلال الحرب الأسبانية - الأمريكية .

الثورة الكوبية

فى فبراير ١٨٩٥ ، اندلعت ثورة أخرى فى كوبا . كانت أزمة كوبا قد تفاقمت بسبب رسوم ويلسون - جورمان الجمركية عام ١٨٩٤ التى حرمت مزارعى قصب السكر فى الجزيرة من الدخول إلى السوق الأمريكية الواسعة . وكدأبهم دائما ، ساعد المنفيون الكوبيون فى الولايات المتحدة المتمردين ، الذى كانوا قد تبنوا فى سبتمبر دستورا لكوبا المستقلة . ومع استمرار الأزمة طوال السنتين الأخيرتين من مراقبة الإدارة ، اتسم رد الفعل من جانب كليفلاند وفريقه بالحذر . كان اهتمامهم الرئيسى هو المحافظة على النظام والاستقرار فى الجزيرة ، بدافع المصالح الاقتصادية الأمريكية الكبرى هناك على الأقل . كانت النبرة العالية للرطانة السياسية قد ساهمت فى الفهم الخاطىء بأن الأفعال الأمريكية فى كوبا جاءت نتيجة للشعور بالإهانة المعنوية ، ولكن ذلك لم يكن الدافع المحرك الأولى على الأقل . والواقع أن الدافع الأول لإدارة كليفلاند التى لم تكن دوافعها المعنوية محل شك على الإطلاق ، هو تأييد أسبانيا فى مواجهتها مع المتمردين على أمل أن يكون ذلك أسهل الطرق لإعادة الاستقرار إلى الجزيرة . كما ذهبت إلى حد محاولة حرمان المتمردين من الإمداد والمعدات . غير أن هذا النهج

سرعان ما أثبت عدم جدواه وتعرض للنقد من جانب الكونجرس .(٧٤) وقرر أولنى فى سبتمبر ١٨٩٥ ، أن « أسبانيا لا يمكنها أن تنجح » فى إخماد التمرد ، وتساءل عما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة الاعتراف باستقلال كوبا .(٧٥)

وإذا بالوضع فى كوبا يزداد خطورة . فقد أعلن الجنرال الأسبانى الجديد فاليريانو وايلر ب . نيكولاو، وهو رجل قاس ، إنه لن يكون هناك مزيد من الإصلاحات حتى يتم إقرار النظام . وفى أكتوبر ، دشن وايلر سياسة « *الاعتقال* » ، وهى عبارة عن نظام لإنشاء معسكرات السخرة للمسجونين . وكانت أسبانيا قد راقبت المواقف العدوانية لإدارة كليفلاند فى شيلى وفنزويلا ، ولديها ما يكفيها من دواعى القلق بشأن التدخل الأمريكى ، إلى حد أنها طلبت التأييد – دون نجاح – من القوى الكبرى فى أوروبا . وأدت هذه الأنباء لدى وصولها إلى واشنطن ، إلى تفاقم الغضب العام . وتحرك الرأى العام داخل الكونجرس بقوة لصالح التدخل ، وأصدر مجلسا الكونجرس قرارات يطالبان فيها بالاعتراف بالمتمردين ووضع نهاية للأزمة وبحلول ديسمبر ١٨٩٦ ، كان كليفلاند قد حول السياسة الأمريكية فى اتجاه التدخل ، ولو أنه أنكر ذلك . وفى رسالة له إلى الكونجرس ، أعلن أن أسبانيا قد فقدت نهائيا السيطرة على الوضع فى كوبا ، وحذر من أن مثل هذه الفوضى تهدد المصالح الأمريكية بالخطر ، « وهى ليست بالقطع مصالح ذات طبيعة عاطفية أو خيرية » . إن هذه المصالح اقتصادية واستراتيجية فى مجملها ، غير أن كليفلاند أوضح أيضا أن القمع الأسبانى يتناقض مع التقليد الأمريكى للحكم الذاتى والحرية . « عندما تصبح عدم قدرة أسبانيا على التعامل بنجاح مع التمرد واضحة ، وأن سيادتها على كوبا قد تلاشت لكافة الأغراض العملية ... فإن وضعا سوف ينشأ تكون فيه التزاماتنا إزاء سيادة كوبا قد سبقتها التزاماتنا السامية ، التى يصعب علينا التردد فى الاعتراف بها وتطبيقها » . ووعد بأن يعمل فى مثل هذا الوقت على حمل « نعمة السلام » إلى كوبا .(٧٦)

بعد سنوات من الحرب الأسبانية – الأمريكية ، ادعى كليفلاند بأنه ما كان له أن يتدخل عام ١٨٩٨ . وسواء كان هذا التقدير صحيحا أم لا ، فإن الأمر الواضح أن

---

٧٤ - May, *Imperial Democracy*, 87.

٧٥ - LaFeber, *The New Empire*, 289.

٧٦ - Richardson, *Papers of the President*, 9:716-22.

كليفلاند وأولنى ، بدرجة أقل ، كانا شديدا الحذر إزاء التدخل .(٧٧) فقد ساهمت بضعة عوامل فى عدم رغبتهما فى ذلك : إذ أن الأزمة استحكمت فى السنة الأخيرة من ولاية كليفلاند ، وتأرجحت السياسة الأسبانية بين التنازلات والقمع الوحشى ، وكانت الولايات المتحدة لا تزال غارقة فى الكساد العميق ، ولم يكن موقف القوى الأوروبية واضحا . وفوق كل ذلك ، لم يكن كليفلاند يعتقد بأن كوبا يمكن « استيعابها فى النظام الأمريكى » . وعاد التوتر بين العنصرية والديمقراطية الليبرالية الذى طغى على المناقشات حول ضم هاواى – بأن سكان هاواى لا يمكن أن يصبحوا أمريكيين « حقيقيين » ، ومع ذلك ينبغى الاعتراف بهم كمواطنين – عاد بقوة أكبر بالنسبة لكوبا .(٧٨) وبالرغم من هذا التردد فى التدخل فى كوبا ، واصلت ولاية كليفلاند الرئاسية الثانية بصورة أساسية انتهاج السياستين الخارجية والعسكرية النشيطتين اللتين بدأتا فى عهد هاريسون . ولم تقف ميوله الشخصية والحزبية نحو الانعزالية حائلا دون الضغوط البنيوية ، التى دعت الولايات المتحدة إلى القيام بدور أكثر نشاطا فى الشؤون العالمية .

ماكينلى ومولد الإمبريالية الأمريكية (١٨٩٧ ـ ١٩٠١)

منذ انتخاب وليام ماكينلى وحتى عام ١٩٠٨ ، صارت هذه المناقشة أبسط بعض الشىء . ويوافق أغلب المؤرخين على أن هذه الفترة شهدت توسعا ملحوظا فى الاهتمامات الأمريكية فى الخارج ، حيث انتهجت الولايات المتحدة الامبريالية الرسمية وغير الرسمية . كما انعقد الاتفاق العام على الرأى بأن الفترة تميزت باقتصاد مزدهر ، ورئاسة قوية ، وكونجرس مساير نسبيا . وعندما تولى ماكينلى منصبه ، كانت القوة المؤسسية داخل الحكم قد انتقلت بالفعل نحو السلطة التنفيذية ، ولكن الكونجرس كان لا يزال يمتلك سلطة دستورية قد تعطل أو تعدل من خططه – إذا شاء الكونجرس ممارستها . غير أنه مع سيطرة الحزب الجمهورى على السلطتين التشريعية والتنفيذية عقب انتخابات ١٨٩٦ ، انكمش الصراع بين الكونجرس والرئيس إلى أدنى حد . وفى خلال هذه الحقبة من الرؤساء الجمهوريين ، استمر مجلس الشيوخ جمهوريا من ١٨٩٥

---

٧٧ - إن الرأى الأكثر قبولا عند المؤرخين أن « الحرب الأسبانية ـ الأمريكية كانت حرب ماكينلى ، ليس لأن كليفلاند كان انعزاليا محافظا أصلب من خليفته ، وإنما لأنه ترك منصبه فى نفس التوقيت » .
Beisner, *From the Old Diplomacy to the New*, 119, and in general 115-19. For the opposite case, see Allan Nevins, *Grover Cleveland: A Study in Courage* (New York: Dodd, Mead, 1932), 713-17; and George Roscoe Dulebohn, "Principles of Foreign Policy under the Cleveland Administrations" (Ph.D. dissertation, University of Pennsylvania, 1941), 51-60.

٧٨ - Allan Nevins, *Letters of Grover Cleveland, 1850-1908* (Boston: Houghton Mifflin , 1933), 446-49.

إلى ١٩١٣ ، وكذلك مجلس النواب من ١٨٩٥ إلى ١٩١١ . ولم تعد الدولة الأمريكية يطاردها شبح ديون الحرب الأهلية . ومع أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر ، كانت إيرادات الحكومة الاتحادية ومصروفاتها تتعاظم باطراد ، وفقا للمعايير السابقة . وتأرجحت كل منها في حدود ٥٠٠ مليون دولار ، وهو ضعف الرقم الذى كانت عليه قبل عشر سنوات .(٧٩) وفى مواجهة قيود بنيوية أضعف من تلك التى أثنت أسلافه عن انتهاج سياسة خارجية توسعية ، استطاع ماكينلى الاستجابة بسهولة للضغوط الدولية المنتظمة ، مما أدى إلى مزيد من سد الفجوة بين قوة أمريكا وبين مصالحها فى الخارج .

الطريق إلى الحرب

تقدم تجربة وليام ماكينلى والحرب الأسبانية - الأمريكية مثالا ممتازا لمدى قدرة الضغوط البنيوية على تخطى تفضيلات الفرد الشخصية . ليس ذلك لأن ماكينلى كان انعزاليا . فمنذ اللحظة التى تولى فيها منصبه ، بدأ في العمل لتنفيذ مخططات لضم هاواى ، وبناء قناة البرزخ الأمريكية ، ومواصلة بناء الأسطول البحرى . ولكنه لم يكن متحمسا للحرب مع أسبانيا ، ويرجع ذلك جزئيا إلى كونه حذرا بطبيعته ، ويرجع جزئيا لأنه ، مثل كليفلاند ، لم يرغب فى إطلاق تسلسل الأحداث التى قد تضطر الولايات المتحدة إلى ضم كوبا . وكان حكم مستعمرة تابعة ، كما كان الوضع الطبيعى لدى القوى الأوروبية ، يتناقض مع قيم أمريكا وتقاليدها . وظن ماكينلى أن هاواى ذات الكثافة السكانية الضئيلة يمكن استيعابها ، أما كوبا ، بسكانها من الأسبان والسود ، فهى قضية أخرى .(٨٠) وقد أدى نمو القوة الأمريكية جنبا إلى جنب مع انهيار الامبراطورية الأسبانية إلى خلق مناخ ، كان دوام عدم الاستقرار الكوبى خلاله يفرض حتمية التدخل الفعلى من جانب الولايات المتحدة ، على الرغم من هواجس ماكينلى والآخرين . والشيء المحير بالنسبة للحرب الأسبانية - الأمريكية عام ١٨٩٨ ، ليس لماذا وقعت ، وإنما لماذا أخذت كل هذا الوقت الطويل لتنشب ؟!

وعندما دخل ماكينلى البيت الأبيض ، كان الكساد الذى بدأ قبل ثلاث سنوات مازال مستعرا بلا هوادة . كانت الأولوية الأولى لديه هى دفع الاقتصاد الأمريكى ليقف مرة أخرى على قدميه ، بينما لم تكد الخطط الطموحة « لتحرير » كوبا تحتل جانبا مهما من تفكيره . وكانت القاعدة الأساسية لمؤيدى ماكينلى - صفوة أنشطة مشروعات الأعمال

---

٧٩ - Jerald A. Combs, *American Diplomatic History: Two Centuries of Changing Interpretations* (Berkeley: University of California Press, 1983), 73-112; Richard, ed. *Encyclopedia of American History* (New York: Harper, 1953), 1212; Mitchell, *European Historical Statistics*, 1104.

٨٠ - Healy, *U.S. Expansionism*, 52-53.

الشمالية - فى أغلبها معارضة للحرب مع أسبانيا ، وتخشى من أن الحرب قد تحمل معها عدم اليقين ، وتشعل شرارة التقلبات فى سوق الأوراق المالية ، وأن تتضمن إمكانية قيام سياسات نقدية متساهلة ، وتضخم فى شكل إسراف فى إصدار النقد . وبطبيعة الحال ، كانت شريحة مجتمع الأعمال الأمريكى التى تتعامل تجاريا مع كوبا تريد وضع حد للأعمال القتالية التى تدمر مشروعاتهم التجارية ، ولكن الغالبية العظمى من زملائهم من رجال الأعمال كانوا يحذرون الحرب . وكما جاء فى تقرير للسناتور يوجين هيل عام ١٨٩٦ : « لقد تلقيت مئات الخطابات من رجال أعمال فى سائر أنحاء البلاد ... يحتجون على هذه الحرب الصليبية برمتها » . وبعد مرور سنتين ، وقبل نشوب الحرب بأسبوع واحد ، أوضح السناتور بنجامين تيلمان أمام مجلس الشيوخ أن آراءه الداعية للتوسع تلقى ترحيبا لدى غالبية الأمريكيين باستثناء طبقة واحدة مهمة ، « بضعة الآلاف ممن يعيشون داخل نطاق سلطة أو نفوذ مجالس التجارة والغرف التجارية والبيوت المصرفية » .[٨١]

لقد اعتنق ماكينلى ، مثله مثل كليفلاند ، مفهوما للمصالح الأمريكية أقل توجها لنشاط الأعمال عنه للاستراتيجية ، ووجد نفسه فى النهاية ، مثل كليفلاند ، يناصر موقفا أكثر نشاطا مما كان عليه فى بداية الأمر .[٨٢] وكان جون شيرمان وزير خارجية ماكينلى المبدع ، قد أوضح فى تعليماته المبدئية للوزير المفوض الأمريكى لدى أسبانيا ، الجنرال ستيوارت ودفورد ، أن الولايات المتحدة لديها مصالح حيوية فى كوبا وما حولها ، وأنها لن تجلس مكتوفة الأيدى إذا لم تُعد أسبانيا السلام إلى كوبا . وفى أثناء تسليمه هذه الرسالة إلى الحكومة الأسبانية ، أضاف ودفورد جدولا زمنيا . وذلك بأنه إذا لم تقدم أسبانيا تأكيدات مرضية للولايات المتحدة بشأن « سلام مبكر ومؤكد » بحلول أول نوفمبر ١٨٩٧ ، فإن الولايات المتحدة ستكون حرة فى عمل « كل ما تراه ضروريا للحصول على هذه النتيجة » .[٨٣]

---

٨١ - ورد فى : Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 248 فى مناقشة حول هذا الموضوع ، يقدم لافيبير فى « *الامبراطورية الجديدة* » دفاعا متقنا مؤداه أن الطبقات التجارية هى التى دفعت للحرب . وقد جاء دفاع قوى عن الرأى المضاد فى : Julius W. Pratt, *Expansionists of 1898: the Acquisition of Hawaii and th Spanish Islands* (Chicago: Quadrangle Books, 1964); Charles S. Campbell, Jr., and David Pletcher, "Rhetoric and Results: A Pragmatic View of American Economic Expansion, 1865-1898," *Diplomatic History 5*, no. 2 (Spring 1981): 93-106.

٨٢ - يلاحظ غالبية المؤرخين التواصل بين سياسات كليفلاند وتلك التى اتبعها ماكينلى . انظر : Beisner, *From the Old Diplomacy to the New; Healy, U.S. Expansionism;* May, *Imperial Democracy;* LaFeber, *The New Empire;* and John M. Dobson, *America's Ascent: The United States Becomes a Great Power, 1880-1914* (De Kalb: Northern Illinois University Press, 1978).

٨٣ - *FRUS, 1898, 559,567.*

وبالرغم من وعود مدريد لواشنطن بأنها تضمن إحلال الاستقرار فى الجزيرة وتطبيق إصلاح سياسى مؤثر ، خلال الفترة ما بين صدور الإنذار النهائى وإعلان الحرب ، زاد الموقف سوءا فى كوبا إلى حد بعيد . وفى يناير ١٨٩٨ ، وفى عملية وحشية لإخماد أعمال شغب فى هافانا ، أوضح المسؤولون المحليون أنهم - بغض النظر عن أوامر مدريد - لن يطبقوا أية إصلاحات بعيدة المدى . ومع فشل الجهود الأسبانية فى سحق التمرد ، أثارت الوحشية التى اتسمت بها تلك المحاولات موجات من التعاطف فى الولايات المتحدة . وكان السناتور ردفيلد بروكتور عن فيرمونت ، الذى يحظى باحترام كبير ، والمعادى للحرب مع أسبانيا ، قد عاد من كوبا منهارا بسبب الظروف السائدة هناك ، وقال : « لقد ذهبت إلى كوبا بقناعة قوية بأن الصورة مبالغ فيها ... إننى أكاد لا أصدق أن ٢٠٠ ألف نسمة من مجموع السكان البالغ ١,٦ مليون ، قد هلكوا داخل الحصون الأسبانية (معسكرات الاعتقال) ... وأن القضية لم تكن مبالغا فيها » .[٨٤]

وفى نفس الشهر ، وقع الحادث الشائن لإغراق السفينة الحربية « مين » ، وهو الحادث الذى يرتبط فى الأسطورة الشعبية بأنه السبب المباشر للحرب . وأبرزت « الصحافة الصفراء » لجوزيف بوليتزر ووليام راندولف هيرست الحادث بتفاصيله الدامية ، واستخدمها أولئك الراغبون فى الحرب بأى وسيلة ، مثل تيودور روزفلت ، لإثارة غضب الجماهير . ولكن إ. ل . جودكين شعر بأن غالبية الشعب لم يأخذوا دعوات الحرب هذه بجدية .[٨٥] لقد أدت عدة حوادث بالفعل إلى إشعال فتيل الصراع ، وكانت حربا تنتظر الاندلاع . وتمثلت الأزمة الأخرى المتساوية فى أبعادها الخطيرة ، والتى قد ضاعفت بالتأكيد من غضب ماكينلى فى خطاب دى لومى . كان دبوى دى لومى ، الوزير الأسبانى المفوض فى واشنطن ، قد كتب خطابا شخصيا إلى صديق له ، نعت فيه ماكينلى بأنه « ضعيف » ، و « مزايد على الفوز بإعجاب الجماهير » ، و « سياسى مدع » . وأضاف إلى هذه الإهانات قوله ، بأن تنازلات أسبانيا الدبلوماسية ليست إلا « للتباهى » .[٨٦] وعندما تسرب هذا المؤشر للازدواجية الأسبانية إلى الصحافة ، أحدث ضجة كبرى . واستقال دى لومى مجللا بالخزى . وبعد فترة وجيزة أصدر المجلس البحرى تقريره عن « مين » ، انتهى فيه إلى أن البارجة دمرها لغم بحرى . وحتى أولئك الذين كانوا يميلون إلى تصديق الحكومة الأسبانية ، التى نفت بشدة أى دور لها فى إغراق السفينة ، انتهوا إلى أنها كانت قد فقدت السيطرة على البحارة التابعين

٨٤ - *Congressional Record*, 55th Cong., 2d sess., 2916-19

٨٥ - *The Nation* 66 (February 24, 1898): 139-40.

٨٦ - وردت فى : LaFeber, *The New Empire*, 347

لها ، والذين قد يلحقون الضرر بالأمريكيين وممتلكاتهم فى أى فرصة . وبحلول أواخر فبراير ١٨٩٨ ، كانت الأجواء مشحونة للغاية إلى حد أن وزير البحرية جون لونج كتب فى يومياته : إن « أقل شرارة يمكن أن تؤدى إلى حرب » .(٨٧)

وراح ماكينلى يفكر بجدية فى احتمال نشوب الحرب . وطلب بالفعل من جو كانون ، رئيس لجنة الاعتمادات بمجلس النواب ، أن تتحول قوة الأمة إلى قوة للدولة ، كى يستطيع من جانبه حينئذ تحويلها إلى قوة عسكرية جبارة : « لابد لى من المال للاستعداد للحرب . إننى أبذل قصارى جهدى لمنع الحرب ، ولكن لا ريب أنها آتية ، ونحن غير مستعدين للحرب » . جاء طلبه فى وقت مناسب . كان الكساد قد انتهى ، وطفق الاقتصاد – وإيرادات الخزانة – يتوسعان . وكان مجلسا الشيوخ والنواب على السواء يضمان أغلبية جمهورية راسخة وموحدة ، والمزاج السائد فى الكونجرس أشد عداء تجاه كوبا وأكثر قبولا لموقف الرئيس عما كان عليه منذ زمن طويل . وأجاز الكونجرس اعتمادات عسكرية طارئة بلغت ٥٠ مليون دولار . وأصيب الأسبان ، على حد قول الوزير المفوض ودفورد ، « بالذهول » . وقال فى تقريره « إن اعتماد ٥٠ مليون دولار من أموال الخزانة دون اقتراض سنت واحد ، يشهد على الثراء والقوة ، وحتى أسبانيا تستطيع أن تدرك ذلك » .(٨٨) وعلى امتداد التسعينيات من القرن التاسع عشر ، تنامت القوة القومية الأمريكية ، تتبعها قوة الدولة فى أعقابها . وكان الوقت قد حان لتحقيق توسع ضخم للنفوذ الأمريكى فى الخارج .

وفى آخر مارس ١٨٩٨ ، قامت الإدارة بمحاولة أخيرة للتفاوض مع أسبانيا . وطلبت من ودفورد أن يجس النبض ليرى ما إذا كانت مدريد ستوافق على عقد هدنة ، وإغلاق معسكرات الاعتقال ، وقبول الرئيس كحكم بين أسبانيا والمتمردين . وكانت صياغة الرسالة غامضة بعض الشىء . فهى لم تعلن فى وضوح عن الإجراءات المحددة التى تمثل استجابة للمطالب ، وما هو العمل الذى تهدد به الولايات المتحدة ، وماذا يعنى الشرط الثالث فى الواقع . وردت أسبانيا باعتدال ، ووافقت على إنهاء معسكرات الاعتقال ، مثيرة بعض الاعتراضات الجوفاء حول الهدنة ، ومتجاهلة النقطة الثالثة برمتها . وفسر ودفورد رد أسبانيا على أنه يعنى « استمرار تلك الحرب الوحشية والمدمرة والتى لا مبرر لها الآن » .(٨٩) وبالرغم من تنازلات مدريد ، إلا أن المزاج العام فى واشنطن طالب بالإذعان الكامل غير المنقوص لشروطها .

---

٨٧ - *The Journal of John D. Long*, ed. Margaret Long (Rindge: Richard Smith, 1956), 216

٨٨ - ورد فى : LaFeber, *The New Empire*, 349-50.

٨٩ - انظر المرجع السابق ، صفحة ٣٥٢ .

وفى ١١ أبريل ، وجه ماكينلى رسالة إلى الكونجرس . وكان الكونجرس متلهفا على الاعتراف بحكومة كوبا المستقلة . وعارض ماكينلى بقوة هذا الاتجاه ، وكان يريد الاحتفاظ باختيارات أمريكا مفتوحة . وفى هذه الآونة لم تعد القضية الحاسمة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستخوض الحرب ، وإنما كانت ، كما كتب بول هولبو ، « من الذى سيوجه السياسة الأمريكية ؟ » .[٩٠] وما كان الرئيس ، قبل عشرين عاما ، ليتمتع بأى فرصة فى مثل هذا الصراع . أما الآن ، وفى غضون بضعة أسابيع ، تراجع الكونجرس . وفى ٢٠ أبريل ، وقع ماكينلى قرارا مشتركا للكونجرس ، يكلف الرئيس باستخدام القوة لضمان جلاء أسبانيا عن كوبا . كما ذكر القرار صراحة أن كوبا لن تصبح مستعمرة أمريكية . وإزاء هذا الإذلال ، قطعت أسبانيا العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة . وفى ٢٥ أبريل ، أعلن الكونجرس الحرب على أسبانيا .[٩١]

وكانت الصحافة القومية المتطرفة والكونجرس المتعطش للحرب قد صورا ماكينلى ، بدون وجه حق ، كشخصية ضعيفة ومتذبذبة ومدفوعة إلى الحرب . لكن ماكينلى ، الرجل الداهية ، الحذر والمحافظ بطبيعته ، كان يسعى على الدوام إلى توسيع النفوذ الأمريكى فى كوبا . كان يأمل فى تحقيق هذه الغاية سلميا ، بإجبار أسبانيا على تقديم التنازلات . وكان الكونجرس و « الصحافة الصفراء » يدعوان بصفة منتظمة للحرب منذ عام ١٨٩٥ . وكان فى مقدور ماكينلى أن يتعامل معهما كما فعل كليفلاند من قبل . إلا أنه ما إن أصبح جليا أن أسبانيا لا تريد التخلى عن سلطتها فى كوبا ، وأنها أضعف من أن تنقل السيطرة إلى الولايات المتحدة ، حتى تغير تحليل ماكينلى لتكاليف الحرب وفوائدها . لقد خفت مخاوف ماكينلى من آثار الحرب على التجارة بفضل التحول فى الرأى داخل قطاع الأعمال ، الذى بدأ يفضل حلا سريعا للأزمة بدلا من الحرب الأهلية الطويلة والمتواصلة . كما أن حسابات التكاليف المتعلقة بأرواح الأمريكيين تحولت أيضا لصالح الحرب : مع الاعتمادات الجديدة ، كان تقدير الغالبية أن الولايات المتحدة هى الجانب الأقوى بمراحل . وقد تنطبق عبارة تشرشل الشهيرة على سياسة ماكينلى فى كوبا : إن ماكينلى لم يكن يطلب الحرب ، وإنما ثمار الحرب – توسيع القوة والنفوذ الأمريكيين . غير أنه وجد أنه مضطر لخوض الحرب ليجنى الثمار .

التدافع من أجل المستعمرات

لم تكن الحرب الأمريكية – الأسبانية « رائعة » فحسب ، بل كانت أيضا حربا

---

٩٠ - **Paul S. Holbo, "Presidential Leadership in foreign Affairs: William McKinley and the Turpie-Foraker Amendment,"** ***American Historical Review*** **72 (July 1967): 1322 - 34.**

٩١ - الواقع ، أنها أعلنت أن حالة الحرب كانت قائمة بين الدولتين منذ ٢١ أبريل .

« صغيرة » بالتأكيد.[٩٢] وحيث إن عدد القتلى على أرض المعركة كان أقل من أربعمائة فرد ، فقد كانت فى ذلك الحين أقل الحروب تكلفة فى التاريخ الأمريكى . غير أن هذه الحرب ستبقى عالقة بالذاكرة نتيجة للآثار المترتبة عليها ، إذ أنها خلعت على الولايات المتحدة عباءة الدولة الكبرى . وكتب إرنست ماى يقول : « فيما بين الحروب تكون الأحكام (بشأن القوة) مسألة ذاتية بالكامل . إن الحرب هى الاختبار الموضوعى الوحيد ».[٩٣] وقد انتصرت أمريكا فى هذا الاختبار ، وكل من الولايات المتحدة وبقية العالم يعلم ذلك . وبالرغم من أن الجيش الأمريكى فى كوبا كان سيىء الإعداد وسيىء التجهيز – كانت فرقة الفرسان الأشداء المتطوعين الأسطورية بقيادة تيودور روزفلت يبذلون أرواحهم بالاندفاع غير المبالى لقلب نيران العدو – فقد ألحقت الولايات المتحدة هزيمة منكرة بأسبانيا على الأرض وفى البحر ، وتوجتها بتدمير الأسطول الأسبانى بالقرب من شواطىء سنتياجو فى يوليه . وفى غضون أسبوع من إعلان الحرب ، وقع حادث مثير للغاية على بعد آلاف الأميال من كوبا . فتنفيذا لتعليمات مساعد وزير البحرية روزفلت ، التى وافق عليها الوزير لونج ، هاجم الكومودور جورج ديوى الأسطول الأسبانى فى الفلبين . وأكثر من أى شىء حدث على الأرض الكوبية ، كان دوى هذه الطلقة قد ترددت أصداؤه فى جميع أنحاء العالم . وفى ذلة استسلمت أسبانيا ، وإن تم شفاؤها من هذه الصدمة سريعا . وفى ١٢ أغسطس ١٨٩٨ ، أعلنت الهدنة .

كان المزاج العام فى الولايات المتحدة مفعما بالنصر . وطلب ماكينلى إلى الأمريكيين أن يشكروا الرب على هذا الانتصار الهائل . وامتلأت الصحف بالافتتاحيات والمقالات والخطب التى تمجد قوة الولايات المتحدة ومناقبها وعظمتها . وإن لم يكن رد الفعل الخارجى بنفس القوة ، إلا أنه كان مؤثرا . وأعلنت *التايمز* اللندنية فى افتتاحية طويلة ، « إن أمريكا ستلعب فى المستقبل دورا فى الشؤون العامة للعالم لم تلعبه من قبل » . وكتب جون هاى ، السفير الأمريكى فى لندن ، إلى الرئيس عن رد الفعل الأوروبى بقوله ، « لم يحدث فى تاريخنا على الإطلاق أن كانت لنا المكانة التى نحتلها الآن فى العالم » . وحمل هذا الاعتراف الداخلى المثير بالقوة الأمريكية معه ، كما قد تتنبأ الواقعية المتمركزة فى الدولة ، الرغبة فى توسيع النفوذ الأمريكى . وكما كتب مؤرخ معاصر ، « إن روعة إنجازاتهم (الأمريكيين) فى الحرب ألهبت خيالهم وأطلقت العنان لآمالهم وطموحاتهم » . ورأت صحيفة *شيكاغو تايمز – هيرالد* ، فى إعرابها عن المشاعر العامة ، أن الأشياء قد تغيرت فجأة . « إننا نجد الآن أننا نريد الفلبين .. ونريد

---

٩٢ - إن فقرة « حرب صغيرة رائعة » تنسب عادة إلى جون هاى .

٩٣ - May, *Imperial Democracy*, 6

أيضا بورتوريكو ... ونريد هاواى الآن ... وقد نريد مجموعات جزر كارولين ، ولادرون ، وبيليو ، وماريانا » . ووجدت هذه الصحيفة المعادية للأمبريالية صعوبة فى قبول تلك الطموحات الجديدة ، إلا أنها اعترفت بأن « الشعب يعتقد الآن بأن الولايات المتحدة مدينة للعالم بقبول المسؤوليات الملقاة على عاتقها نتيجة لمقدرات الحرب . وسألت مجلة « *ليترارى دايجست* » المحررين فى سائر أنحاء البلاد عما إذا كان يتعين على الولايات المتحدة الاحتفاظ بالفلبين ، وعكست النتائج هذا التغير فى الاتجاه القومى . أيد ٨٤ الضم الفورى ، وطالب ١٧ بفرض الحماية ، وطالب ٦٦ بمحطة بحرية فقط ، واقترح ٣ بيع الجزر ، ولكن لم يقترح أحد إعادة الجزر إلى أسبانيا أو منحها الاستقلال .[٩٤]

فى هذه الأجواء الجامحة ، وفى غضون سنة واحدة ، توسعت الولايات المتحدة فى هاواى ، وكوبا ، وبورتوريكو ، وجوام ، وجزر ويك ايلاندز ، والفلبين ، وساموا . لقد كان ضم هاواى هدف ماكينلى منذ بداية ولايته ، وساهمت التقارير حول اهتمامات اليابان الأخيرة بها فى دعم قناعته . وفى يونيه ١٨٩٧ ، أرسل الرئيس معاهدة الضم إلى مجلس الشيوخ ، ولكن مع استمرار حالة الكساد ، وحيث إن كثيرا من الديمقراطيين لم يرغبوا فى الموافقة على مشروع سبق لرئيسهم ، كليفلاند ، أن طرحه جانبا ، فشل ماكينلى فى الحصول على الأصوات الستين المطلوبة للموافقة عليه . وبعد يومين من ورود الأنباء إلى واشنطن بانتصار ديوى فى مانيلا ، أعاد ماكينلى المعاهدة إلى مجلس الشيوخ . وحاج بقوله : « نحن فى حاجة إلى هاواى بنفس القدر وأكثر كثيرا من احتياجنا فى الماضى لكاليفورنيا . إنها القدر المكتوب » .[٩٥] وبالرغم من أن الانتصارات العسكرية شدت من ساعد ماكينلى ، إلا أنه لم يشأ المخاطرة مرة أخرى فى مجلس الشيوخ ، ولذلك اقترح صدور قرار مشترك لمجلسى الكونجرس ، الأمر الذى يتطلب أغلبية بسيطة لكل من المجلسين . لقد سبق أن استخدم الرئيس جيمس بولك هذا الأسلوب للاستيلاء على تكساس ، ولكن هذا الأسلوب تعرض فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر للشجب على نطاق واسع واعتبر ذلك غير دستورى . وفى عام ١٨٩٨ مر القرار بسهولة – الواقع أن مجلس الشيوخ أجازه بأغلبية الثلثين – وفى ١٢ أغسطس ١٨٩٨ أصبحت هاواى أرضا أمريكية .

---

٩٤ - Walter Millis, *The Martial Spirit* (Chicago: Ivan R. Dee, 1959), 316-18; May, *Imperial Democracy*, 220-21; Campbell, *Transformation of American Foreign Relations*, 299; Healy, *U.S. Expansionism*, 64.

٩٥ - Russ, *The Hawaiian Revolution*, 240.

وفيما يتعلق بساموا ، وبعد اندلاع اضطرابات جديدة هناك عام ١٨٩٨ ، قررت الولايات المتحدة تسوية الأمر مع بريطانيا وألمانيا . وانسحبت بريطانيا لصالح الدولتين الأخريين ، واقتسمت برلين وواشنطن غنيمة الجزر . وتنازل رؤساء القبائل فى توتويلا ، التى كانت من نصيب أمريكا ، عن الجزيرة للولايات المتحدة عام ١٩٠٠ . وقبل الرئيس نيابة عن البلاد ولم يكلف نفسه عناء تقديم معاهدة الضم إلى الكونجرس .

وتم الاستيلاء على كوبا ، وبورتوريكو ، وجوام ، وجزر ويك ايلاندز من الأسبان ، بدون الحصول على تأييد السكان فى جميع الحالات . لقد أراد الكوبيون الاستقلال وكانوا على حذر من أن يصبحوا مستعمرة أمريكية . وغضب سكان بورتوريكو ، الذين تمتعوا بقدر كبير من الحكم الذاتى تحت الحكم الأسبانى ، من الاستيلاء العسكرى الأمريكى على جزيرتهم . ولم تكن عمليات الاستيلاء تلك عشوائية . فقد استخدم ماكينلى قوة أمريكا الصاعدة فى نهاية الحرب لتحقيق الأهداف التى حددها من قبل . وكان قد أورد فى يونيه ١٨٩٨ أن كوبا ، وبورتوريكو وقاعدة بحرية فلبينية ، وربما بعض « القواعد – الجزر » الأخرى ينبغى أن تؤول إلى الولايات المتحدة . وفى معاهدة باريس الموقعة فى ١٠ ديسمبر ١٨٩٨ ، تنازلت أسبانيا « عن كل مطالبها فى السيادة وفى ملكية » كوبا ، وبورتوريكو ، والفلبين ، وجوام ، وأى جزيرة أخرى من جزر الهند الغربية الأسبانية . وللمرة الأولى لم تلتزم الولايات المتحدة بأى وعد بمنح المواطنة فى معاهدة الاستيلاء على أراض . وحيث إن الوضع الرسمى لهاواى وكوبا كان واضحا بالفعل ، وكانت بورتوريكو ، وجوام ، وجزر ويك ايلاندز أصغر من أن تثير القلق ، فقد تركزت المناقشة فى مجلس الشيوخ على الفلبين . وفى حين حظت الامبريالية بالقبول العام ، كان تقليد الصفوة المعادى للامبريالية مازال قويا ، وكانت مخاوف الارتباط بالسكان البدائيين من غير البيض فى أراض نائية كبيرة .[٩٦] وفى فبراير ١٨٩٩ ، أجاز مجلس الشيوخ المعاهدة بأغلبية ٥٧ صوتا إلى ٢٧ ، أى بصوت واحد أكثر من أغلبية الثلثين المطلوبة . غير أن المزاج الأمريكى بصفة عامة كان حماسيا . وقد أعرب هنرى آدامز العنيد عن شكواه قائلا ، « إننى أجد أمريكا فى غاية البهجة ، وشديدة الامتلاء بالزهو والإعجاب بالذات ، إلى حد أننى لا أكاد أتعرف عليها » . وعزا آدامز هذا التغير الذى طرأ على أمريكا إلى « ازدهار عهد ماكينلى » وحرب عام ١٨٩٨ .[٩٧]

---

٩٦ ـ ضمت الرابطة المعادية للامبريالية فى عضويتها جروفر كليفلاند ، وبنجامين هاريسون ، ووليام جيمس ، وأندرو كارنيجى ، ومارك توين .

٩٧ ـ ورد فى : Bradford Perkins, *The Great Rapprochement: England and the United States, 1895-1914* (New York: Atheneum, 1968), 89.

الصين وسياسة الباب المفتوح

احتلت الصين دائما مكانا مهما فى الخيال الأمريكى . وظل الهدفان التوأمان لنقل البضائع والتبشير إلى الشعب الصينى يجذبان العشرات من رجال الأعمال وبعثات المبشرين إلى تلك البلاد زهاء قرنين . وكانت « سوق الصين » تمثل بالفعل ما يزيد قليلا على واحد فى المائة من الصادرات الأمريكية فى التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ولكن الإمكانيات كانت بلا حدود . وكذلك بالنسبة للمبشرين ، كانت جاذبية الصين تكمن فى تعداد سكانها الهائل . وكانت فكرة تحويل مئات الملايين من الصينيين إلى المسيحية تجعل الأعمال التبشيرية الأخرى تبدو قليلة الشأن . وشهدت التسعينيات من ذلك القرن هذه الدوافع تزداد قوة . كانت حكومة الولايات المتحدة مهتمة بتوسيع نفوذها فى الصين ، وعزمت على تحقيق ذلك عقب الحرب الأسبانية - الأمريكية . وأدى الاستيلاء على الفلبين ، وجوام ، وساموا إلى نقل الاهتمامات الأمريكية من الكاريبى والأمريكتين إلى المحيط الهادىء . وقد اعتقد دعاة التوسعية الجمهوريون دائما بأن مستقبل البلاد يكمن فى المحيط الهادىء وليس فى الأطلنطى . واعتبر وزير الخارجية جون هاى الصين « مفتاح السياسة العالمية على مدى القرون الخمسة التالية » .[٩٨]

وحوالى عام ١٨٩٨ ، بدأت المنافسة على الصين تستعر بين القوى الكبرى . ومع نهاية الحرب الصينية - اليابانية فى أوائل ١٨٩٨ ، كانت القوى الكبرى فى أوروبا قد اقتطعت لنفسها « مناطق نفوذ » - خاصة الموانىء التجارية مع بعض الأراضى المحيطة . وكانت بريطانيا قد سألت الولايات المتحدة عما إذا كانت ترغب فى الانضمام إلى إدانة هذا النهج والدفاع عن سياسة « الباب المفتوح » إلى الصين . ولكن الولايات المتحدة ، بانصرافها إلى الوضع فى كوبا ، رفضت ذلك . وبعد مضى سنة واحدة ، وبازدياد ثقتها عقب الحرب الأسبانية - الأمريكية ، أبدت الولايات المتحدة طموحات أكبر فى الشرق الأقصى . وفى منتصف عام ١٨٩٩ ، هددت روسيا وألمانيا بإغلاق موانيهما أمام القوى الأخرى . ونظر هاى إلى هذا الاحتمال بقلق بالغ . إذ كانت القوى الصناعية الأخرى تستطيع دائما دخول الصين عن طريق موانيها الخاصة . أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة ، الدولة الصناعية الكبرى الوحيدة بدون منطقة نفوذ محددة فى الصين ، فإن التحركات الروسية والألمانية تنذر بإغلاق السوق الصينية . وأصدر هاى

---

٩٨ - ورد فى : William Neumann, "Determinism, Destiny, and Myth in the American Image of China," in George Anderson, ed., *Issues and Conflicts: Studies in Twentieth Century American Diplomacy* (Lawrence: University of Kansas Press, 1959), 1. وإن أفضل كتاب حول هذا الموضوع العام هو : Michael H. Hunt, *The Making of a special Relationship: The United States and China to 1914* (New York: Columbia University Press, 1983).

مذكرة الباب المفتوح الشهيرة فى سبتمبر ١٨٩٩ كرد فعل للولايات المتحدة على ذلك التهديد لمصالحها الاقتصادية . وطالبت المذكرة القوى الكبرى باحترام وتطبيق حقوق المعاهدات التجارية لجميع الأمم داخل مناطق نفوذها . ونظرا لأن الحرص على الصينيين ، الذين لم يستشرهم أحد ، كان أقل من الحرص على تحجيم الدخول الأمريكى ، فقد أعلن هاى تأييد الولايات المتحدة للحفاظ على وحدة الأراضى الصينية والتطبيق العادل للرسوم الجمركية الصينية . ومن خلال أساليبه الدبلوماسية الذكية ، نجح هاى في الحصول على موافقة جميع القوى الكبرى المعنية - بريطانيا العظمى ، وفرنسا ، وألمانيا ، واليابان ، وروسيا .

وأشعل الصينيون الغاضبون من سيطرة الغرباء على مصير بلادهم تمرد « البوكسر » فى أوائل عام ١٩٠٠ . وقد نشب التمرد فى شكل سلسلة من الهجمات على الأجانب وممتلكاتهم . وبينما كانت الإمبراطورة العجوز المهيبة سليلة عصر أسرة المانشو تراقب الموقف ، بل وتبدى التشجيع ، فرض المتمردون الصينيون الحصار على القنصليات واغتالوا الوزير المفوض الألمانى فى بكين . وحاولت الحكومة المركزية بتهاون إخماد الثورة . وجاء رد فعل الوزير المفوض الأمريكى مطابقا لرد فعل ممثلى القوى الكبرى الأخرى . فقد طلب إرسال الأسطول إلى ساحل الصين « لتخويف الصينيين ليذعنوا ... فالحكومة الصينية لا تهتم بشيء عدا القوة والاستعراض الحقيقى للقوة دائما ما يحركهم فورا » .[٩٩] واستجاب ماكينلى بإرسال خمسة آلاف جندى إلى الصين ، بدون الحصول على أية موافقة من الكونجرس - لحماية الممتلكات الأمريكية واستعادة النظام . إلا أن مشكلة أكبر نشبت فى أعقاب التمرد : فقد اعتزمت القوى الكبرى استخدام التمرد كذريعة لإحكام قبضتها على مجالاتها . وثار هاى بإرسال مذكرة الباب المفتوح الثانية ، التى طالبت الولايات المتحدة فيها مرة أخرى بأن تحافظ جميع القوى على وحدة أراضى الصين وإدارتها . ووافقت القوى الكبرى المستثارة .

وانتقد جورج كينان سياسة هاى باعتبارها سياسة خطيرة لأن الولايات المتحدة كانت غير راغبة (وغير قادرة) على مساندة إصرارها على هذه المبادىء السامية بالقوة .[١٠٠] ولكن هاى كان يدرك بذكاء دائما حدود قوة أمريكا فى الشرق الأقصى ، ومن ثم أخذت سياسته شكل المحاولة لإقناع الدول الكبرى الأخرى بقبول مبادىء « محايدة » ، كان من شأنها أيضا أن تحمى وأن تعزز موقف أمريكا . وكما شرح هاى

٩٩ - Hunt, *United States and China to 1914,* 154.

١٠٠ - George F. Kennan, *American Diplomacy, 1900-1950,* (Chicago: University of Chicago Press, 1951) 21-38.

لماكينلى ، « إن الضعف الكامن فى وضعنا هو : أننا لا نريد أن نقوم نحن بأنفسنا بسرقة الصين ، وأن الرأى العام لدينا لن يسمح لنا بالتدخل ، باستخدام الجيش ، لمنع الآخرين من سرقتها . وبالإضافة إلى ذلك ، فليس لدينا جيش . إن الحديث على الورق بشأن « وضعنا الأدبى المتفوق الذى يعطينا سلطة الإملاء على العالم » هو مجرد هراء » .[١٠١] فالولايات المتحدة تعمد إلى توسيع نفوذها لأبعد ما يمكنها تحقيقه بتكلفة ضئيلة . ولكن عندما اعترضت اليابان بقوة ، بعد مضى عام واحد ، على طلب أمريكا من الصينيين إعطائها قاعدة بحرية فى خليج سامساه ، تراجع هاى على الفور . أما فى نصف الكرة الغربى ، فقد سادت قوة الولايات المتحدة ، وكانت الدول الغربية تفتقر إلى الوسائل اللازمة لإظهار القوة الكافية لتحدى الوضع الأمريكى . لقد كان توسيع النفوذ الأمريكى فى الكاريبى وفى أمريكا الوسطى والجنوبية مهمة بسيطة نسبيا . أما التوسع الأمريكى فى آسيا فلابد أن يخضع لنظام آخر .

وفى ظل قيادة وليام ماكينلى ، حققت أمريكا أعظم توسع بصورة مثيرة لمصالحها فى الخارج منذ ضم تكساس . كما قام ماكينلى دون هوادة بتوسيع السلطة الرئاسية إلى حد أن البعض أطلقوا عليه « أول رئيس حديث للبلاد » . وقام بتشكيل مجلس وزرائه بحيث يضم عددا قليلا نسبيا من ذوى القواعد السياسية المستقلة . وكان من قام بتعيينهم رجالا متمرسين بأساليب الشركات فى أمريكا وذوى مهارات إدارية عالية ، بينما كانت تعتمد قوتهم السياسية بالكامل على ولائهم له . وكان مجلس الشيوخ ، صاحب الصوت القوى فى الشؤون الداخلية ، يذعن للرئيس عادة فى الشؤون الخارجية . واستغل ماكينلى سلطته التنفيذية فى تحقيق مزيد من صلاحيات الرئاسة : فقد أرسل قوات إلى الصين للمساعدة فى القضاء على تمرد البوكسر بدون استشارة الكونجرس . ولم يحدث من قبل مطلقا أن استخدم رئيس الدولة القوة ضد حكومة معترف بها دون الحصول على إعلان بالحرب . « وبتأثير القوة الجاذبة / الطاردة ، ومع اتساع نطاق السياسة الخارجية الأمريكية عالميا ، تركزت صلاحية ممارسة هذه السياسة فى مكتب رئيس السلطة التنفيذية » .[١٠٢]

ومع ذلك ، فإن السياسات التى انتهجها لم تختلف بشدة عن سياسات سلفيه . ولو كانت شخصية أخرى فى موقع الرئيس ، لكان التوسع الأمريكى فى الخارج واردا على أى حال ، مثلما تواصل بعد أن ترك ماكينلى منصبه . والمؤكد أن ولاية ماكينلى

---

١٠١ - ورد فى : Walter LaFeber, *The American Age: United States Foreign Policy at Home and Abroad Since 1750* (New York: W. W. Norton, 1989), 209.

١٠٢ - LaFeber, *American Search for Opportuniy*, 135-36, 177.

تمثل استثناء للقاعدة الأمريكية من حيث إن سياساته أدت إلى الاستعمار رسميا ، الأمر الذى أسف له الأمريكيون مبكرا والذى لم ينشدوه مرة أخرى . ولكن الرؤساء الذين أعقبوا ماكينلى عمدوا من خلال وسائل متعددة إلى ضمان فرص الوصول والمنافذ للولايات المتحدة وقدر كبير من السيطرة على الطرق البحرية ، وتسهيلات الموانىء ، والمواقع الاستراتيجية ، بل وحتى النظام الداخلى للدول الأجنبية فى الكاريبى وأمريكا اللاتينية . قد تكون الإمبريالية قد ظهرت وغابت مع ماكينلى ، إلا أن النزعة التوسعية الأمريكية والسياسة الخارجية النشيطة بقيت قوية فى ظل خلفائه ».(١٠٣)

تيودور روزفلت والقوة الكبرى السابعة
(١٩٠١ ـ ١٩٠٨)

يمثل تيودور روزفلت عودة وليام هنرى سيوارد للحياة للمرة الثانية . وكان ، مثل سيوارد ، داعية توسع لا يرعوى ، اعتقادا منه بأن أمريكا بلغت سن الرشد كأمة شديدة البأس . وسعى ، مثل سيوارد ، إلى التوسع بكل ما تحمله العبارة من معانٍ – جيش أقوى وأسطول أعظم ، وسلك دبلوماسى أكبر ، ودبلوماسية نشيطة ، وسيطرة سياسية أمريكية على أقاليم أجنبية . وكانت قوة أمريكا الاقتصادية كافية ، بل الحقيقة أن البلاد كانت قد بلغت من الثراء ما يهددها بالانحلال . كانت فى حاجة إلى أهداف استراتيجية وسياسة خارجية قوية تساعدها على « اتخاذ الوضع المؤهلة له ضمن أمم العالم » . وبالنسبة لروزفلت ، لم تكن النزعة التوسعية مجرد ضرورة ، وإنما مسألة جديرة بالثناء أيضا . وأعلن قائلا ، « إن شعبنا ليس جبانا ، كما أنه ليس ضعيفا ، ونحن نواجه المستقبل بقلب عامر وروح وثابة تواقين إلى إنجاز عمل عظيم جدير بقوة عالمية كبرى » . ورأى نفسه متفقا مع رجال الدولة الأمريكيين الذين قاموا تاريخيا ، مثل سيوارد ، بالمزاوجة بين القوة الأمريكية والمصالح الجديدة .(١٠٤)

غير أن الاختلاف بين الرجلين كان يكمن فى قدرة كل منهما على تحقيق أحلامه التوسعية . لقد جاء روزفلت إلى السلطة بعد ثلاثين عاما من النمو الاقتصادى المستدام ، فى وقت كان قد نما فيه الحكم القومى والسلطة التنفيذية من حيث الكيان والقوة ، وفور ختام حرب دولية بلورت صورة القوة الأمريكية فى عقول الدبلوماسيين فى أنحاء

---

١٠٣ ـ أورد تيودور روزفلت مرارا هذا التمييز نفسه بين التوسعية والامبرالية . انظر : **Howard K. Beale,** ***Theodore Roosevelt and the Rise of America to World Power*** **(Baltimore : Johns Hopkins Press, 1956), 68-69.**

١٠٤ ـ **Healy,** ***U.S. Expansionism,*** **35; Beale,** ***Theodore Roosevelt,*** **38-39.**

العالم . ونتيجة لذلك ، قام روزفلت بدوره الرئاسى فى إنجاز غالبية مشروعات سيوارد الأثيرة . لقد أصبحت هاواى ، وساموا ، وبورتوريكو أمريكية بالفعل ، وكذلك كوبا . وأصبح الأسطول كبيرا ، ويتوسيع باستمرار ، ويستولى باطراد على قواعد جديدة فى الخارج . وواصل روزفلت تعظيم القوات المسلحة ، كما دشن التوسع الأمريكى فى جزر الهند الغربية الدانمركية وسانتو دومينجو ، وقام بشق قناة بنما ، وأنشأ ، من خلال ما يسمى « لازمة روزفلت » ، الإمبراطورية الأمريكية فى نصف الكرة الغربى التى حلم بها سيوارد فحسب . كما أنه أخذ عن سيوارد اهتمامه بدبلوماسية الدولة الكبرى الأكثر شمولا ، واشترك فى مؤتمر « الجيسيراس » حول مستقبل المغرب ، وقام بدور وسيط السلام فى الحرب الروسية اليابانية . وإبان رئاسة روزفلت ، شهد العالم أمريكا كقوة كبرى متكاملة . ومع انتهاء عهد إدارة تيودور روزفلت ، حق لوليام هنرى سيوارد أن يرقد فى سلام .(١٠٥)

بريطانيا تتداعى : بنما وكندا

شرع روزفلت على الفور فى تحقيق بعض الأهداف الأمريكية قديمة العهد ، كان أهمها شق قناة البرزخ . وهو المشروع الذى لم يلق تأييدا مستداما من حكومة الولايات المتحدة ويعود ذلك فى جانب منه إلى أن قناة تمتلكها الولايات المتحدة بالكامل أمر قد يمثل انتهاكا لاتفاقية كلايتون – بولوير لعام ١٨٥٠ الموقعة مع بريطانيا ، التى وعدت بأن تكون بريطانيا شريكا كاملا مع الأمريكيين فى أية قناة . وكان الكونجرس رافضا على الدوام لإثارة هذه المشكلة ، وكانت المشاعر المعادية لبريطانيا لا تزال تتأجج حتى رئاسة روزفلت . ولكن السلطة التنفيذية كانت دائما أكثر تحملا للمسؤولية فى قلقها بشأن الالتزام بنصوص المعاهدة وأكثر تأثرا بالقوة البريطانية . وكما أبرزت أزمة الحدود الفنزويلية ، فكلما هدد موقف ما بتمويل البلاغة المعادية لبريطانيا إلى وضع ملموس ، كان صقور الكونجرس يتحولون إلى حمائم .

ومع ذلك ، فإن بريطانيا بحلول أواخر التسعينيات من القرن التاسع عشر ، تبنت موقفا مختلفا إزاء الولايات المتحدة . لقد اعترفت بأن أمريكا أكبر قوة مؤثرة صاعدة فى العالم ، وأن المصالح البريطانية فى نصف الكرة الغربى أصبحت معرضة للخطر .

---

١٠٥ . بالإضافة إلى **Beale, *Theodore Roosevelt*** ، وردت دراسات جيدة عن روزفلت فى : **John Morton Blum, *The Republican Roosevelt* (Cambridge: Harvard University Press, 1954); William Henry Harbaugh, *Power and Responsibility: The Life and Times of Theodore Roosevelt* (New York: Farrar, Straus and Cudahy, 1961); and Frederick W. Marks III, *Velvet on Iron: The Diplomacy of Theodore Roosevelt* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1979).**

وكان أمام بريطانيا أحد اختيارين : إما أن تنازل هذه القوة الوليدة أو أن تتواءم معها . واختارت بريطانيا الآقل نجمها النهج الأخير .[١٠٦] وبينما كان المسؤولون البريطانيون يعيدون النظر فى العلاقة بين الدولتين ، ساهم حدثان فى حسم الأمر فى أذهانهم : الحرب الأسبانية - الأمريكية وحرب البوير . لقد أوضحت الأولى بجلاء القوة الأمريكية ، وكشفت الثانية عن حدود قدرات بريطانيا فى استعراض إمكانات القوة لديها . وقد كتب الملحق البحرى فى واشنطن إلى لندن عام ١٩٠٠ قائلا ، « لا يمكن التشكيك فى أن (أمريكا) بصفة عامة تؤيد وجود أسطول يتناسب مع ثراء الأمة وأن يكون من القوة بحيث يفى بجميع الأغراض » . وكانت التداعيات السياسية لتعاظم الأسطول واضحة . ووثائق هوايتهول الداخلية حول هذه الفترة مليئة بالإشارات إلى « ضرورة الاحتفاظ بعلاقات ودية مع الولايات المتحدة » ، و « القرار المؤلم بالاعتماد على حسن نية أمريكا » فى الدفاع عن المصالح البريطانية فى نصف الكرة الغربى .[١٠٧] ومع بداية منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر ، سحبت بريطانيا جانبا كبيرا من قواتها المسلحة من الأمريكتين وحددت مصالحها السياسية هناك . (أوضح بول كنيدى أن استرضاء أمريكا مسؤول إلى حد كبير عن العمر الطويل للإمبراطورية البريطانية) .[١٠٨] وقد استخلص دعاة التوسع الجمهوريون الدروس نفسها من الحرب الأسبانية الأمريكية وحرب البوير ، وإن كانت حرب البوير بالذات قد أدهشتهم . وكتب روزفلت ، نائب الرئيس آنذاك ، سرا إلى صديق له ، « يبدو لى بالتأكيد أن بريطانيا فى طريق الانحدار » . وحتى جون هاى نفسه ، المحب لإنجلترا ، اعترف لهنرى آدامز بقوله ، « الأمر الخطير هو الاكتشاف ، الذى أصبح الآن غير مشكوك فيه ، بأن البريطانيين فقدوا كل المهارات القتالية ، وأن العالم أجمع يعلم هذا ، وأنه يرتب نفسه وفقا لذلك » .[١٠٩]

ولكى يفتح الطريق من أجل القناة البرزخية الأمريكية ، تفاوض هاى على معاهدة جديدة فى أوائل عام ١٩٠٠ ، وأبرمت معاهدة هاى - بونسيفوت ، التى أعفت الولايات المتحدة من ضرورة مشاركة بريطانيا السيطرة على القناة أو حتى الحصول على موافقة بريطانيا على بنائها . ولكن المعاهدة اعتبرت فى داخل البلاد محابية للغاية لبريطانيا ،

---

١٠٦ - وضعت كتب عديدة حول هذا الموضوع ، أفضلها : Friedberg, *The Weary Titan;* Kenneth Bourne, *Britain and the Balance of Power in North America, 1815-1908* (Berkeley: University of California Press, 1967); and Perkins, *The Great Rapprochement.*

١٠٧ - Friedberg, *The Weary Titan,* 164, 177-78, 187-88.

١٠٨ - Paul M. Kennedy, *Strategy and Diplomacy, 1870-1945* (London: Allen and Unwin, 1983).

١٠٩ - Beale, *Theodore Roosevelt,* 95-102; also see John H. Ferguson, *American Diplomacy and the Boer War* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1939).

إلى حد أن هنرى كابوت لودج وروزفلت عارضاها ، وأمكن إسقاطها بسهولة فى مجلس الشيوخ . وعاد هاى إلى التفاوض مع البريطانيين الذى قدموا مزيدا من التنازلات ، وفى ١٨ نوفمبر ١٩٠١ تم التوقيع على معاهدة هاى - بونسيفوت الثانية . وقد أطاحت بجميع نصوص معاهدة كلايتون - بولوير ، وسمحت للولايات المتحدة ببناء ، وتحصين ، وتشغيل قناة برزخ وفق شروطها بالكامل . وكما ذكر أحد المؤرخين ، « لقد منحت هذه المعاهدة الولايات المتحدة كل شىء سعى جيمس ج . بلين للحصول عليه دون نجاح من بريطانيا العظمى عام ١٨٨١ . ويوضح إذعان بريطانيا الودى عام ١٩٠١ مدى تغير المكانة الدولية للولايات المتحدة فى عقدين » .(١١٠)

والآن ، بعد أن أزاحت الولايات المتحدة العقبات القانونية لبناء القناة ، كان عليها أن تقرر موقعها . وكانت نيكاراجوا هى الاختيار الواضح . فقد أوصت بها لجان رسمية مرتين باعتبارها أرخص مكان لبناء القناة . وكان المسار المحتمل الثانى عبر بنما ، الإقليم المتمرد فى كولومبيا . وترك الكونجرس القرار للرئيس . ومال روزفلت نحو اختيار بنما ، وكسب المؤيدين حينما ثار بركان فى نيكاراجوا . وتفاوض وزير الخارجية لعقد معاهدة هاى - هيران ، التى سمحت للولايات المتحدة ببناء وتحصين القناة عبر بنما والسيطرة على منطقة من الأرض تمتد بعرض ثلاثة أميال فى كل جانب . ووافق الكونجرس على المعاهدة بسرعة ، ولكن كولومبيا تلكأت أملا فى عرض أفضل . ولم تكن تلك هى الطريقة التى تخيل روزفلت التعامل بها مع دولة صغيرة فى أمريكا الوسطى . وأقدم علانية على تسمية زعماء كولومبيا « بالعصابة » ، وعمل فى هدوء على تشجيع أبناء بنما على الثورة . وفى نوفمبر ١٩٠٣ عملوا بنصيحته ، وقدم الأسطول الأمريكى الحماية لهم ، وحالوا دون نزول قوات كولومبيا على الشاطىء لسحق التمرد . وبعد يومين من اندلاع الثورة ، اعترف روزفلت بجمهورية بنما ، وشرع فى التفاوض على عقد معاهدة للقناة . وجاءت شروط المعاهدة المعدلة أفضل كثيرا للولايات المتحدة : فقد وسعت عرض منطقة القناة من ستة أميال إلى عشرة أميال ، وأسمت الولايات المتحدة « بالضامن » لاستقلال بنما . وعلى مدى السنوات العشر التالية ، أدى عدم الاستقرار السياسى فى بنما إلى ضمان وجود الولايات المتحدة سياسيا

---

١١٠ - Dobson, *America's Ascent*, 154; وفيما يتعلق بهذه النقطة ، انظر أيضا : Norman Penlington, *The Alaska Boundary: A Critical Reappraisal* (Toronto: University of Toronto Press, 1972).

وعسكريا فى بنما بصفة دائمة . وبحلول عام ١٩١٣ ، وافقت بنما على وضع المحمية كأمر واقع ، مع ترتيبات أقرب إلى تلك السارية على كوبا .(١١١)

ولم يكلف روزفلت نفسه عناء التشاور مع الكونجرس حينما تفاوض مع نيكاراجوا ثم مع كولومبيا ، أو عندما قام بتحريض بنما على الثورة ، أو عندما اعترف بالدولة الجديدة ، أو أخيرا بوضع معاهدة جديدة . وفى خطاب شهير له بعد سنوات ، فى عام ١٩١١ ، برر سلوكه بقوله ، « لو أننى اتبعت الأسلوب العام فى التشاور ، لقدمت ورقة حكومية رائعة تشغل نحو مائتى صفحة ، تفصل الحقائق أمام الكونجرس وتدعوه للنظر فيها ، ثم تتردد أصداء عدد من الخطب الرنانة حول الموضوع ... وتمتد المناقشات فى حينه بروح وثابة ، ثم يأتى البدء فى القناة فى المستقبل بعد ٥٠ عاما » . وأضاف روزفلت مزحته الشهيرة ، « لقد أخذت منطقة القناة وتركت الكونجرس يناقش الأمر . وبينما كانت المناقشات تجرى ، كان شق القناة يجرى هو أيضا » . ومع أن الكثيرين من رجال الكونجرس استشاطوا غضبا من غطرسة السلطة الرئاسية – إلى حد تشكيل لجنة للتحقيق فى الأمر – إلا أنه لم تكن لها أية مضاعفات . وكان روزفلت لا يلين فى دفاعه . وقال وهو يعرض تفسيرا شاملا للصلاحيات الرئاسية فى الشؤون الخارجية : « عندما تتطلب مصالح الشعب الأمريكى تنفيذ عمل ما ، وكانت لدىّ السلطة لأدائه ، فإننى أقوم به إلا إذا كان أمرا يحظره القانون على وجه محدد » .(١١٢)

وارتبطت تسوية حقوق الولايات المتحدة فى قناة برزخ بنزاع حدودى بين الولايات المتحدة وكندا . والمنطقة موضوع النزاع عبارة عن أرض ممتدة على طول ساحل آلاسكا بعرض ثلاثين ميلا تقريبا . وترجع أهميتها إلى حد كبير إلى اكتشاف الذهب فيها . وكانت حجة الولايات المتحدة هى الأقوى . فالواضح أن المنطقة كانت جزءا من الأراضى التى اشتراها سيوارد عام ١٨٦٧ . ومع ذلك ، طلبت الحكومة الكندية ، المتحمسة بشدة للحصول على الأرض ، إلى بريطانيا أن تتفاوض نيابة عنها . وحاول جروفر كليفلاند دون جدوى تسوية القضية بأن عرض عقد صفقة ثنائية بين أمريكا وكندا . ومن الناحية الأخرى ، لم يرغب روزفلت فى أى حل قد يقسم المنطقة .

---

١١١ - للوقوف على تفاصيل هذه الأحداث ، انظر : **Richard H. Collin, *Theodore Roosevelt's Caribbean: The Panama Canal, the Monroe Doctrine, and the Latin American Context* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1990); Howard. G. Hill, *Roosevelt and teh Caribbean* (Chicago: Univeristy of Chicago Press, 1927);** وللوقوف على تقرير أكثر إيجازا ، انظر : **Dana G. Munro, *Intervention and Dollar Diplomacy in the Caribbean, 1900-1921* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1964).**

١١٢ - انظر : **Collin, *Theodore Roosevelt's Caribbean*, 322-26.**

كان يدرك أن بريطانيا سوف تتراجع فى قضية لا تهتم بها كثيرا . وقال لصديق بريطانى ، « إننى على وشك أن أكون الشخص القبيح » . وتم تشكيل لجنة تحكيم من ثلاثة أمريكيين وكنديين وإنجليزى . وقام روزفلت بتعيين ثلاثة أمريكيين من الأنصار الصارخين ، بحيث يقع عبء صدور القرار على كاهل العضو البريطانى ، لورد الفيرستون قاضى القضاة فى بريطانيا العظمى . وأثناء إجراء المفاوضات ، أثار خاى اعتراضات بشأن احتمال نشوب الحرب إذا لم تقدم بريطانيا على تسوية الأمور بما يرضى أمريكا . وحكم الفيرستون لصالح الأمريكيين ، ليعطى غالبية الأرض للولايات المتحدة . ومرة أخرى تراجعت بريطانيا لتسلم بتفسيرات أمريكا المتسعة باستمرار لمصالحها .(١١٣)

أمريكا الوسطى واللاتينية

بعد أن منحت أسبانيا الاستقلال لكوبا ، حكمت الجزيرة القوات الأمريكية بقيادة الجنرال ليونارد وود . وكان ماكينلى وروزفلت على السواء يعتزمان إعداد كوبا للحكم الذاتى ، ولكنهما أرادا أيضا الاحتفاظ بقدر قوى من النفوذ الأمريكى فى الجزيرة . وفى عام ١٩٠٠ دعا وود إلى عقد مؤتمر دستورى فى كوبا ، وطالب بأن يضع النواب نصوصا تقضى بمنع كوبا من الدخول فى معاهدات مع حكومات أجنبية ، وتخول للولايات المتحدة مسؤولية وحق التدخل فى كوبا كلما رأت ذلك مناسبا ، « من أجل الحفاظ على استقلال كوبا ، وبقاء حكومة كفؤة لحماية الأرواح والممتلكات والحرية الفردية » .(١١٤) ورفض الكوبيون إدراج هذه المواد فى الاتفاق ، ورفضت القوات الأمريكية الرحيل إلى أن يوافقوا . وأذعن الكوبيون فى النهاية ، ورحلت القوات فى ٢٠ مايو ١٩٠٢ . وتضمن الدستور الجديد المواد ، التى تعرف أكثر باسم القانون المتعلق بها الصادر عن الكونجرس – وهو تعديل بلات . وجعلت النصوص من كوبا محمية للولايات المتحدة بالفعل . واستغلت الولايات المتحدة ذلك الحق النظرى المنصوص عليه في وضوح للتدخل هناك بعد مضى سنوات قليلة . ففى عام ١٩٠٥ ، وقعت سلسلة من الأحداث ، كان أهمها تزوير الانتخابات ، مما أدى إلى انهيار الحكومة الكوبية الليبرالية ، الموالية لأمريكا . وسادت حالة من الفوضى فى أعقاب ذلك . وفى صيف عام ١٩٠٦ قامت واشنطن ، التى رأت فى نفسها الضامن للنظام فى المنطقة برمتها ، بإرسال قوات إلى كوبا . ودام الاحتلال ثلاث سنوات .

---

١١٣ - **Lawrence Martin, *The Presidents and the Prime Ministers: Washington and Ottawa Face to Face: The Myth of Bilateral Bliss, 1867-1982* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1982), 58-61; also see Beale, *Theodore Roosevelt*, 110 - 31.**

١١٤ - **Munro, *Intervention and Dollar Diplomacy*, 56.**

وإلى مدى أبعد جنوبا ، أحيا روزفلت الخطة الخاصة بشراء جزر الهند الغربية الدانمركية . وكان هاى قد أجرى مفاوضات لعقد معاهدة مع الدانمرك لضم الجزر ، ووافق مجلس الشيوخ عليها بسهولة . غير أن مجلس الشيوخ الدانمركى رفضها ، مما أدى إلى تأجيل مشروع أثير لسيوارد مرة أخرى . وفى عام ١٩١٧ ، نجح ودرو ويلسون أخيرا فى إكمال الصفقة ، ليخلق بذلك جزر « فيرجين آيلاندز » الأمريكية .

تبنى روزفلت سياسة خارجية عدوانية للغاية للحيلولة دون الاختراق الأوروبى لنصف الكرة الغربى . وكانت الحكومة الألمانية ، بعد محاولتها وفشلها فى تحصيل ديون مستحقة على فنزويلا بوسائل أخرى ، قد قررت الإقدام على استعراض القوة .[١٥٥] وإدراكا من جانبها لقوة أمريكا ومصالحها فى المنطقة ، قامت ألمانيا بإخطار الولايات المتحدة باعتزامها إجراء مظاهرة بحرية قبالة شاطىء فنزويلا ، وبأنها لا تضمر أية طموحات إقليمية على الإطلاق . وقررت إنجلترا المشاركة فى الاستعراض ، وقامت أيضا بإبلاغ واشنطن . وبدت الولايات المتحدة غير مهتمة . والواقع أن روزفلت أسعده أن الدولتين الكبريين اعترفتا بمنطقة نفوذ أمريكا . فقد كانت هذه هى المرة الأولى التى تطلب فيها قوى أوروبية موافقة أمريكا قبل التعامل مع دولة فى أمريكا اللاتينية .[١١٦] ولكن محاولة التخويف لم تفلح ، وأغرقت السفن الأجنبية بعض الزوارق المسلحة الفنزويلية . واتجهت كراكاس إلى أمريكا للمساعدة . وقرر روزفلت أن الأوروبيين ذهبوا إلى حد بعيد جدا ، وتدخل مطالبا بأن يقبلوا التحكيم الأمريكى . ووافق البريطانيون ، ولم يقبل الألمان فى البداية . ووجه روزفلت تهديدا غير مُقنَّع تماما إلى السفير الألمانى في واشنطن ، وطلب إلى الأدميرال جورج ديوى ، بطل الفلبين ، القيام بعمليات شاملة للأسطول فى كوليبرا .[١١٧] وسرعان ما وافق الإمبراطور الألمانى على التحكيم .[١١٨] ومرة أخرى ، اشتكى أبناء أمريكا اللاتينية من أن واشنطن وأوروبا تقرران مصائرهم . وكان روزفلت يتحرك بالفعل لإخراج أوروبا من المعادلة نهائيا .

---

١١٥ ـ انظر المرجع السابق ، الصفحات ٦٥ ـ ٧٨ . انظر أيضا : Nancy Mitchell, "The Height of the German Challenge: The Venezuela Blockade, 1902-3," *Diplomatic History* 20 no. (Spring 1996): 185-209.

١١٦ ـ Perkins, *The Monroe doctrine*, 394.

١١٧ ـ هناك بعض الخلاف حول ما إذا كان روزفلت قد وجه بالفعل مثل هذا التهديد . لقد ادعى بأنه فعل ذلك ، وكثير من الدراسات تؤيده . انظر : Seward Livermore, "Theodore Roosevelt, the American Navy and the Venezuelan Crisis of 1902 - 1903," *American Historical Review* 51 (April 1946): 452-71.

١١٨ ـ حكمت محكمة العدل الدولية بأن الأوروبيين تصرفوا فى حدود سلطاتهم .

وانتهى الحادث الذى أدى إلى إثارة مطلب التقييم الشامل لسياسة الولايات المتحدة إزاء أمريكا اللاتينية ، إلى إثارة الاضطراب فى سانتو دومينجو . كانت الجمهورية ، التى يعتبر ضمها أول مشروعات سيوارد على الإطلاق ، تدين لعدد من الشركات الأوروبية والأمريكية . وقرر روزفلت إحياء خطة كان جيمس بلين قد حاول تطبيقها عام ١٨٨١ : وهى أن تسيطر الولايات المتحدة على الإدارة الجمركية لسانتو دومينجو وأن تقوم بتحصيل الرسوم . وفى رسالة إلى الكونجرس فى ديسمبر ١٩٠٤ بعد هذه الواقعة ، شرح روزفلت كيف أن الولايات المتحدة ليس لديها المزيد من المطالب أو الطموحات الإقليمية فى نصف الكرة الغربى ، وأنها تحتفظ « بسلطة الشرطة الدولية ، حينما يمثل « عدم قدرة أو عدم إرادة » دولة ما « على تطبيق العدالة فى الداخل أو الخارج انتهاكا لحقوق الولايات المتحدة ، أو يدعو إلى عدوان خارجى قد يعود بالضرر على مجموع الأمم الأمريكية كلها » .[١١٩] وجاءت « لازمة روزفلت » المضافة إلى مبدأ مونرو ، كما أصبحت تعرف ، لتجعل الولايات المتحدة الحكم الوحيد لكل من الأوروبيين ودول المنطقة . كانت الولايات المتحدة تؤكد حق التدخل لإقرار النظام فى فنائها الخلفى الهائل . وبعد مضى سنتين ، حينما اتسع نطاق الحرب الأهلية فى جواتيمالا ليشمل هوندوراس والسلفادور ، تدخلت الولايات المتحدة والمكسيك وتوسطتا فى عقد تسوية سلمية . وذهبت الولايات المتحدة إلى حد إقامة محكمة العدل الخاصة بدول أمريكا الوسطى ، مثل محكمة العدل فى لاهاى ، للتحكيم فى النزاعات بين جمهوريات أمريكا الوسطى .

وقد اشترك المعجبون والمنتقدون على السواء فى تناول « لازمة روزفلت » وتطبيقها فى حالة سانتو دومينجو باعتبارها بديلا للضم .[١٢٠] وأرسل روزفلت معاهدة سانتو دومينجو إلى مجلس الشيوخ للموافقة عليها ، ولكن المجلس رأى فيها توسعا بالغا للمصالح الأمريكية فى الكاريبى وقرر رفضها . ولكن رئيس الولايات المتحدة لم يكن ليقبل الهزيمة . ووقع روزفلت اتفاقية تنفيذية مع حكومة سانتو دومينجو ، لم تكن تتطلب أى إجراء من جانب مجلس الشيوخ . وتولى عملاء روزفلت السلطة فى الجزيرة ، وساعد وكلاء بنوك نيويورك الكبرى فى إدارتها اليومية . وتم تسديد ديون كافة الأطراف ، الأوروبيين والأمريكيين . وأكمل هذا الحادث العملية التى قامت الولايات المتحدة من خلالها بقلب مبدأ مونرو رأسا على عقب . لقد جرت صياغته حينما كانت الولايات المتحدة أمة ضعيفة ، لا تزال محاطة فى أمريكا الشمالية بقوى أوروبية كبرى .

---

١١٩ - Hill, *Roosevelt and the Caribbean,* 113.

١٢٠ - أنظر المرجع السابق ، صفحة ١٦٢ .

وتبنى المبدأ فى الأصل عدم التدخل أو تأييد الحركات الثورية . ومع نمو الولايات المتحدة إلى قوة إقليمية مسيطرة وقوة عالمية ، كان المبدأ يساء تفسيره لإجازة التدخل الأمريكى ضد ثورات أمريكا اللاتينية .(١٢١) كما كانت سانتو دومينجو مثالا واضحا لما كان فى السابق يعتبر ممارسة نادرة ، وحولها تيودور روزفلت إلى أداة رئاسية عادية : وهى الاتفاقية التنفيذية . واستخدم روزفلت هذه الأداة كثيرا فى تخطى الكونجرس لصنع السياسة الخارجية . وبخلاف المعاهدة ، فإن هذا التفاهم يبقى ساريا بين حكومتين طوال حياة الإدارة فقط . وهى ، فى جوهرها ، تعهد شخصى من الرئيس . « غير أن روزفلت حكم (وكان حكما صحيحا) بأن الرؤساء القادمين سوف يتمسكون باتفاقياته – لأنهم من ناحية يودون أن يتمسك خلفاؤهم بالصفقات التى يعقدونها » .(١٢٢) وتتواصل هذه الممارسة ، بطبيعة الحال ، حتى يومنا هذا .

الاتجاه غربا صوب آسيا

مع كل غطرسة روزفلت فى نصف الكرة الغربى ، كانت مقاربته لآسيا أشد حذرا . ليس لأنه لم يكن يريد توسيع مصالح أمريكا هناك ، بل إنه على العكس ، كان ضمن أولئك الذين يعتقدون بأن مستقبل أمريكا يكمن فى المحيط الهادىء . ولكن روزفلت كان يدرك ما سبق أن شرحه وزير الخارجية جون هاى لسلفه : إن قوة وضع الولايات المتحدة فى الشرق الأقصى ضعيفة نسبيا ، وأن هناك قيودا على نطاق المصالح الأمريكية التى يمكن التوسع فيها هناك . ويوضح السلوك التوسعى الحذر لروزفلت فى آسيا بجلاء كيف أن دعاة الواقعية التقليدية لا يتوسعون دون انضباط . وهم ، كما فعل روزفلت ، يعدون تحليلا للعائد والتكلفة ، ويرون أنه إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على اختراق الكاريبى حسب هواها ، فليس الأمر كذلك فى آسيا . إذ أن حافة المحيط الهادىء تضم عدة قوى كبرى ، بعضها قديم مثل روسيا والصين ، وواحدة جديدة مهمة ، هى اليابان . وكان احترام روزفلت لليابان عظيما . وفى كتابه إلى هنرى كابوت لودج عام ١٩٠٥ قال ، « فيما يتعلق باليابان ، فقد صعدت بسرعة رائعة ، وبلغت من القوة الفائقة صناعيا ما بلغته من الناحية العسكرية . إنها أمة ذات حضارة عظيمه ... وفى اعتقادى أنها ستكون فى غضون اثنتى عشرة سنة الأمة الصناعية الأولى فى المحيط الهادىء » .(١٢٣)

---

١٢١ - أنظر : Perkins, *The Monroe Doctrine.*

١٢٢ - LaFeber, *The American Age,* 224.

١٢٣ - وردت فى : Tyler Dennett, *Roosevelt and the Russo-Japanese War: A Critical Study of American Policy in Eastern Asia in 1902-5* (Garden City, N.Y.: Doubleday, 1925) 165.

بعد تمرد « البوكسر » ، رفضت روسيا وحدها الانسحاب من شمال الصين . كانت تحاول دون تكتم شديد إكراه الحكومة الصينية لمنحها بعض الحقوق الخاصة فى المنطقة ، خاصة حقوق بناء وتشغيل المناجم ، والسكك الحديدية ، والمصانع . وخشى هاى من أن تحذو القوى الأخرى حذوها ، وأن تتعرض الصين مرة أخرى لمخاطر تقطيع أوصالها إلى مناطق نفوذ خاصة مع استبعاد أمريكا بالكامل . وانطلاقا من بعض نجاحات أساليبه السابقة ، بعث هاى مذكرة إلى القوى الكبرى فى فبراير ١٩٠٢ ، يعترض فيها على أية أعمال من شأنها أن تقوض روح « الباب المفتوح » . وانضمت إليها بريطانيا ، وتبعتها حليفتها الجديدة ، اليابان . وبممارسة قدر كبير من الضغط ، تراجع الروس ، وأدت المعاهدة الصينية الروسية فى أكتوبر ١٩٠٣ إلى إصلاح الموقف .[١٢٤]

غير أن التوتر بين اليابان وروسيا طفق يتصاعد بشأن المطامع الروسية فى منشوريا وكوريا . وانفجر الموقف فى فبراير ١٩٠٤ إلى حرب أثارها اليابانيون . ومال روزفلت فى البداية نحو اليابان ، لأنه من ناحية كان يرى فى روسيا أقوى عدو جديد للولايات المتحدة – نظام أوتوقراطى عدوانى يستهدف تحقيق مخططاته فى الصين . كما أن دخول اليابان فى المعادلة يمكن أن يصد قوة روسيا ويصلح التوازن فى شمال آسيا . ومن ناحية أخرى ، كان روزفلت شديد الإعجاب باقتحام اليابانيين لعالم القوى الكبرى . وكانوا على ما يبدو يعيشون حياة ملؤها الجد والنشاط . وقال فى عام ١٩٠٤ متعجبا ، « ألم تكن هجمة اليابانيين استئسادا ! » . وكانت مشاعر روزفلت المعادية للروس شائعة على نطاق واسع . وقال هنرى آدامز شاكيا ، « الجميع مهتمون ، ومستثارون ، وكلهم يعادون الروس ، إلى حد الخطورة تقريبا » .[١٢٥]

وكان أداء روسيا فى الحرب مخزيا ، وعقب اندلاع الثورة ضد القيصر عام ١٩٠٥ ، سعى الروس إلى السلام . وطلبوا إلى روزفلت ، باعتباره فيما يبدو طرفا محايدا ، أن يتولى التحكيم فى النزاع . وشعر روزفلت بسعادة غامرة . فهذا هو بالضبط ما أراد للقوى الكبرى أن تنظر من خلاله إلى الولايات المتحدة – الند الحكيم . غير أن موقفه فى مؤتمر بورتسماوث للسلام كان مواليا بعض الشىء لليابانيين . وبالرغم من إقناعه طوكيو بإسقاط مطلبها بدفع تعويض كبير ، إلا أن اليابان خرجت من السلام بمصالح حاكمة فى كوريا وبموانىء صينية مهمة كانت روسية قبل الحرب ، وبسكك حديد منشوريا الجنوبية ، وبالنصف الجنوبى من جزيرة سخالين . وبعد شهر من انعقاد

---

١٢٤ ـ انظر المرجع السابق ، الصفحات ١١٨ ـ ١٤٤ .
١٢٥ ـ وردت فى : LaFeber, *The American Age*, 237.

بورتسماوث ، حول اليابانيون كوريا إلى محمية ، وهو الوضع الذى دام حتى عام ١٩٤٥ . وبدلا من الاعتراض على هذا التطور أو النظر إليه كتهديد ، تحركت الولايات المتحدة فى اتجاه التوافق مع اليابان ، وفى الوقت نفسه دعم ممتلكات الولايات المتحدة المعرضة للخطر فى المنطقة . واعترفت اتفاقية تافت - كاتسوهارا المعقودة فى يوليه ١٩٠٥ بسيادة اليابان على كوريا فى مقابل التوصل إلى تفاهم بأن تبقى المستعمرات الأمريكية فى المحيط الهادىء آمنة . وأفاضت اتفاقية روت - تكاهيرا لعام ١٩٠٨ فى قبول منطقة نفوذ يابانية أكبر . وفى حين وافقت اليابان على تأييد سياسة الباب المفتوح واستقلال الأراضى الصينية ، فإن الاتفاقية لم تتناول بالذكر ، مثلما فعلت الاتفاقات السابقة ، وحدة أراضى الصين ، واعترفت ضمنيا بجنوب منشوريا يابانية . وبعد سنتين ، وفى مؤتمر الجيسيراس بشأن المغرب ، أصبح واضحا أن الباب المفتوح بالنسبة لروزفلت لم يكن مبدأ مجردا ، وإنما وسيلة لتحقيق النفوذ . وذلك بالحد من نفوذ القوى الكبرى الأخرى وبتأمين فرص وصول السلع الأمريكية . وصوتت الولايات المتحدة ضد ألمانيا ، التى أرادت الحفاظ على الباب المفتوح فى المغرب ، ومع فرنسا التى فضلت مجالات النفوذ .(١٢٦)

واستغل روزفلت عدة فرص أخرى لتوسيع النفوذ الأمريكى فى آسيا . واستخدمت الولايات المتحدة قوتها النقدية عام ١٩٠٧ لإعفاء الصين من ديونها الناجمة عن تمرد البوكسر فى مقابل خفض هجرة الصينيين إلى الولايات المتحدة . وثبت أن تغيير السياسات اليابانية أكثر صعوبة . فقد زاد عدد المهاجرين اليابانيين الوافدين إلى كاليفورنيا إلى أربعة وعشرين ألفا عام ١٩٠٠ ، وهو أكثر من عشرة أمثال عددهم قبل عشر سنوات ، واندلعت أعمال الشغب المعادية لليابانيين فى سان فرانسيسكو . وفى عام ١٩٠٧ ، وافقت اليابان بصورة غير رسمية على وقف الهجرة إذا ضمنت الولايات المتحدة معاملة أفضل للمهاجرين اليابانيين فى كاليفورنيا . وقرر روزفلت أن اليابانيين لن تؤثر فيهم إلا القوة . وأعد الترتيبات لإبحار الأسطول الأمريكى كله المكون من اثنين وعشرين سفينة حربية تبحر حول العالم فى زيارة خاصة لليابان . وغضب الكونجرس لهذا القرار الذى تم اتخاذه بدون علمه . ورد روزفلت بأن لديه أموالا كافية فى الخزانة لإرسال السفن عبر نصف العالم . وإذا أراد الكونجرس عودتها ، فإن عليه توفير الاعتمادات للنصف الثانى . وصدق الكونجرس على التمويل اللازم للرحلة كلها .

وعند نهاية عهد إدارة روزفلت ، تأكدت رؤية العالم للولايات المتحدة - وتأكدت رؤية الولايات المتحدة لنفسها - باعتبارها واحدة من أقوى الأمم على وجه الأرض .

---

١٢٦ - Beale, *Theodore Roosevelt*, 279; Dennett, *Roosevelt and the Russo-Japanese War*, 161.

لقد فرضت بقوة هيمنتها على نصف الكرة الغربى ، واخترقت شرق آسيا ، إلى حد تورطها فى تلك المنطقة الحرام ، وهى الدبلوماسية الأوروبية . وقام روزفلت باستخدام الصلاحيات الرئاسية الجديدة باستمرار وبنجاح عظيم ، وهى السلطات التى كان قد استخدمها هاريسون وكليفلاند وماكينلى بصورة متقطعة . وطوال ولايته كرئيس ، تخطى روزفلت جهاز أمريكا الدبلوماسى الصغير - وإن كان ناميا . واعتمد بدلا من ذلك على مصادر معلوماته الخاصة ، وغالبا ما استخدم أصدقاءه فى إجراء المفاوضات .[١٢٧] وتغيرت بشدة توقعات سلوك الكونجرس والرئاسة إلى حد أن علاقة روزفلت بالكونجرس ، كانت بصفة عامة ودية ومثمرة ، مثلما كانت علاقة ماكينلى .[١٢٨] لقد أصبح الرئيس الأمريكى رئيسا لا ينازع - ليس فقط للأمة ، وإنما للدولة الأمريكية .

التهديدات وردود الفعل (١٨٨٩ - ١٩٠٨)

مما لا شك فيه ، أن المخاوف من تدخل أجنبى لعبت دورا ما فى تحركات أمريكا التوسعية ، وأن كثيرا من دول أمريكا الوسطى واللاتينية التى تعلقت بها أنظار الولايات المتحدة كان لها تاريخ استعمارى طويل مع القوى الكبرى فى أوروبا . وكانت دول أخرى منها غنية بمواردها بما يجعلها جذابة للأوروبيين حينما تدافعوا على المستعمرات فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . غير أنه ، كما يشير الجدول (٥ - ١) ، كانت الغالبية العظمى من الحالات موضع الدراسة هنا تبين أن التوسع والنشاط الأمريكيين لم يكن السبب فيهما يرجع إلى تصور المخاطر أو واقعها . إن مناطق التوسع وتوقيت التوسع ، وأخيرا ، عملية صنع القرار التى تفسر أسباب التوسع ، تقيم الدليل بوضوح على أن فرضية الواقعية الدفاعية تعجز عن التنبؤ بالأحداث . لقد كانت الولايات المتحدة إلى حد كبير تتدخل فى مناطق ، وضد دول ضعيفة لا تشكل خطرا عليها . فقد استولت على جزر الكاريبى والمحيط الهادىء غير الآهلة بالسكان ، ووسعت نفوذها فى دول أمريكا اللاتينية ذات الحكومات الضعيفة . وتدخلت ضد أضعف قوى أوروبا - أسبانيا - وفعلت ذلك فقط عندما بدت أسبانيا منهكة وأقرب استعدادا إلى الاستسلام على أى حال . وقد لاحظ تيودور روزفلت فى أسى عام ١٨٩٧ ، أنه « لم

---

١٢٧ - Robert Wiebe, *The Search for Order, 1877-1920* (New York: Hill and Wange, 1967), 254.

١٢٨ - Wilfred E. Binkley, *President and Congress* (New York: Vintage Books, 1962), 228-46.

يكن لائقا بأى حال محاربة أسبانيا ». [١٢٩] وكانت الولايات المتحدة تدرك ما تمثله دول أوروبا الكبرى من أخطار ، أعدت خططا للحرب ضدها . ولكنها – واقعيا – بسبب هذه الأخطار ، وبسبب القوة التى تمتلكها الدول الأوروبية – نادرا ما جازفت بالدخول إلى المسرح الأوروبى .

وعندما وجدت الولايات المتحدة نفسها فى مواجهة بريطانيا ، تلك القوة العظمى المؤسسة ، التزمت الحذر ، وأخذت تتوسع بحذر شديد حول الأطراف وفى أمور لم تكن محورية لأمن بريطانيا . وقد تعرضت الولايات المتحدة مرتين لخطر بريطانى ملموس ، وتراجعت فى الحالتين . كانت المناسبة الأولى حادث صغير وقع عندما كانت الولايات المتحدة فى سبيلها لتحل محل بريطانيا كقوة سائدة فى نيكاراجوا . ففى عام ١٨٩٤ ، أقدم نظام زيلايا على ترحيل نائب القنصل البريطانى فى نيكاراجوا . واستشاطت لندن غضبا ، وأرسلت سفنها الحربية إلى أمريكا الوسطى ، وقطعت العلاقات الدبلوماسية مع نيكاراجوا ، ووجهت لها إنذارا نهائيا . وتوجهت نيكاراجوا إلى الولايات المتحدة لطلب العون . ولو كان توسع الولايات المتحدة تحفزه التهديدات ، لكانت تلك هى اللحظة المثالية لواشنطن لمد سيطرتها على نيكاراجوا . ولكنها بدلا من ذلك ، رفضت تطبيق مبدأ مونرو ولو بالعبارات الطنانة ، وأبلغت نيكاراجوا بأن عليها الاستجابة لمطالب لندن . وتلكأت حكومة زيلايا حيث كانت مازالت تأمل فى تدخل أمريكى . وصعّدت بريطانيا من موقفها واحتلت كورينتو. ولم تفعل الولايات المتحدة شيئا إزاء ذلك . وبعد مضى أسبوعين ، توصلت نيكاراجوا إلى اتفاق مع بريطانيا . [١٣٠] والحادث الثانى ، الذى سبق عرضه ، هو أزمة الحدود الفنزويلية عام ١٨٩٥ ، حينما رفضت بريطانيا التراجع وبدت الحرب وشيكة . ولم تقتصر الولايات المتحدة على تكييف سياستها ، ولكن الرأى العام ، الموثوق عادة فى معاداته لبريطانيا ، تقاعس ودعا إلى التوفيق . وعندما خفض البريطانيون قواتهم العسكرية فى المنطقة ، وأعادوا تكييف دبلوماسيتهم ، جاء فى أعقاب ذلك النشاط والتوسع الأمريكى . وكما حدث مع أسبانيا ، اندفعت الولايات المتحدة عندما رأت التهديدات تنحسر ، وليس العكس . وبصورة مماثلة ، أدى إدراك لندن لصعود أمريكا والتهديد الذى يمثله ذلك على مصالحها فى نصف الكرة الغربى ، إلى أن تنشد التوفيق مع واشنطن .

ويرجع أحد أسباب تردد ماكينلى بشأن كوبا فى السنة الأولى من رئاسته إلى تقارير تلقاها تفيد بأن فرنسا وروسيا وألمانيا قد تساند أسبانيا فى حرب مع

---

١٢٩ ـ وردت فى : Joseph B. Bishop, *Theodore Roosevelt and His Time Shown in His Own Letters* (New York: Scribners, 1920), 1:84.

١٣٠ ـ LaFeber, *The New Empire*, 226-27.

الجدول (٥ - ١)
فرص أمريكا للتوسع ، (١٨٨٩ - ١٩٠٨)

الفترة	الحالة	المحصلة	ثبوت الفرضية
١٨٨٩ - ١٨٩٣	١ - بناء البحرية	ت	و م د
	٢ - مؤتمر جامعة الدول الأمريكية	ت	و م د
	٣ - شيلى	ت	و م د
	٤ - هاواى	ع ت	خلافه
١٨٩٣ - ١٨٩٧	٥ - الثورة البرازيلية	ت	و م د
	٦ - نيكاراجوا	ت	و د
	٧ - أزمة الحدود الفنزويلية	ت	و م د
	٨ - الثورة الكوبية	ع ت	خلافه
١٨٩٧ - ١٩٠١	٩ - كوبا	ت	خلافه
	١٠ - هاواى	ت	خلافه
	١١ - الفلبين	ت	و م د
	١٢ - بورتوريكو	ت	و م د
	١٣ - جوام	ت	و م د
	١٤ - جزر ويك أيلاندز	ت	و م د
	١٥ - ساموا	ت	و م د
	١٦ - التدخل فى الصين	ت	و د
	١٧ - خليج سامساه	ع ت	و م د
	١٨ - معاهدة هاى - بونسيفوت	ع ت	و م د
١٩٠١ - ١٩٠٨	١٩ - قناة بنما	ت	و م د
	٢٠ - حدود آلاسكا	ت	و م د
	٢١ - كوبا - تعديل بلات	ت	و م د
	٢٢ - جزر الهند الغربية الدانمركية	ع ت	و م د
	٢٣ - المسألة الفنزويلية / الألمانية	ت	و د
	٢٤ - سانتو دومينجو	ت	و م د
	٢٥ - الباب المفتوح البريطانى	ع ت	و د
	٢٦ - منكرات الباب المفتوح	ت	و د
	٢٧ - تمرد البوكسر	ت *	و د
	٢٨ - مؤتمر بورتسماوث للسلام	ت	و م د
	٢٩ - مؤتمر الجيسيراس	ت	و م د
	٣٠ - انقلاب كوبا	ت	و م د
	٣١ - الحرب الأهلية فى جواتيمالا	ت	و م د
	٣٢ - استرضاء اليابان	ع ت	و م د

ملحوظة : ت = توسع ؛ ع ت = عدم توسع ؛ و م د = واقعية متمركزة فى الدولة ؛ و د = واقعية دفاعية ؛ خلافه = أسباب مختلفة للغاية لا يندرج تصنيفها كواقعية متمركزة فى الدولة أو كواقعية دفاعية .

أمريكا .(١٣١) وبعد الحرب ، بدت الولايات المتحدة أكثر أمنا من أى وقت فى تاريخها حتى ذلك الحين . لقد انسحبت أسبانيا من الأمريكتين ، وأكدت بريطانيا قرارها بخفض وجودها البحرى فى المنطقة واسترضاء واشنطن دبلوماسيا ، وكان التهديد الألمانى لا يزال بعيدا فى الأفق . وفى مثل هذه الأجواء المفعمة بالنصر والأمن ، قامت الولايات المتحدة ، بدلا من التراخى فى جهودها ، بالتحرك نحو توسيع نفوذها وسيطرتها فى نصف الكرة الغربى ، وراحت تضم الجزر والمحطات البحرية ، والمحميات الأجنبية ، إلى حد تأسيس حكم إمبريالى رسمى فى الفلبين البعيدة .

وحتى تيودور روزفلت ، مع كل خيلائه ، كان حذرا فى التعامل مع الشمس الصاعدة فى الشرق . فقد كانت أفعال اليابان فى الصين والمحيط الهادىء تمثل تهديدا صريحا لكل من « الباب المفتوح » ، وبصورة ملموسة أكثر ، للمستعمرات الأمريكية فى المنطقة . وكما كتب تايلر دينيت بشأن قرب اليابان من الفلبين ، قائلا ، إن روزفلت « لم يكن ليطمئن على الإطلاق إلى أن كل شىء سيكون على ما يرام » .(١٣٢) وتمثل رد فعله ، الذى يتفق مع تنبوء الواقعية المتمركزة فى الدولة فى استرضاء طوكيو . وتعتبر تافت – كاتسوهارا ، وروت – تكاهيرا ، حدثين يلفتان النظر فى الدبلوماسية الأمريكية – اتفاقيتين رسميتين تعترفان بمجال نفوذ اليابان فى المحيط الهادىء ومنشوريا الجنوبية . ونشأ قرار روزفلت بشأن التوافق مع اليابان ، ويستتبع ذلك ضمنيا إجهاض مخططات روسيا ، نشأ مباشرة عن وجهة نظره القائلة بأن روسيا نظام ملكى فى حالة اضمحلال ، وأن اليابان قوة جديدة صاعدة قد تمثل تهديدا حقيقيا لمصالح الولايات المتحدة .(١٣٣)

ويحاج البعض بأن السبب وراء نشاط أمريكا وتوسعها المتزايدين فى التسعينيات من القرن التاسع عشر وفى العقد الأول من القرن العشرين ، هو تصاعد التهديد الألمانى .(١٣٤) ووفقا لهذه النظرة ظلت الولايات المتحدة تحتمى فى كنف البحرية الملكية لعشرات السنين ، بحيث لم تواجه مطلقا أية تهديدات بالقرب منها مباشرة ، وهكذا بقيت انعزالية . وأجبر تصاعد التهديد الألمانى ، الذى يرجع وفقا لهذه التقارير إلى منتصف التسعينيات من القرن التاسع عشر ، أجبر الولايات المتحدة على أن تصبح نشيطة على المسرح العالمى . وهذا التفسير بشأن التوسع الأمريكى مشكوك فيه . أولا ،

---

١٣١ - May, *Imperial Democracy*, 119.

١٣٢ - Dennett, *Roosevelt and the Russo-Japanese War*, 159.

١٣٣ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ١٥٠ - ١٧٠ .

١٣٤ - Stephen R. Rock, *Why Peace Breaks Out: Great Power Rapprochement in Historical Perspective* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1989).

لأن البحرية الملكية البريطانية لم تكن ، ولم ينظر إليها كحامى حمى أمريكا . وطوال الجانب الأكبر من الفترة موضوع هذه الدراسة ، كان ينظر إلى بريطانيا بوصفها الدولة التى اشتبكت معها الولايات المتحدة فى أكبر الصراعات السياسية وأكثرها عددا ، والتى كانت أقرب إلى الدخول فى حرب معها . وقد نشأت الأسطورة إبان الحرب العالمية الأولى ، وحاول تيودور روزفلت – المحب العظيم لإنجلترا – أن يئدها فى المهد . ففى خطاب مشهور بعث به إلى رديارد كيبلنج عام ١٩١٨ ، أوضح روزفلت أن « الأسطول البريطانى كان يمثل أكبر خطر علينا على مدى التسعين سنة الأولى ، حينما كانت الحكومة البريطانية معادية لنا تقريبا ، كما كان الحال عادة ».[١٣٥] وتؤكد خطط الحرب لهذه الفترة هذا التقييم . وكما كتب جيفرى باراكلو قائلا ، فإنه بالنسبة للأمريكيين قبل عام ١٩١٤ « كان التهديد الملموس للقوة البحرية البريطانية أكثر واقعية من التهديد الفرضى للقوة البرية الألمانية ».[١٣٦]

وانتشرت الأسطورة فى العشرينيات من القرن العشرين عن طريق كتّاب مثل والتر ليبمان ونيكولاس سبايكمان ، الذين عقدوا العزم على أن تتخلى الولايات المتحدة عن عزلتها وأن تنضم إلى العالم – باعتباره هدفا جديرا بالسعى إليه .[١٣٧] غير أنهم ، من أجل إقناع الجماهير ، عمدوا إلى تحريف التاريخ الأمريكى . وجادلوا بأن الانعزالية كانت أمرا مفهوما فى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما كانت أمريكا آمنة فى ظل حماية الأسطول الملكى . ولكن صعود ألمانيا جعل هذا التوجه مستحيلا . وأن المحيط الذى خدم كخندق مائى أصبح الآن ممرا للأسطول الألمانى . ولم يعد أمام أمريكا من خيار سوى الدخول فى معترك السياسة العالمية ، حيث أصبح أمنها الفعلى فى خطر . وكما كتب باراكلو ، « كان ذلك بمثابة قراءة التاريخ عكسيا ».[١٣٨] وللمفارقة ، فإن إعادة تعريف مفهوم المحيط هذه – من خندق مائى إلى طريق سريع – كان قد حدث بالفعل إبان التسعينيات من القرن التاسع عشر ، ولكن لغرض مختلف تماما . وكان ماهان فى تبريره للتوسع الأمريكى قد عكس الفكرة التقليدية عن المحيط كمصدر للحماية ضد التآمر الأوروبى وقارنه « بالطريق السريع العظيم ، أو ربما بعبارة أفضل ... بأرض مشاع

١٣٥ - *The Letters of Theodore Roosevelt*, ed. Elting E. Morison (Cambridge: Harvard University Press, 1951-54) 1407.

١٣٦ - Geoffrey Barraclough, *An Introduction to Contemporary History* (New York: Basic Books 1964), 111-12.

١٣٧ - Walter Lippmann, *U.S. Foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown, 1943); Nicholas J. Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace, 1942).

١٣٨ - Barraclough, *Introduction to Contemporary History,* 111-12.

عريضة يقطعها الرجال فى كافة الاتجاهات » .[١٣٩] ولم تكن القضية ، بطبيعة الحال ، هى أن الألمان قد يستخدمون هذا الطريق السريع لمهاجمة أمريكا ، وإنما أن تستخدمه أمريكا فى اكتساب المستعمرات .

وافترض الألمان من جانبهم فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر ، بأنه فى حالة نشوب حرب تتورط فيها الولايات المتحدة ، فإن الصورة ستكون كما يلى : « إن حلفا أمريكيا – فرنسيا سيقابله بالتأكيد حلف ألمانى – إنجليزى » .[١٤٠] وكان بسمارك قد أشار على سولزبرى فى الثمانينيات بأنه يتعين على انجلترا أن تواجه القوة البحرية الصاعدة لأمريكا فى الأطلنطى ، الأمر الذى يعنى التحالف مع ألمانيا . وأن يكون لمثل هذا التحالف بين قوة بحرية كبرى وقوة برية كبرى مغزى جيوبوليتكى . ولكن إنجلترا اختارت بدلا من ذلك التوفيق مع الولايات المتحدة وتحدى ألمانيا . وأسباب ذلك واضحة . فبريطانيا لديها مصالح معرضة للخطر فى نصف الكرة الغربى ، خاصة فى كندا ، وكانت تكن احتراما كبيرا للقوة الأمريكية . والسبب الثانى المهم ، هو القرابة الثقافية والسياسية والأيديولوجية بين الشعبين ، خاصة على مستوى الصفوة . وعمد زعماء الدولتين عن وعى إلى تحويل هذه « القرابة الطبيعية » إلى رابطة سياسية واستراتيجية . وهذان العاملان سابقان لصعود التهديد الألمانى الذى أعطى بالتأكيد حافزا قويا لتفاهم ازدهر بالفعل .

وتتضمن الرطانه المحيطة بالتوسع ، بطبيعة الحال ، بعض الإشارات للتهديدات ، بالرغم من أن ندرة هذا النوع نفسه من الأدلة لصالح الواقعية الدفاعية ، كان نادرا على نحو لافت للنظر . وعندما استُخدمت هذه اللغة ، كانت تستهدف فى غالب الأمر بوضوح إقناع الكونجرس والجماهير بأن الفعل صادر عن ضرورة ، وليس عن طموح . وكتب جيمس بلين فى عبارات كاشفة إلى الرئيس هاريسون عام ١٨٩٣ ، بأن ضم هاواى يمكن « تمثيله على أنه ضرورة لمنع غزو إنجليزى لها » . وبحلول الوقت الذى آل فيه الوضع إلى ماكينلى ، لم يعد استخدام التهديد البريطانى قابلا للتصديق ، وهكذا وردت الإشارة إلى التهديد اليابانى فى عبارات غامضة . وحتى ذلك لم يكتب له الرواج . وكما كتب إرنست ماى ، « فى الوقت الذى تمت فيه صياغة المعاهدة (الضم) ، كان روزفلت نفسه مجبرا على الاعتراف بأن اليابان لا تمثل تهديدا مباشرا » .[١٤١] ويجدر النقل عن

---

١٣٩ ـ وردت فى : LaFeber, *The New Empire*, 25.

١٤٠ ـ Alfred Vagts, "Hopes and Fears of an American-German War, 1870-1915," *Political Science Quarterly* 54, no. 4 (December 1939): 519.

١٤١ ـ May, *Imperial Democracy*, 17, 122-23.

المؤرخ ألفذ ألبرت واينبرج بقدر من الإسهاب بشأن هاواى ومشكلة الرطانة التى استخدمها الساسة لتبرير التوسع .

إن المرء يرى الآن لأول مرة حقيقة سيقابلها المرة تلو الأخرى فى تاريخ مبدأ الحتمية هذا . وهى أن المبدأ يميل إلى التطبيق فى نفس الظروف التى تبدو عند تحليلها وكأنها تضفى عليه أقل قدر من التبرير . وبالرغم من الزعم الآن بأن هاواى كانت تتعرض لخطر السقوط فى أيدى الحكم الأجنبى ، فإنه لم ترد أية أدلة دامغة بشأن مخططات الاستيلاء عليها من جانب بريطانيا العظمى أو أى قوة أخرى . وقد يكون الخطر آنذاك أقل منه فى أى وقت مضى ، لأنه حينما كانت هاواى سابقا ، فى ظل ما أسماه هاريسون بالنظام الملكى « الواهن » ، مفتوحة أمام النفوذ الأجنبى ، فقد أصبحت الآن تحت حكم أمريكيين سابقين كانوا يميلون بشدة نحو تشجيع علاقات وثيقة مع دولتهم الأصلية . وصحيح أيضا أن خيار المحمية المستبعد لم يعد موضوعا واردا فى الاعتراض الأساسى الذى جادل ستيفنز ضده - وهو تحمل المسؤولية عن نظام أخرق . وحقيقة أن مبدأ الضرورة السياسية قد طبق بالتحديد عندما أخذ الوضع فى هاواى منعطفا مواتيا للمصالح الأمريكية ، قد يقتصر معناه على أن المنطق الأفضل لم يستخدم . إلا أنه من الصعب تجنب الاستنتاج بأن دعاة التوسع لم يهتموا أساسا بمنطق الضرورة السياسية .(١٤٢)

وتتفق دوريس جرابر مع ذلك الرأى . « إن التدخلات الوقائية التى حدثت فى هاواى ، وساموا ، وكوبا كانت مدفوعة بالرغبة فى ضم تلك الأقاليم ، أكثر منها بالحاجة إلى منع تدخل غير أمريكى » .(١٤٣)

وكما تتنبأ الواقعية المتمركزة فى الدولة ، ففى حين تتولد عن القوة الصاعدة مصالح متصاعدة ، فإنه لا يمكن وصف التوسع الأمريكى بالرغبة المسعورة فى القوة . لقد حدث ذلك بطريقة رشيدة - وإن لم نقل أنها حكيمة - تزن التكاليف والمنافع ، وتندفع إلى المناطق التى تكون التكاليف والمخاطر فيها ضئيلة والمنافع المتصورة كبيرة . وكلما كان عدم الاستقرار أكثر قربا ، كانت واشنطن أقل تسامحا إزاءه وفضلت أن تتولى الأمر بنفسها عن ترك الأمور تجرى فى أعنتها . ومن ثم كان هاجس الثورات فى أمريكا اللاتينية ، مع عدم الاهتمام بالتهديدات القادمة من أوروبا . وهكذا سقطت كندا ، الجائزة الكبرى التى طالما تطلع دعاة التوسع الأمريكيون للفوز بها ، من شبكة الرادار الاستراتيجى الأمريكى . لقد كان واضحا أن كندا سوف تكون وفقا للتنبؤات جزءا مستقرا من نصف الكرة الغربى ، ولو بقيت ذراعا للإمبراطورية البريطانية . كانت مخاطر تركها وشأنها ضعيفة ، بينما تكاليف الاستيلاء عليها باهظة .

---

١٤٢ - Albert K. Weinberg, *Manifest Destiny: A Study of Nationalist Expansion in American History* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1935), 258.

١٤٣ - Doris A. Graber, *Crisis Diplomacy: A History of U.S. Intervention Policies and Practices* (Washington, D.C.: Public Affairs Press, 1959), 107.

يقال إن الصعود إلى مستوى القوة الكبرى يتضمن تحول الدولة من قوة ثورية إلى دولة الوضع القائم الراهن . ولكن ، ما إن تصبح القوة هى الوضع الراهن ، فإن على الأمة أولا توسيع نفوذها إلى الحد الذى تخلق فيه وضعا راهنا ترضى عنه ، وتريد على الأقل المحافظة عليه . وباستعارة عبارات روبرت جيلبين ، فإن الدولة تتوقف عن التوسع فقط عندما تكون قد وصلت إلى نقطة « تناقص المنفعة الحدية » . وفى عام ١٩٠٨ ، لم تكن أمريكا قد وصلت بعد إلى هذه النقطة ، وأقدم وليام هوارد تافت على استكمال المسيرة من حيث انتهى تيودور روزفلت . وواصلت الولايات المتحدة – بقيادة رؤساء كل من الحزبين – انتهاج سياسة خارجية نشيطة من خلال تدخلها فى الحرب العالمية الأولى . وجاء الدور الأمريكى الحاسم فى الحرب العظمى ، والنقاط الأربع عشرة المثالية لودرو ويلسون ، والمشاركة فى مفاوضات فرساى لتمثل قمة التورط الأمريكى فى سياسات القوى الكبرى . غير أن الطريق التوسعى لدولة ما ليس خطا مستقيما ، وقد شهدت العشرينيات – وأكثر من ذلك الثلاثينيات من القرن العشرين – تراجعا ، وإن كان جزئيا وعشوائيا ، عن تورط السنوات الثلاثين السابقة . ولكن ، سرعان ما استأنفت الولايات المتحدة طرقها التوسعية ، لتصل إلى مستويات غير مسبوقة فى العقد الأول من الحرب الباردة . وبعد الحرب العالمية الثانية ، امتلكت الولايات المتحدة بالفعل سيطرة لا راد لها على البيئة الدولية ، واستخدمت قوتها الساحقة فى بناء نظام دولى يخدم المصالح الأمريكية . لقد تم أخيرا استكمال التحول إلى قوة كبرى .

الفصل السادس

الخاتمة

أمة قوية ، دولة ضعيفة

بدأت مناقشة الواقعية بوعى ذاتى وبصراحة فى الولايات المتحدة منذ الخمسينيات من القرن العشرين فقط . وخلال هذه السنوات أضفى هانز مورجينتاو ، وجورج كينان ، ووالتر ليبمان تفسيرا للدبلوماسية ظل سائدا فى مناقشات ما بعد الحرب . إذ أنهم رفضوا أنصار العزلة وغلاة التوسع على السواء ، مؤيدين سياسة خارجية مقيدة ـ وإن كانت جسورة ـ تحمى مصالح أمريكا الحيوية ، مع تجنب المقاصد المثالية . وأن تتحاشى الرطانة الرفيعة والوعود القاطعة التى لا يمكن تحقيقها إلا بتكلفة باهظة . كان الاحتواء واقعيا ، وكانت العودة إلى الوراء مستحيلة . وكان الانخراط فى أوروبا حتميا ، بينما لم تكن للعالم الثالث أهمية . وكان كينان جيدا ، ودالاس سيئا .

وتبريرا لنظرتهم العالمية ، أقدم هؤلاء المفكرون بقوة على تأسيس نزعتهم الدولية المحدودة فى التراث الأمريكى بإرجاعها إلى المؤسسين الأوائل .[1] وكان ألكسندر هاملتون هو الأب الروحى للواقعية ، ولكن حتى نقيضه الأيديولوجى توماس جيفرسون كان قد صور كمن ينتهج دبلوماسية تتسم بالدهاء والحساسية لتوازن القوى ، انعكست فى أقواله البلاغية المقيدة . وواصلت السياسة الخارجية للقرن التاسع عشر ، مع

---

١ ـ انظر : Hans J. Morgenthau, *In Defense of the National Interest: A Critical Examiniation of American Foreign Policy* (New York: Alfred A. Knopf, 1951); George F. Kennan, *American Diplomacy, 1900-1950* (Chicago: Univesrsity of Chicago Press, 1951); and Walter Lippmann, *U.S. foreign Policy: Shield of the Republic* (Boston: Little, Brown, 1943). See also Robert Osgood, *Ideals and Self-Interest in American Foreign Policy: The Great Transformation of the Twentieth Century* (Chicago: University of Chicago Press, 1953).

وإن المؤرخ الدبلوماسى الأكثر ارتباطا بمدرسة الواقعية هو : Norman A. Graebner; see in particular his *Empire on the Pacific: A Study in American Continental Expansion* (New York: Ronald Press, 1955); *An Uncertain Tradition: American Secretaries of State in the Twentieth Century* (New York: McGraw-Hill, 1961); and *Ideas and Diplomacy: Readings in the Intellectual Tradition of American Foreign Policy* (New York: Oxford University Press, 1964).

الاستيلاء على أوريجون وتكساس وكاليفورنيا باعتبار أن لها أهمية خاصة ، نمط الأهداف المحدودة التى تساندها قوة كافية لتنفيذها . كان صنع السياسة الأمريكية أسهل ، بالتأكيد ، لأن الأسطول الملكى لبريطانيا ساعد فى خلق ما أسماه ليبمان « الأمن غير المكتسب بالجهد » ، بيد أنه كان مقيدا أيضا .(٢) وقد تبخر هذا القيد التقليدى مع رئاسة وليام ماكينلى ، حيث أدى إعلانه الحرب على أسبانيا وضم الفلبين وأقاليم أخرى فيما وراء البحار ، إلى دفع الولايات المتحدة على طريق آخر . ومنذ عهد ماكينلى ، تأرجحت واشنطن بين العهود المثالية التى لم تتمكن من الوفاء بها (ولم يكن لديها نية الوفاء بها) ـ مثل مذكرات الباب المفتوح ، واتفاقية كيلوج ـ برايند لعام ١٩٢٨ التى حرّمت استخدام الحرب كأداة للسياسة القومية ، ومبدأ ستيمسون الذى رفض الاعتراف بإخضاع اليابانيين لمنشوريا عام ١٩٣٢ ـ وبين الحملات العنيفة ذات القصد الحميد ، وإن كانت مضللة ، مثلما حدث فى فرساى . وقد قال ليبمان دون مواربة : استجابت الولايات المتحدة للتهديدات الحقيقية فى القرن التاسع عشر ، ولكنها الآن تسعى نحو أهداف أكبر تُعد « سرابا » ، مثل السلام والأمن الجماعى .(٣)

والحقيقة ، أن والتر ليبمان وأقرانه فى الفكر هم الذين اخترعوا « السراب » . فقد صور تفسير داعية الواقعية للتاريخ ، انطلاقا من الاهتمامات المعيارية ، التوسع الأمريكى فى القرن التاسع عشر كرد فعل لتهديدات قادمة من قوى أوروبية ، فى حين أن هذه التحركات كانت تعكس بالفعل رغبة قوة متنامية فى مزيد من النفوذ . وكما حدث فيما بعد ، كانت السياسة الخارجية الأمريكية يحركها إدراك بالقوة الأمريكية والبحث عن نفوذ أكبر على البيئة الدولية . وتزعّم الساسة الأمريكيون انتشار الدولة عبر القارة ـ شراء لويزيانا وتكساس وكاليفورنيا وإقليم أوريجون وآلاسكا . وطوال القرن التاسع عشر ، كانت أنظارهم تتعلق بكوبا والمكسيك إلى الجنوب وكندا إلى الشمال . وكانت العملية التى أدت بثلاث عشرة مستعمرة قابعة شرقى جبال اليجينى لأن تصبح واحدة من أكبر وأعظم قوى العالم ، قد حفزتها القوة أكثر من التهديدات . وجاء فى تفسير تيودور روزفلت للسياسة الخارجية الأمريكية قوله ـ « إن تاريخنا هو تاريخ التوسع ... وهذا التوسع ليس أمرا يستدعى الاعتذار عنه ، ولكنه يدعو للفخار » ـ وهو قول صادق وصريح .(٤)

---

٢ - **Lippmann, *U.S. Foreign Policy*, 49.**

٣ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٣ ـ ٥ ، ٣٠ ـ ٣١ ، ٤٧ ـ ٤٩ .

٤ - ورد فى : **David Healy, *U.S. Expansionism: The Imperialist Urge in the 1890s* (Madison: University of Wisconsin Press, 1970), 34-35.**

والأمر الذي تغير عند منعطف القرن - والذى لم يكن دعاة الواقعية من أمثال ليبمان وكينان يرتاحون إليه قط - هو ضخامة حجم القوة الأمريكية . لقد أصبحت الولايات المتحدة بالغة القوة ، وكان لديها قدر هائل من الموارد إلى حد أن سلوكها صار يماثل سلوك القوى الكبرى الأخرى . لقد ضاعفت جهازها العسكرى والدبلوماسى ، وضمت الأقاليم ، وسعت للحصول على حقوق إقامة القواعد ، وشاركت فى مؤتمرات القوى الكبرى . وسعت إلى مزيد من النفوذ لما وراء الأهداف الأمنية المحدودة ، لأنها بلغت من القوة ما يمكنها من ذلك . فالقوى الكبرى تتمتع بترف تحديد مصالحها بطرق تفوق كثيرا متطلبات الحد الأدنى الأمنية . وأثبتت الولايات المتحدة أنها لا تشذ عن هذه القاعدة .

ومثل دعاة الواقعية الدفاعية ، الورثة العصريين لهذا الخطأ ، أراد أتباع مدرسة ليبمان - كينان للولايات المتحدة أن تتوسع لتحقيق أهداف المصالح الاستراتيجية المحدودة وحدها . وانطلاقا من هذا الأمل ، قاموا بتطوير النظرية القائلة بأن جميع الدول تتوسع فقط لتأمين أهدافها الأمنية المحدودة فى مواجهة تهديدات صريحة . وإن الدول التى تنتهك هذه القاعدة وتتوسع فى غيبة مثل هذه التهديدات لابد أن تكون شاذة ، وأن جذور سلوكها لابد أن تكون كامنة فى أمراض محلية . وكتب كينان يقول ، إن مرض أمريكا يكمن فى تراثها « القانونى - الأخلاقى » الذى يسرى « كخيوط حمراء » عبر التاريخ الأمريكى ، مما أدى إلى عواقب وخيمة فى القرن العشرين .[٥]

لكن النظرية ينبغى أن تتنبأ ، لا أن تناشد . إذ أن نظرية السياسة الخارجية تشرح وتتنبأ كيف يكون سلوك الدول ، وفى ظل أية ظروف تتوسع . ومع ذلك ، فإن غالبية نظريات الواقعية للسياسة الخارجية تدعو الدول إلى التحرك بطرق معينة ، ومن ثم تركز على التهديدات كعامل يحرك سلوك الدولة خارجيا . وحيث إن دعاة الواقعية الدفاعية يريدون للدول أن تستجيب فقط للتهديدات الصريحة والموضوعية ، فقد حاجوا بأن ذلك هو فى الواقع الكيفية التى يعمل العالم بها ، وفسروا التاريخ من هذا المنظور . والحقيقة ، أن إلقاء نظرة خاطفة على التاريخ الدبلوماسى نفسه تؤكد ، أن هذه الفرضية مسؤولة عن قدر ضئيل من سلوك القوى الكبرى .

إن اختبار هذه الدراسة لصدق النظريتين المستحدثتين للسياسة الخارجية الواقعية المتمركزة فى الدولة والواقعية الدفاعية ، يؤكد صحة تفسير التوسع الأمريكى المستند إلى القوة . ففيما بين ١٨٦٥ و١٨٨٩ ، تراءت لصانعى سياسة أمريكا اثنتان وعشرون

---

٥ - Kennan, *American Diplomacy*, 95.

فرصة جادة للتوسع ، وتحركوا فى أقل من الثلث منها . كانت هذه الفترة تتميز بصفة عامة بغياب التهديدات القادمة من القوى الأوروبية ، وقد تبدو الواقعية الدفاعية للوهلة الأولى دليلا جيدا : تهديدات قليلة ، توسعات قليلة . غير أن الواقعية الدفاعية شهدت وقتا عصيبا فى محاولتها تفسير حالات التوسع القليلة إبان هذه الحقبة ، مثل الاستيلاء على آلاسكا والحصول على حقوق استخدام القواعد فى ساموا . والأمر الأهم من ذلك ، إنه حتى فى تلك الحالات التى لم تقدم فيها الولايات المتحدة على توسيع مصالحها السياسية فى الخارج ، كان الدافع المحرك لدعاة التوسع يرتبط غالبا بالزيادة النسبية (أو النقص النسبى) فى القوة ، أكثر مما يرتبط بالتهديدات . كما أن الواقعية الدفاعية لم تتمكن من تفسير نزوع الولايات المتحدة إلى تحجيم مصالحها ، عندما واجهت تهديدا جادا مثل دور فرنسا فى المكسيك فى منتصف الستينيات من القرن التاسع عشر ، والوجود البريطانى فى كندا . وهكذا ، أثبتت الفرص الاثنتان والعشرون للتوسع خلال الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٨٩ ، أن الواقعية المتمركزة فى الدولة هى التفسير الأفضل فى خمس عشرة حالة ، وأن الواقعية هى الأفضل فى حالتين فقط ، بينما كانت الأسباب فى خمس حالات مبهمة للغاية بحيث لا تندرج تحت أى من الفرضيتين .

وجاءت فترة التوسع الأكبر ، من ١٨٨٩ إلى ١٩٠٨ ، لتعزيز تنبؤات الواقعية المتمركزة فى الدولة . فمن اثنتين وثلاثين فرصة نشأت بوضوح ، تم انتهاز خمس وعشرين فرصة منها . ومثلما حدث فى ربع القرن الماضى ، واجهت الولايات المتحدة تهديدات قليلة أثناء هذه الحقبة . ولكنها أصبحت الآن تتوسع بقوة ، وارتبط هذا التوسع بالتحديد ، من حيث التوقيت والمكان ، بقوتها النامية . ولم تتوسع الولايات المتحدة فى مواجهة دول قوية تمثل تهديدا كبيرا لأمنها ، وإنما توسعت إلى حد بعيد فى مواجهة مناطق ضعيفة حيث لا يترتب على التوسع سوى تكلفة ضئيلة . ومن الفرص الاثنتين والثلاثين ، فسرت الواقعية المتمركزة فى الدولة اثنتين وعشرين حالة ، وفسرت الواقعية الدفاعية ست فقط ، بينما كانت هناك أربع حالات شديدة التنوع لإدراجها وفقا لتنبؤات أى من النظريتين . ويكاد معدل نجاح النظريتين يتشابه فى كل من فترة التوسع وفترة عدم التوسع - وهو علامة أخرى على قوة النتائج . وقد فسرت الواقعية المتمركزة فى الدولة ٦٨ فى المائة من الحالات فى الحقبة المبكرة ، و٦٩ فى المائة من الحالات في الحقبة اللاحقة . وفسرت الواقعية الدفاعية ٩ فى المائة فحسب من الحالات فى الفترة الأولى و١٩ فى المائة فى الثانية .

وإذا كانت الواقعية الدفاعية نقطة بداية ملائمة ، فإن عليها أن تساعد فى تفسير التحول المثير فى السياسة الخارجية الأمريكية من عدم التوسع إلى التوسع . غير أنه بعد ١٨٦٥ ، وطوال الفترة موضوع الدراسة ، كانت الولايات المتحدة بعيدة عن أية

تهديدات خطيرة ، وكانت القوى الأوروبية قد أدركت أنها لا تستطيع استعراض قوتها بسهولة فى نصف الكرة الغربى . ومن ناحية أخرى ، فإن الواقعية المتمركزة فى الدولة توفر التفسير : وهو قوة الدولة . لقد نما الاقتصاد الأمريكى بسرعة إبان السبعينيات والثمانينيات من القرن التاسع عشر ، وتخطى اقتصاد بريطانيا نفسها فى أواخر الثمانينيات بمقاييس بالغة الأهمية . ولكن هذه القوة القومية أعاقتها دولة بلغت من الضعف الشديد ما أعجزها عن الاستثمار المتواصل لمواردها فى تحقيق أهدافها ، وأقعدتها الانقسامات الشديدة عن التفاعل بطريقة مترابطة . وكثيرا ما ترددت الاقتراحات بالتوسع ، ولكنها نادرا ما اكتملت . وعندما تكون قوة الدولة فى أدنى مستوى لها ، فإنه لا يكاد يحدث أى توسع . وفى السبعينيات والثمانينيات ، ومع تقدم التصنيع ونشوء الحاجة إلى دولة نظامية على نطاق واسع ، زاد حجم الحكومة المركزية وقوتها . وتحولت السلطة من الولايات إلى الحكومة الاتحادية ، ومن الفرع التشريعى إلى الفرع التنفيذى . وبحلول التسعينيات من القرن التاسع عشر ، أصبح فى الإمكان تحويل الأحلام الخيالية طوال الستينيات والسبعينيات إلى واقع .

والواضح ، أن رجال الدولة يعملون أحيانا على تحقيق التوسع انطلاقا من قلقهم المشروع على أمن بلادهم واستجابة للتهديدات . ويبدو هذا السلوك أشد وضوحا عندما تكون التهديدات منذرة بالسوء ولا تخطئها عين . ويعتبر السلوك المتوازن الذى استقبل توسع ألمانيا الهتلرية مثالا جيدا . إلا أن جانبا كبيرا من الحياة العامة يتضمن ألوانا رمادية : فترات من التهديدات والفرص المبهمة . وعدم اليقين هو السمة الغالبة فى الحياة الدولية . وأمام الدول مجالات من الفرص أكبر مما نتصور ، وهى تختار تسليط الأضواء على بعض التهديدات وتقليل شأن البعض الآخر استنادا إلى مفهومها لمصالحها . ولذلك ، فإن السؤال المهم هو كيف تقوم الدول بتعريف أمنها ـ ماذا يهددها ومتى ؟ وهذا لا يعنى الإيحاء بأن رجال الدولة يتحججون بمنطق الأمن القومى كل مرة يعتزمون فيها تحقيق مطمع امبريالى ، علما بأن ذلك يحدث بالتأكيد . ويجرى تفسير غالبية المواقف السياسية باعتبارها حماية لأمن الأمة ـ وعادة ما يتم صياغتها فى الواقع للحماية . ولكن تعريف الأمن والمصالح التى تستلزم الحماية ، عادة ما يتوسع مداه ترادفيا مع الموارد المادية للأمة . ويشكل الساسة فرادى ، والسياسات الداخلية ، والقيم العامة للمجتمع وثقافته ، تعريف هذه المصالح ، وإن كانت قوة الدولة هى التى تحددها فى المحل الأول . ويستعصى هذا الجانب الدينامى للسياسة الخارجية لدولة كبرى على تفسير الواقعية الدفاعية . وقد وضعها كارل دويتش قبل خمسة وعشرين عاما فى موقعها الصحيح بقوله :

هناك نوع من قانون باركينسون للأمن القومي : إن إحساس الأمة بعدم الأمن يزداد مباشرة مع زيادة قوتها . وكلما كانت الأمة أكبر وأقوى ، أقدم زعماؤها والصفوة فيها ، وغالبا شعبها ، على زيادة مستوى طموحاتهم في الشؤون الدولية . والأرجح ، بعبارة أخرى ، أنهم يرون أنفسهم كمن قدر لهم ، أو تعين عليهم أن يفرضوا النظام على شؤون العالم ، أو على الأقل الإبقاء عليه في إطار نوع من النظام يبدو لهم سليما .... وإن الأمم الأكبر والأقوى هي وحدها القادرة على تطوير صورة مقبولة في ظاهرها لعالم يستطيعون ، من خلال جهودهم القومية الخاصة ، تشكيله ، أو تغييره ، أو الضغط عليه بالكامل ، أو إلى حد كبير ، وفقا لرغباتهم . وتتصاعد مخاوفهم وقلقهم وجهودهم ونفقاتهم وفقا لذلك . (٦)

ومع نمو القوة الأمريكية ، أصبحت المناطق التي لم تكن تعتبر مهمة من قبل ، أصبحت مصالح حيوية ، والأزمات التي تجاهلتها الولايات المتحدة بمنتهى السعادة في الماضي صار ينظر إليها كتهديدات . فلم تتزايد التهديدات الموضوعية ، وإنما رغبة أمريكا في السيطرة على بيئتها هي التي زادت . ولابد أن ينتهي الباحث الذي يستعرض سلوك القوى الكبرى على مر الزمن - حتى في أمة آمنة ومعتدلة نسبيا مثل الولايات المتحدة - إلى أن الدول تسعى إلى ماهو أبعد من الأمن : إنها تسعى إلى فرض نفوذها على البيئة الدولية . وكلما أصبحت أشد قوة ، سعت إلى نفوذ أوسع .

وينبغي أن تتجنب نظرية السياسة الخارجية مفاهيم التهديد والأمن : فهذه العبارات طيعة للغاية ، وقد تلاعب بها في الماضي رجال الدولة والباحثون على السواء . وعندما يوسع رجال الدولة مصالح أمتهم في الخارج ، فإنهم عادة ما يدّعون بأنهم مدفعون بالبحث عن « الأمن » - وهو أمر قد لا يثير الدهشة مادام أن البديل هو الاعتراف بدوافع الامبريالية والهيمنة . غير أن ذلك يجعل الفكرة صعبة التعريف والنظرية صعبة الدحض . لقد أضعفت الواقعية على الدوام صعوبة عمليات التنبؤ بها . وباستعراض أحداث الماضي ، يمكن تفسير سلوك جميع الدول تقريبا بالرجوع إلى الواقعية ، وذلك باستخدام نفس المنطق الذي تفسر به نظرية « الاختيار الرشيد » - من خلال التعريف المخصص واللاحق والذكي « للتكاليف » و« المنافع » - اختيارات تتخذها قوة فاعلة ما .(٧) ولا يمكن اعتبار أي نص للواقعية يضيف إلى مشكلاتها في هذا المجال ، خطوة إلى الأمام .

---

٦ - Karl W. Deutsch, *The Analysis of International Relations* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1968), 88.

٧ - انظر ، على سبيل المثال : David A. Lake, "The State and the Production of International Security: A Microeconomic Theory of Grand Strategy," وهي ورقة مقدمة أمام الرابطة الأمريكية للعلوم السياسية في اجتماعها السنوي ، أغسطس - سبتمبر ١٩٩٠ .

إن الواقعية المتمركزة فى الدولة والواقعية الدفاعية متنافستان نظريا ، ولكن كل منهما ضرورى لتفسير الواقع . وهناك نظرية أكثر تعقيدا لتدخل الدولة ، وذلك بتجديد الظروف التى تقوم كل نظرية فى ظلها بتقديم أكبر قدر من المساهمة الفكرية . والواضح أن الواقعية المتمركزة فى الدولة تؤدى مهمة أفضل فى شرح صعود قوة كبرى فى المدى البعيد ، وأهدافها المتغيرة على مر الزمن . وتقدم تفسيرا أفضل لسلوك الدول إبان فترات السلم والاستقرار النسبى ، عندما يكون لدى القوى الكبرى « رفاهية » اختيار مصالحها وأهدافها .[٨] وحينما تكون القوة فى الذروة والتهديدات ضعيفة ، تتمتع الدولة بحرية أكبر فى تقرير مصالحها ومتابعتها ، وفى ظل مثل هذه الظروف ، تكون الواقعية المتمركزة فى الدولة دليلا جيدا ليفسر سلوكها . وبالرغم من قصورها كنظرية عامة ، قد تفيد الواقعية الدفاعية فى شرح « لمحات » من الحياة الدولية - ردود الفعل قصيرة الأجل إزاء البيئة المحيطة - خاصة فى فترات الاضطراب الدولى . وعندما يتعين على دولة أن تعمل من أجل ضمان بقائها وسلامة أراضيها ، فليس ثمة لبس فى مفهوم التهديد على الإطلاق . وتحجب مثل هذه الأزمة النظر فى مصالح أخرى .

وهكذا ، وفى حين أن الواقعية الدفاعية ، فى إشارتها إلى التهديد السوفيتى ، قد تفسر لماذا بنت الولايات المتحدة قواتها المسلحة وتحالفت مع أوروبا الغربية فى أواخر الأربعينيات من القرن العشرين ، فإن الواقعية المتمركزة فى الدولة تستطيع أن تشرح بصورة أشمل لماذا توسعت الولايات المتحدة فى تعريف مصالحها فى النصف الأول من القرن العشرين ، مما أدى إلى إطالة قائمة الدول التى تعتبرها حيوية ، والسلوك الذى تراه تهديدا .[٩] وقد نشأ الاحتمال بأن تسود قوة واحدة أوروبا أربع مرات فى تاريخ أمريكا . فقد أقلقت تهديدات نابليون واشنطن ولكنها لم تفعل شيئا إزاءها ؛ وتجاهلت تهديدات ألمانيا تحت حكم ويلهيلمن حتى السنة الثالثة من الحرب العالمية الأولى ، وحينذاك عبأت قواها ضدها بصورة محدودة ؛ وتصدت لتهديدات ألمانيا الهتلرية بسرعة أكبر وبقوات ضخمة ؛ وواجهت التهديدات القادمة من الاتحاد السوفيتى بصورة مبكرة جدا - بصورة إجهاضية فى الواقع - وباستراتيجية شاملة سياسيا واقتصاديا وعسكريا . ومع نمو القوة الأمريكية ، تطلع ساستها إلى أمن أوروبا باعتباره مسألة حيوية بالغة لمصالح الأمة . وفى عام ١٩٥٠ ، أصبح التهديد السوفيتى واقعيا وضخما ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن أمريكا كانت قد أصبحت قوة عالمية وتقبلت هذا الدور .

---

٨ - Stephen D. Krasner, *Defending the National Interest: Raw Materials Investments and U.S. Foreign Policy* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), 138.

٩ - عرضت هذه النظرة عرضا جيدا فيما يسميه البعض بالتاريخ المحدد لجذور الحرب الباردة ، انظر : Melvyn. P. Leffler, *A Preponderance of Power: National Security, the Truman Administration, and the Cold War* (Stanford, Calif: Stanford University Press, 1992).

والواضح أن الواقعية المتمركزة فى الدولة ، مثلها مثل أى نظرية ، لا تستطيع تفسير كل فترة من فترات التاريخ الأمريكى . ويمكن تفسير الدبلوماسية الأمريكية خلال العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين بالكامل تقريبا بواسطة عدد من العوامل الأخرى ، علما بأن هناك بضع نقاط جديرة بالذكر . إذ كانت أمريكا قوية ونشطة على حد سواء فى العشرينيات . ومع أن واشنطن لم تشتبك فى مناقشات توازن القوى المركزى فى أوروبا ، إلا إنها كانت لاعبا رئيسيا فى إعادة التعمير الاقتصادى للقارة . وكانت الثلاثينيات من القرن العشرين فترة انعزالية حقيقية أشمل ، غير أن السبب فى ذلك يرجع فى جانب منه إلى انهيار الاقتصاد الأمريكى والإحساس بالعجز الذى ساد البلاد . وفى نهاية الأمر ، فإن الشعب والخطط يحسمان الأمر . وقدّم ودرو ويلسون للأمريكيين الاختيار « بين كل شىء » أو « لا شىء على الإطلاق » بالنسبة للنزعة الدولية ، وقد اختاروا الوقوف ضد رؤيته ، ولكن الغبار المتساقط من المعركة التى دارت حول الانضمام إلى عصبة الأمم تحول إلى اشمئزاز سياسى تجاه نزعة الفعالية على النطاق العالمى تتردد أصداؤه إلى يومنا هذا .

بنية الدولة والسياسة الخارجية

تمتد الواقعية المتمركزة فى الدولة إلى ما وراء تعاليم الواقعية التقليدية التى تربط بين القوة القومية والنوايا القومية ، استنادا على التقليد الذى يتعامل مع الدولة كلاعب مستقل له تأثير عظيم على السياسة القومية . إن الأمم لا تصيغ ولا تطبق سياسة خارجية أو تستقطب الموارد لهذه الغايات ، ولكن الحكومات تفعل ذلك . ويرجع التراث الأكاديمى الذى يركز على الدولة إلى اليكسيس دى توكيفيل مؤلف كتاب « *النظام القديم والثورة الفرنسية* » ، الذى كانت له شعبية مدوية فى القارة الأوروبية إبان القرن التاسع عشر ، جنبا إلى جنب مع أوتو هاينز وماكس ويبر أشهر الدعاة فى هذا الصدد . وحتى وقد كرس بعض الباحثين الأنجلو ـ أمريكان (وكانوا مجموعة أقل افتتانا فى العادة بمثل هذا المسلك ، ربما لأنهم عاشوا فى بلاد كانت الدولة فيها ضعيفة نسبيا) أنفسهم للتحليل الدستورى والسياسى الذى تركز على بنية الدولة ، خاصة والتر باجيهوت وليونارد هوايت ولورانس لوويل . وفى أمريكا ما بعد الحرب العالمية الثانية ، بدا هذا النهج أقل قبولا ، بالرغم من أن بعض الباحثين ، مثل صمويل هانتنجتون ، تمسكوا بقوة بمركزية الدولة . غير أن العقدين الماضيين شهدا نهضة هذه المدرسة ، ويشار إلى ممارسيها ـ عادة دون وجه حق ـ باعتبارهم مدرسة « إعادة الدولة إلى موقعها ». وبينما تُعنى غالبية هذا العمل الجديد بالسياسة الداخلية ، فقد جمعت بعض الدراسات المهمة بين دراسة بنية الدولة وبين نظرية العلاقات الدولية التقليدية . ويأمل هذا العمل فى أن يضيف إلى جهود

هذه المدرسة . ولكن استئثار الدولة بالسلطة وفقا للواقعية المتمركزة فى الدولة محدود . إنها لا تلفظ تفسيرا دوليا نظاميا لصالح تفسير محلى ، بل تستخدم المستويين معا للتحليل . فالمفهوم المحورى للواقعية المتمركزة فى الدولة ، وهو قوة الدولة ، يقوم على المتغير الرئيسى للواقعية التقليدية ، وهو القوة القومية . ويعتبر ذلك انتقاصا من القوة القومية المستندة على بنية الدولة ، وكلما ضعفت الدولة ، زاد هذا الانتقاص . وفى حين أن الواقعية المتمركزة فى الدولة بنفس القدر من الإحكام مثل الواقعية التقليدية المحضة ، فإنها أكثر تعميما وتجريدا لأنها تدمج نطاقا عريضا من الظواهر . « إن النظرية العامة ليست أقل إحكاما ، طالما كانت الأفكار الرئيسية التى تنظم المتغيرات المتعلقة بها قليلة بنفس القدر مثل الأفكار الرئيسية الواردة فى النظرية الأقل تعميما » .(١٠)

هل هذا التأكيد على قوة الدولة أو غيابها مقصور على الحالة الأمريكية ؟ هل دراسة الاستثناء تخبرنا بجانب كبير من القاعدة ؟ فاستنادا على هذه الدراسة ، فإنه يستحيل أن نقرر بكل دقة مثل هذا الاستنتاج العام ، إلا أن إلقاء نظرة خاطفة يؤكد على ما يبدو ارتباطها بدول أخرى . ويتراءى أوضح مثال على تفوق أهمية قوة الدولة على القوة القومية من خلال الإمبريالية الأوروبية المبكرة . ويشير مايكل دويل إلى أنه فى الوقت الذى حدثت فيه المواجهة فى القرن الثامن عشر بين بريطانيا والهند ، كانت الدولتان متماثلتان تقريبا فى الناتج القومى الإجمالى . غير أن جهاز الدولة البريطانى سخر هذه القوة القومية بكفاءة أكبر كثيرا مما فعلت إمبراطورية المغول مترامية الأطراف . لم تكن المواجهة فى شبه القارة الهندية بين أمة قوية وأخرى ضعيفة ، وإنما كانت بين دولة قوية ودولة ضعيفة . ويتوصل دويل إلى استنتاج أكثر تعميما : « إن ضعف الأقاليم الطرفية النائية الذى يسمح بغزوها ويشجع حقا القوى الكبرى على العدوان عليها ، هو نتاج أساسى لتنظيمها الاجتماعى » .(١١) وقد لا يكون من قبيل المصادفة أن شهدت بريطانيا اندفاعا قليلا فى بناء الدولة فى أوائل القرن التاسع عشر ، أعقبه نشاط السياسة الخارجية . ثم جاءت فترة تخندق قوة الدولة ، أعقبتها سياسة « الانعزالية الرائعة » الفيكتورية فى منتصف القرن التاسع عشر . وفى عام ١٨٧٠ ، بدأ مرة أخرى « الاتجاه للجماعية والمشاركة » بأسلوب أقوى نوعيا ، وفى خلال ثلاثين عاما أضافت بريطانيا خمسة ملايين ميل مربع إلى إمبراطوريتها ، خاصة من خلال مواجهاتها مع دول ضعيفة فى أفريقيا .(١٢)

---

١٠ - Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances* (Ithaca, N.Y.: Cornell Univerisity Press, 1987), 263-64.

١١ - Michael W. Doyle, *Empires* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1986), 131.

١٢ - F.H. Hinsley, "Introduction," in Hinsley, ed., *The New Cambridge Modern History*, vol. 11, Material Progress and World-Wide Problems, 1870-1898 (Cambridge: Cambridge University Press, 1970), 18.

لم تعد القوى الأوروبية الكبرى فى أواخر القرن التاسع عشر نظما ملكية صرفة ، ولكنها راحت تناور دون انقطاع من أجل اجتناء المزايا مع نمو القوة القومية . لماذا لم تعد البنيات التشريعية الجديدة تخلق الاحتكاك بين القوة القومية النسبية والسياسات القومية ؟ هل لم يعد التمييز بين قوة الدولة والقوة القومية موجودا ؟ فمع أن السلطة التنفيذية فى هذه الدول ضعفت دستوريا ، فإن بنية الدولة الواقعية تركت اليد العليا لهذه السلطة :

> لم يكن لأى من هذه البرلمانات ، فيما عدا برلمانات بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة ، أكثر من سلطات اسمية فى مواجهة السلطة التنفيذية . وعلى مدى الثلاثين عاما التالية (بعد ١٨٧٠) ، لم ينشأ برلمان جديد سوى فى اليابان . ولم يحدث فى أى دولة باستثناء فرنسا أن خطا مجلس تشريعى خطوات سريعة نحو نظام للرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية يمكن مقارنته بما طورته بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة . وفيما عدا ذلك ، كانت الحكومة التنفيذية ، سواء كانت ملكية أو جمهورية ، تحتفظ بسهولة بقوتها ووضعها أو تعمد إلى توسيعهما . وحتى فى بريطانيا وبلجيكا والولايات المتحدة ، حيث ظلت الرقابة البرلمانية قائمة ، بدأ المجلس التشريعى التخاذل بالنسبة إلى السلطة التنفيذية .[١٣]

إن صعود ألمانيا درس مستفاد . فبعد قيام الوحدة عام ١٨٦٦ ، جاء الدستور الألمانى بمثابة « حل وسط بين التوحيد والاتحاد وبين المبدأ الملكى وسيادة الشعب » .[١٤] والمؤكد أن تحفظ المستشار أوتو فون بسمارك فى السياسة الخارجية الذى حظى بكثير من الإطراء ، كان يعكس حكمته ، ولكنه كان أيضا مقيدا ببنية الدولة الألمانية الجديدة . وحاول مثل كثير من الرؤساء الأمريكيين التغلب على ذلك ، وكانت مهمته أسهل نظرا للصلاحيات التى يخولها له منصبه . وبحلول أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر ، كان قد خلق إدارة إمبريالية كبرى تمكن من خلالها ، بصفته مستشارا ، من تقرير وتطبيق السياسة القومية . وفى عام ١٨٧٩ ، وصلت بنية الدولة الألمانية إلى نقطة التحول : وكما كتب فيرنر كونزى ، « ينبغى النظر إلى هذا العام باعتباره نقطة تحول حاسمة فى السياسة الاقتصادية والداخلية للإمبراطورية ، وهى التى قررت بصفة أساسية عصر ويليام الثانى كله » .[١٥] لم يكن دستور الوحدة يسمح للملك بفرض الضرائب على الولايات . وحاول بسمارك إحكام قبضته على هذه الوسيلة الحاسمة فى الحصول على الموارد من المجتمع ، ولكنه فشل إلى حد كبير . ودام هذا التوتر فى بنية الدولة فى ألمانيا ، وأدى إلى مزيد من التجاهل الإمبراطورى للسلطة

---

١٣ - انظر المرجع السابق الصفحات ٢٦ ، ٣٦ .

١٤ - Werner Conze, "The German Empire," in Hinsley, *New Cambridge Modern History*, 11:276-77.

١٥ - انظر المرجع السابق ، الصفحات ٢٨٩ - ٢٩٠ .

التشريعية ، خاصة فى مجالات السياسة الخارجية والدفاعية حيث استأثرت السلطة التنفيذية بصلاحيات عريضة . وبينما كان ويلهيلم الأول متربعا على العرش ، اختار أن يملك ولا يحكم ، ومارس بسمارك هذه السلطات الإمبراطورية بحكمة . ومع صعود غليوم الثانى إلى العرش ، تم طرد بسمارك ، وورث الإمبراطور غريب الأطوار وحاشيته المنافقة الدولة التى عمل بسمارك على تجميعها بعناية .

وتماشي تصاعد قوة الدولة جنبا إلى جنب مع انتعاش صناعى نقل ألمانيا بسرعة إلى مصاف أشد القوى الكبرى . واحتلت ألمانيا المركز الثانى بدلا من بريطانيا وبعد الولايات المتحدة ، فى الإنتاج الصناعى العالمى عام ١٩١٠ .[١٦] وفيما بين ١٨٧٢ و١٩١٣ ، قفزت نسبة السلع الصناعية الجاهزة إلى إجمالى الصادرات من الثلث إلى الثلثين . كما انطلقت الزراعة لتتضاعف حاصلاتها خلال الفترة من ١٨٧١ إلى ١٩١٤ ، مما أدى إلى اكتفاء ألمانيا الذاتى من الأغذية . لقد كانت برلين حتى عام ١٨٨٠ مستوردة لرؤوس الأموال ، ولكن صادراتها منها ارتفعت بشدة إلى حد أنه بحلول ١٩١٣ كان لديها ثلاثون مليون مارك مستثمرة فى الخارج . ويصف كونزى عدم التلاؤم بين القوة الألمانية والمصالح الألمانية بقوله :

> احتلت التجارة الخارجية لألمانيا المرتبة الثانية بالفعل فى أوروبا بعد بريطانيا العظمى ، ولكن أسطولها كان لا يزال متخلفا عن الأسطول البريطانى وأساطيل كل من فرنسا وروسيا وإيطاليا أيضا . وصار يتعين على ألمانيا ، بعد أن تأخرت بما فيه الكفاية ، أن تلحق بالاتجاه العام نحو « البحرية الحديثة » . كما بدت لها استحالة الانعزال عن معترك « السياسة العالمية » . وإزاء ازدياد التجارة الخارجية النامية والمواقع الاستعمارية المكتسبة حديثا - فى الصين وجنوب المحيط الهادىء - تطلبت مصالح ألمانيا البحرية مزيدا من الاهتمام . وأصبحت العلاقة المتبادلة للتجارة الخارجية والقوة البحرية والسياسة الدولية دليلا مطلقا لإدارة الإمبراطور للحكم ، وصارت أعز رغباته امتلاك أسطول ألمانى جبار .[١٧]

كان ويلهيلم الثانى غريب الأطوار وعدوانيا . جاء إلى السلطة فى وقت أطلق فيه العنان لنزواته ، حيث تجمعت قوة اقتصادية هائلة مع القوة الصاعدة للدولة . وكما يحاجّ بول كنيدى ، فإنه مع وجود شخصية غير عادية مثل غليوم الثانى ، يستطيع المرء أن يتغاضى بسهولة عن أن الضغوط البنيوية ، الدولية والداخلية على السواء ، قد

---

١٦ - League of Nations, *Industrialization and Foreign Trade* (New York, 1945, 13.

١٧ - Conze, "The German Empire," 295.

ساهمت فى التوسع الألمانى ، حتى إذا لم يكن التوسع بمثل هذه العظمة أو سوء التقدير لو لم يكن غليوم إمبراطورا .(١٨)

صعود وسقوط قوة الدولة

يعيش عالم اليوم فى قلب ما أسماه أوزوالد سبنجلر فى تشاؤم « تغير تاريخى لمرحلة » . كانت تحولات النظام الدولى فى الماضى محفوفة بالمخاطر كلما صعدت قوى جديدة وسقطت قوى قديمة . ويحاجّ بعض الباحثين بأن الصراع فى ظل هذه الأوضاع يكاد يكون حتميا .(١٩) وبينما توحى هذه الدراسة بأن الأمم حديثة الثراء فى العالم ستطالب بمقاعد لها على مائدة القوى الكبرى ، فإنها تجد جانبا مشرقا فى هذه النبوءة المشؤومة .

إن القوة ، وليس التهديدات ، هى التى تدفع الدول نحو تفسير أوسع لمصالحها فى الخارج ، ومن ثم ، فالوضع الخاص للدول فى منطقة ما - وجغرافية التهديدات ، وهندسة نظم القطب الواحد والقطبين والأقطاب المتعددة - وكلها أمور يدعيها عادة من هم أقل من الباحثين ، وغالبا ما يعلنها المعلمون . والتعدد القطبى فى أوروبا لا يمثل بيئة فريدة فى خطورتها تدعو الدول كما كان الحال فى الأزمنة الغابرة إلى الدخول فى منافسة . كما أن وضع الجزيرة الذى تحتله اليابان لا يوفر لها مناخا آمنا يحافظ على الشمس الصاعدة فى « عزلة رائعة » ، دون اهتمام بالنفوذ العالمى أو الإقليمى . وصعود قوة الدولة بسرعة وبدون عوائق من شأنه أن يقرر شكل ، وطبيعة ، وتوقيت صعود القوى الجديدة ، أكثر من قدرته على التنبؤ بدرجة الأمن الدنيا التى تحتاج إليها أو تملكها كل من هذه الدول .

وهنا يكمن الأمل . فدول اليوم ليست بنفس القدر من الاستقلال والقوة مثل ما كانت عليه قبل ١٥٠ عاما . لقد اعتدنا على نوع واحد من الدولة ، ويقتصر تفكيرنا فيها على صورة دولة ما بعد الثورة الفرنسية . لقد شهد القرن التاسع عشر صعود « الدولة المتكاملة » التى تسيطر بالكامل على اقتصادها القومى ومجتمعها ومؤسستها العسكرية بطريقة لم تشهدها الحكومة من قبل . وقد أوحى صمويل هانتنجتون فى عام ١٩٦٨ بأن

---

١٨ - Paul M. Kennedy, "The Kaiser and German Weltpolitik: Reflections on Wilhelm II's Place in the Making of German Foreign Policy," in John C. G. Rohl and Nicolaus Sombart, eds., Kaiser Wilhelm II: New Interpretations (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).

١٩ - Robert Gilpin's *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1981) could be read in this way, though the author is not quite so pessimistic.

بنيات دول أوروبا الحديثة قد تتغير قريبا . » وكلما أصبحت المجتمعات الأخرى عصرية بالكامل ، وكلما تراجعت الحاجة إلى اقتلاع العناصر القديمة والتقليدية والإقطاعية والمحلية ، قد تختفي الحاجة إلى المحافظة على النظام السياسي القادر على التحديث أيضا . وتنبأ باحتمال « التطور نحو نظام على غرار النمط الأمريكي .... وإن نهاية الأيديولوجية في أوروبا الغربية ، وتخفيف حدة الصراع الطبقي ، والاتجاهات نحو مجتمع « متناسق الأجزاء » توحي كلها بأن الدول الأوروبية تستطيع الآن السماح بقيام مؤسسات سياسية متفرقة ومتحررة . ويبدو أن بعض عناصر النظام الأمريكي تزحف عائدة إلى أوروبا التي تم تصديرها منها قبل ثلاثة قرون » .[٢٠] ويبدو أن نظام حكم أسرة تيودور لعالم العصور الوسطى قد يصبح بنية الدولة في المستقبل .

لقد أخذت الدولة الأوروبية المتكاملة في الانحسار على مدى الأعوام الثلاثين الماضية ، متنازلة عن سلطتها لمنظمات إقليمية ودولية مثل المجلس الأوروبي ، والوحدات القومية الفرعية مثل الحكومات المحلية وحكومات الولايات ، ولصالح لاعبين غير حكوميين أقوياء مثل رجال المال والمضاربين والمؤسسات العالمية والإعلام الدولي . وأدت نهاية الحرب الباردة إلى استفحال هذا الاتجاه بالفعل . تأمل حال ألمانيا اليوم ، ببنيتها الاتحادية ، وحكومتها المركزية الضعيفة ، وبنكها المركزي المستقل تماما . كما أن كثيرا من سلطات الحكومة تم تفويضها لبروكسل ، وخرجت سلطات أخرى من أيديها ، حيث أرخت بون قبضتها على الاقتصاد ودولة الرفاهية الاجتماعية . وتجد اليابان نفسها ، من ناحية ، في شرك دستور ما بعد الحرب الذي يقيد قوتها العسكرية ، ومن ناحية أخرى ، متورطة في عالم من المؤسسات الدولية . وحتى الصين ، وهي الدولة المغرقة في النزعة التقليدية - ومن ثم ، المخيفة - في منظومة القوى الكبرى الجديدة ، تجد أن دولتها المركزية تواجه تحدي السلطات المحلية ، وتجد أنها مقيدة من جانب سلطات دولية . ولقد أدى الغياب الطويل لحروب القوى الكبرى ونمو الاقتصاد العالمي إلى إضعاف الدولة وتشابكها في بنيات تجعل من صعود القوى الكبرى وسقوطها مرة واحدة أمرا معقدا وعملية محفوفة بالتوترات .[٢١] وقد تخلق هذه التعقيدات مزيدا من عدم اليقين لدى الباحثين ، ولكنها قادرة على الحد من النزعة العدوانية لدى القوى الكبرى وترويض الطبيعة الضارية للحياة الدولية .

---

٢٠ - **Samuel P. Huntington, *Political Order in Changing Societies* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1968), 138-39.**

٢١ - **Michael Lind, "The Catalytic State," *The National Interest* 27 (Spring 1992): 3-13; Michael C. Desch, "War and Strong States, Peace and Weak States?" *International Organization* 50, no.2 (Spring 1996): 237 - 68.**

الفهـــرس

(*) حرف « هـ » يشير إلى كلمة هامش .

(ب)

(ت)

(ح)

(خ)

(د)

(ص)

(ض)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

رقم الإيداع ١٦٦٩٢ / ٩٩

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر





من الثروة إلى القوة

من أهم مصادر عدم الاستقرار فى السياسة الدولية ، صعود قوة جديدة تسعى لإعادة تقسيم مناطق النفوذ وفرض ميزان قوى جديد . وفى هذا الكتاب ، يسعى المؤلف للإجابة عن عدة أسئلة : ماذا يحوّل أمة غنية لقوة كبرى ؟ كيف تبدأ الدول الغنية فى بسط نفوذها فى الخارج ؟ لماذا تقاعست الولايات المتحدة عن ذلك فى أواخر القرن ١٩ ، وما الذى دفعها بعد ذلك للتوسع والسعى للهيمنة ؟ والردود التى يقدمها هى مفتاح أساسى لفهم السياسة الخارجية الأمريكية فى الحاضر والمستقبل ، بأسلوب يقول عنه صمويل هانتنجتون المحلل السياسى الدولى : إنه يقدم "مثالا رائعا للتحليل الكيفى للعلوم الاجتماعية" .

وفريد زكريا الهندى الأصل ، الأمريكى الجنسية ، هو مدير تحرير مجلة «فورين أفيرز» ، وأحد الكتاب البارزين فى «النيوزويك» و «النيويورك تايمز» وغيرهما ، وكان أستاذا مساعدا للعلوم السياسية بجامعة كولومبيا .

الناشر



■ مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

■ مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر

■ التوزيع فى الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء . القاهرة